



كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراة الطور الثالث

الميدان: علوم اقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

عنوان الأطروحة:

أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي
دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول خلال الفترة 1990 – 2021

تحت إشراف الدكتور
طه بن لحبيب

إعداد الطالب (ة)
فيروز شريط

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	الرتبة العلمية	الاسم واللقب
رئيسا	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة	أستاذ	د/ بهلول لطيفة
مشرفا ومقررا	جامعة قاصدي مرباح - ورقلة	أستاذ	د/ بن لحبيب طه
مشرف مساعد	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة	أستاذ محاضر-أ-	د/ عابي وليد
عضوا	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة	أستاذ محاضر-أ-	د/ بن صغير فاطمة الزهراء
عضوا	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة	أستاذ محاضر-أ-	د/ محجوب أسيا
عضوا	جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي	أستاذ	د/ ربيعي عقيه
عضوا	جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي	أستاذ محاضر-أ-	د/ بن نونة فاتح

السنة الجامعية: 2024/2023



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

(... نَزَّ فَعُ وِرْحَاتٍ مِّنْ نَّشَآءٍ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ)

سورة يوسف الآية 76

صدق الله العظيم

شكر وعرفان

بداية الشكر الأول لله عز وجل على نعمة العلم
أتقدم بجزيل الشكر وجميل الامتنان والعرفان إلى الأستاذ المشرف
الدكتور " بن الحبيب طه " على قبوله الإشراف على هاته المذكرة وتوجيهاته ونصائحه القيمة
... شكرا مشرفي تعلمت منك الحكمة وعلمتني القياس الاقتصادي...
الدكتور " عايي وليد " الذي كان نعم الناصح والموجه طوال سيرتي الجامعية
وأخيرا شكرا للدكتور " الحسين يوسف " الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ومساعداته العلمية
القيمة
إلى كل طالب علم ...

ملخص

تهدف الدراسة إلى التعرف على أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول، وقد شملت عينة الدراسة 28 دولة خلال الفترة 1990 - 2021، وذلك من خلال التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بالاستقرار الاقتصادي، حيث تم الاعتماد على عدة أدوات للتحليل الإحصائي والقياسي، بتحليل تطورات مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في دول العينة خلال الفترة محل الدراسة، تم الاستعانة بنموذج قياسي شمل ثلاث متغيرات اقتصادية كمغيرات مستقلة ومتغير تابع تمثل في مؤشر الاستقرار الاقتصادي.

توصلت الدراسة إلى أن الاستقرار الاقتصادي بمفهومه الواسع يهدف إلى تحقيق التوازن في الاقتصاد الوطني من خلال ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض الأسعار العامة بمقابل انخفاض معدلات البطالة والحصول على توازن في رصيد الحساب الجاري، كما ان النموذج الملائم للدراسة هو نموذج التأثيرات الفردية الثابتة هو الملائم أي أن مصدر الاختلاف في مؤشر الاستقرار الاقتصادي يعزى إلى وجود تأثيرات فردية ثابتة، كما نتجت الدراسة أن تقديرات وسط المجموعة التجميعية هي الملائمة والتي استنتج من خلالها المتغيرات الاقتصادية الكلية لها تأثير معنوي موجب في الأجل القصير والطويل على مؤشر الاستقرار الاقتصادي.

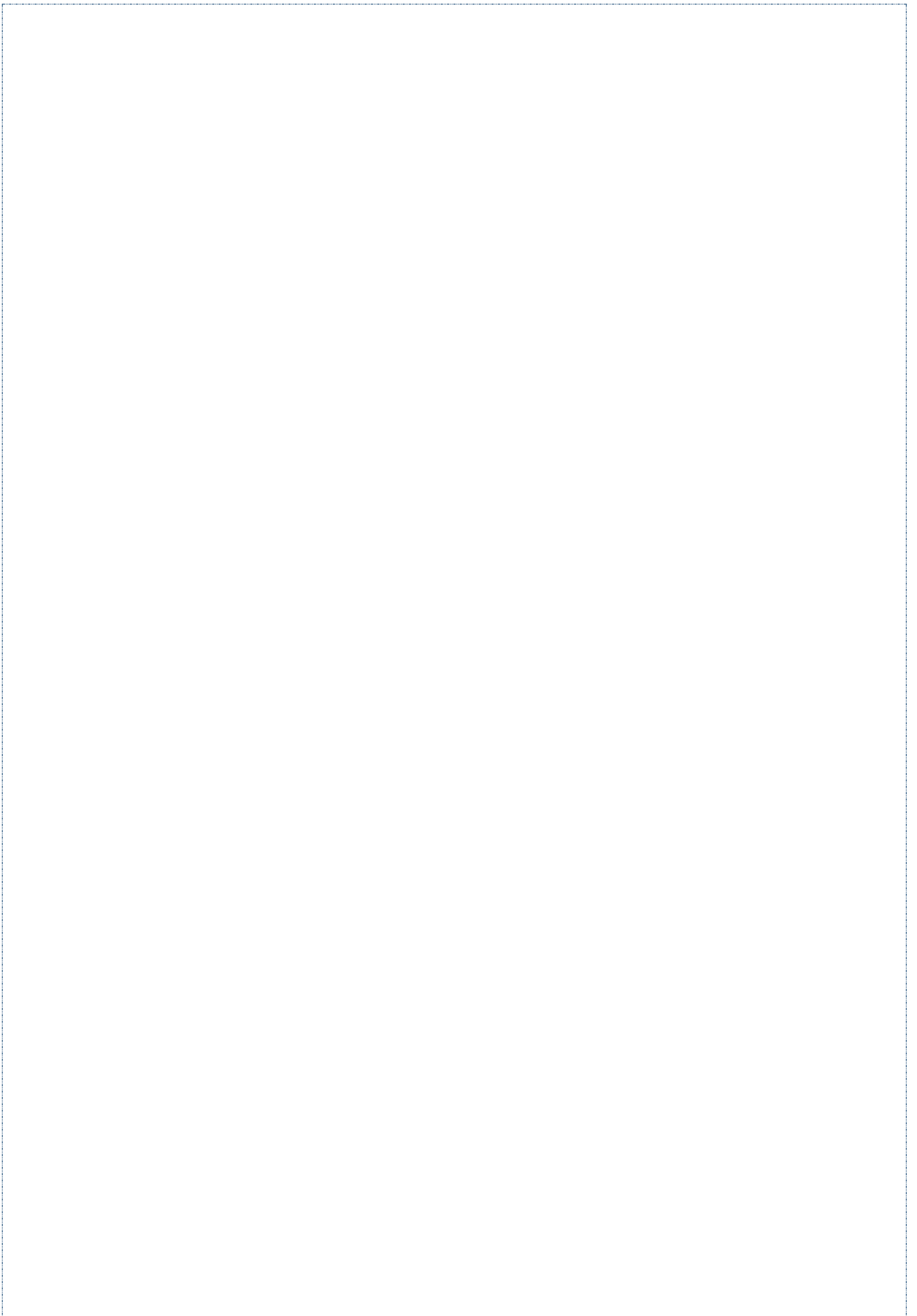
الكلمات المفتاحية: استقرار اقتصادي، متغيرات اقتصادية كلية، تحليل مركبات رئيسية، بيانات البنابل.

summary

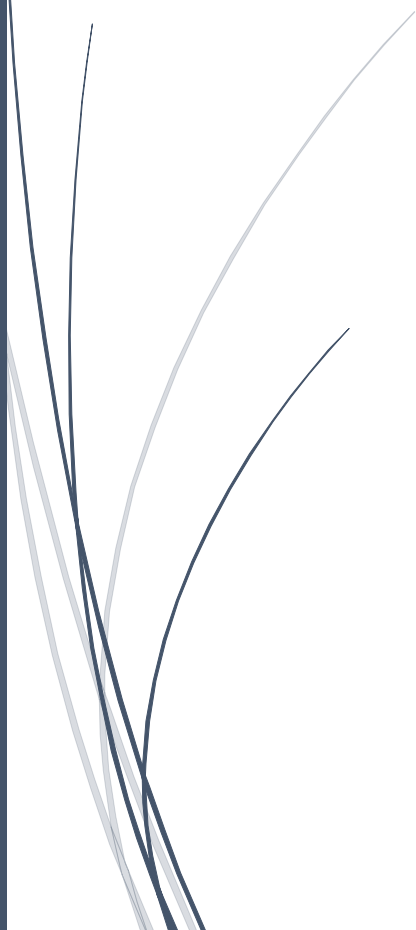
The study aims to identify the impact of some macroeconomic variables on economic stability in a group of countries s economic stability ", the study sample covered 28 countries during the period 1990-2021, by addressing concepts of economic stability economic stability indicators in the sample countries during the period under consideration ". s Economic Stability Index ", a standard model of three economic variables was used as separate variables and a subordinate variable represented in the economic stability index.

The study found that economic stability in its broad sense aims to achieve balance in the national economy through higher economic growth rates and lower public prices in return for lower unemployment rates and a balance in the current account balance and the appropriate model for the study is the fixed individual effects model, i.e. the source of the difference in the economic stability index is due to the existence of fixed individual effects, The study also concluded that the cumulative group's middle estimates were appropriate and that macroeconomic variables had a positive short-term and long-term moral impact on the economic stability index.

Keywords: economic stability, macroeconomic variables, analysis of key compounds, banal data.



فهرس المحتويات



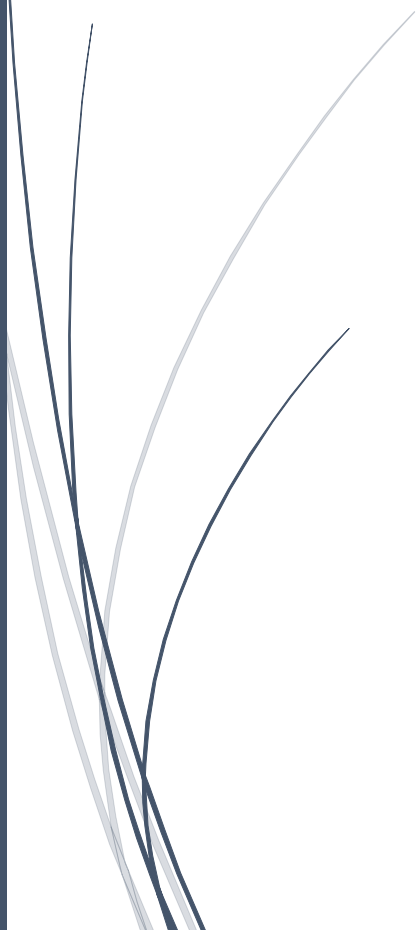
فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	البسملة
	آية قرآنية
	شكر وتقدير
	ملخص
II – I	فهرس المحتويات
IX – VI	قائمة الجداول والأشكال والملاحق
أ-هـ	مقدمة عامة
56 – 08	الفصل الأول: التأسيس النظري للاستقرار الاقتصادي وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية
08	تمهيد
36 – 08	المبحث الأول: مدخل حول الاستقرار الاقتصادي وموقعه في الفكر الاقتصادي
14 – 08	المطلب الأول: ماهية الاستقرار الاقتصادي
18 – 14	المطلب الثاني: اتجاهات المدارس الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي
36 – 18	المطلب الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي
55 – 37	المبحث الثاني: سياسات الاستقرار الاقتصادي وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية
45 – 37	المطلب الأول: سياسات الاستقرار الاقتصادي
55 – 45	المطلب الثاني: العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والاستقرار الاقتصادي
56	خلاصة الفصل الأول
116 – 58	الفصل الثاني: تحليل واقع الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول محل الدراسة
58	تمهيد
70 – 59	المبحث الأول: تقديم مجموعة الدول محل الدراسة
68 – 59	المطلب الأول: معايير تصنيف الدول
70 – 68	المطلب الثاني: بطاقة فنية حول الدول محل الدراسة
115 – 71	المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول
104 – 71	المطلب الأول: واقع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول
115 – 104	المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي حسب مربع كالدير السحري والتحليل العنقودي
116	خلاصة الفصل الثاني

فهرس المحتويات

176 - 118	الفصل الثالث: النمذجة القياسية المقارنة لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول خلال الفترة 1990 - 2021
118	تمهيد
152 - 119	المبحث الأول: تقديم عام لنموذج الدراسة
137 - 119	المطلب الأول: مراجعة الأدبيات التجريبية السابقة
152 - 137	المطلب الثاني: توصيف النموذج وتحليل المركبات الرئيسية لمتغيرات الدراسة
175 - 153	المبحث الثاني: معالجة البيانات المقطعية ودراسة خصائصها في مجموعة دول والمقارنة بينها
162 - 153	المطلب الأول: التحليل الساكن لنموذج البائل
175 - 162	المطلب الثاني: التحليل الديناميكي لنموذج البائل
180 - 175	المطلب الثالث: مناقشة نتائج الدراسة
181	خلاصة الفصل الثالث
186 - 183	الخاتمة
206 - 188	قائمة المراجع
222 - 207	الملاحق

قائمة الجداول والأشكال والملاحق



قائمة الجداول والأشكال والملاحق

أولاً: قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1 - 1)	طرق وكيفية قياس التضخم	51
(2 - 1)	ملخص العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ومؤشري التضخم والبطالة	63
(1 - 2)	تصنيف الدول حسب الدخل والمنطقة	65
(2 - 2)	تصنيف الدول باستخدام هوفستيد أو هول حسب الأبعاد الثقافية	68
(3 - 2)	المجموعات الدولية المصنفة حسب المنطقة الجغرافية	85
(4 - 2)	تطورات متوسطي معدلات التضخم والبطالة في دول أمريكا الشمالية	88
(5 - 2)	تطورات متوسطي معدلات التضخم والبطالة في دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	97
(6 - 2)	تطورات متوسطي معدلات التضخم والبطالة في دول جنوب آسيا	112
(7 - 2)	تحليل التباين الأحادي للمقارنة بين المؤشرات في المجموعات الدولية	113
(8 - 2)	تحليل التباين الأحادي للمقارنة بين المؤشرات في الدول	113
(9 - 2)	تحليل التباين الأحادي للمقارنة بين المؤشرات الإجمالية	114
(10 - 2)	تصنيف الدول حسب العناقد	135 - 134
(1 - 3)	دراسات سابقة متعلقة بموضوع الدراسة الحالية	146
(2 - 3)	الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة	146
(3 - 3)	مصفوفة الارتباط	147
(4 - 3)	اختبار Kimo واختبار Bartlett's	148
(5 - 3)	كفاية حجم العينة للمتغيرات	148
(6 - 3)	القيم الذاتية ونسبة الجمود	149
(7 - 3)	الإحداثيات والمساهمات المختلفة للمحورين المختارين	155
(8 - 3)	طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة	156
(10 - 3)	الإحصائيات الوصفية للمتغيرات في مجموعة الدول	157
(11 - 3)	ملخص نتائج اختبار Hasio	158
(12 - 3)	نتائج تقدير النماذج الثلاثة	159
(13 - 3)	اختبارات المفاضلة	160
(11 - 3)	اختبارات الصلاحية	160
(12 - 3)	الآثار الفردية الثابتة والعشوائية في مجموعة الدول محل الدراسة	161
(15 - 3)	نتائج اختبارات الاستقرارية لمتغيرات الدراسة	166

قائمة الجداول والأشكال والملاحق

166	درجات التأخير للنموذج المقدر	(3 - 16)
167	نتائج اختبار pedroni للتكامل المشترك	(3 - 17)
168	نتائج اختبار KOA للتكامل المشترك	(3 - 18)
169	نتائج تقدير نموذج Panel ARDL واختبارات المفاضلة	(3 - 19)
72 - 171	التأثيرات الفردية في الأجل القصير	(3 - 20)
174	نتائج اختبار السببية	(3 - 21)

ثانياً: قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
21	الدورة الاقتصادية في النشاط الاقتصادي	(1 - 1)
22	عملية النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	(1 - 2)
28	أنواع النمو الاقتصادي	(1 - 3)
32	أنواع التضخم	(1 - 4)
35	أنواع البطالة	(1 - 5)
38	هيكل ميزان المدفوعات	(1 - 6)
41	المربع السحري لكالدور	(1 - 7)
61	تقسيمات النفقات العامة	(1 - 8)
62	تصنيف الدول حسب الدخل	(2 - 1)
71	تصنيف الدول حسب المنطقة	(2 - 2)
73	تطورات النمو الاقتصادي في دول الآسيان	(2 - 3)
74	تطورات متوسط معدل التضخم في دول شرق آسيا والمحيط الهادي	(2 - 4)
76	تطورات متوسط معدل البطالة في دول شرق آسيا والمحيط الهادي	(2 - 5)
77	تطورات رصيد ميزان المدفوعات في دول شرق آسيا والمحيط الهادي	(2 - 6)
79	تطورات الناتج المحلي الإجمالي في دول أوروبا آسيا الوسطى	(2 - 7)
80	تطورات متوسط معدل التضخم في دول أوروبا آسيا الوسطى	(2 - 8)
82	تطورات متوسط معدل البطالة في دول أوروبا آسيا الوسطى	(2 - 9)
84	تطورات رصيد ميزان المدفوعات في دول أوروبا آسيا الوسطى	(2 - 10)
85	تطورات الناتج المحلي الإجمالي في دول أمريكا الشمالية	(2 - 11)
87	تطورات رصيد ميزان المدفوعات في دول أمريكا الشمالية	(2 - 12)
88	تطورات الناتج المحلي الإجمالي في دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	(2 - 13)

قائمة الجداول والأشكال والملاحق

89	تطورات رصيد ميزان المدفوعات في دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	(2 - 14)
91	تطورات الناتج المحلي الإجمالي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	(2 - 15)
92	تطورات متوسط معدلات التضخم في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	(2 - 16)
93	تطورات متوسط معدلات البطالة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	(2 - 17)
94	تطورات رصيد ميزان المدفوعات في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	(2 - 18)
95	تطورات الناتج المحلي الإجمالي في دول جنوب آسيا	(2 - 19)
98	تطورات رصيد ميزان المدفوعات في دول جنوب آسيا	(2 - 20)
99	تطورات الناتج المحلي الإجمالي في دول إفريقيا الجنوبية	(2 - 21)
101	تطورات متوسط معدلات التضخم في دول إفريقيا الجنوبية	(2 - 22)
102	تطورات متوسط معدلات البطالة في دول إفريقيا الجنوبية	(2 - 23)
103	تطورات رصيد ميزان المدفوعات في دول إفريقيا الجنوبية	(2 - 24)
105	اتجاهات مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (متغيرات المربع السحري لكالدور) لدول شرق آسيا والمحيط الهادي خلال متوسط الفترة 1990 - 2021	(2 - 25)
106	اتجاهات مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (متغيرات المربع السحري لكالدور) لدول أوروبا وآسيا الوسطى خلال متوسط الفترة 1990 - 2021	(2 - 26)
107	اتجاهات مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (متغيرات المربع السحري لكالدور) لدول أمريكا الشمالية خلال متوسط الفترة 1990 - 2021	(2 - 27)
108	اتجاهات مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (متغيرات المربع السحري لكالدور) لدول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي خلال متوسط الفترة 1990 - 2021	(2 - 28)
109	اتجاهات مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (متغيرات المربع السحري لكالدور) لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال متوسط الفترة 1990 - 2021	(2 - 29)
110	اتجاهات مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (متغيرات المربع السحري لكالدور) لدول جنوب آسيا خلال متوسط الفترة 1990 - 2021	(2 - 30)
111	اتجاهات مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (متغيرات المربع السحري لكالدور) لدول إفريقيا الجنوبية خلال متوسط الفترة 1990 - 2021	(2 - 31)
114	تصنيف الدول حسب متوسط الاستقرار	(2 - 32)
143	نموذج الدراسة	(3 - 1)
149	تمثيل القيم الذاتية	(3 - 2)
151	تمثيل الأفراد والمتغيرات	(3 - 3)

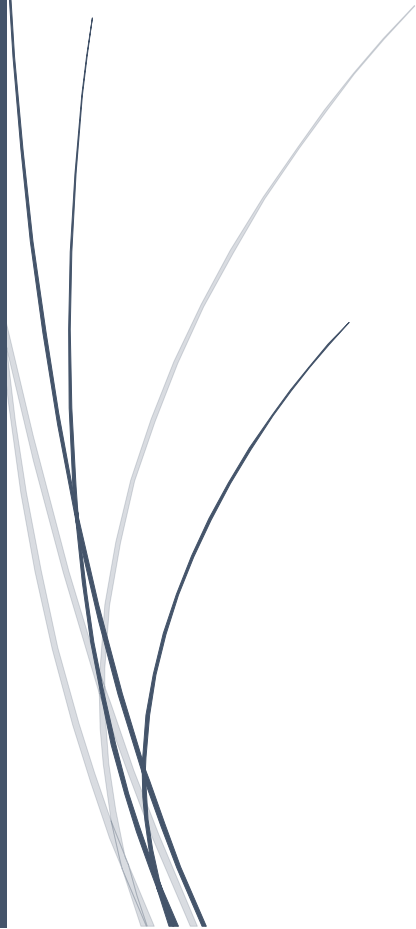
قائمة الجداول والأشكال والملاحق

165	التمثيل البياني لمتغير مؤشر الاستقرار الاقتصادي	(3 - 5)
-----	---	---------

ثالثاً: قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
203	دول العينة محل الدراسة	(1 - 2)
208 - 204	نتائج التحليل العنقودي	(2 - 2)
211 - 208	نتائج تحليل المركبات الرئيسية	(1 - 3)
215 - 212	نتائج التحليل الساكن للبلدان	(2 - 3)
219 - 215	نتائج التحليل الديناميكي للبلدان	(3 - 3)

مقدمة عامة



تمهيد

حظي موضوع الاستقرار الاقتصادي باهتمام متزايد ضمن مختلف نظريات الاقتصاد الكلي ونوقشت القضايا المتعلقة به على نطاق واسع ضمن الأدب الاقتصادي التجريبي، وهو الاهتمام الذي يأتي من منطلق أن الاستقرار الاقتصادي يعتبر بمثابة حجر الزاوية في الاقتصاد الوطني لأي دولة، إذ يعتبر من أهم الأهداف النهائية التي تسعى إليها السياسات الاقتصادية في معظم الدول والحكومات على اختلاف توجهاتها، فتحقيق معدلات نمو مرتفعة من خلال الاستفادة المثلى من الموارد الاقتصادية المتاحة إلى جانب تحقيق معدلات تشغيل عالية للقوة العاملة، عن طريق الحد من معدلات البطالة والمحافظة على القوة الشرائية للنقود إلى جانب العمل على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ومنع الارتفاع المستمر في الأسعار نتيجة زيادة الطلب، وكذلك التصدي لحالات الكساد التي قد تحدث تعتبر من المؤشرات المرغوبة لأي اقتصاد.

على صعيد آخر نجد أن دراسة الوضع الراهن لمؤشرات الاقتصاد الكلي والتنبؤ المستقبلي بسلوكها يعتبر من الأهمية بما كان هو الآخر لفهم توجهات الاقتصاد الكلي فهذا التحليل يساهم في تحديد المجالات التي تتطلب تدخلا لتحسين الأداء الاقتصادي وتخفيف الآثار السلبية للتقلبات الاقتصادية وتحديد السياسات الاقتصادية المناسبة، بحيث يضمن تنفيذها بشكل فعال المساهمة في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل وتحسين مستوى المعيشة، مما يقلل من الأثر السلبي للأداء الأقل كفاءة لمؤشرات الاقتصاد الكلي ويسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وباختصار يمكن القول أن إعادة صياغة السياسات الاقتصادية تتطلب مجموعة من الإجراءات المتنوعة والمتوازنة لتحقيق الأهداف المرجوة مثل استقرار الأسعار وتحسين ميزان المدفوعات وهذه الإجراءات يجب أن تكون متكاملة ومنسجمة لتحقيق النتائج المرجوة بأقل تأثير سلبي ممكن على الاقتصاد الوطني.

وبالرغم من ذلك، فالأمر الواضح أن التصورات السائدة بشأن سياسات الاقتصاد الكلي المرغوبة قد تغيرت بشكل كبير وأصبح من الواضح أن هناك حاجة ملحة إلى تغيير التوجهات في إدارة الاقتصاد الكلي خاصة بعد تجارب الأزمات المالية العالمية المتعاقبة وما خلفته من تشوهات اقتصادية ميزت جل اقتصاديات العالم، وهو ما جعل الحديث عن الاستقرار الاقتصادي وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية لا يزال يطرح الكثير من التساؤلات خاصة أمام ما يواجه الاقتصاد العالمي من تحديات متعددة وديناميكية على غرار السياسات الحكومية، والتغيرات التكنولوجية والتحولت الديموغرافية، إلا أن فهم كيفية تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي يمكن أن يساهم في تحديد السياسات الاقتصادية الأكثر فعالية في تحقيق الاستقرار والنمو المستدام، ومن ثم يعتبر البحث في هذا المجال أمرا في غاية الأهمية لمواجهة التحديات الاقتصادية الحالية وتعزيز القدرة على التكيف مع التغيرات والاقتصاد بشكل عام.

1. الإشكالية

انطلاقاً مما سبق، فإن الدراسة الحالية تسعى إلى فهم كيفية تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي وذلك لعينة من مجموعات من الدول، وكيفية تطبيق هذا الفهم في صنع السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو الاقتصادي المستدام، خاصة في ظل الغموض والتباين الذي لا يزال يميز طبيعة العلاقة بين لاستقرار الاقتصادي وبعض أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالي :

ما هي طبيعة العلاقة بين بعض أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية والاستقرار الاقتصادي للدول محل

الدراسة خلال الفترة 1990-2021؟

انطلاقاً من الإشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- أ. ما هي خصائص ومميزات مؤشرات الاستقرار الاقتصادي؟
- ب. ما مدى فعالية السياسات الاقتصادية المنتهجة في دعم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ظل التطورات المتسارعة للاقتصاد العالمي؟
- ت. ما هو واقع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في مجموعة الدول محل الدراسة خلال الفترة 1990 - 2021؟
- ث. ما هي أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي لها تأثير على مؤشر الاستقرار الاقتصادي في مجموعة الدول محل الدراسة في الأجل القصير والطويل؟

2/ الفرضيات:

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية، تم صياغة الفرضيات الآتية؟

- أ. تتمثل خصائص ومميزات الاستقرار الاقتصادي في كونه وصف عام للنظام الاقتصادي المالي والاجتماعي لدولة ما يعرض التغيرات في النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة وميزان المدفوعات؛
- ب. تتمثل فعالية السياسات الاقتصادية المنتهجة في دعم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الطرق التي تعتمد على كل من السياسة المالية والنقدية لمعالجة الاختلالات وحالات عدم الاستقرار؛
- ت. يتمثل واقع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في مجموعة الدول محل الدراسة خلال الفترة 1990 - 2021، في التقلبات وحالات عدم الاستقرار الاقتصادي التي تشهدها الدول في إطار تعرضها للأزمات المالية والاقتصادية؛
- ث. يؤثر كل من الإنفاق الحكومي والصادرات على مؤشر الاستقرار الاقتصادي في مجموعة الدول محل الدراسة في الأجل القصير والطويل، بينما الاستثمار الأجنبي المباشر ليس له أي تأثير واضح على الاستقرار الاقتصادي.

2. أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تعالج موضوعا هاما لمجموعات من الدول كعينة مختارة للدراسة، وذلك من خلال دراسة مقارنة، كما يسمح لنا هذا النهج بفهم الاختلافات والتشابهات بين الدول وتحديد العوامل والمتغيرات التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي في كل منها. وبالتالي فإن معالجة هذا الموضوع وتقصي الأسباب الحقيقية له والمعرفة المسبقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة فيه لا شك سيمكن من المساهمة في الحد من حدة الاختلالات الاقتصادية والمحافظة على معدلات مستقرة ومقبولة لمختلف مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للدول.

3. أهداف الدراسة:

- تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، من بينها:
- أ. التعرف على أهم المفاهيم النظرية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي وموقعها ضمن النظريات الاقتصادية؛
 - ب. معرفة العلاقة التي تربط المتغيرات الاقتصادية الكلية في بالاستقرار الاقتصادي؛
 - ت. محاولة فهم واستكشاف وتحليل العوامل التي تتباين في مستويات الاستقرار الاقتصادي بين الدول المختلفة المشمولة بالدراسة، مما يساعد على فهم الأسباب وراء تلك الاختلافات؛
 - ث. تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة على الاستقرار الاقتصادي في الدول محل الدراسة؛
 - ج. توضيح واقع المؤشرات المكونة للاستقرار الاقتصادي في الدول محل الدراسة؛
 - ح. محاولة تطبيق النماذج القياسية والإحصائية على موضوع الدراسة والمساهمة في إثراء الدراسات السابقة في هذا المجال؛
 - خ. توجيه صناعات السياسات إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والحد من التقلبات الاقتصادية غير المرغوب فيها وذلك من خلال تحليل النتائج والاستنتاجات التي تم الوصول إليها في الدراسة.

4. حدود الدراسة

تقوم حدود الدراسة في هذا الإطار على بعدين يتعلق الأول بالبعد الزمني أو الحدود الزمانية حيث تتناول الدراسة الفترة الممتدة من 1990 إلى 2021 لكونها فترة شهدت تقلبات هامة وتغيرات على الصعيدين الوطني والدولي كما أنها فترة تتوفر على معطيات رقمية متواجدة، أما البعد الثاني فهو يتعلق بالحدود المكانية أين تتناول الدراسة حالة عينة من مجموعة الدول كـ بعض الدول العربية مثل مصر، الجزائر ودول أجنبية كفرنسا، إيطاليا، الهند وغيرها.

5. المنهج المتبع

بهذه الإجابة على الإشكالية المطروحة والبحث في موضوع الدراسة، سيتم الاعتماد على عدد من أدوات التحليل العلمي، تمثل في مجموعها مناهج علمية مختلفة متمثلة أساسا في:

أ. المنهج الوصفي

الذي يتناسب مع الدراسة عند التعرض إلى الإطار النظري للموضوع من جانب الإطار المفاهيمي عبر عرض ومناقشة مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالاستقرار الاقتصادي وبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي.

ب. المنهج التحليلي

الذي تم الاستعانة به عند التطرق إلى واقع الاستقرار الاقتصادي في مجموعة الدول محل الدراسة وتحليل أهم التطورات الحاصلة في أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلاقتها بمؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة المعنية بالدراسة.

ت. المنهج التجريبي

وبخصوص الجانب التطبيقي من الدراسة تم استخدام بعض الطرق القياسية والإحصائية الضرورية لذلك، بالاستعانة بمجموعة من البرامج الإحصائية المتمثلة في: SPSS 26، Rstudio، Stata 17 وEviews 12، بهدف بناء نموذج اقتصاد قياسي يضم مجموعة من المتغيرات الاقتصادية تخص الدول محل الدراسة في إطار تسلسل مقطعي Panel Data خلال الفترة 1990-2021 وتقدير النموذج الذي يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل بلد، بالإضافة إلى جانب اعتماد التحليل باستخدام طريقة المركبات الأساسية.

6. تقسيمات الدراسة

بغية حل إشكالية هذه الدراسة وكذلك الفرضيات التي سيبنى عليها والدراسات السابقة وبعد إبراز أهمية وأهداف البحث، يتم الانتقال إلى هيكل البحث حيث تم تقسيم هذه الأطروحة إلى ثلاثة فصول وذلك على النحو الآتي:

أ. الفصل الأول

تم تخصيصه لتحليل الإطار النظري والمفاهيمي للاستقرار الاقتصادي من خلال التعرض إلى مختلف المفاهيم الخاصة به والأسس النظرية له لدى مختلف مدارس الفكر الاقتصادي، فيتناول المبحث الأول عموميات حول الاستقرار الاقتصادي وأنواعه وكذا أهميته وأهدافه إلى جانب نظرة مختلف مدارس الفكر الاقتصادي الكبرى لآليات الوصول إلى هذا الأخير، أما المبحث الثاني فقد تم من خلاله التعرض إلى سياسات الاستقرار الاقتصادي وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.

ب. الفصل الثاني

جاء لتحليل واقع الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول المختلفة، وذلك من خلال دراسة المؤشرات الرئيسية للاستقرار الاقتصادي في تلك الدول، بهدف فهم الفروقات بينها وتحديد العوامل التي تؤثر فيها، حيث اهتم المبحث الأول بتقديم الدول محل الدراسة وتعريف المعيار المناسب لتصنيفها سواء كانت حسب المستوى الاقتصادي، أو الجغرافي، أو الاجتماعي، أما المبحث فقد تطرق لتحليل مؤشرات

مقدمة عامة

الاستقرار الاقتصادي في مجموعات الدول واستعراض وتحليل المؤشرات الاقتصادية المختلفة التي تستخدم لقياس الاستقرار الاقتصادي ومقارنتها بين الدول المختلفة.

ت. الفصل الثالث

خصص لدراسة تطبيقية من أجل فهم أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي في مجموعة الدول محل الدراسة، حيث انطلق بعرض بعض الدراسات السابقة وأهم النتائج التي توصلت إليها في هذا السياق.

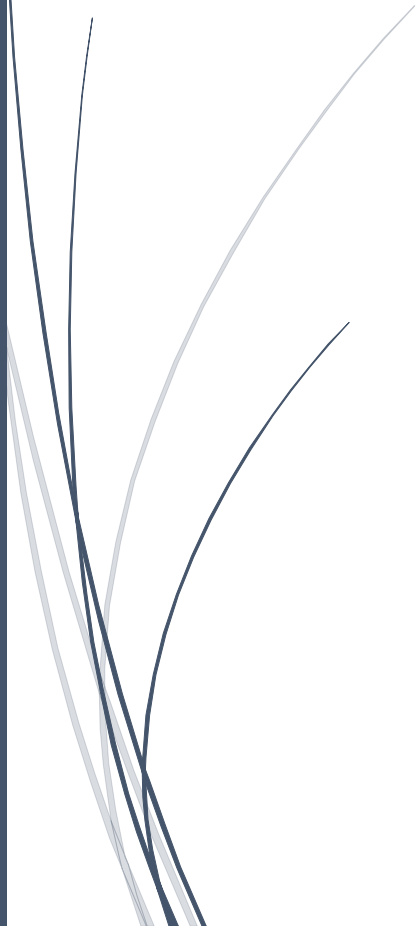
بعد ذلك، تم اقتراح نموذج عام لتفسير أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي، وفي مرحلة لاحقة تم القيام بعملية تقدير للنموذج باستخدام بعض المساهمات القياسية، مع التركيز على تقييم وتحليل النتائج المتحصل عليها.

الفصل الأول:

التأصيل النظري للاستقرار الاقتصادي

وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية

الكلية



تمهيد

لقد نوقشت قضايا الاستقرار الاقتصادي وأهداف السياسة الاقتصادية على نطاق واسع ولعقود من الزمن، وحظي هذا الموضوع باهتمام كبير من قبل الأكاديميين وواضعي السياسات للوصول إلى وضع التوازن على صعيد الاقتصاد الكلي، وذلك منذ بداية ظهور الأزمات الاقتصادية والمالية على غرار أزمة الكساد العظيم لسنة 1929 وما تلى ذلك من الأزمات المالية لسنة 2008، التي قلبت العالم رأساً إلى عقب ونتاجت عنها حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي مست جلة اقتصاديات العالم، تجلى ذلك من خلال تراجع كبير لمعدلات النمو الاقتصادي وتحقيق نسب عالية من الاستدانة أو ما يعرف بالعجز الكبير مقابل ارتفاعات متواصلة في المستويات العامة للأسعار ومعدلات البطالة.

بل وتعدى الأمر ذلك، حيث سجلت المتغيرات الاقتصادية الكلية والتي تكون ما يعرف بالقطاع الحقيقي، المالي وغيرها فتراجعت بمستويات عالية، بغض النظر عن الزيادات المحققة في السنوات ما قبل وبعد الأزمة، بسبب تطبيق الدول خاصة الدول النامية لسياسات التنويع الاقتصادي والتخلص من التبعية النفطية.

ومن خلال ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، كما يلي:

- **المبحث الأول:** ماهية الاستقرار الاقتصادي وموقعه في الفكر الاقتصادي؛
- **المبحث الثاني:** سياسات الاستقرار الاقتصادي وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.

المبحث الأول: مدخل حول الاستقرار الاقتصادي وموقعه في الفكر الاقتصادي

لغرض فإن التوصل لمقاربة نظرية للاستقرار الاقتصادي، يعني التعرف على المفاهيم من جوانب مختلفة، أي تعريفه من جانب لغوي، اصطلاحى والتوصل إلى خصائصه وأهميته كما هو متعارف عليه، ويعد الاستقرار الاقتصادي من أهم المواضيع الشائعة الاستخدام والتي نوقشت بالدراسة والتحليل ضمن غالبية الدراسات القديمة والحديثة سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، كونه يعبر عن وضعية اقتصاد بلد ما.

المطلب الأول: ماهية الاستقرار الاقتصادي

يعد الاستقرار الاقتصادي هدف عالمي تسعى كل الدول إلى تحقيقه، لكونه يمثل سبيل الدولة لمعرفة وضعية اقتصادها على مستوى الكلي أو الجزئي ولهذا تتعدد مفاهيمه بتعدد الأفكار والمقاربات النظرية التي تناولته، رغم الصعوبة التي يمكن أن يواجهها المهتمين بإعطاء مفهوم شامل لكافة الأفكار أو المقاربات النظرية.

الفرع الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي

إن مفهوم الاستقرار الاقتصادي جاء من عدة تعاريف اختلفت في طريقة السرد ولكنها توافقت في المضمون.

أولاً: تعريف الاستقرار الاقتصادي

هناك العديد من التعاريف التي تناولت مصطلح الاستقرار الاقتصادي، باعتباره ينطوي بشكل كبير على علم الاقتصاد عامة، والذي يتصف بالمعرفة والتأقلم مع أوضاع تنشأ فيه اقتصاديات مختلفة،¹ فالاستقرار بشكل عام هو عبارة عن السكون والثبات في الشيء، ويعرف من الناحية الاقتصادية بأنه المحافظة على الوضع الاقتصادي القائم بغض النظر عن كونه مثالياً أم غير مثالي بغية تهيئة الظروف المناسبة لتحسين ذلك الوضع.²

أما مصطلح الاقتصاد فهو مصطلح شائع الاستخدام ويعرف بأنه: " دراسة كيفية استخدام الموارد النادرة لإنتاج سلع قيمة من أجل تلبية احتياجات المجتمع ".³ وعليه فالاستقرار الاقتصادي يعرف بأنه:

¹ محمود الوادي، إبراهيم خريس، نضال الحواري، ضرار العتيبي، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، الأردن، 2007، ص: 19.

² حيدر بخيت نعمة، سياسات الاستقرار الاقتصادي في مصر والصين والولايات المتحدة الأمريكية المتحدة، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص: 11.

³ Bhekuzulu Khumalo, *Defining Economics in the Twenty first Century*, modern Economy, N^o 03, 2012, p: 602.

الفصل الأول: التأهيل النظري للاستقرار الاقتصادي وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

1. عبارة عن غياب التقلبات الاقتصادية الحادة والمستمرة في المستوى العام للأسعار في العلاقات الاقتصادية المختلفة، وقيمة العملة الوطنية، أي أنه يمثل التوازن والثبات النسبي في متغيرات النظام الاقتصادي من عرض وطلب، إيرادات ونفقات عامة، ادخار واستثمار، ... الخ.¹
 2. القدرة على الوصول إلى الموارد الضرورية لحياة الفرد والرفاهية، مستوى الفقر والوصول إلى حالة من التوازن الاقتصادي لتلبية حاجيات المجتمع والدولة.²
 3. ارتفاع في معدلات محققة من معدلات التشغيل للموارد الاقتصادية المتاحة بشكل يترافق مع تقادي التغيرات في المستويات العامة للأسعار وتحقيق في المقابل معدلات مرتفعة ومناسبة في الناتج المحلي الإجمالي.³
 4. تحقيق التشغيل الكامل مع الحفاظ على درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.⁴
 5. تحقيق مزيج من التوازنات الداخلية والخارجية، التوظيف الكامل ونمو اقتصاديا مستقرا مصحوبا بمعدلات التضخم المنخفضة.⁵
- من خلال ما سبق يمكن القول أن الاستقرار الاقتصادي يجمع بين أربع أهداف عامة تسعى السياسات الاقتصادية إلى تحقيقها مجملا وتفصيلا، ومنه فالاستقرار الاقتصادي هو الوصول إلى تحقيق النمو الاقتصادي المعبر الذي يقابله التشغيل الكامل واستقرار المستويات العامة للأسعار وبالتالي تحقيق التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الوطني.
- وانطلاقا من التعاريف السابقة والتعريف التوصل إليها، يمكن استنتاج جملة من الخصائص، يتم تلخيصها في النقاط الآتية:

- يعد الاستقرار الاقتصادي مؤشر لتحقيق التنمية الاقتصادية وهو يعبر عن التوازن بشكل تام؛
- الاستقرار الاقتصادي حالة مرغوبة في الاقتصاد لا يوجد فيها تقلبات مفرطة؛
- مصطلح يصف النظام المالي الاقتصادي لدولة ما يظهر تقلبات مختلفة في نمو الإنتاج ومستويات العامة للأسعار، بحيث يتميز بالثبات في الاقتصاد وهي حالة نادرة في أن يكون الاقتصاد مستقرا.

¹ - عبد الله مها رياض، صندوق النقد الدولي: تقدير اقتصادي إسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 2012، ص: 160.

² - Housing Resources, **Economic Stability and SDOH**, SOCIAL DETERMINANTS OF HEALTH, <https://www.cwla.org/wp-content/uploads/2021/06/SDOH-One-Page-EconomicStability.pdf>, (Page consultée le 30/09/2022).

³ - سليمان سلوى علي، السياسة الاقتصادية - دراسات في الاقتصاد التطبيقي-، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الكويت، 1989، ص: 162.

⁴ - أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، دار النهضة العربية، الجزء الثاني، القاهرة، 1973، ص: 472.

⁵ - José Antonio Ocampo, **A Broad View of Macroeconomic Stability, Economic & Social Affairs**, DESA Working Paper N^o 1, 2005, P: 01.

ثانيا: أهمية الاستقرار الاقتصادي

ظهرت أهمية وضرورة الاستقرار الاقتصادي بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى (أزمة الكساد العظيم 1929 - 1933)، والتي زعزعت أركان النظام الرأسمالي، وأزاحت من خلالها المسلمات الكلاسيكية كاستحالة وجود بطالة دائمة، وآلية عمل اليد الخفية، وقد نتج عن ذلك ظهور العديد من المدارس الاقتصادية والتي أكدت على حاجتها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، عن طريق آليات يتم من خلالها التأثير على أداء النشاط الاقتصادي.

ففي الوقت الذي أولى فيه الكينزيون الدور المهم للسياسة المالية المرنة في تحقيق أهداف الاستقرار الاقتصادي، فإن ميلتون فريدمان توصل إلى أن إتباع سياسة النمو النقدي الثابتة (السياسة النقدية) كفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وبشكل عام تتجلى أهمية الاستقرار الاقتصادي في المحافظة على مستوى تشغيل كامل للموارد الطبيعية المتاحة، وتحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستويات العامة للأسعار.¹

ثالثا: أهداف الاستقرار الاقتصادي

يهدف الاستقرار الاقتصادي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال المحافظة على المعدلات المرتفعة لها عن طريق التشغيل الرشيد للموارد البشرية والمادية مع تحقيق الاستقرار السعري والنقدي الملائم لاستمرار دفع عجلات التنمية،² وبالتالي فإن الاستقرار الاقتصادي يرتبط بالاستقرار المالي والنقدي أي التحكم في إدارة استقرار الأسعار بامتصاص السيولة الزائدة.³

حيث أن هذا الأخير كهدف عالمي تسعى جل الدول من خلال كونه يعد من أولويات وعلى رأس قائمة الحكومة لتحقيقه في إطار السياسة الاقتصادية الكلية، ويمكن تقسيم الهدف الأساسي المتمثل في الاستقرار الاقتصادي إلى أربع أهداف أساسية، الثلاث الأولى عبارة عن تحقيق معدلات مرتفعة من الناتج الحقيقي، القضاء على البطالة عن طريق الوصول إلى معدلات عالية من التوظيف للقوة العاملة في المجتمع للمحافظة على استقرار قيمة النقود أي محاربة التوجهات التضخمية المتزايدة، والهدف الرابع هو التوازن الخارجي والذي يمثل غالبا وضعية ميزان المدفوعات للبلد.⁴

¹ - مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2006، ص: 78.

² - إبراهيم متولي حسن المغربي، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011، ص: 373.

³ - R. Sumithra, *Monetary Policy Goals for Economic Stability in India*, *Shanlax*, International Journal of Economics, vol. 8, n^o. 2, 2020, p: 11.

⁴ - وفاء رضاني، استجابة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي للتغيرات في العرض النقدي - دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر للفترة 1990 - 2018، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2021/2020، ص: 22.

الفصل الأول: التأهيل النظري للاستقرار الاقتصادي وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

ويهدف الاستقرار الاقتصادي في البلدان المتقدمة للوصول إلى التشغيل الكامل، حيث أن المقصود بالتشغيل الكامل ليس الوصول إلى معدلات بطالة معدومة وإنما وجود ما يسمح بظهور البطالة الاحتكاكية،¹ بينما في الدول النامية فيرتبط ارتباطاً شديداً بالتجارة الخارجية بسبب الاختلالات التي تعانيها هذه الدول في البنية الاقتصادية وضعف النشاط الاقتصادي، هذه أن الاستقرار الاقتصادي فيها يختلف عن أهداف الاستقرار في الدول المتقدمة، فلا يمكن القول أنه في الدول النامية يتضمن استهداف المحافظة على التشغيل الكامل، وذلك بسبب ضعف وهشاشة الجهاز الإنتاجي لهذه الدول أو أنه غير موجود بها أصلاً.²

الفرع الثاني: أنواع الاستقرار الاقتصادي

كما هو معلوم في الدراسات النظرية أن البيئة الاقتصادية المستقرة شيء ضروري في تحقيق الأهداف المختلفة المرجوة والمسطرة ضمن السياسات الاقتصادية في أي دولة،³ والاستقرار الاقتصادي هو الحالة المعاكسة للتقلبات في النشاط الاقتصادي، سواء أكان الاستقرار حسب وضعية الدولة أو حسب كون الاستقرار محلي أو دولي.

أولاً: الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي

الاقتصاد في طبيعته لا يكون مستقراً إلا إذا توازن داخلياً بتوازن المالية العامة، مع مستويات مقبولة من الدين العام، ويتوازن خارجياً بتوازن الوضعية الخارجية للدولة مع مستويات مقبولة من المديونية الخارجية، أي تحقيق توازن في ميزان المدفوعات، ومنه ينقسم الاستقرار إلى:⁴

1. الاستقرار الاقتصادي الداخلي

يتحدد الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد من خلال استقرار مؤشرات مهمة عادة ما تتمثل في الميزانية العامة للدولة وكذا مؤشر النمو خاصة مستوى الدخل أو الناتج الإجمالي، ومؤشرات الاستخدام التام، وكذا استقرار الأسعار وغيرها.

2. الاستقرار الاقتصادي الخارجي

يتحقق الاستقرار الاقتصادي الخارجي بتوازن ميزان المدفوعات لاقتصاد ما خلال فترة معينة، فأى عجز في هذا الميزان يعني أن الاقتصاد في حالة استدانة، وهو ما يفرض اتخاذ تدابير صارمة لتحقيق التوازن مجدداً، بينما يمثل الفائض أيضاً نوعاً من عدم التوازن المقبول عملياً.

¹ - وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية السياسية الحكومية - دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية -، مكتبة حسن المصري، الطبعة الأولى، مصر، 2010، ص: 70 - 71.

² - Montiel, Peter, and Luis Servén, **Macroeconomic Stability in Developing Countries: How Much is Enough?**, The World Bank Research Observer, Vol.21, N° 2, 2006; p: 153.

³ - أحمد حسن عطشان النبهاني، الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي، دار أمانة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2014، ص: 55.

⁴ - بوهريرة عباس، عبدلي أحلام، محددات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر 1990 - 2016، مجلة الباحث الاقتصادي CHEEC، المجلد 06، العدد 10، ديسمبر 2018، ص: 447.

ثانياً: الاستقرار الاقتصادي المحلي والدولي

ليس هناك اختلاف كبير بين الاستقرار الإقليمي (المحلي) والاستقرار الدولي، إلا في حدود مت يعرف بالظواهر الاقتصادية التي تفرق بين العلاقات المحلية عن العلاقات الدولية والتي تبحث في حالة استقرار بلد من عدمه بمختلف صورته، ومنه ينقسم الاستقرار الاقتصادي إلى:¹

1. الاستقرار الاقتصادي الدولي

ويقصد به استقرار لعموم الاقتصاد العالمي بحيث تكون مجموعة دول العالم في حالة استقرار شامل، وبالتالي فإن الاستقرار الاقتصادي الدولي يقوم على عدة عوامل، منها:

- التقلبات في حركات رؤوس الأموال الدولية الناجمة عن اختلاف أسعار الفائدة الدائنة والمدينة والبحث عن الأرباح والاستقرار السياسي، قد تؤدي إلى إحداث استقرار أو بالعكس تؤدي إلى إحداث اضطراب، وذلك حسب نوعها وتوقيت اتجاهها (طويلة أم قصيرة الأجل، وتتجه للخارج أو للداخل) لاسيما حركة الأموال الساخنة.
 - التغيرات في مستويات الأسعار والأجور التي قد لا تكون متسقة مع مثيلاتها في الخارج مما يؤدي إلى اختلال العلاقة بين مستويات التكاليف والأسعار في الداخل والخارج وذلك عند مستوى معين لسعر الصرف؛
 - التغيرات في جداول العرض والطلب للصادرات والواردات التي لا تكون نتيجة لتغير الدخل النقدي؛
 - التغيرات الهيكلية والمشاكل الاقتصادية التي تحدث في دولة ذات ثقل كبير في الاقتصاد العالمي أو لمجموعة من الدول الأخرى وهذه تؤثر تأثيراً محسوساً على الوضع القائم بالنسبة للاقتصاد العالمي ولاسيما بالنسبة للتكاليف النسبية؛
 - اتجاهات النمو الاقتصادي التي قد تؤدي إلى توسيع الفجوة بين الصادرات والواردات أو تؤثر على نمو أحدهما بدرجة تختلف عن تأثيرها في الأخرى؛
- إضافة إلى ذلك فإن الاضطرابات والحروب والكوارث الطبيعية كلها عوامل من شأنها أن تؤثر على الاستقرار الدولي.

2. الاستقرار الإقليمي (المحلي)

عادة ما يفضل واضع السياسات الاقتصادية هذه الحالة، إذ يمكنه من خلالها تحديد صورة واضحة وملموسة عن حالة الاقتصاد كارتفاع معدلات البطالة أو المستويات العامة للأسعار على سبيل المثال، ومنه يمكن الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي المحلي من خلال:²

¹ - حيدر نعمة بخيت، مرجع سابق، ص: 15 - 17.

² - المرجع نفسه، ص: 17.

الفصل الأول: التأهيل النظري للاستقرار الاقتصادي وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

- استقرار في المستوى العام للأسعار والذي يتجسد من خلال معدلات التضخم أو من خلال حركة الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، فتحقيق معدل تضخم مساوي للصففر (الحالة المثالية التي من النادر الوصول إليها) أو معدل تضخم مقبولا اقتصاديا واجتماعيا يقل عن 2% يعني هذا استقرار الوضع الاقتصادي للبلد؛
- القضاء على البطالة من خلال تحقيق معدلات عالية من التشغيل يقترب عندها الاقتصاد من مستوى العمالة الكاملة؛
- تحقيق فائض اقتصادي في ميزان المدفوعات ولاسيما في حساب رؤوس الأموال طويلة الأجل أن أمكن ذلك، أو تحقيق حالة التوازن وإن كان هنالك عجز فإنه يجب أن يكون طفيف أولا وليس على حساب رؤوس الأموال طويلة الأجل التي تعكس الوضع الحقيقي لاقتصاد البلد ثانيا؛
- تحقيق معدلات نمو موجبة ومطرده في الناتج المحلي الإجمالي.

إن هذه العناصر المكونة للاستقرار المحلي تمس بشكل كبير سياسات الاقتصاد التي تعد كأساليب لمعالجة الاختلالات، ومن ملاحظة العوامل التي يمكن الوصول إليها انطلاقا من الاستقرار الاقتصادي إقليميا، فإنها تتطوي على نوعين من التوازن داخليا عن طريق التحكم في المستويات العامة للأسعار مقابل تخفيض معدلات البطالة والرفع من النمو الاقتصادي، والتوازن الخارجي بتحسين وضعية الحساب الجاري.

المطلب الثاني: اتجاهات المدارس الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

يمكن النظر إلى آليات تحقيق الاستقرار الاقتصادي في النظرية الاقتصادية من خلال تتبع أفكار أبرز المدارس الاقتصادية الكبرى، ذلك من خلال التمييز بين اتجاهين، أولهما هو اتجاه أنصار تدخل الدولة أما الاتجاه الثاني فهو يتمثل في أنصار عدم تدخل الدولة.

الفرع الأول: الاستقرار الاقتصادي ضمن طرح الاتجاه الأول (أنصار تدخل الدولة)

عقب الكساد الكبير الذي حصل في أوائل الثلاثينات من القرن الماضي، اتجه غالبية الاقتصاديين من أنصار تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلى تحديد مفهوم الاستقرار الاقتصادي باختلاف الظروف الاقتصادية الاجتماعية، السياسية... الخ.

حيث وجد أنصار هذا الاتجاه يعتقدون أن نظام السوق في الأسواق الكبيرة المتقدمة لا يسفر عن وجود مستوى عال من التوظيف، استقرار في مستوى الأسعار وحتى معدلات نمو مرتفعة أو تحقيق توازن ميزان المدفوعات وبالتالي التأكيد على ضرورة تواجد الدولة بتدخلها في النشاط الاقتصادي، المالي والاجتماعي من أجل الوصول لتحقيق هذه الأهداف.

أولاً: آراء المدرسة الكينزية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي

يعد الاقتصادي كينز مؤسس المدرسة الكينزية والتي تركز بصورة أساسية على العوامل غير النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، بحيث يرى كينز بأن التقلبات الاستثمارية في الكساد أو الراج هي من أسباب عدم الاستقرار في الاقتصاد،¹ وهو ما جاء كنتيجة انتقاد النقيديون لتحقيق الاستقرار وذلك لصعوبة تطبيق سياسة معدل نمو ثابت للعرض النقدي، فتنطبق السياسة الاقتصادية سيكون ذات فاعلية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل تدخل الدولة (الحكومة)،² ومع ذلك فإن كينز وأنصاره يؤكدون على ضرورة تطبيق السياسة الاقتصادية المناسبة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال اتخاذ أسلوبين، هما:³

➤ أسلوب التغذية المرتدة؛

➤ أسلوب السياسة المرنة.

ثانياً: آراء المدرسة الهيكلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي

جاءت المدرسة الهيكلية بعد سلسلة من الضغوط التضخمية منذ الخمسينات في دول أمريكا اللاتينية وجاءت بتفسير مغاير ومعاكس للمدرسة النقدية وأوضحوا أن وجود ضعف في الطاقة الإنتاجية إنما يعني نقص حاد في جانب العرض الكلي للاقتصاد أدى إلى وجود الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية.⁴

وبالتالي فإن أنصار المدرسة الهيكلية يرون أن تحقيق الاستقرار يكمن في جلب المزيد من الاستثمارات (السياسة التوسعية)، من خلال التدخل الضروري للدولة في الاقتصاد من أجل معالجة الاختلالات والفائض في الطلب وانخفاضه، وإعطاء دور مهم للقطاع الخاص مقابل تحليل القطاعات الاقتصادية للوقوف على مستويات الكفاءة وتوجيه المراد نحو تخصيص أمثل للاستخدامات الإنتاجية.⁵

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2013، ص: 54.

² - Jose Antonio, Ocampo, op cit, P:1-2

³ - Thomas Mayer, James. S, Duesenberry, Robert. Z. Aliber, Money Banking And Economy, ed: 6th, The United States of America, Ch. 15, 1996, P: 394 – 396.

⁴ - رمزي زكي، الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي في مصر خلال سنة 1970 – 1979، قضايا التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي، رقم 16، مصر، دون سنة النشر، ص: 02 – 03.

⁵ - علي منصور سعيد عطية، دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى، برلين، ألمانيا، مارس 2021، ص: 43.

الفرع الثاني: الاستقرار الاقتصادي ضمن طرح الاتجاه الثاني (أنصار عدم تدخل الدولة)

عرف أنصار الاتجاه الثاني الذين يؤكدون بأن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لن يتسم بالكفاءة والفاعلية وإنما اقتصاد السوق هو الأساس في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أولاً: آراء المدرسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

يعد ميلتون فريدمان أبرز أنصار المدرسة النقدية، أو ما يسمى بمدرسة شيكاغو والذي أقر بأن السياسة النقدية لها دور كبير في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك بتوفير إطار مستقر لنشاط الاقتصاد بدون وجود إمكانية لتدخل الدولة بتصفية الاحتكارات التي تحول دون حرية وآلية السوق،¹ حيث يرى ميلتون فريدمان أن إمكانية تحقيق الاستقرار يتم بتطبيق سياسة التوازن في ميزانية الدولة (الموازنة العامة)، من خلال الدورة الاقتصادية فالنشاط الاقتصادي يمر بتغيرات مستمرة تبعاً لتغيرات العرض الكلي ومكونات الطلب الكلي، مما يحدث تذبذبات متكررة في الاقتصاد الوطني والتي تظهر جلياً في المؤشرات الاقتصادية (مؤشرات الاستقرار الاقتصادي) في نفس الوقت والاتجاه، لكن بمعدلات مختلفة، مما ينجم عنه مرور هذا النشاط بدورات اقتصادية،² وبالتالي فإن الدورة الاقتصادية كما هو معلوم في أدبيات الاقتصاد الكلي تمر بأربعة مراحل، وهي:

أ. مرحلة الانكماش والركود: وهي مرحلة تراجع النشاط الاقتصادي؛

ب. مرحلة الكساد: والتي تمثل أدنى مستوى للناتج؛

ت. مرحلة التوسع: وهي مرحلة الانتعاش من خلال زيادة الإنتاج، الدخل وغيرها؛

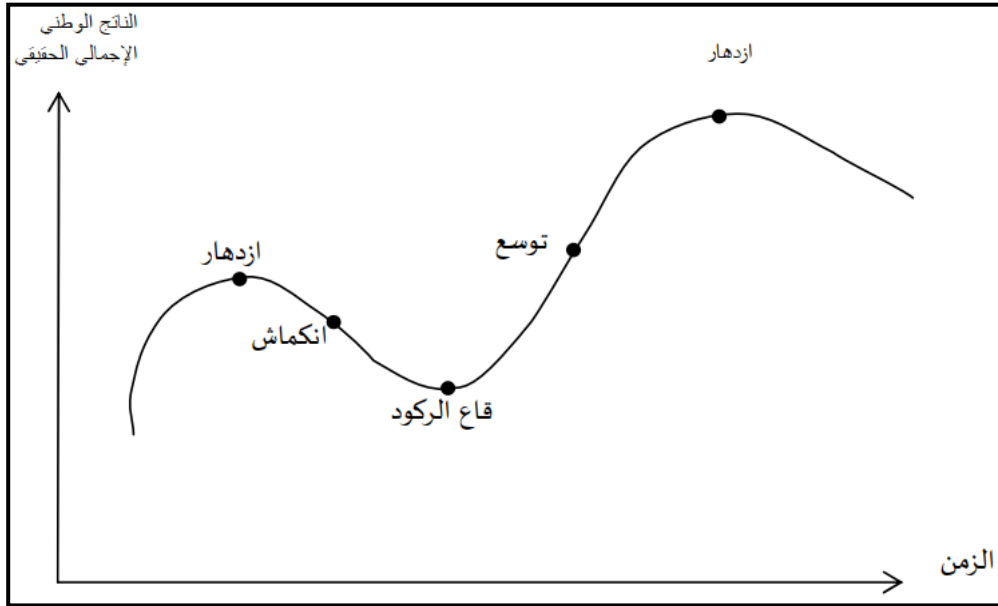
ث. مرحلة الرواج: وتعتبر عن الازدهار وفيها يصل الناتج إلى أعلى مستوى.

حيث يمكن تمثيل الدورة الاقتصادية التي يمر بها النشاط الاقتصادي، كما يلي:

¹-Lim, Joseph, *The New Structuralist Critique of the Monetarist Theory of Inflation: The Case of the Philippines*, Journal of Development Economics, vol 25, Issue 1, 1987, P: 46.

²- حسام علي داوود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسير للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، 2013، ص: 267.

الشكل رقم (1 - 1): الدورة الاقتصادية في النشاط الاقتصادي



المصدر: حسام علي داوود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسير للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، 2013، ص: 189.

وعلى صعيد آخر يؤكد فريدمان أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتم بواسطة ثبات معدل نمو العرض النقدي عند مستوى يساوي معدل النمو الحقيقي للناتج القومي¹، وبهذا فإن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتضمن إتباع اقتصاد السوق دون تدخل الدولة.

ثانياً: آراء مدرسة التوقعات الرشيدة (الكلاسيك الجدد) لتحقيق الاستقرار الاقتصادي

تعتبر هذه المدرسة امتداداً للمدرسة الكلاسيكية، والتي برزت على يد كل من روبرت لوكس وتوماس سارجنت وقد أكدوا هذان الاقتصاديان على دور التوقعات الرشيدة للمتغيرات الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التوصل إلى طرق لتقليل التقلبات في النشاط الاقتصادي عامة من دون تدخل الدولة، وتسهل هذه الطرق التنبؤ بالتوقعات الرشيدة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، واتخذوا نفس طريقة النقديون والتي تتمثل في إجراء تغيير شامل للسياسات الاقتصادية من أجل ضمان نتائج اقتصادية جيدة.²

¹ هاشم مصطفى عبد الرؤوف عبد الحميد، السياسة النقدية في النظرية والواقع العملي للدول النامية مع الإشارة خاصة للتجربة المصرية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2010، ص: 85.

² رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة - تحليل أخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، رقم 226، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1997، ص: 186.

الفصل الأول: التأصيل النظري للاستقرار الاقتصادي وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

نستنتج من خلال ما سبق أن النظرية الاقتصادية المتمثلة في آراء مختلف الاقتصاديين (المدارس الاقتصادية) أكدوا على ضرورة تحقيق الاستقرار الاقتصادي كهدف أولي لتحقيق أهداف السياسات الاقتصادية المسطرة واختلفوا في أفكارهم في التوصل لحلول عدم استقرار الاقتصاد. ومنه يتم استنتاج أن الاستقرار الاقتصادي بطبيعة الحال تابع للمدرسة الفكرية التي تتخبط فيها ضمن الأهداف الأولية للسياسة الاقتصادية، فحسب النقديين هناك اتجاه يعتبر أن الاستقرار الاقتصادي الكلي يوافق قبل كل شيء استقرار الأسعار على المتوسط والطويل، بينما يرى الكينزيون أن الاقتصاد يصل إلى حالة الاستقرار المحقق عندما يتم ضمان عدم وجود اختلالات كبيرة وواضحة عند وقوع هذا الاقتصاد عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل¹.

المطلب الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي

إن الوصول إلى الأهداف الأساسية المسطرة ضمن السياسة الاقتصادية الموضوعية من أولويات الحكومات والاقتصاديين، بالإضافة إلى رواد الأعمال والخبراء، وذلك من خلال تحقيق التكامل بين مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، أو ما يطلق عليها اصطلاحاً بـ *المربع السحري* (*The Magic Square of kaldor*)، والذي يعرف بأنه: " رسم بياني يهدف إلى تحقيق أمثلية الاقتصاد، أي مستويات المتغيرات التي يجب الوصول إليها لكي يكون الاقتصاد في وضع أمثل، وإضافة مصطلح السحري إلى المربع يرجع إلى أنه يستحيل تحقيق جميع الأهداف في نفس الوقت، لوجود التعارض فيما بينها، ولكن في بعض الأحيان تكون هذه الأهداف متكاملة"²، وهو ما يمثل المؤشرات المكونة للاستقرار الاقتصادي.

الفرع الأول: مؤشر النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات المكونة للاستقرار الاقتصادي وأكثرها عمومية، حيث بتحقيق معدلات نمو مستدامة قائمة على مستوى مقبول من التنوع في مصادر الدخل، وإطار مؤسسي مع تجنب التقلبات الحادة في النمو وضمان التعافي السريع من آثارها حال حدوثها، بما يضمن استيعاب النمو المتسارع في حجم القوة العاملة العربية ويكفل في الوقت ذاته تقليل التباين في توزيع الدخل، وبالتالي فإن النمو الاقتصادي يعبر عن تطور الاقتصاد من الداخل.

أولاً: مفهوم النمو الاقتصادي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية

إن النمو الاقتصادي يعتبر من أهم وأولى الأهداف التي تم وضعها في قائمة أهداف السياسات الاقتصادية الكلية كونه يعبر عن العملية التنموية بأكملها، ولهذا تعددت المفاهيم المتعلقة بالنمو

¹-Yeves Ammann et Werner Aeberhardt, *La stabilité macro-économique: une condition préalable à la croissance?* Sur le site : <http://www.seco.admin.ch/dokumentation/publikation/> (janvier 2015) (Page consultée le 06/10/2022).

²- Picek. O, *The magic square, of Economic policy measured by a macroeconomic performance index*, New school for social research department of economic, 2017, p: 25.

الفصل الأول: التأصيل النظري لاستقرار الاقتصاد وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

الاقتصادي بتعدد وجهات النظر للباحثين ورواد الأعمال في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، باعتباره حوصلة وتمثيل على وضعية الاقتصادي الداخلي، أو التوازن الداخلي.

ويعرف النمو الاقتصادي بأنه عبارة عن محصلة نتاج اقتصادي بصفة عامة بما تحقق زيادة في الناتج المحلي الحقيقي بنسبة تفوق الزيادة في النمو السكاني،¹ أو هو الزيادة في الثروة المنتجة من طرف دولة أو مجموعة من الدول خلال فترة زمنية معينة،² أي هو التوسع في الإنتاج الإجمالي لكل السلع والخدمات خلال فترة زمنية ما.³

كما أن هناك من يعرف النمو الاقتصادي بأنه: " الزيادة الكمية في دخل الدولة الإجمالي أو الدخل الفردي، ويستخدم مصطلح الناتج الوطني الإجمالي أو الدخل الوطني الإجمالي مترادفان للتعبير على الناتج من السلع والخدمات ".⁴

إلا أنه في أغلبية دراسات الاقتصاد الكلي فإن المعياران الأكثر شيوعاً للدلالة على النمو الاقتصادي هما: زيادة الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product) وزيادة متوسط نصيب كل فرد منه، وخاصة هذا الأخير لأنه يعبر عن وجود المزيد من السلع والخدمات المتوفرة لكل شخص.⁵ وعليه، يمكن القول أن النمو الاقتصادي مؤشر يدل على استقرار اقتصاد بلد ما خلال فترة معينة معبر عنه بالزيادة في معدلات الناتج المحلي الإجمالي لكل السلع والخدمات، أو ارتفاع مستوى الإنتاج الكلي لدولة ما خلال فترة زمنية معطاة.

وانطلاقاً مما سبق يمكن استنتاج عدة خصائص للنمو الاقتصادي، في النقاط الآتية:

1. يمثل النمو الاقتصادي المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي ودرجة تطوره؛⁶
2. يعبر عن معدل نمو الناتج مرتفع لكل مواطن، متبوعاً بمعدل مرتفع من الفاعلية لوحدة العمل وعدل مرتفع للتغيرات الهيكلية في الاقتصادي؛⁷
3. يتصف النمو الاقتصادي بالاستمرارية ويرتبط بشكل كبير بتحسين مستويات نمط الحياة؛⁸
4. يعكس الزيادة في الدخل والناتج الوطني، وتمتد هذه الزيادة لتشمل زيادة السكان المستمرة، ومنه ينشأ عن ذلك إشكالية التوفيق بين تحقيق الرفاهية وزيادة الإنتاج؛⁹

¹- إبراهيم مراد الدعمة، التنمية البشرية، النمو الاقتصادي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2002، ص: 09.

²- Christian Jiménez, Daniel Martina, Jacques Pavoine, *Economie Générale*, Nathan, Paris, 1992, tome 2, P: 186.

³- Régis Bénichi, Marc Nousch, *la croissance aux XIXème et XVème siècles*, 2ème édition, Paris, édition marketing, 1990, p: 46-47.

⁴- Nafziger, E. Wayne, *Economic development*, 4th edition, New York: Cambridge university press, 2006, P: 15.

⁵- دومينيك سالفاتور، يوجين يوليوي، مبادئ الاقتصاد، ترجمة: فؤاد صالح، أكاديمية أنتر ناشيونال للنشر، بيروت، 2001، ص: 229.

⁶- فرحات غول، مدخل إلى الاقتصاد، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص: 191.

⁷- Jean Arroux, *les théories de la croissance*, Paris: édition du seuil, 1999, p: 9

⁸- Peter Howitt, David N, Weil, *The New Palgrave Dictionary of Economics*, Second edition, Eds, Steven N, Durlauf and Lawrence E, Blume, Macmillan, 2008, p: 231.

⁹- Charles. I, Jones, *Introduction to economic growth*, Norton & Company, New York, 1998, p: 35.

5. النمو الاقتصادي مؤشر يراعي مجالات التنمية الشاملة، ومنه فهو يحمي مستقبل التنمية البشرية،¹ كما أنه مؤشر قابل للقياس الكمي؛²

وتتجلى أهمية النمو الاقتصادي من خلال ما سبق فيما يلي:³

1. الاستثمار والإنفاق الحكومي المتزايدان، وهذا من ناحية وزيادة استخدام العملة الأجنبية من ناحية أخرى؛

2. الكفاءة الإنتاجية التي تتزايد عن طريق زيادة كفاءة عوامل الإنتاج من خلال تكييف استخدام التقنية أو زيادة تأهيل رأس المال البشري؛

3. زيادة مدخلات عوامل الإنتاج من رأس المال أو العمالة؛

4. رفاهية الشعب المتزايدة التي تكون في خدمة القدرة المتزايدة للإنتاج.

كما هو معروف فإن النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تعرف التنمية الاقتصادية بأنها عملية متعددة الأبعاد تشمل على تغيرات مختلفة في هيكل الاقتصاد الوطني، حيث يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم أو ما يطلق عليها بمرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي،⁴ فالتنمية الاقتصادية تتضمن التغيرات في تركيب الإنتاج وتوزيع الموارد الإنتاجية بين النشاطات الاقتصادية، والذي يترتب من ذلك زيادة الإنتاج.⁵

وبالتالي فإن النمو الاقتصادي والتنمية مفهومان متداخلين، وقد تم تناولهما بشكل شائع في الأدب الاقتصادي والمرجعيات السابقة، وقد وجد أن هناك البعض من يفرق بينهما، حيث تكمن أساسيات التفرقة بينهما في النقاط الآتية:⁶

1. النمو مفهوم كمي يشير إلى الزيادة المستمرة في إنتاج السلع الاقتصادية في بلد ما، بينما تعد

التنمية مفهوم كمي ونوعي يهدف إلى رفع مستوى الإنسان في كافة المجالات؛

2. النمو لا يتناول مختلف نواحي الحياة مثل التنمية الاقتصادية؛

3. يقاس النمو بالدخل الفردي الحقيقي بينما التنمية كمفهوم شامل يترجم تغييرات هيكلية متعددة فهي

تحتاج معايير متعددة الأبعاد؛

¹- hebdomadaire, **Problèmes économiques la croissance économique pourquoi la croissance ?** la croissance pourquoi ?, la documentation française, 1977, p : 69.

²- John wiley, sons, **The economist, Guide to Economic Indicators: Making Sense of economics**, London, 2005, p: 38 – 43.

³- Joint economie comitee, **congress Of the united states stff report on employment, growth and price level**, wachinton, 1960, p: 03.

⁴- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 77.

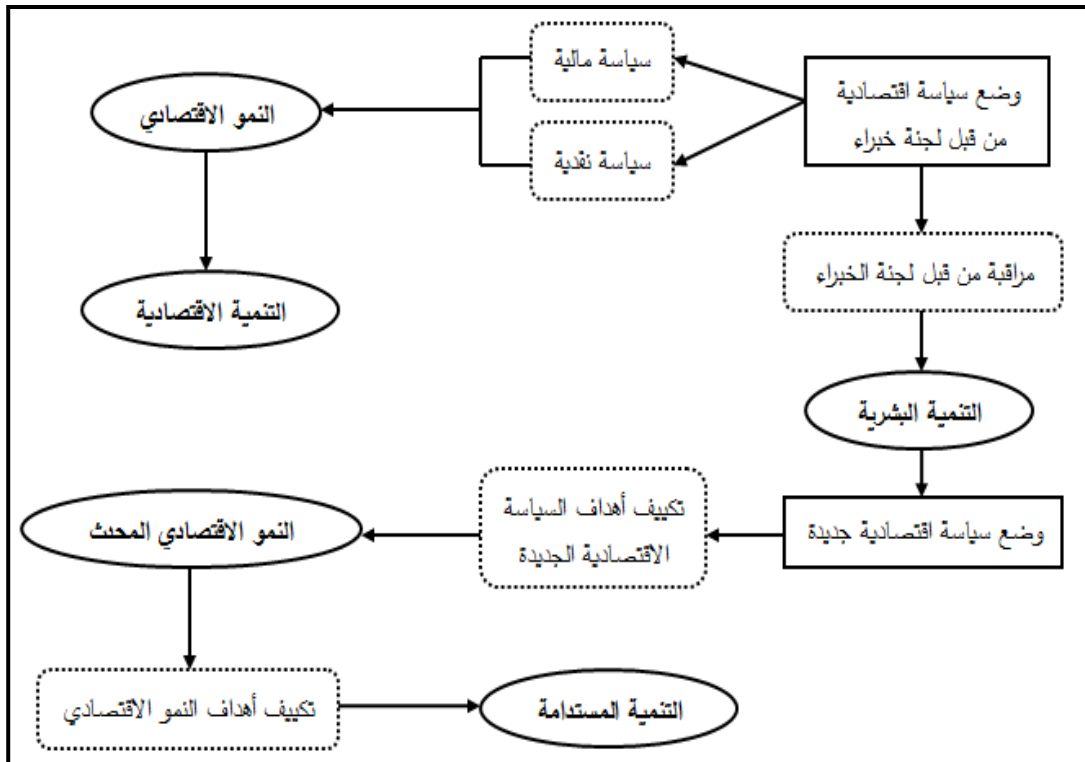
⁵- سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، الطبعة الأولى، مصر، 2000، ص: 293.

⁶- العقون عبد الجبار، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول الخليج العربي خلال الفترة 1990 - 2016-، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2019 - 2020، ص: 73 - 74.

الفصل الأول: التأصيل النظري للاستقرار الاقتصادي وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

4. النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع العائد منه، في حين التنمية الاقتصادية تركز على أن يصل عائدها إلى الطبقات الفقيرة داخل المجتمع؛
5. النمو الاقتصادي يحدث تلقائياً لذلك لا يحتاج للتدخل من جانب الدولة، بينما التنمية الاقتصادية تتطلب ضرورة تدخل الدولة لوضع الخطط الشاملة؛
6. يتضمن مفهوم النمو الاقتصادي زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ويعني ذلك الاستخدام الفعال للموارد من أجل إنتاج السلع والخدمات، بينما التنمية الاقتصادية مجالها واسع يتضمن العمليات والظواهر المنسقة انطلاقاً من مؤشر نوعية الحياة إلى غاية التنمية البشرية.¹
- لتوضيح كيفية حدوث عملية النمو الاقتصادي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية حسب آراء واضعي السياسة الاقتصادية، في الشكل الآتي:

الشكل رقم (1 - 2): عملية النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على ما سبق.

حيث يوضح الشكل أعلاه علاقة النمو الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية من خلال أن عملية تكييف أهداف السياسة الاقتصادية من مالية ونقدية التي توضع من قبل خبراء والتنسيق والتجديد من أجل تحقيق تنمية بشرية هادفة في مجملها إلى تحقيق تنمية اقتصادية على المدى الطويل، ومنه يمكن القول أن النمو الاقتصادي جزء فرعي من التنمية الاقتصادية.

¹- Aykut Kibritcioglu, Selahattin Dibooglu, Long-run, Economic growth: An Interdisciplinary Approach, Published, 2001, P: 02

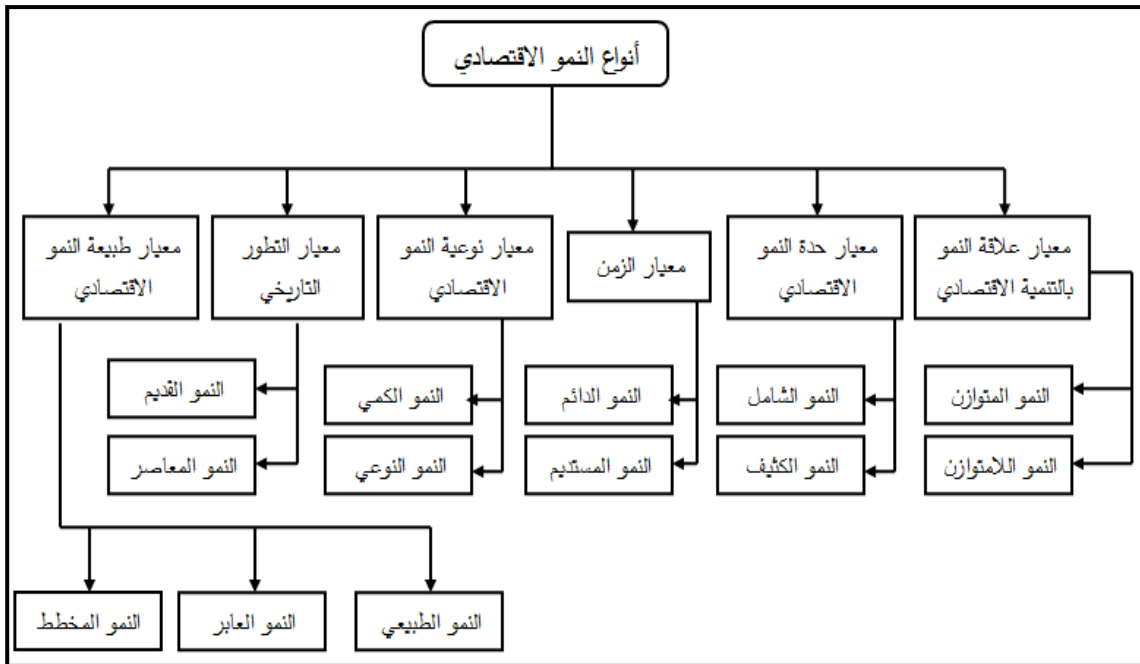
ثانياً: أنواع ومحددات النمو الاقتصادي

إن الحياة البشرية المرتبطة بتغيرات الاقتصاد الوطني تترجم عادة في مربع كالدور السحري (مؤشرات الاستقرار الاقتصادي)، لا تعد دالة كلية للإنتاج فقط، أو دالة استهلاك كلية من منظور الاقتصادي الكلي والجزئي، وإنما تنقسم وفقاً للكيفية التي تتوفر بها لكل فرد من أفراد المجتمع محل العينة، ولهذا نجد عدة أنواع ومحددات للنمو الاقتصادي.

1. أنواع النمو الاقتصادي

هناك عدة تصنيفات للنمو الاقتصادي، يمكن إيجازها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1 - 3): أنواع النمو الاقتصادي



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على ما سبق

يلاحظ من الشكل أعلاه إن النمو الاقتصادي له عدة أنواع يتم تصنيف حسب عدة معايير، كما

يلي:

1.1 معيار طبيعة النمو الاقتصادي

والذي ينقسم بدوره إلى ثلاث أنواع، وهي:

- **النمو الطبيعي:** يعبر عن النمو الذي حدث تاريخياً بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية، في مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى التقسيم الاجتماعي

الفصل الأول: التأهيل النظري للاستثمار الاقتصادي وعلاته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

للعمل والتراكم الأولي لرأس المال مع سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة وتكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض وفيها طلب.¹

- **النمو العابر:** هو نوع من النمو الذي يفتقد إلى صفة الديمومة والثبات فهو يأتي كنتيجة لظهور عوامل طارئة عادة ما تكون عوامل خارجية.²
- **النمو المخطط:** يحصل هذا النوع من النمو نتيجة لعمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع ومتطلباته، غير أن قوته وفعالته ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين، وبواقعية الخطط المرسومة، وفاعلية التنفيذ والمتابعة، وتفاعل المواطنين مع تلك الخطط، وهو نمو ذاتي الحركة إذا استمر خلال فترة طويلة تزيد عن بضعة عقود يتحول إلى نمو مضطرد، وبالتالي يتحول إلى تنمية اقتصادية.³

1.2 معيار التطور التاريخي

وهذا المعيار يصنف النمو إلى نوعين، كما يلي:

- **النمو القديم:** وهو النمو الذي ينحصر بالتاريخ الاقتصادي القديم الذي يقوم على أساس الملكية الفردية أو الجماعية.
- **النمو المعاصر:** يعبر عن النمو الذي ظهر في العصر الحديث.

1.3 معيار نوعية النمو

وينقسم إلى نوعين:

- **النمو الكمي:** وهو النمو الذي يأتي بشكل كمي أو في شكل أرقام أو قياسات.
- **النمو النوعي:** يمثل النمو اللارقمي بحيث ينطبق على الدراسات الاقتصادية اللاقياسية.

1.4 معيار الزمن

ويأتي هنا في نوعين:

- **النمو الدائم:** وهو عبارة عن مقياس يستخدم لتحديد القيمة النهائية للأعمال أو الأصول بناء على افتراض وجود تدفق مستمر من التدفقات النقدية في المستقبل.⁴
- **النمو المستديم:** وهو معدل نمو سنوي للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي يبلغ أو يفوق 7% لمدة ربع قرن أو أكثر.¹

¹ - محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل - دراسة حالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009 - 2010، ص: 09.

² - مصطفى بن ساحة، تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، 2010 - 2011، ص: 07.

³ - محي الدين حمدان، مرجع سابق، ص: 9.

⁴ - perpetual growth, valuation Dictionary, Available at the link: <https://www.valupaedia.com/index.php/business-dictionary/382-perpetual-growth>, (Page consultée le 02/10/2022).

1.5. معيار حدة النمو الاقتصادي

حسب هذا المعيار ينقسم النمو إلى نوعين، كما يلي:²

- **النمو الشامل:** وهو النمو الذي يعبر عن حدوث زيادة في معدلات نمو الناتج القومي الحقيقي (أي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية لإزالة آثار التضخم).
- **النمو الكثيف:** وهو النمو الذي يتحقق من خلال زيادة السلع والخدمات المتاحة للفرد بشكل مستمر.

1.6. معيار علاقة النمو بالتنمية الاقتصادية

وينقسم إلى قسمين:

- **النمو المتوازن:** وهو نوع من التوازن الذي يتطلب توازن مختلف صناعات سلع الاستهلاك، وبين صناعات السلع الرأسمالية والاستهلاكية، كذلك تتضمن التوازن بين الصناعة والزراعة وغيرها.
- **النمو اللامتوازن:** وهو النوع الذي يخصص لتوازن قطاعات معينة بدلا من توزيعها بالتزامن على جميع القطاعات الوطنية.

2. محددات النمو الاقتصادي

تتمثل محددات النمو الاقتصادي الرئيسية طبقا لنظريات النمو الاقتصادي المعمول بها حسب المدارس الكلاسيكية، كنظريات النمو الداخلي، الانفتاح التجاري، شروط التجارة، مستوى التعليم، المتغيرات الإقليمية ونوعية المؤسسات الممثلة في نوعية الحكم، الحقوق السياسية والديمقراطية، الحق في الملكية، الشفافية، المحاسبة والمسائلة،... الخ.³

الفرع الثاني: مؤشري التضخم والبطالة

يعتبر هذان المؤشران من أبرز الاختلالات الاقتصادية الملازمة لاقتصاديات كل بلد من البلدان سواء كانت بلدان نامية أو بلدان متقدمة، والتي تواجهها بانعكاسات تؤثر في التوازنات الاقتصادية الكبرى، إذ نجد مشكلتي التضخم والبطالة والتي تعد من أولى المرتكزات الأساسية التي تسعى من خلالها الحكومة في انتهاج وبرامج وسياسات مختلفة لتجنب الارتفاعات المستمرة في معدلات البطالة والمستويات العامة للأسعار،⁴ حيث أن دراسة هذه الثنائية جذبت اهتمام العديد من الباحثين والاقتصاديين وعكفوا إلى تفسيرها بعلاقات ونظريات.

¹ - commission on Growth and Development, **The Growth Report: strategies for Sustained growth and Inclusive development**, The world Bank, Washington, 2008, p: 01.

² - الوليد قسوم ميساوي، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، أطروحة دكتوراة علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018، ص: 37.

³ - روبرت بارو، محددات النمو الاقتصادي: دراسة تجريبية عبر البلدان، ترجمة: نادر إدريس التل، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص: 16 - 28.

⁴ - شلوفي عمير، العلاقة بين التضخم والبطالة ومدى تحقق منحنى فيليبس في الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد الجزائري - دراسة قياسية للفترة الممتدة 1980 - 2015، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 02، العدد 02، جوان 2017، ص: 02.

أولاً: مؤشر التضخم

كما هو معروف في الدراسات الاقتصادية، المالية فإن التضخم من أهم المؤشرات الدالة على استقرار اقتصاد ما من عدمه، حيث يعبر بشكل عام عن ارتفاع حاد في مستويات العامة للأسعار وهي مشكل دائمة وطويلة نسبياً في كل اقتصاد نامي أو متقدم أو حتى في طريق النمو أي أنه يعكس الاختلال في التوازن.

1. مفهوم التضخم

يعد معدل التضخم من أهم متغيرات الاقتصاد الكلي ومؤشر رئيسي من ضمن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وهو مصطلح شائع الاستخدام في مختلف الدراسات النظرية والتجريبية، وذلك كونه مشكلة طويلة نسبياً تعاني منها كل الاقتصاديات الناشئة والمتقدمة والمتخلفة فهو بطبيعة الحال يعبر في الغالب عن حالة عدم الاستقرار منها التقلب volatility والقابلية للتغير Variability، الخطر risqué وعدم اليقين uncertain¹، ومنه فالارتفاع المحسوس في المستويات العامة للأسعار²، يطلق عليه اختصاراً بالتضخم، إلا أن الاصطلاح الأكثر شيوعاً في الحياة الاقتصادية هو ذلك الذي يتعلق بشكل مباشر بالارتفاع المستمر في المستويات العامة للأسعار مقابل الانخفاض المستمر في القيم الحقيقية لوحدة النقد³. يعرف التضخم بأنه: " حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي الناتجة من فائض الطلب النقدي عن قدرة العرض"،⁴ في تعريف آخر، التضخم هو " الارتفاع في الدخل النقدي أو عنصر من عناصر الدخل النقدي"،⁵ كما يعرف أيضاً بأنه " الانخفاض المتواصل للقيمة الحقيقية للنقد خلال فترة زمنية معينة، حيث تعبر القيمة الحقيقية للنقد على ما يمكن أن نشترى به بهذه الوحدة من النقد من مختلف السلع والخدمات".⁶

ومن خلال ما سبق يمكن الاستنتاج أن مؤشر التضخم من مؤشرات الدالة على استقرار اقتصادي لدولة ما خلال فترة زمنية معينة، حيث يعبر عن زيادات متتالية في مستويات العامة للأسعار نتيجة تدهور (انخفاض) القيم النقدية الحقيقية، وهو مؤشر يظهر الارتفاع المستمر والمتواصل في الأسعار. انطلاقاً من التعاريف السابقة، هناك العديد من الخصائص لمؤشر التضخم يتم إيجازها في النقاط الآتية:

¹ - Holger Wolf, Volatility: **Definitions and Consequences**, in Joshua Aizenman and Brian Pinto, Managing Economic Volatility And Crises, Cambridge university press, 2005, P: 48.

² - Gandener Ackley, **macroeconomic theories**, 1961 ,P: 422.

³ - Alain Burlaud, **Comptabilité et inflation** , Éditions Cujas, paris, 2010, p: 04.

⁴ - مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002، ص: 37.

⁵ - وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد - الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص: 19.

⁶ - محمد عزت غزلان، الاقتصاد الكلي، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2002، ص: 166.

الفصل الأول: التأهيل النظري للاستقرار الاقتصادي وعلاته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

- ارتفاع مستمر ومتواصل في مستويات عاملة للأسعار لفترة تكون طويلة نسبياً؛
- يمتاز التضخم كاتجاه بالجزئية، كونه يفترض ثبات بعض العناصر مقابل تغير عناصر أخرى، والغائية وهو يسعى إلى الوصول للأهداف من وراء التضخم، ثم النسبية؛¹
- التضخم له طبيعة حركية تراكمية وقتية ظرفية غير قابلة للرجوع يمتد لكافة القطاعات الاقتصادية.²
- وباعتبار التضخم ظاهرة اقتصادية تنعكس سلباً على ميزان المدفوعات من خلال إحداث اختلالات في الاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق الارتفاع المستمر معدلات الأسعار، بحث تنشأ هذه الارتفاعات لعدة أسباب، منها:³
- التضخم الناشئ عن ارتفاع التكاليف التشغيلية والتضخم المستورد الناجم عن ارتفاع الأسعار في الأسواق الخارجية؛
- تضخم الطلب (الإفراط في الإصدار النقدي) وتضخم العرض، وذلك بسبب الارتفاع في أسعار المواد الأولية، سيطرة الاحتكارات أو ارتفاع الأجور وهذا ما يدفع المنتجين إلى زيادة أسعار السلع والخدمات لتعويض الزيادة في تكاليف الإنتاج.⁴
- بالإضافة إلى الأسباب التي أدت إلى حدوث التضخم، هناك طرق لقياسه وذلك من أجل معرفة اتجاه المعدلات التضخمية ومستويات الأسعار لبلد ما خلال فترة زمنية معينة، وفيما يلي تلخيص لأهم الطرق المعتمدة في قياس التوجهات أو الضغوط التضخمية وهو ما يعرضه الجدول الموالي.

الجدول رقم (1 - 1): طرق وكيفية قياس التضخم

المؤشرات	الصياغة الرياضية	طريقة قياس معدل التضخم		الرقم القياسي	
P_n : أسعار السلع في سنة المقارنة P_0 : أسعار السلع في سنة الأساس q_n : كميات السلع في سنة المقارنة q_0 : كميات السلع في سنة الأساس B : معامل الاستقرار النقدي DM : التغير في كمية النقود M : كمية النقود DY : التغير في الناتج القومي الحقيقي Y : الناتج القومي الحقيقي	$P_1 = \frac{\sum P_n}{\sum P_0} \cdot 100$	الرقم القياسي البسيط	الرقم القياسي البسيط		
		الرقم القياسي التجميعي البسيط		الرقم القياسي النسبي البسيط	
		الرقم القياسي النسبي البسيط			
	$P = \sum_{i=1}^n \frac{p_i^t q_i^t}{p_i^0 q_i^0}$	Paasche	الرقم القياسي		

¹ مصطفى رشدي شحبة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1981، ص: 523.

² حسون سمير، الاقتصاد السياسي في النقد والبنك، المؤسسة الجامعية للنشر والطباعة والتوزيع، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2004، ص: 86.

³ وضاح نجيب رجب، مرجع سابق، ص: 75.

⁴ هيثم الزغبى، حسن أبو الزيت، الاقتصاد الكلي، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2000، ص: 141.

الفصل الأول: التأصيل النظري للاستقرار الاقتصادي وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

D_x : إجمالي فائض الطلب C_p : الاستهلاك الخاص C_g : الاستهلاك الحكومي I : الاستثمار بالأسعار الجارية Y_t : إجمالي الناتج المحلي الحقيقي M_{ext} : حجم الإفراط النقدي Q_n : متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الحقيقي من كمية النقود المتداولة السائدة في سنة الأساس عند مستوى محدد من الأسعار M_t : كمية النقود المتداولة	$I_L = \sum_{i=1}^n \frac{p_i^t \times q_i^0}{p_i^0 \times q_i^0}$ $P_f^t = \sqrt{p_i^t \times p_p^t}$ $EMI = \left[\frac{\sum p_1(Q_0 + Q_1)}{\sum p_0(Q_0 + Q_1)} \right] \times 100$ $P_{GDP} = \frac{\sum_{i=1}^t Q_{in} \times P_{in}}{\sum_{i=1}^t Q_{in} \times P_{i0}}$ $B = \frac{DM}{M} / \frac{DY}{Y}$ $D_x = (C_p + C_g + I) - Y_t$ $M_{ext} = Q_0 Y_t - M_t$	Lespeyre Fisher الرقم القياسي لمارشال الرقم القياسي الضمني الاستقرار النقدي (الضغط التضخمي) فائض الطلب حجم الإفراط النقدي	المرجح الرقم القياسي ذات الأساس المتحرك الفجوة التضخمية
---	--	--	--

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- العيسى نزار سعد الدين، سليمان إبراهيم قطف، الاقتصاد الكلي: المبادئ والتطبيقات، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006، ص: 260 - 258.
- عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية وتقييمية - ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2003، ص: 48.

- Paul Armknecht, Mick Silver, POST-LASPEYRES: THE CASE FOR A NEW FORMULA FOR COMPILING CONSUMER PRICE INDEXES, Review of Income and Wealth ,V 60, N 2, 2014. P: 227
- Ulrich Kohli, Inexact Index Numbers and Economic Monotonicity Violations: The GDP Implicit Price Deflator, PRICE AND PRODUCTIVITY MEASUREMENT: Volume 6, Index Number Theory, 2010, p: 318
- Agnieszka Leszczynska, Aleksandra Halka, What Does the Consumer Price Index Measure? Bias Estimates for Poland, National Bank of Poland, p: 9-10

ومن خلال هذه المقاييس المشهورة لقياس معدلات التضخم فإن بعض الدول تحاول الاحتفاظ بمستوى التشغيل الكامل، انطلاقاً من المقاييس السابقة أو أن تكون تكاليف الإعانات والأجور الاجتماعية المرتفعة (مثل منحة البطالة) لها قوة شرائية بدون المساهمة في الإنتاج، بالإضافة على التساهل في السماح لتداول كمية نقدية أعلى من الناتج الحقيقي.¹

2. أنواع ومحددات التضخم

من خلال تتبع النظريات الأدبية والدراسات المتعلقة بالفكر الاقتصادي فيما يتعلق بتفسير التضخم، فإن هناك العديد من الأنواع التضخمية المرتبطة والمتشابكة فيما بينها، بحيث أن حدوث نوع من التضخم

¹- Tamar Hamid, Les explications théoriques de l'inflation, OPU, Alger, 1984, P: 84.

الفصل الأول: التأصيل النظري للاستقرار الاقتصادي وعلاته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

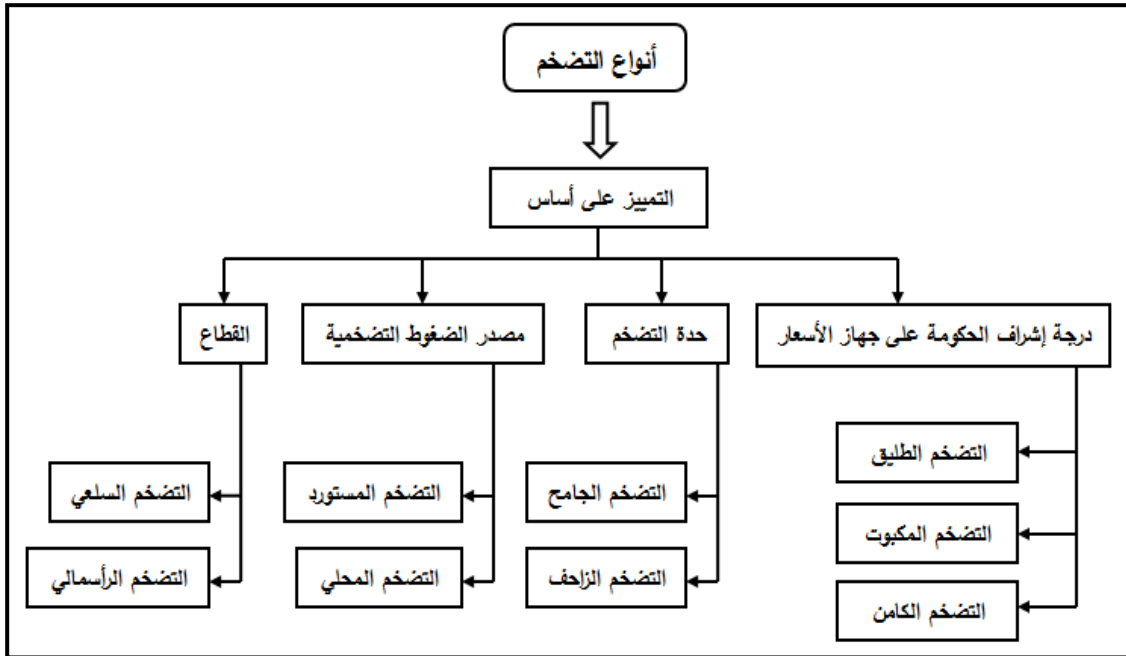
قد يؤدي إلى حدوث الأنواع الأخرى،¹ وهو ما يدل بشكل مباشر أن التضخم يتضمن بطبيعة الحال نوعاً أو أنواعاً متعددة وغير منفصلة.

كما أن الارتفاع المستمر في مستويات الأسعار العامة تتحدد بمجموعة من المحددات تحدد درجة التضخم وحدته، وعليه أصبح من الضروري معرفة العوامل الاقتصادية التي تحدد ظاهرة التضخم، بحيث هذه المحددات توضح الرؤية لمتخذي القرار من أجل اتخاذ السياسات الاقتصادية السليمة والإجراءات المناسبة والتي تعالجه وتخفف من حدته، خصوصاً في حالة إدراك حجم التهديد المرعب على الاقتصاد الوطني،² أي أن التضخم يتحدد انطلاقاً من عوامل داخلية وخارجية.

2.1. أنواع التضخم

هناك العديد من التصنيفات التي تقسم التضخم، يمكن تلخيصها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1 - 4): أنواع التضخم



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على ما سبق

ويلاحظ من الشكل أعلاه للتضخم أنواع عدة تنقسم حسب عدة معايير تختلف في التسمية وتتفق في

المضمون، كما يلي:

2.1.1. حسب درجة إشراف الحكومة على جهاز الأسعار

وهو بدوره ينقسم إلى ثلاث أنواع، كما يلي:

¹ - خلفي عيسى، التغيرات في قيمة النقود: الآثار والعلاج في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص: 128.

² - بوتيارة عنتر، رايح بلعباس، محددات التضخم في الجزائر - دراسة قياسية باستخدام منهجية التكامل المشترك -، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 15، 2016، ص: 91.

الفصل الأول: التأهيل النظري للاستقرار الاقتصادي وعلاته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

- **التضخم الطليق:** وهو يعني لارتفاع المستمر في الأسعار دون تدخل الدولة، لذلك نتيجة للتغير الحاصل في الطلب بنسبة أكبر من التغير في عرض السلع والخدمات، أي بفعل تأثير فائض الطلب.¹
- **التضخم المكبوت:** وهي الحالة التي يظهر فيها تضخم في الأسعار لكن محافظة في نفس الوقت على استقرارها.
- **التضخم الكامن:** هو عبارة عن قيام الدولة بتمويل جزء كبير من منتجاتها ومصانعها للإنتاج الحربي وهذا يؤثر على قلة المعروض، من السلع والخدمات ويعني ذلك وجود فائض الطلب.²

2.1.2. حسب معيار حدة التضخم

وهو نوعين:

- **التضخم الجامح:** وهو أخطر أنواع التضخم والذي ينشأ عن زيادة غير طبيعية في عرض النقود.
- **التضخم الزاحف:** وهو يعبر عن الارتفاع البطء في الأسعار حيث أن ارتفاع الأسعار على المدى الطويل يكون نسبياً.

2.1.3. حسب معيار الضغوط التضخمية

وهو على نوعين:

- **التضخم المستورد:** وهو التضخم الذي يحدث عند التبادلات بين العلاقات الاقتصادية الدولية والمعاملات الخارجية المختلفة.
- **التضخم المحلي:** وهو ينتج عن زيادة غير مسبوقه في الأسعار المحلية والتي تشمل أسعار السلع والخدمات المحلية مقابل انخفاض السلع والخدمات الأجنبية.

2.1.4. حسب معيار القطاع

وهو ينقسم حسب القطاع إلى قسمين:

- **التضخم السلعي:** وهو التضخم الذي يحدث في السلع على حسب أنواعها.
- **التضخم الرأسمالي:** وهو ما ينشأ عن تضخم الأسعار الرأسمالية والتي تختص بها الشركات الخاصة عموماً.

2.2. محددات التضخم

إن ظاهرة التضخم ظاهرة ضارة بالاقتصاد الوطني عامة، وتؤثر سلباً على الأداء الاقتصادي وحتى يمكن أن تؤدي المستويات المرتفعة من التضخم إلى تشويه قرارات الاستثمار والاستهلاك، وفي نفس الوقت فإن تقليص التضخم له أيضاً تكاليف مرتبطة بما في ذلك الإنتاج المفقود ومعدلات أعلى من

¹ - أنس البكري ووليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل، عمان، 2009، ص: 200.

² - مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار الغرب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص: 41.

معدلات البطالة¹، وهو ما يظهر أن هناك عوامل ومحددات أدت إلى ارتفاع أو انخفاض المستويات العامة للأسعار.

فالتضخم بشكل عام، يفسر في الأجل الطويل بعوامل خارجية وداخلية، اقتصادية أو اجتماعية، خاصة أن أخطار التضخم أول ما تظهر اقتصاديا، وحتى عندما تمتد جذوره من الناحية الاجتماعية، يكون المظهر الاقتصادي هو السائد فيها²، وأساسا يتحدد التضخم بالسياسة النقدية والتي يتم التعبير عنها عادة بنسبة العرض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر الركود الاقتصادي، مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستوردات والناتج المحلي الإجمالي³.

ثانيا: مؤشر البطالة

تشكل ظاهرة البطالة من أهم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، والتي تساهم بشكل كبير في تدني مستويات المعيشة وتهدد الاستقرار العام، وهي تكافئ الإنتاج الضائع من السلع والخدمات على المستوى الكلي.

1. مفهوم البطالة

إن المشكلة الاقتصادية المتمثلة في البطالة مشكلة قديمة ظهرت مع ظهور المدارس الاقتصادية وتناولها الباحثين والدارسين على مر العقود بهدف معالجتها كونها تعد اختلالا على مستوى الاستقرار الاقتصادي، وعلى ذكر الاستقرار الاقتصادي فإن البطالة التي يستهدفها ليست بطالة دورية⁴ وإنما يكمن الحل في إيجاد الأوضاع المختلفة التي تنتج عن الأنواع الأخرى للبطالة.

حيث تعرف البطالة بأنها: " الحالة التي تنطبق على الأشخاص القادرين بصورة جدية عن فرصة عمل" على العمل ولا يعملون، ولكنهم يبحثون بصفة جدية عن فرصة العمل⁵، وتعرف أيضا بأنها " الحالة التي تنطبق على وجود أشخاص قادرين على العمل ومؤهلين له وراغبين فيه وباحثين عنه وموافقين على العمل بالأجر السائد، ولكنهم لا يجدونه بالنوع والمستوى المطلوبين وذلك في مجتمع معين لفترة زمنية معينة، نتيجة للقيود التي تفرضها حدود الطاقة والقدرة الاستيعابية لاقتصاديات هذا المجتمع"⁶.

¹- Sahadudhhen. I, A Cointegration and Error Correction Approach to the Determinants of inflation in India, Int. J. Eco. Res, vol. 03, N^o. 01, 2012, p: 02.

²- ناريمان حسام قديح، محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية (1995 - 2013) - رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2015، ص: 43.

³- عماد الدين أحمد المصباح، محددات التضخم في سورية خلال الفترة 1970 - 2004، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، المجلد 04، العدد 34، 2006، ص: 66.

⁴- ميهوب مسعود، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر على ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين 1990 - 2015، أطروحة دكتوراة في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016 - 2017، ص: 10.

⁵- مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001، ص: 368.

⁶- ناصر داداي عدون وعبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص: 45.

الفصل الأول: التأهيل النظري للاستقرار الاقتصادي وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

ويراها بعض الدارسين والباحثين بأنها عبارة عن الفرق ما بين كمية العمل المعروضة وكمية العمل المأجورة.¹

كما تعرفها المنظمة الدولية للعاطلين عن العمل بأنهم من السكان النشطين اقتصاديا الذين ليس لديهم عملا، ولكنهم متاحون ويطلبون عملا بمن فيهم الأشخاص الذين فقدوا وظائفهم وتركوا العمل.² ومنه فالعاطل عن العمل هو الذي لا يعمل أكثر من ساعة في اليوم أو أسبوع في الشهر ولديهم استعداد للعمل، بحيث يعتبر الفرد بطالا كل من توفرت فيه ثلاث شروط أساسية، وهي:³

- **الشرط الأول:** بدون عمل، ويعني انعدام تام للعمل أثناء الفترة الاستبيان فيعتبر الشخص بدون عمل إذ لم يعمل على الإطلاق خلال تلك الفترة.

- **الشرط الثاني:** متاح للعمل، وذلك لكي يصف الشخص كعاطل يجب أن يكون متاحا للعمل يعني أن يكون قادرا ومستعدا للعمل إذا توفرت له الفرصة خلال فترة البحث، ويستبعد كل الأفراد الذين يبحثون عن العمل لمباشرته في فترة لاحقة.

- **الشرط الثالث:** يبحث عن العمل، ينطبق على الأفراد الذين اتخذوا خطوات محددة للحصول على العمل خلال فترة معينة، وهذا للدلالة على جدية البحث.

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكن استنتاج عدة خصائص، منها:⁴

- البطالة ظاهرة عالمية شبابية تستهدف فئة الشباب أكثر من الفئات الأخرى؛
- ضعف الخبرة المهنية المتوفرة لدى العاطلين عن العمل؛
- غياب التدريب المهني الموجه لسوق العمل لغياب التخطيط و تدني المستويات التعليمية للعاطلين؛

- الهوة الكبرى بين التأهيل للشباب وبين متطلبات سوق العمل.

ويطلق البطالة عادة بما يعرف بمعدل البطالة، حيث يتم قياسها انطلاقا من المعادلة الآتية:⁵

$$U_n = \frac{U}{U + E} \times 100 = \frac{U}{LF} \times 100$$

بحيث أن:

- U_n : معدل البطالة، U : عدد العاطلين؛

- E : عدد المشتغلين، LF : القوى العاملة، وهي تمثل مجموع عدد العاملين والعاطلين عن العمل.

¹ - محمد طاقة، حسين عجلان حسن، اقتصاديات العمل، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن. 2008، ص: 141.

² - P. S. O. Uddin, Osemengbe O, Causes, Effects and Solutions to Youth Unemployment Problems in Nigeria, Journal of Emerging Trends in Economics and Management Sciences, 2013, p: 399.

³ - Muller. J et autres, Manuel et applications : Économie, Dunod, Paris, 4 eme édition, 2004, p : 71.

⁴ - محمد ساحل، عبد الحق بن تقات، رشيد مناصرية، دراسة لبعض محددات البطالة في الدول العربية - باستخدام طريقة التحليل بالمكونات الرئيسية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 05، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018، ص: 106.

⁵ - وفاء رمضان، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

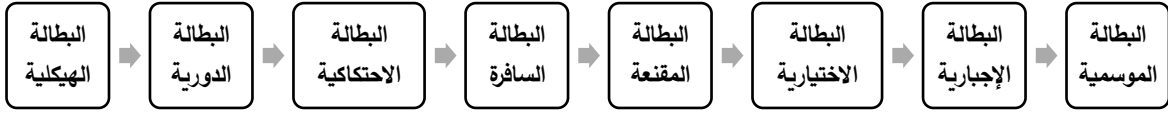
2. أنواع ومحددات البطالة

تأخذ البطالة باعتبارها حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد الوطني، أنواعا متعددة وذلك حسب طبيعة حالة الاقتصاد، كما أنها تتحدد بمجموعة من العوامل (المحددات) التي تكون في مجملها معدل بطالة اقتصاد ما خلال فترة زمنية ما.

2.1. أنواع البطالة

للبطالة عدة أنواع، يمكن تلخيصها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1 - 5): أنواع البطالة



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على ما سبق

ويلاحظ من الشكل أعلاه رقم (1 - 4) أن البطالة كمشكلة عالمية لها عدة أنواع، يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

- **البطالة الهيكلية:** وهي تعبر عن وجود اختلافات هيكلية في سوق العمل أو الاقتصاد عامة.
- **البطالة الدورية:** وهي تعبر عن البطالة التي تتكرر عادة كل عدة سنوات بحيث تظهر جليا في أوقات الكساد عند حدوث الدورة الاقتصادية.
- **البطالة الاحتكاكية:** وهو نوع من أنواع البطالة يكون قصير الأمد، ويحدث نتيجة للطبيعة حركة الاقتصاد، الأفراد والمؤسسات.
- **البطالة السافرة:** وهو النوع الذي يخفي خلفه الأنواع الأخرى من البطالة ويعني بوجود أشخاص قادرين وراغبين عن العمل دون وجود فرص عمل.
- **البطالة المقنعة:** وهي البطالة التي تحدث نتيجة وجود عمال يؤدون أعمالهم لكن ليس بكل طاقتهم.
- **البطالة الاختيارية:** وهي البطالة التي يختارها العامل نتيجة عن قبول الأجر السائد أو وجود دخل آخر غير دخله في العمل.
- **البطالة الإجبارية:** وهي البطالة التي تحدث عند حدوث الحوادث الإجبارية بحيث تتحتم على العامل ترك عمله دون إرادته.

- البطالة الموسمية: وهي البطالة التي تظهر نتيجة الوضع السائد للمناخ وتتوفر في القطاعات الزراعة والسياحة، البناء والأشغال العمومية.

2.2. محددات البطالة

للبطالة كظاهرة اقتصادية مجموعة من المحددات، التي تتأثر بها وتؤثر فيها، منها حجم السكان كمحدد رئيسي، حيث أنه مع زيادة السكان سينتج عنه زيادة في عرض العمل مقابل انخفاض الطلب ستؤدي إلى زيادة البطالة، كما يعتبر الإنفاق العام كمحفز أساسي للنمو الاقتصادي ومنه خلق مناصب شغل جديدة، وتعد قيمة السلع والخدمات النهائية في الاقتصاد القومي المحدد المهم للبطالة والذي يطلق عليه إجمالاً بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بالإضافة إلى أن ارتفاع المستويات العامة للأسعار يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة تلقائياً.¹

الفرع الثالث: مؤشر ميزان المدفوعات

إن العمليات التجارية التي تقتضي قيام تجارة خارجية مع العالم الخارجي الذي يقوم على أساس المبادلات التجارية وتحقيق التوازن الخارجي، وذلك للدور الكبير الذي تلعبه التجارة الخارجية محلياً ودولياً من أجل تحقيق تبادل تام للسلع والخدمات بين الدول،² حيث يتم تسجيل العمليات الحسابية الناتجة عن التجارة الخارجية في سجل محاسبي يطلق عليه بميزان المدفوعات.

أولاً: مفهوم ميزان المدفوعات ووظائفه

تتعدد وتختلف المفاهيم الخاصة بميزان المدفوعات باختلاف وجهات النظر في الدراسات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية كونها تمثل البوابة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي، حيث يعرف بأنه: " ملخص لجميع المعاملات المالية، التجارية التي تنطوي على السلع الحقيقية والأصول المالية، بالإضافة إلى الاستثمارات المباشرة بكل أنواعها خلال فترة زمنية محددة"³، كما يعتبر وثيقة إحصائية تسجل كل الحسابات المتعلقة بالعمليات المالية، النقدية والتجارية بين المقيمين وغير المقيمين في دولة ما، خلال فترة زمنية محددة، كما يعد وسيلة لتسيير سياسة سعر الصرف والسياسة الاقتصادية النقدية وغيرها.⁴

¹ - سعاد عبد السلام عريقيب، محددات البطالة في ليبيا - دراسة قياسية-، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، إصدار خاص بالمؤتمر الدولي لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي، رهانات الحاضر وآفاق المستقبل، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا، 29 يناير 2022، ص: 668.

² - وليد عابي، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة - دراسة حالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2018 - 2019، ص: 05.

³ - Ghassem A, Homaifar, **managing global financial and foreign exchange Rate Risk**, The Wiley financereies, New Jersey, 2004, p: 15.

⁴ - joset peyard, **Gestion financière internationale**, 4^{ème} édition, paris, 1999, p:40.

الفصل الأول: التأهيل النظري للاستقرار الاقتصادي وعلاته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

ولتعريف ميزان المدفوعات بشكل أدق، يجب معرف معنى كل كلمة من الكلمتين المكونتين لمصطلح ميزان المدفوعات، فالميزان هو أداة محاسبية لتصوير المركز المالي لهيئة معينة في لحظة زمنية معينة، عن طريق التعرف على جانبي الذمة المالية من أصول وخصوم، أما كلمة المدفوعات فهي دفع نقدي مقابل شيء معين.¹

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول، أن ميزان المدفوعات من أهم الأدوات المعتمد عليها في التحليل الاقتصادي، وهو عبارة عن سجل محاسبي يسجل كل العمليات الحسابية المالية والنقدية من وإلى الخارج خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة.

وانطلاقا مما سبق يمكن استنتاج عدة خصائص لميزان المدفوعات، يتم تلخيصها في النقاط الآتية:

1. سجل محاسبي مزدوج ذو جانبين؛
 2. يقوم التسجيل في ميزان المدفوعات على أساس التفرقة بين المقيمين وغير المقيمين؛²
 3. يعكس ميزان المدفوعات قوة الاقتصاد الوطني ودرجة اندماجه في الاقتصاد الدولي؛³
 4. يكشف ميزان المدفوعات عما إذا كانت الأمة تنتج إنتاجا اقتصاديا كافيا لدفع تكاليف تنميتها.⁴
- كما تعكس بيانات ميزان المدفوعات القوة الاقتصادية للبلد ومدى اندماجه في الاقتصاد العالمي، لما له من أهمية كبيرة، حيث يمكن حصر أهميته في النقاط الآتية:⁵

1. هيكل المعاملات الاقتصادية يعكس قوة وقابلية ودرجة تكيف الاقتصاد مع التغيرات الحاصلة؛
2. يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على التخطيط وتوجيه العلاقات؛
3. يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب وعرض العملات الأجنبية؛
4. يتيح متابعة التغيرات في موقع البلد المعني بالنسبة للتجارة العالمية، من خلال مقارنة سلسلة موازين مدفوعاته عبر سنوات متتالية، وتساعد في قراءة المعطيات من طرف السلطات المعنية في تحديد السياسات الاقتصادية الخارجية؛
5. تؤثر التغيرات في المدفوعات والمتحصلات من العملات الأجنبية على العرض المحلي لعملة البلد ومن ثم على السياسة المالية والنقدية الواجب إتباعها.

¹ - محمد دويدار، محاضرات في الاقتصاد الكلي، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 2003، ص: 73.

² - ميهوب مسعود، مرجع سابق، ص: 81.

³ - حسنى ششوى، دراسة اقتصادية قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي بالجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط للفترة بين 1980 - 2018، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ألكي محند، البويرة، 2020 - 2021، ص: 16.

⁴ - Roger Morrison، ميزان المدفوعات: الخصائص، الهيكل، الأمثلة، موسوعة على الموقع: <https://ar.warbletoncouncil.org> تاريخ التصفح (2022/10/21 - 22:30).

⁵ - بوروشة كريم، دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي - دراسة حالة الجزائر (1990 - 2016)، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2018 - 2019، ص: 53.

الفصل الأول: التأصيل النظري للاستقرار الاقتصادي وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

- وتبرز الأهمية السابقة لميزان المدفوعات من خلال العمليات التي يتم القيام بها من طرفه، وبالتالي يجعل موازين مدفوعات مختلف الدول تسعى لمجموعة من الأغراض، وفق مجموعة من الوظائف، منها:¹
1. تقديم معلومات هامة على الدرجة التي يرتبط بها الاقتصاد الوطني باقتصاديات العالم الخارجي؛
 2. تعتبر الصادرات والواردات من مكونات الدخل الوطني، ولذلك لابد من الأخذ بعين الاعتبار التغيرات في أحجامها النسبية عند وضع السياسات المؤثرة على الدخل والتوظيف؛
 3. إظهار موقف خارجي للاقتصاد الوطني والمساعدة في إدارة الاقتصاد بصورة فعالة.

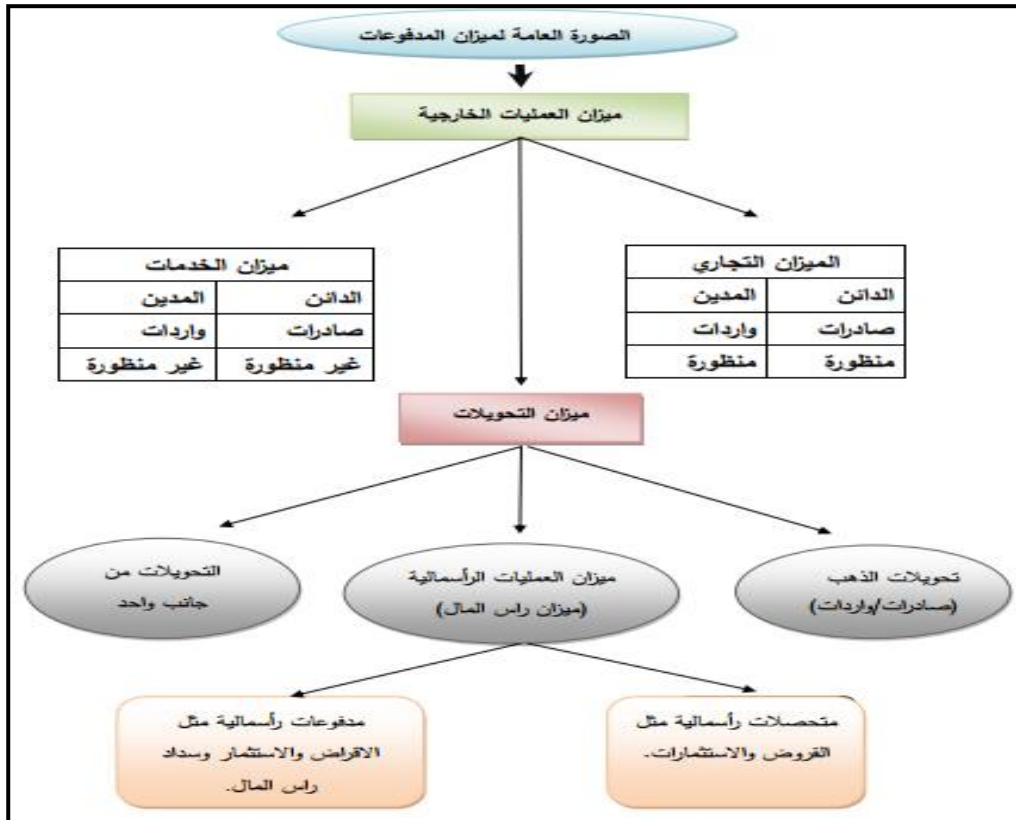
ثانيا: هيكل ميزان المدفوعات ومحدداته

كما هو معروف في الأدبيات الاقتصادية النظرية، فإن ميزان المدفوعات يتكون من عناصر مهمة، تتمثل في بنود مهمة، وهي: السلع، الخدمات، الدخل، ورؤوس الأموال، وبالتالي فهي تتكون من المبادلات التي أدت لحقوق جعلت الدولة دائنة أو مدينة.

1. مكونات ميزان المدفوعات

من خلال الشكل أدناه يتم توضيح الشكل العام لتقسيمات ميزان المدفوعات.

الشكل رقم (1 - 6): هيكل ميزان المدفوعات



¹ - حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات - حالة الجزائر 1990 - 2014 -، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015 - 2016، ص: 108.

الفصل الأول: التأهيل النظري للاستثمار الاقتصادي وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

- المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، مصر، 2000، ص: 400.
- من خلال الشكل أعلاه رقم (1 - 6)، فإن ميزان المدفوعات يتكون من حسابين، حساب العمليات الجارية وحساب التحويلات الرأسمالية، بحيث يتكون الميزان الجاري بدوره إلى قسمين، وهما:
- الميزان التجاري الذي يتكون من صادرات وواردات تكون بشكل منظورة في الجانبين الدائن والمدين.
 - ميزان الخدمات وهو يتكون أيضا من صادرات وواردات لكن بشكل غير منظورة في الجانبين الدائن والمدين.

بينما حساب رأسمال يتكون من ثلاث حسابات (عمليات)، وهي:

- تحويلات الذهب سواء صادرات كانت أو واردات.
- ميزان العمليات الرأسمالية.
- ميزان حسابي من جانب واحد.

2. محددات ميزان المدفوعات

وفقا لتعدد مكونات وعمليات ميزان المدفوعات، فإنه يتأثر بمستوى التطور الاقتصادي، الذي يحصل في الدولة خلال فترات مختلفة وهو ما يترجم نمو اقتصاد ما من عدمه، وبالتالي فإن ميزان المدفوعات يتحدد بمجموعة من محددات يتأثر ويؤثر فيها، فمن خلال التضخم فإنه بدوره يؤدي لارتفاع الأسعار المحلية وهو ما يجعل الصادرات تنخفض مقابل ارتفاع الواردات في نفس الوقت، كما يؤدي التغير في سعر الفائدة إلى إبداء أثرا على حركة رؤوس الأموال وهو ما ينتج عنه ارتفاع في حركة أسعار الفائدة في الداخل، من جانب آخر يمثل الناتج المحلي الجاري من السلع والخدمات والمقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية غالبا ما تكون سنة، حيث أن زيادة الدخل في الدولة يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات والعكس صحيح.¹

¹ - بريش سعيد، الاقتصاد الكلي: دروس وتمارين محلولة، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2007، ص: 69 - 70.

المبحث الثاني: سياسات الاستقرار الاقتصادي وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

إن الاستقرار الاقتصادي في مفهومه العام يتطلب ذلك الحصول على المعلومات الهادفة إلى معالجة جميع المشاكل والاختلالات الحاصلة في الاقتصاد الوطني ومن هنا يتم التعرف على السياسات التي تضمنت الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي، كما أن البحث في العلاقة النظرية بين المتغيرات الاقتصادية الكمية والكيفية من أهم الأمور التي يضطلع بها المنتبغ للدراسات، حيث أن متغيرات الاقتصاد الكلي والمعروفة أيضا باسم المجاميع الكبيرة، وتعرف بتلك التي تجمع المعلومات الإجمالية، بمعنى آخر، يقومون بجمع المعلومات من مجموعة من الأفراد،¹ أي أن المتغيرات الاقتصادية الكلية تجمع بين معلومات الفرد والمجتمع.

المطلب الأول: سياسات الاستقرار الاقتصادي

تمثل سياسات الاستقرار الاقتصادي مجموعة السياسات الاقتصادية المتخذة على مستوى الاقتصاد الوطني الكلي والجزئي للوصول إلى حالة من التوازن الديناميكي المستقر على المستويين الداخلي والخارجي،² وبالتالي فهو عبارة على الحلول المختلفة التي تهدف إلى معالجة الاختلالات الحاصلة في الاقتصاد الوطني ومنه معالجة حالات عدم الاستقرار الاقتصادي.

الفرع الأول: السياسة النقدية

تعد السياسة النقدية أحد أنواع السياسة الاقتصادية وأداة مهمة من أدوات الاستقرار الاقتصادي، لما لها من أهمية كبرى من حيث الوفرة، الكيفية والتنظيم والآثار التي تتركها بشكل عام على المجتمع والدولة.

أولاً: مفهوم السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية من أهم الإجراءات اللازمة والتي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقد أو التوسع النقدي ليتماشى مع حاجة المتعاملين الاقتصاديين،³ ويمكن تعريفها أيضا بأنها " مجموعة الأدوات التي تستخدمها الحكومة أو سلطة نقدية للتأثير على النشاط الاقتصادي من خلال الرصيد النقدي المؤثر عليه"،⁴ كما تعد السياسة النقدية رقابة تفرضها الحكومة، السلطة النقدية أو البنك المركزي للتحكم

¹ - المتغيرات الاقتصادية الكلية، ماهية وأنواع، مقال منشور في الرابط: <https://www.economyinarabic.com> تاريخ التصفح (2022/10/23، 10.45).

² - علي توبين، حكيم خلفاوي، محمد إبراهيم مادي، أثر الاستقرار الاقتصادي على التنمية البشرية في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1995 - 2017)، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 22، العدد 02، 2019، ص: 238.

³ - عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية وتقييمية - ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005، ص: 55.

⁴ - Belton Alain, Christophe Rodrige, *Economie monétaire (théories et politique)*, Armand Colin, malakoff, 2017, p : 257.

الفصل الأول: التأسيس النظري للاستقرار الاقتصادي وعلاته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

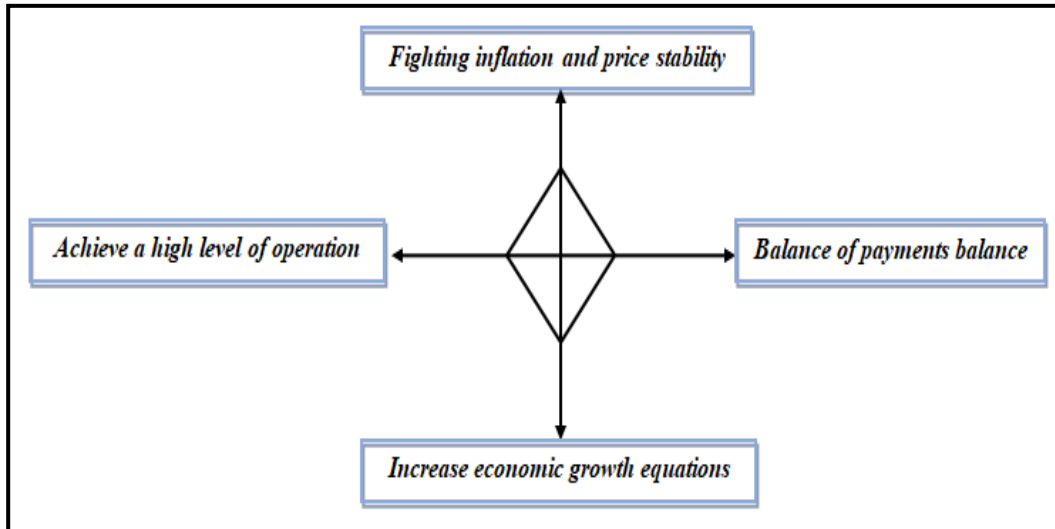
في العرض النقدي والسيولة المالية وأيضا أسعار الفائدة وذلك من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف الموجهة نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي.¹

ومنه فإن السياسة النقدية تعبر عن كل الأدوات النقدية والوسائل التي تطلقها الحكومة والسلطات النقدية لمعالجة الاختلال في الاقتصاد الوطني من خلال التأثير على الرصيد النقدي.

وباعتبار السياسة النقدية تهدف إلى معالجة حالة عدم الاستقرار في الاقتصاد الوطني، من خلال التحكم في المتغيرات النقدية الكلية، والتي يتم رسمها عن طريق أهداف وسيطية تتمثل عموما في : القابلية للقياس، القدرة على السيطرة والقدرة على التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي.²

كما تتمثل الأهداف النهائية للسياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال تحقيق استقرار الأسعار، بمقابل زيادة في معدلات النمو الاقتصادي، وأيضا الوصول لمعدلات عالية من عمالة (تخفيض البطالة) والمحافظة على توازن ميزان المدفوعات، وهو ما يترجم في مربع كالدور السحري، كما هو موضح في الشكل الموالي.

الشكل رقم (1 - 7): المربع السحري لكالدور



Source : Delaplace Marie, *Monnaie et financement de l'économie*, n^o. 05, Dunod, paris, 2017, p : 142.

ثانيا: أدوات السياسة النقدية

يختار البنك المركزي بصفته السلطة النقدية المهمة والمسؤولة على السياسة النقدية، أدوات تتلاءم مع الأوضاع الاقتصادية السائدة في البلد، من خلال نوعين من الأدوات وهي أدوات مباشرة وأخرى غير مباشرة.

1. الأدوات المباشرة للسياسة النقدية

¹ - Iordachioaia Adelina-Geanina, Titu Maiorescu, *Monetary policy and Economic Policy*, journal of knowledge management, economics and information technology, vol. 01, Issue N^o. 02, university of Romania, February 2011, p: 03 – 04.

² - بوروشة كريم، مرجع سابق، ص: 05.

وهي أدوات تستخدم للتأثير على الائتمان الموجه للاقتصاد، وأهمها:

- 1.1. **تأطير الائتمان:** وهو إجراء تنظيمي تقوم به السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية وفق نسب محددة خلال سنة.¹
- 1.2. **سياسة سعر الفائدة:** ومن خلال السياسة التوسعية التي يسعى إليها الجهاز المصرفي وذلك أن تكون الفوائد المحصلة جراء منح القروض أكبر من التكلفة التي يتحملها.²
- 1.3. **النسبة الأدنى للسيولة:** وذلك باحتفاظ البنك التجاري بنسب دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض من الأصول المنسوبة إلى بعض مكونات الخصوم.³
- 1.4. **الإقناع الأدبي:** وهي تتمثل في الخطاب الأدبي التي يقوم بها البنك المركزي من خلال التعاليق والشروح حول الأهداف التي يود تحقيقها في سبيل ذلك.⁴
- 1.5. **تنظيم القروض الاستهلاكية:** وذلك بقيام البنك المركزي بفرض حد أقصى للأموال التي تستخدمها المصارف في شراء السلع الاستهلاكية المعمرة.⁵

2. الأدوات غير المباشرة

تعد أدوات تقليدية تهدف للرقابة على حجم الائتمان، من خلال استخدام السوق لتحقيق الأهداف النقدية، وهي:

- 2.1. **معدل الاحتياطي النقدي القانوني:** وذلك بإلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ في حساباتها الجارية بنسبة معينة في شكل نقود قانونية مناسبة مع الودائع أو القروض المقدمة.⁶
- 2.2. **سعر إعادة الخصم:** وهو يستعمل كأداة للتأثير على حجم سيولة الاقتصاد وبالتالي فهو معدل لا يأخذ الطابع التجاري، ومنه فهو لا يتحدد بواسطة آلية السوق.⁷
- 2.3. **سياسة السوق المفتوحة:** ويتمثل في تدخل البنك المركزي في حالة بائع أو حالة مشتري للأوراق المالية بهدف التأثير على قدرة المصارف التجارية على زيادة الائتمان أو تخفيضه.⁸

¹ صلاح الدين كروش، محمد راتول، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، بيروت، 2014، ص: 90.

² صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005، ص: 78.

³ عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية وتقييمية - ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، مرجع سبق ذكره، ص: 81.

⁴ لطرش الطاهر، الاقتصاد النقدي والبنكي، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2013، ص: 164.

⁵ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006، ص: 129.

⁶ فريدة يعدل بخراز، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2008، ص: 167 - 168.

⁷ لطرش الطاهر، مرجع سابق، ص: 153.

⁸ علي كنعان، النقود والصرافة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2012، ص: 264.

الفرع الثاني: السياسة المالية

تمثل السياسة المالية أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية، التي تسعى لمعالجة الاختلالات في الاقتصاد الوطني ومحالة تحقيق نوع من حالة استقرار اقتصادي لدولة ما خلال فترة زمنية معينة، وبالتالي تطبيق سياسات الحكومة في الوصول إلى الحلول الناجعة.

أولاً: مفهوم السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية عن إمكانية تدخل الدولة في مستوى الإنتاج والتشغيل بصفة مباشرة وبواسطة معرفة مستويات النفقات العامة، وبصفة غير مباشرة عن طريق التأثير على مبالغ الاستهلاك باستخدام الضرائب، الأجور، الخدمات الاجتماعية المقدمة للعائلات،¹ كما أنها تعرف بأنها " عملية تشكيل الضرائب والإنفاق العام للمساعدة على كبح التقلبات الناتجة من الدورة الاقتصادية، بالإضافة إلى المحافظة على مستوى مرتفع من الاستخدام في ظل اقتصاد يخلو من التضخم".²

ومنه فالسياسة المالية دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام بكافة مرافقه، ومنه فهي تكون متضمنة تكييفاً بشكل كمي لحجم النفقات العامة والإيرادات العامة.³

وانطلاقاً مما سبق يمكن القول أن السياسة المالية أحد أهم أنواع السياسة الاقتصادية والتي تمارسها الحكومة للتأثير في القطاع المالي من خلال التكييف مع التغيرات كميًا في النفقات العامة والإيرادات العامة، أي التأثير بشكل غير مباشر في الاستهلاك من خلال الضرائب والأجور وغيرها.

كما تهدف السياسة المالية باعتبارها سياسة ناجعة لمعالجة حالة الاختلال في الاقتصاد الوطني إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتحقيق درجة مناسبة من استقرار مستويات الأسعار العامة،⁴ كما تهدف السياسة المالية إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد الاقتصادية وذلك من أجل الوصول إلى أعلى مستوى من الرفاهية للمجتمع،⁵ وأيضاً تسعى السياسة المالية إلى التوزيع العادل للثروة والدخل والذي يهيئ لأي فرد درجة متساوية من الإشباع الناتج من الحصول على السلع والخدمات.

¹ - Edmond Alphandéry et Georges Delsupeme, **les politiques de stabilisation**, PUF, paris, 1974, p : 24.

² - paul A Samuelson, William D Nourdhaus, **Economics**, McGraw-Hill International, 13th, New York, 1989, p: 385.

³ - عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص: 211 - 212.

⁴ - سلوى سليمان علي، مرجع سابق، ص: 162.

⁵ - كمال حشيش، أصول المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1984، ص: 42.

الفصل الأول: التأهيل النظري للاستثمار الاقتصادي وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

إضافة إلى ذلك فإن السياسة المالية تعمل على معدلات التنمية الاقتصادية، وبالتالي فالسياسة المالية تسعى إلى تسطير ووضع خطط التنمية الاقتصادية وبرامجها وذلك باستخدام النفقات العامة (الإعانات بأنواعها) والإيرادات العامة من خلال فرض ضرائب تعتمد عليها الحكومة لتغطية تلك النفقات.¹

ثانياً: أدوات السياسة المالية

من خلال السياسة المالية التي تطبقها الحكومة يتم تحديد الكيفية التي تستخدم بها الإيرادات لتمويل الإنفاق الحكومي (الإنفاق العام)، ومنه استخدام أدوات مناسبة لمعالجة اختلال الاقتصاد، وتتمثل هذه الأدوات في النفقات العامة، الإيرادات العامة والموازنة العامة.

1. النفقات العامة

تعمل الحكومة على تسريع معدل التنمية الاقتصادية وإشباع الحاجات العامة، ومنه الحفاظ على معدل ثابت للتوظيف الكامل وذلك برفع معدل الاستثمار وتحقيق التوزيع العادل لأفراد المجتمع،² ومنه فالنفقة العامة هي مبلغ نقدي تقوم الدولة بإنفاقه أو إحدى المؤسسات العامة من أجل إشباع الحاجات وتحقيق الصالح العام.³

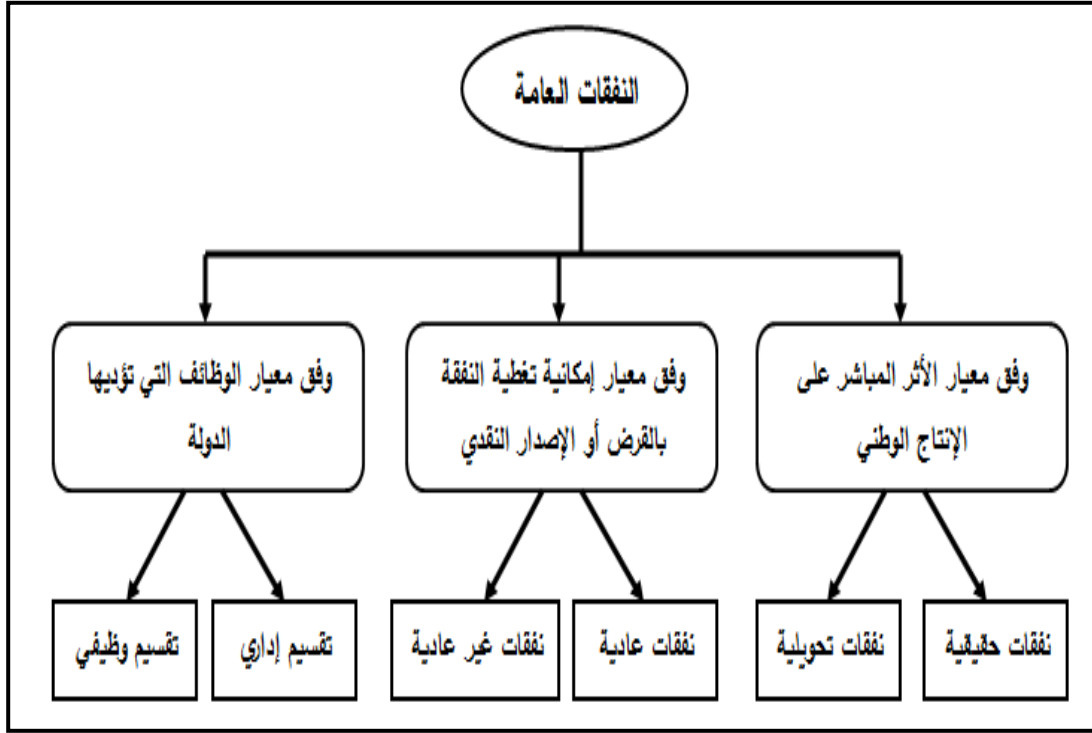
تنقسم النفقات العامة إلى عدة تقسيمات حسب عدة معايير كما هو موضح في الشكل الآتي:

¹ - Joint economies comminute, congress Of the united states stff report on employment, growth and price level Washington, 1960, p: 03 - 04.

² - يعقوب إبراهيم، دراسة قياسية لمدى تأثير النفقات العامة وعائدات الضرائب على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الزمنية 2000 - 2015، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 10، 2016، ص: 98.

³ - علي خليل، سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص: 74.

الشكل رقم (1 - 8): تقسيمات النفقات العامة



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على ما سبق.

بما أن النفقات العامة من بين أهم أول أدوات السياسة المالية فهي بدورها تنقسم إلى عدة أنواع تم تصنيفها حسب معايير محددة، كما هو موضح في الشكل أعلاه، حيث تكون أنواعها فيما يلي:

1.1. وفق معيار الأثر المباشر على الإنتاج الوطني

والتي بدورها تنقسم إلى نوعين:

- **نفقات حقيقية:** ويقصد بها الأموال التي تنفق على السلع والخدمات.
- **نفقات تحويلية:** وهي الأموال التي تنفق دون الحصول على مقابل، وهي التي تحاول من خلالها الدولة تحويل جزء من الدخل القومي للطبقات الاجتماعية مرتفعة الدخل إلى الطبقات الاجتماعية منخفضة الدخل.

1.2. وفق معيار إمكانية تغطية النفقة بالقرض أو الإصدار النقدي

وهو على نوعين:

- **نفقات عادية:** وهو تلك النفقات التي تظهر في الميزانية بشكل متكرر.
- **نفقات غير عادية:** وهي التي لا تظهر في الميزانية ولا تتكرر دائما وإنما تظهر في أوقات الظروف والأحداث.

1.3. وفق معيار الوظائف التي تؤديها الدولة

وينقسم إلى نوعين، هما:

- **نفقات إدارية:** وهي تلك الأموال التي تنفق على مرافق تكون تابعة للدولة كالتجهيزات.

- **نفقات وظيفية:** وهي تلك النفقات التي تختص بوظيفة معينة دون أخرى.

2. الإيرادات العامة

حتى تتمكن الدولة من التصرف في نفقاتها العامة والقيام بكل المهام الإدارية، الاجتماعية والاقتصادية، فهي تحتاج إلى مداخيل في شكل أموال وهو ما يعرف بالإيرادات العامة، والتي تعرف بأنها مجموعة من الدخول المتحصل عليها من طرف الدولة من مصادر مختلفة، من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.¹

تنقسم الإيرادات العامة، إلى:

2.1. **الإيرادات العامة العادية:** وهي تتمثل في الضرائب، الرسوم وإيرادات أملاك الدولة؛

2.2. **الإيرادات العامة غير العادية:** وتتمثل في القروض العامة والإصدار النقدي.

3. الموازنة العامة

وهي عبارة عن أداة مالية للتأثير في النشاط الاقتصادي ومعالجة الاختلالات المالية التي تحدث في الاقتصاد الوطني، حيث تعد الموازنة العامة عملية توقع وإجازة لنفقات وإيرادات الدولة عن فترة زمنية مقبلة، غالباً ما تكون سنة وهي تعبر عن أهدافها المالية والاقتصادية،² كما أنها جهاز مالي ينظم مقدماً من الوسائل المستخدمة في الحصول على الإيراد العام مع تحقيق الإنفاق العام بالمقابل والذي يلزم من أجل تحقيق الإشباع العام للحاجات المجتمعية خلال فترة زمنية معينة وغالباً ما تكون سنة، ولكي تؤدي الدولة دورها الضروري في حياة المجتمع للفترة القادمة أو المقبلة (سنة مالية)، يستلزم عليها تقدير النفقات والإيرادات العامة.

الفرع الثالث: دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

تعد إشكالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية من أهم الإشكاليات التي تبرز أهميتها في اقتصاديات الدول التي تعاني من أزمات مالية واقتصادية متواصلة، أو تواجه مشاكل اقتصادية دائمة كالضغوط التضخمية، وحالات الركود الاقتصادي مثلاً، وبالتالي فإن عملية التنسيق بين السياسة المالية والسياسة الاقتصادية ضرورة مهمة وحتمية لا مفر منها، وذلك من خلال العمل على توحيد الإجراءات والتدابير بين السياستين والخروج على حلول ناجعة لمثل هذه المشاكل، وتحقيق الهدف من السياسة الاقتصادية عامة.

أولاً: دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

باعتبار أن السياسة النقدية أداة مهمة لمعالجة الاختلالات التي تحدث على مستوى الاقتصاد الوطني عن طريق التحكم في معدلات التضخم والعمل على معالجة اختلال ميزان المدفوعات، وبالتالي يمكن للسياسة النقدية أن تحقق متوسط تضخم مساوي لهدف تضخم آخر معين، ومنه انطلاقاً من

¹ - سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009، ص: 87.

² - عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص: 269.

الفصل الأول: التأهيل النظري لاستقرار الاقتصاد وعلاته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

السياسة النقدية يتم إيجاد حل وسط جيد بين تقلب التضخم وتقلب فجوة الإنتاج، ولا يمكن للسياسة النقدية أن تثبت بشكل كامل التضخم أو فجوة الإنتاج، أي يمكن للبنوك المركزية تحسين الشفافية والمساءلة من خلال تحديد ليس فقط هدف التضخم ولكن أيضا تكرر تقلب فجوة الإنتاج بالنسبة لتقلب التضخم، وأيضا هناك إمكانية للبنوك المركزية أن تحقق بشكل أفضل هدف التضخم على المدى الطويل وأفضل حل وسط بين التضخم واستقرار فجوة الإنتاج من خلال الانخراط في الاستهداف المتوقع.

حيث يختار البنك التركيبة الممكنة للتضخم وتوقعات فجوة الإنتاج التي تقلل وظيفة الخسارة وخطة سعر الأداة المقابلة وتحدد سعر الأداة وفقا لذلك، يعني استهداف التنبؤ أن الأداة تستجيب لجميع المعلومات التي تؤثر بشكل كبير على توقعات التضخم وفجوة الإنتاج، لذلك لا يمكن التعبير عنها من حيث قاعدة أداة بسيطة، مثل قاعدة تايلور،¹ يمكن اعتبار هدف الاستقرار المالي، بما في ذلك نظام الدفع الذي يعمل بشكل ملائم بمثابة قيد على السياسة النقدية التي لا ترتبط في الأوقات العادية، ولكنها ملزمة في أوقات الأزمات المالية وذلك من خلال إنتاج ونشر تقارير الاستقرار المالي مع مؤشرات الاستقرار المالي، يمكن للبنك المركزي مراقبة درجة الاستقرار المالي وإصدار تحذيرات للوكلاء والسلطات المعنية في الوقت المناسب وبهذه الطريقة تجنب تدهور الاستقرار المالي، يعني استهداف التنبؤ أن تطورات أسعار الأصول والفقاعات المحتملة لأسعار الأصول تؤخذ في الاعتبار وتستجيب إلى الحد الذي ينظر إليه على أنها تؤثر على توقعات المتغيرات المستهدفة والتضخم وفجوة الإنتاج، وفي معظم الحالات سيكون من الصعب إصدار أحكام دقيقة خاصة لتحديد الفقاعات بدرجة معقولة من اليقين.

إن مصادد السيولة المصرفية ومخاطر الانكماش هي مخاوف جدية للسياسة النقدية التي تهدف إلى انخفاض التضخم واستهداف التنبؤ مع هدف تضخم إيجابي متماثل يبقي مخاطر الحد المصرفي، ومصادد السيولة والانكماش صغيرة، بالإضافة إلى ذلك تعمل السياسة النقدية على التحكم في تقلبات سعر الصرف، والتأثير على تمويل العجز المالي الحكومي من خلال تحديد معدل التضخم - الضريبة يؤثر على معدل التضخم وسعر الصرف الحقيقي، مما يتسبب في تقلب أسعارها، حيث أن التضخم يؤثر على تقلب سعره الخاص وكذلك سعر الصرف الحقيقي.²

ومنه يمكن القول أن السياسة النقدية تستخدم سياسة الانكماش من أجل تحقيق العرض النقدي بمقابل رفع سعر الفائدة في السوق أي التأثير بشكل سلبي على القطاع الخاص في الاستثمار مما ينتج عنه انخفاض مستوى الإنتاج والدخل، أو تطبيق سياسة توسعية في حالة ما إذا كان مستوى الدخل التوازني أقل من مستوى التشغيل (بطالة)، ومنه تحقيق الاستقرار المالي الذي يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

¹- Lars E. O. Svensson, MONETARY POLICY AND REAL STABILIZATION, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, NBER WORKING PAPER SERIES, Cambridge, February 2003, p: 03.

²- Folawewo Abiodun Oluwole, Osinubi, Tokunbo Simbowale, Monetary Policy and Macroeconomic Instability in Nigeria: A Rational Expectation Approach, JOURNAL OF SOCIAL SCIENCES, vol. 12, Issue 02, 2006, p: 94.

ثانياً: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

اختلفت وجهات نظر الاقتصاديين حول دور السياسة المالية كأداة حكومية لتحريك الاقتصاد الكلي على مر السنين، حيث من تتبع تاريخ الاقتصاد لعديد من الدول نجد أنه قد تؤدي زيادة ضغوط الميزانية إلى إضعاف فعالية التخفيضات الضريبية وغيرها من ضغوط المالية العامة والسياسات التي تعتمد على توقعات استمرارية السياسة، لكن التخفيضات الضريبية التي تعمل من خلالها يمكن تعزيز آلية الاستبدال الزمني بواسطة نفس القوى،¹ ويمكن للسياسة المالية الأولية أن تجعل في مكافحة الركود الاقتصادي أكثر إثارة للجدل التباطؤ الذي يميز عادة التغييرات الرئيسية في السياسة المالية يضعف دور السياسة التقديرية، والذي يمكن أن تلعبه خلال فترات الركود القصيرة نسبياً التي مرت ببعض الدول، في بعض الحالات قد يتم تقليل تأثير الإنفاق المالي والضرائب الحالية أو حتى تعويضها مع الأسر وتتفاعل الشركات مع توقعات الإجراءات المالية المستقبلية.

حيث يلاحظ أن السياسة المالية فعالة بشكل لا لبس فيه لتحقيق استقرار الاقتصاد عندما يعمل بنفس طريقة المثبتات التلقائية والتي تتمثل في الإنفاق والضرائب، كما يمكن للحكومات أن تساهم أيضاً في استقرار الاقتصاد الكلي من خلال إخضاع السعي وراء أهداف أخرى (إعادة التوزيع أو الكفاءة)،² ومنه فالحكومة تخطط لإنفاقها بعيداً عن أي تنسيق مع السلطة النقدية، وهي في سبيل ذلك تضع ميزانيتها ولا تهتم بمقدار العجز في الميزانية، حيث يتم تدبير هذا العجز بواسطة البنك المركزي، أو بواسطة سوق المال، وغالباً ما يحدث ذلك إذا كان البنك المركزي غير مستقل عن الحكومة من حيث تصميم وتنفيذ السياسة النقدية، فوق ذلك فالحكومة لن تهتم بنمو عجز الميزانية طالما أنها لا تتوقع زيادة في تكلفة الدين حيث يوفر البنك المركزي أغلب التمويل لهذا العجز، سواء من مصادر حقيقة أو بإصدار المزيد من النقود الجديدة مما يؤدي إلى انخفاض كبير في قدرة السلطة النقدية، مما يؤدي إلى المزيد من النمو في حجم عجز الميزانية، كما يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية، أما في حالة الهيمنة النقدية، حيث أن البنك المركزي يحدد أهدافه ويقوم بتصميم وتنفيذ السياسات النقدية بعيداً عن متطلبات الحكومة لتمويل عجز ميزانيتها، ومنه انخفاض قدرة السلطة المالية في تحقيق أهدافها، وهدف البنك من هذا الإجراء هو تحقيق هدف التضخم واستقرار معدل الصرف الأجنبي، ولهذا نجد أن السلطة المالية في ظل هيمنة كاملة للسلطة النقدية ليست حرة تماماً في تحديد

¹ - Alan J. Auerbach, **The Effectiveness of Fiscal Policy as Stabilization Policy**, University of California, Berkeley, the Bank of Korea International Conference, The Effectiveness of Stabilization Policies, Seoul, July 2005, p: 28.

² - Xavier Debrun and Radhicka Kapoor, **Fiscal Policy and Macroeconomic Stability: Automatic Stabilizers Work, Always and Everywhere**, IMF Working Paper, International Monetary Fund, European Department, 2010, p: 30.

الفصل الأول: التأهيل النظري للاستقرار الاقتصادي وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

حجم عجز الميزانية، وعليها الالتزام بضبط الإنفاق العام، ومنه تعديل ومعالجة الاختلالات الناتجة عن عدم الاستقرار الاقتصادي.¹

من خلال ما تم سرده للإجراءات والتدابير المتخذة من طرف السلطتين النقدية والمالية يتضح أن كل منهما يسعى إلى تحقيق قدر من الاستقرار في مستويات الأسعار، وخلق توازن بين العرض الكلي والطلب الكلي لهذا يستوجب التنسيق والملائمة بين السياستين لافتراض الآن أن الاقتصاد يعاني من البطالة والركود الاقتصادي فإن السياسة الاقتصادية والمتمثلة في السياسة النقدية والسياسة المالية في هذه الحالة تهدف إلى تحقيق قدر من الرواج الاقتصادي وذلك عن طريق مجموعة الإجراءات والتدابير تكون عكس ما اتخذ من إجراءات في فترات التضخم، ومنه فالهدف الأساسي والأولي من السياستان النقدية والمالية المتمثل في زيادة حجم الطلب الكلي وبالتالي زيادة حجم الإنتاج، التشغيل والدخل الوطني ومن ثم دفع الاقتصاد نحو الرواج الاقتصادي أي معالجة أزمة الركود الاقتصادي.

المطلب الثاني: العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والاستقرار الاقتصادي

تعتبر المتغيرات الاقتصادية مجاميع مكونة للاقتصاد الكلي وهي تمثل كل المؤشرات التي تساعد على تحديد كيفية عمل الاقتصاد، والتي تعمل بالتأثير على الاستقرار الاقتصادي أو من خلال مؤشر من مؤشرات، حيث اكتسب هذا الأخير أهمية كبرى على المستوى الدولي في ضوء تداعيات الأزمة المالية العالمية خلال الفترة 2007-2009 وأزمة الديون السيادية الأوروبية ولقد سعت العديد من الدول والتجمعات الاقتصادية في العالم إلى تبني سياسات لتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

الفرع الأول: العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ومؤشر النمو الاقتصادي

يمثل النمو الاقتصادي كما هو معروف في الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ظاهرة عالمية تسعى جل الدول إلى تحقيق معدلات مرتفعة منه، ويرجح البعض أن النمو الاقتصادي يعبر في أغلب الأحيان عن الاستقرار الاقتصادي، والذي يتأثر بمجموعة من المتغيرات المكونة للاقتصاد الوطني، فضلا عن تعدد المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر وتتأثر بالنمو الاقتصادي، أو تربط بينهما علاقة تكون إما طردية أو عكسية.

أولاً: متغير الإنفاق، الادخار والاستثمار الأجنبي المباشر

تعرف المتغيرات الاقتصادية الكلية الداخلية بأنها تلك المتغيرات التي تتحدد قيمتها داخل النموذج الاقتصادي والتي تتأثر بمتغيرات خارجية لكنها لا تتأثر بها،² وهي في هذه الحالة تؤثر وتتأثر بظاهرة النمو الاقتصادي وباعتباره في نفس الوقت متغير اقتصادي ومؤشر مهم من مؤشرات الاستقرار

¹- Sargent. T and wallace N, **some Unpleasant monetarist Arithmetic**, Federal RESERVE Bank of Minneapolis quarterly Review, vol. 5 N^o.3, 1981, P: 1 - 17.

²- بهلول لطيفة، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي 1، سلسلة محاضرات وأعمال موجهة لطلبة السنة الثانية ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشيخ العربي التسيير، تبسة، 2019 - 2020، ص: 10.

الاقتصادي، وهناك العديد من المتغيرات الداخلية التي تربط بينها وبين النمو الاقتصادي علاقة، بينما المتغيرات الخارجية وهي التي تتحدد قيمتها خارج النموذج وتتأثر بالمتغيرات الداخلية دون التأثير فيها.

1. متغير الإنفاق الحكومي

يعد عبارة عن متغير اقتصادي، وهو أحد أوجه السياسة المالي الذي يعتمد عليه من طرف الحكومة، أي أنه عبارة عن مبلغ مالي يتم إنفاقه بواسطة شخص عام بغرض تحقيق منفعة عامة،¹ وهو يؤثر ويتأثر بالنمو الاقتصادي، حيث أنه إذا كان الإنفاق الحكومي موجه إلى البنية التحتية فإنه بطبيعة الحال يحدث وفرة خارجية والتي تقابلها في نفس الوقت تشجيع الاستثمارات المحلية الخاصة والعامة وبالتالي تكون آثاره إيجابية على النمو الاقتصادي، ومن جانب آخر فإن الإنفاق الحكومي الاستهلاكي تكون له آثار سلبية على النمو الاقتصادي نتيجة الاختلافات في قرارات القطاع الخاص، إما عن طريق فرض الضرائب، ارتفاع معدلات التضخم، أو عن الفساد وسوء التخطيط والتخصيص.²

2. متغير الادخار

يعتبر الادخار متغير من المتغيرات المهمة في الاقتصاد الكلي، والذي يعرف بأنه عبارة عن الاحتفاظ بجزء أو نسبة معينة من الدخل من أجل استخدامه لغرض معين، وفي أغلب الأحيان يوجه للاستثمار، أو هو الحد من الاستهلاك لغرض أساسي هو الامتناع عن جزء معين من الدخل بغرض توجيهه للاستثمار في إنتاج سلع أخرى،³ بحيث تأخذ طريقها بدورها للإنتاج وتساهم في تكوين رأس المال الثابت الضروري في العملية الإنتاجية، ومنه فالادخار بطبيعته لا يقتصر على الفرد فقط بل يتم من جانب أعوان الاقتصاد كذلك، وذلك بهدف توجيهه للاستثمار، وبالتالي أي دولة لا يمكن أن تحقق تنمية حقيقية شاملة ومتواصلة دون أن يتحمل شعبها عبئ مضاعفة معدل الادخار عدة مرات، حتى يمكن تحقيق ما تهدف إليه السياسة الاقتصادية المتمثلة في زيادة معدلات النمو للدخل الوطني حتى يصبح ضعف أمثال معدل نمو السكاني.⁴

3. متغير الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر متغير الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية والفاعلة فيه، حيث أن الاستثمار هو الاستخدام الآني للأموال الموظفة بغرض الحصول على عوائد مستقبلية،⁵ كما يعرف

¹ - سعيح عبد الحكيم، نماذج تصحيح الخطأ والمحافظة على خصائص الأجل الطويل تطبيق على العلاقة بين الإيرادات العامة وكل من التضخم والنفقات العامة في الجزائر للفترة 1975 - 2017، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد 22، 2019، ص: 74.

² - عماد الدين إبراهيم علي، استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (panel Data) في تحديد أهم عوامل النمو الاقتصادي في الدول العربية، المجلة العربية للإدارة، المجلد 43، العدد 02، (تحت النشر) 2023، ص: 99.

³ - عبد الله الصعيدي، الادخار والنمو الاقتصادي: دراسة لمكونات ومحددات الادخار المحلي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989، ص: 20.

⁴ - بن سعدة بلول، دراسة السببية بين الادخار وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980 - 2016، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، JBAFES، المجلد 06، العدد 01، 2020، ص: 169.

⁵ - Cohen Elie, *Dictionnaire de Gestion*, Casbah Editions, Alger, 1998, p: 200.

الفصل الأول: التأصيل النظري للاستثمار الأجنبي وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه قيام شخص ما أو منظمة ما من بلد معين باستثمار أمواله في بلد آخر سواء كان عن طريق الحصول على الملكية الكاملة للمشروع أو الملكية الجزئية بغرض تحقيق أكبر عائد ممكن،¹ وقد اختلف الاقتصاديون عبر دراساتهم في تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، حيث في نظر بعضهم أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر المباشر، وذلك باعتبار النمو الاقتصادي متغير داخلي، في حين أن البعض الآخر يؤكدون على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في تحقيق كفاءة استخدام عناصر الإنتاج وبالتالي يشجع على تحقيق معدلات نمو مرتفعة.²

ثانياً: متغير سعر الفائدة، سعر الصرف والميزان التجاري (صادرات وواردات)

تعد متغيرات اقتصادية كلية تؤثر وتتأثر بمؤشر النمو الاقتصادي كونها متغيرات ضمن القطاع الخارجي وتؤثر في الأرصدة الخارجية المساهمة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

1. متغير سعر الفائدة

إن التعامل مع القروض والزيادات في الأسعار أو العوائد التي تحصل عليها المنظمات أو الأفراد عند التبادل من أهم الأمور التي تقرر بها السياسة النقدية كمتغير اقتصاد مؤثر في مؤشر النمو الاقتصادي والمؤشرات الأخرى المكونة للاقتصاد الكلي، حيث أن الفائدة كما تم تعريفها في معجم The McGraw-Hill dictionary of modern economics على أنها المبلغ أو الثمن الذي يتم دفعه لاستعمال النقود خلال فترة معينة من الزمن، فالأفراد يدفعون الفائدة لاستعمال النقود لرغبتهم في شراء كميات من السلع والخدمات التي تفوق مقدار دخولهم الجارية، بينما تدفعها الحكومة لأن نفقاتها عادة تتجاوز إيراداتها.³

وعليه فسعر الفائدة هنا هو عبارة عن السعر المفروض على استخدام الأموال كما يمثل نسبة مئوية معينة من رأس المال التي تؤثر في القدرة الشرائية والقرارات الاستهلاكية الخاصة للقطاعين العام والخاص،⁴ وبما أن أسعار الفائدة مرتبطة بشكل كبير بأسعار وقروض عند التبادل أي بتغيرات الاستثمار، فإن تغيرات سعر الفائدة تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، حيث أن ذبذبة واحدة بالإيجاب بتغيرات سعر الفائدة لها أثر سلبي على معدلات النمو وتستمر لعدة سنوات، ويتم حدوث هذا خلال الاقتراب من القمة للدورة الاقتصادية ومن هنا يكثر الطلب على القروض لأجل الاستثمار مما يؤدي

¹ - طه بن لحبيب، أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الدول العربية خلال الفترة 1995 - 2014 - أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016 - 2017، ص: 05.

² - Jovanovic. B, **Growth Theories**, working papers, NBER Working Paper series, N^o. 7468, January 2000, p: 02 - 06.

³ - The McGraw-Hill, **dictionary of modern economics**, New York, 1965, P: 266.

⁴ - Mahmoud A. Jaradat, Saleh A. Al hosban, **Relationship and Causality Between interest Rate and inflation rate of Jordan**, interdisciplinary journal of contemporary research in business, vol. 06, N^o. 04, 2014, p: 54.

لارتفاع سعر الفائدة إلى أعلى المستويات والذي يؤدي بدوره للتنبؤ بانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي في الفترات المقبلة.¹

2. متغير سعر الصرف

سعر الصرف متغير ضمن متغيرات الاقتصاد الكلي وهو يعني عموماً سعر الوحدة الواحدة من العملة الوطنية في شكل وحدات من العملة الأجنبية المعينة، أو ما يعرف بالتسعير المبهم،² حيث يرى العديد من الاقتصاديين أن تغيرات سعر الصرف تؤثر على النمو الاقتصادي لاعتقادهم أن سعر الصرف يحفز النشاط الاقتصادي، فانخفاض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات مع زيادات في تكاليف الإنتاج ومنه فإن الطلب والعرض هما المحددان لآثار تقلبات أسعار الصرف على الناتج الحقيقي ومن ثم على النمو الاقتصادي، ويفسر ذلك بأن الدولة التي تخفض قيمة عملتها مضطرة إلى تصدير حجم أكبر من السلع لتستطيع استيراد بنفس الحجم وبالتالي تخفيض الدخل القومي ومنه انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.³

3. متغير الميزان التجاري

يعد الميزان التجاري من أهم المتغيرات الاقتصادية وهو دلالة على مؤشر التداول في نفس الوقت، وتكمن قيمته في تحليل مكوناته وليس في تحليل قيمته المطلقة، أي أن الميزان التجاري هو أهم الأجزاء التي تكون ميزان المدفوعات وهو الفرق بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة،⁴ حيث تعبر الصادرات عن القيام بعمليات تجارية لبيع السلع والخدمات من مراكز إنتاجية محلية وتسويقها بالخارج،⁵ ومنه فإن أي زيادة في الصادرات يؤدي إلى زيادة دخول المشروعات التي تعمل في قطاع التصدير وأيضاً زيادة دخول العاملين من عمال وأصحاب رؤوس الأموال مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الداخلي الذي يساهم في انتعاش النشاط الإنتاجي وبدوره يعمل بشكل متتابع على زيادة الإنتاج

¹ - جلييلة بن عزة، تغير سعر الفائدة الحقيقي وأثره على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية للجزائر للفترة 1990 - 2013 -، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، 2019 - 2020، ص: 165.

² - زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي - العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية - الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال اتفاقيات التجارة الدولية، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطية، الإسكندرية، 2005، ص: 44.

³ - إيمان أحمد عوض عوض، حنان خضار مهدي، الدور التفاعلي لسعر الفائدة على العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي عند توسيط حجم الصادرات - دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري -، مجلة البحوث المالية، المجلد 22، العدد 01، يناير 2021، ص: 229 - 230.

⁴ - مريم عبد الواحد كشك، تخفيض سعر الصرف وأثره على الميزان التجاري المصري، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، العدد 17، 2017، ص: 281.

⁵ - فؤاد مصطفى محمود، التصدير والاستيراد علمياً وعملياً، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، القاهرة، مصر، 1993، ص: 23.

ومنه يمكن القول أن الزيادات المتتالية في الصادرات تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني ومنه زيادة معدلات النمو الاقتصادي.¹

أما بخصوص الواردات التي تعرف بأنها مجموعة السلع والخدمات المنتجة في العالم الخارجي ويتم استهلاكها داخل الوطن،² أي هي عبارة عن جزء من الاستهلاك المحلي للدولة،³ حيث أن توفير السلع الرأسمالية والموارد الوسيطة الذي يقود بالنمو الاقتصادي إلى الزيادة في الطلب كنتيجة لزيادة دخل الفرد وفي مقابل فإن الواردات تعتبر تسرب على الاقتصاد وارتباطها برأس المال الأجنبي من خلال نقل التكنولوجيا المتقدمة والموارد المطلوبة،⁴ ويرافق ذلك استنزاف الخزينة أو استهلاك جزء من الدخل الوطني والمحلي ومنه انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

هناك بعض المتغيرات الأخرى التي تربطها علاقة مع النمو الاقتصادي منها:

أ. تكوين رأس المال الثابت

وهو متغير اقتصادي يعبر عن الإنفاق الاستثماري لبلد معين في قطاع محدد، بغرض شراء السلع الرأسمالية ويستعمل كمقياس دقيق لقياس أثر الاستثمار،⁵ حيث يعد مكون رئيسي من الاستثمار المحلي ويعمل على تسريع عملية النمو الاقتصادي وبالتالي تحدث زيادة في الاستثمار المحلي عند القيام بمشروعات جديدة أو دخول مستثمرين جدد إلى السوق وهو ما يعمل على زيادة الطلب والتوظيف الذي يعزز العملية الإنتاجية ومنه زيادة معتبرة في معدلات النمو.⁶

ب. عرض النقود (الكتلة النقدية)

وهي المحدد الرئيسي لمستوى النشاط الاقتصادي وأداة من أدوات السياسة النقدية التي يعتمد عليها البنك المركزي لمعالجة الاختلالات الاقتصادية والمالية، والنقود بشكل عام هي وسيلة للتبادل، كما أن قياس كمية النقود في الاقتصاد ينطلق من المجاميع التي تأخذ مكانة من أجل التعرف على السلوك المالي للعملاء،⁷ ومنه تعرف الكتلة النقدية بأنها مجموعة من الأوراق النقدية التي يتم إصدارها وتتواجد خارج

¹ ناصر الدين قريبي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر -، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المدرسة الدكتورالية في الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة وهران، 2013 - 2014، ص: 102.

² عمر صخري، مرجع سابق، ص: 132.

³ خالد محمد السواعي، التجارة الدولية، النظرية وتطبيقاتها، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص: 25.

⁴ زياد محمد أبو ليلي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي - دراسة تطبيقية على الأردن للفترة 1976 - 2003 -، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، 2005، ص: 23.

⁵ وسيلة بوفنش، تحليل وقياس العلاقة بين نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980 - 2018، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 13، العدد 02، 2021، ص: 63.

⁶ Daniel francois Mayer, A Causality Analysis of The Relationships Between Gross fixed capital formation, economic growth and Employment in South Africa, stadia universitatis Babis-Bolyai OECONOMICA, vol. 64, issue 01, 2019, p: 34.

⁷ Christian Ottavj, Monnaie & Financements De L'économie, Hachette supérieur, 2^{ème} édition, France, 1999, p : 37.

الفصل الأول: التأصيل النظري للاستقرار الاقتصادي وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

الخزينة، وبالتالي فإن أي زيادة في كمية النقود توجه للإففاق بصوره والتي يتم التفضيل فيها بالاحتفاظ بها (ادخارها) أو استثمارها ومنه التأثير على الطلب الإجمالي عن طريق التأثير في معدلات الفائدة وهو ما يؤثر على معدل الناتج المحلي الإجمالي¹ المعبر عن النمو الاقتصادي فيما اختلفت المدارس الاقتصادية في تفسير علاقة الكتلة النقدية بالنمو الاقتصادي.

ت. تعداد السكان

يمكن القول عن تعداد السكان بنمو السكان خلال فترة زمنية معينة، حيث يؤثر عدد السكان على العديد من الظواهر منها عدم المساواة الاقتصادية، حجم القوة العاملة أي تؤثر وتتأثر بالبيئة الكلية، حيث أن النمو السكان عام مهم للنمو الاقتصادي بمساهمته في زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي في بعض الحالات، أي أنه يرتبط بشكل ما بحالة البلدان أن تكون منخفضة أو مرتفعة الدخل.²

ث. القوى العاملة

وهو متغير اقتصادي يمثل القوى البشرية المتمثلة في العرض المتاح من أولئك الذين يملكون القدرة والرغبة والاستعداد للعمل، سواء كانوا يعملون فعلا ومتطلعون لفرص أفضل أو عاطلين يبحثون عن العمل³، كما أن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية ساهمت في ظهور ما يعرف بالقوى العاملة، كارتفاع المستوى التعليمي وحجم وتوزيع الاستثمارات مما يؤدي إلى زيادة حجم السكان النشيطين والعمل على توزيعهم، وأيضا الضغط الذي يمارسه النمو السكان والذي يغلبه فئة الشباب ومنها زيادة الطلب على الوظائف والذي يخلق بطالة تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي بالانخفاض، أو زيادة فرص العمل الذي يساهم في زيادة الإنتاجية ومنه تحقيق معدلات نمو اقتصادي معتبر.

الفرع الثاني: العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ومؤشري البطالة والتضخم

إن الثنائية البطالة - التضخم من بين أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والذي عكف جل الباحثين ورواد الاقتصاد إلى البحث في العلاقة بينهما وتأثير متغير أو مجموعة من المتغيرات في كل منهما، حيث اختلفوا في الوسائل، الأساليب والنتائج كل حسب وجهات النظر المختلفة لديهم.

الجدول رقم (1 - 2): ملخص للعلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ومؤشري البطالة والتضخم

المتغير	مؤشر البطالة	مؤشر التضخم
الإففاق الحكومي	الإففاق الحكومي يعد جزء من الطلب الداخلي على	الإففاق الحكومي يعني تزايد حجم الطلب

¹ - وردة شيبان، العلاقة السببية بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر - دراسة قياسية (1990 - 2011) -، أطروحة دكتوراة

في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، 2015 - 2016، ص: 188.

² - Wesley. E, Peterson. F, **The Role of population in Economic growth**, SAGE Open, December 2017, p: 12.

³ - محمد صالي، فضيل عبد الكريم، النمو الديمغرافي وخصائص سوق العمل في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 17، ديسمبر

2014، ص: 124.

الفصل الأول: التأهيل النظري للاستثمار الاقتصادي وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

<p>الكلية على السلع والخدمات في ظل مرونة الجهاز الإنتاجي ومنه محدودية الإنتاج، الذي بدوره يساهم في زيادة الأسعار وبالتالي زيادة الفجوة التضخمية.</p>	<p>السلع والخدمات، ومن هنا فارتفاع هذا المتغير يؤدي إلى ارتفاع الطلب الداخلي والذي بدوره يرفع المستويات العامة للأسعار في مقابل تحرك العملية الإنتاجية لتلبية هذا الطلب، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على التشغيل ومنه انخفاض معدل البطالة.</p>	
<p>زيادة الطلب الفعال يعبر عن زيادة الأسعار، حيث بزيادة كمية النقود المعروضة للتداول تتخفف أسعار الفائدة ويزداد حجم السيولة النقدية المحتفظ بها، وهو ما يؤدي إلى زيادة الميل للاستهلاك وانخفاض الميل للادخار.</p>	<p>تزداد معدلات الادخار في فترات الركود ومنه زيادة عدم اليقين الاقتصادي والذي ينتج عنه انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي وزيادة مخاطر فقدان الوظائف (بطالة) وهو ما يؤدي إلى توفير وادخار أكثر واستهلاك أقل.</p>	<p>الادخار</p>
<p>يساهم التضخم في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية ومنه عملية رفع أسعار السلع النهائية بحيث يكون هذا الارتفاع أعلى من تكاليف الإنتاج وهو ما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية وتضرر الاقتصاد في الأسواق العالمية بالتراجع وهو ما يعمل على تقليل الاستثمارات وعدم جذبها نحو الداخل.</p>	<p>تكون أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة موجهة نحو القطاعات الكثيفة الإنتاج والعمالة، مثل الصناعة على المدى القصير، وبالتالي تعتمد الحكومة على زيادة الاستثمارات التي تعتمد على المنتجات والخبرات المحلية في مختلف القطاعات وهو ما يساهم في تخفيض معدلات البطالة.</p>	<p>الاستثمار الأجنبي المباشر</p>
<p>سعر الفائدة هو سعر التبادل بين النقود الحاضرة والمستقبلية، ومنه سعر الفائدة الاسمي هو الذي يتأثر بمعدل التضخم المتوقع الذي يخلق اختلاف بين إنتاجية الاستثمار والعائد من الادخار وهذا الاختلاف يساوي معدل التضخم.</p>	<p>ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الاستثمار وتوجه الفرد نحو الادخار والمؤسسات التي تفضل السيولة النقدية تباشر بعملية تسريح العمالة ومنه فإن معدل الفائدة المرتفع يساهم في زيادة معدلات البطالة والعكس صحيح.</p>	<p>سعر الفائدة</p>
<p>عند ارتفاع سعر الصرف الاسمي ينخفض سعر الصرف الحقيقي ومنه تدهور القدرة الشرائية أي أن قدرة الاقتصاد المحلي تزداد وفي نفس الوقت يؤدي إلى ارتفاع المستويات العامة للأسعار والعكس صحيح.</p>	<p>يؤدي ارتفاع أسعار الصرف إلى زيادة أسعار السلع الرأسمالية المستخدمة في العملية الإنتاجية، مما يدفع المنتجين إلى استخدام تقنيات كثيفة الإنتاج وبالتالي توظيف أكبر عدد ممكن من العمالة وهو ما يعبر عن انخفاض معدلات البطالة.</p>	<p>سعر الصرف</p>
<p>عدم المساواة في الأجور مع تدهور قيمة العملة والذي ينتج عن ارتفاع سعر الصرف الاسمي يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية مقابل انخفاض السلع المستوردة وبالتالي ارتفاع مسبق لمعدلات التضخم عند حدوث العجز التجاري</p>	<p>نتيجة لارتفاع العجز في الميزان التجاري الناتج عن التضخم والزيادة في حجم الواردات (تدهور قيمة العملة المحلية) مقابل انخفاض الصادرات ومنه يؤثر سلبي على التشغيل والقوى العاملة الذي يمثل ارتفاع معدلات البطالة</p>	<p>الميزان التجاري</p>

الفصل الأول: التأصيل النظري لاستقرار الاقتصاد وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

<p>بما أن التضخم في العديد من النظريات الاقتصادية ظاهرة نقدية بحتة، نتيجة التوسع في عرض النقود وبدرجة أكبر من احتياجات الاقتصاد ومنه علاقة سببية بينهما.</p>	<p>نتيجة للإفراط النقدي والتوسع النقدي الذي يؤدي إلى ارتفاع المستويات العامة لأسعار السلع والخدمات تتراجع مستويات الإنتاجية ومنه تلجأ الحكومة إلى سياسة انكماش التي تعمل على زيادة معدلات البطالة.</p>	<p>الكتلة النقدية</p>
--	--	-----------------------

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- كمال عايشي، سليم بوهديل، الإنفاق الحكومي كأداة لتوسيع آفاق التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001 - 2010، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول "إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي 15 - 16 نوفمبر 2011، ص: 06.
 - عامر عمران كاظم، تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في العراق للمدة 1980 - 1996، مجلة جامعة كربلاء، المجلد 03، العدد 11، 2005، كلية الإدارة والاقتصاد، ص: 248.
 - Mahmoud. A. Jarardat, Saleh A. AL-Hosban, op-cit, p: 02.
 - Ragnar E juelsrud, Ella Getz Wold, **the Saving and Employment Effects of Higher job loss Risk**, SUERF policy Brief, N^o. 73, 2021, p: 12.
 - خروف منير، ثومرية ريم، فريحة ليندة، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التضخم في الجزائر - دراسة قياسية للفترة 2000 - 2017 -، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد 09، جانفي 2020، ص: 146.
 - حسنى إبراهيم عبد الواحد، أثر سعر الصرف الحقيقي الفعال على البطالة في مصر: دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL للفترة (1973 - 2018)، مجلة العلوم الإدارية، المجلد 11، العدد 03، الجزء الأول، 2020، ص: 222.
 - همام الشماع، عمرو هشام العمري، أثر تعددية أسعار الصرف على كفاءة النشاط الاقتصادي، دراسات في الاقتصاد العراقي، المؤتمر الثاني لقسم الدراسات الاقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، العراق، 2001، ص: 06.
 - Loganathan Nanthakumar, Muhammad Najit sukemi, Mori kogid, **Dynamic causal Relationship Between trade balance and unemployment scenario in Malaysia: Granger non-causality analysis**, Economics and finance Review, vol. 01, N^o. 03, may 2011, p: 14.
 - بن عيسى أمينة، العلاقة بين النقود والأسعار - دراسة قياسية في الجزائر - تونس - المغرب -، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2014 - 2015، ص: 86.
- من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن علاقة المتغيرات الاقتصادية الكلية محل الدراسة بكل من التضخم والبطالة هي علاقة السبب والمسبب.

الفرع الثالث: علاقة بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية بمؤشر ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات مؤشر من المؤشرات الأساسية المكونة لاستقرار الاقتصادي كونه يمثل حالة الاقتصاد الخارجية (التوازن الخارجي) ويسجل كل العمليات المالية والاقتصادية والتجارية من وإلى الخارج أي وسيط تبادل وممر رئيسي بين الدولة والدول الأخرى التي تتعامل معها تجاريا وبالتالي فإنه مؤشر رئيسي يؤثر ويتأثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية.

أولاً: علاقة متغير الإنفاق الحكومي، الادخار والاستثمار بميزان المدفوعات

تمثل السياسة الاقتصادية التي يتم وضعها من طرف رواد الاقتصاد وصانعي القرارات وارتباطها بالدخل الوطني والمحلي كما أن لها قدرة على معالجة الاختلالات التي تحدث على مستوى ميزان المدفوعات الذي في أغلب الأحيان يكون هناك عدم توازن بين مكونات ميزان المدفوعات (حساب رأس المال وحساب الميزان التجاري).

1. متغير الإنفاق الحكومي

يعد متغير الإنفاق الحكومي أهم متغيرات السياسة الحكومية التي تعتمد عليها الحكومة في معالجة الاختلالات في الاقتصاد، وذلك بإتباع مجموعة من السياسات التي تتناسب الظروف الاقتصادية فضلاً عن المعالجة من خلال قوى السوق ولكنها تكون عادة بطيئة، ومنه تعمل الحكومة على تسوية ميزان تجاري (عجز أو فائض) بواسطة التأثير على الدخل بزيادة الطلب الكلي ومن ثم زيادة الإنتاج الذي بدوره يعمل على زيادة حجم الصادرات ثم زيادة الدخل أو ما يعرف بسياسة توسعية، أو من خلال تخفيض مكونات الطلب أي سياسة انكماشية، ومنه عند حصول اختلال في ميزان المدفوعات نتيجة ارتفاع البطالة تعمل الحكومة على زيادة الإنفاق العام أما في حالة حدوث تضخم أو عجز تعمل السياسة المالية على تخفيض الإنفاق العام.¹

2. متغير الادخار

يتكون الادخار في الاقتصاد من ادخار خاص وادخار حكومي، بحيث أن عجز الموازنة للحكومة يعني ادخار سالب والذي يقود إلى ارتفاع العجز الخارجي، أي عجز الميزان التجاري في ميزان المدفوعات، وبافتراض أن العوامل الهيكلية تؤثر على الادخار نتيجة ارتباطه الوثيق بالاستثمار،² وبالتالي فإن معدل الادخار في بلد ما يتم تحديده مسبقاً في المدى الطويل بواسطة مواقف العائلات والأسر تجاه الادخار والاقتراض، أي أنه عند زيادة أو رفع معدل الادخار في الدولة سوف يولد عنه زيادة تقارب واحد في معدل الاستثمار خلال المدى الطويل والذي بدوره يتكيف مع الاختلال في التوازن الخارجي،³ أي أن زيادة معدلات الادخار يؤدي إلى انخفاض المستويات العامة من الدخل المحلي ومنه حدوث استنزاف في حساب رأس المال أي حدوث عجز في ميزان المدفوعات.⁴

3. متغير الاستثمار الأجنبي المباشر

¹ - محمد غازي نصيف، عبد الكريم عبد الله محمد، أثر الإنفاق العام في متغيرات مربع كالدور في العراق للفترة (2005 - 2016)، مجلة دراسات محاسبية ومالية JAFS، المؤتمر الوطني الرابع لطلبة الدراسات العليا، 2019، ص: 04 - 05.

² - Flemming Larsen, **Saving, Investment, financial Integration, and the balance of payments**, International Monetary Fund, IMF working paper, December 14, 1989, p: 11.

³ - Feldsten Martin, **The Budget and trade Deficit Aren't Really Twins**, National Bureau of Economic Research Working paper, N^o. 3966, 1992, p: 25.

⁴ - Giovanni P. Olivei, **The Role of Savings and Investment in Balancing the Current Account: Some Empirical Evidence from the United States**, New England Economic Review, July/August 2000, p: 12.

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أداة تنموية فعالة تؤثر وتتأثر بميزان المدفوعات عن طريق عدة قنوات، من خلال التأثير الإيجابي على حساب رأس المال والذي يتم على مستواه تسجيل تدفقات الاستثمار الأجنبي كإضافة له، أما الثاني عن طريق التأثير في الميزان التجاري من خلال التوسع في التبادل التجاري، بحيث يكون التأثير سالب خاصة إذا كانت الشركة الأجنبية تستورد مدخلات الإنتاج، من الخارج بدلاً من الاعتماد على المدخلات المحلية، مما يؤدي إلى زيادة الواردات (عجز) والعكس صحيح.¹

ثانياً: علاقة متغير سعر الفائدة، سعر الصرف والعرض النقدي بميزان المدفوعات

وكما تم ذكره مسبقاً أن ميزان المدفوعات سجل إحصائي تجاري يتضمن كل العمليات التجارية والمالية من وإلى الخارج وبالتالي فهي تنطبق على التبادل التجاري لمختلف السلع والخدمات الواردة والمصدرة بين مختلف الدول، ومن هنا تنطلق التأثيرات المختلفة للأسعار في ميزان المدفوعات وكمحاوله لتصحيح الاختلال به، من خلال التحكم في الأسعار لكل من الفائدة والصرف، بالإضافة إلى تطبيق السياسة النقدية لمفهوم العرض النقدي لما له علاقة مباشرة وغير مباشرة بميزان المدفوعات.

1. متغير سعر الفائدة

يعتبر سعر الفائدة متغير أساسي مكون للاستثمار، ومن هنا تظهر أهميته وفعاليتها في التأثير والتأثر بميزان المدفوعات رغم توفر الإنتاجية الحدية لرأس المال التي تكون غالباً مرتفعة، حيث أن الزيادة في الاستثمار تعمل على تخفيض الاستيراد بمقابل ارتفاع الصادرات الذي يعمل بدوره على تحسين الميزان التجاري ومنه تحقيق توازن ميزان المدفوعات، من جانب آخر فإن ارتفاع في أسعار الفائدة الحقيقية يؤدي إلى جلب رؤوس أموال أجنبية إلى البلد والذي يعزز من رصيد حساب رأس المال ومنه تحقيق التحسن في ميزان المدفوعات.²

2. متغير سعر الصرف

في الحالة العادية يكون سعر الصرف وسيلة أو آلية لمعالجة الاختلالات على مستوى ميزان المدفوعات، حيث أنه في الحالة المثلى يكون سر الصرف مساوي لسعر الصرف التوازني، وفي حالة العجز يكون طلب على العملة الأجنبية كبير مما يؤدي إلى انخفاض في قيمة العملة المحلية وبالتالي يؤدي ذلك إلى انخفاض الواردات والذي يتزامن تلقائياً مع بوجود سعر منخفض للسلع المحلية في الخارج (تنافسية) وكنتيجة للتوسع في الاستهلاك من طرف البلد الذي يمتلك فائض في ميزان المدفوعات يزداد

¹ - محمد صقر، مضر شيحا، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في سورية خلال الفترة 2000 - 2010، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 40، العدد 03، 2018، ص: 289.

² - نمارق قاسم حسين، قياس العلاقة بين سعر الفائدة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية - دراسة لتجربتي مصر واليابان مع إشارة خاصة للعراق للمدة 1990 - 2015 -، أطروحة دكتوراة فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2019، ص: 41.

حجم الصادرات للبلد الذي يعاني من العجز ومنه تحسن صافي الميزان التجاري وبالتالي تصحيح اختلال ميزان المدفوعات، أي أنه ليتسنى لسعر الصرف معالجة اختلال ميزان المدفوعات يجب أن يكون كل من العرض والطلب بالصفة المرنة نسبياً.¹

3. متغير الكتلة النقدية

تعمل السياسة النقدية على تحقيق مجموعة من الأهداف التي تنطوي تحت اسم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي من بينها تحقيق التوازن الخارجي أي توازن ميزان المدفوعات، من خلال محاربة الإفراط في الإصدار النقدي، حيث أن الزيادة في العرض النقدي التي تعكس الزيادة في القدرة المالية والشرائية تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة وهو ما يقابل ذلك زيادة في الاستثمارات ومنه زيادة في الدخل الذي يعني زيادة في الطلب الكلي والذي يولد عجز في الميزان التجاري نتيجة زيادات كبيرة على مستوى الواردات،² أي أن الزيادة في العرض النقدي تكون إما بارتفاع المضاعف النقدي الذي نتج عن تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني أو بسبب خفض سعر الخصم وسعر الفائدة أو بسبب عمليات السوق التي تجعل من البنك المركزي كعميل مشتري للأوراق المالية.³

¹ - عقبي لخضر، أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات - دراسة حالة الجزائر 1990 - 2013 -، أطروحة دكتوراة علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 02، 2016 - 2017، ص: 193.

² - وفاء رمضان، مرجع سابق، ص: 76.

³ - زراقة محمد، آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات - دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990 - 2014 -، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد قياسي - بنكي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015 - 2016، ص: 72.

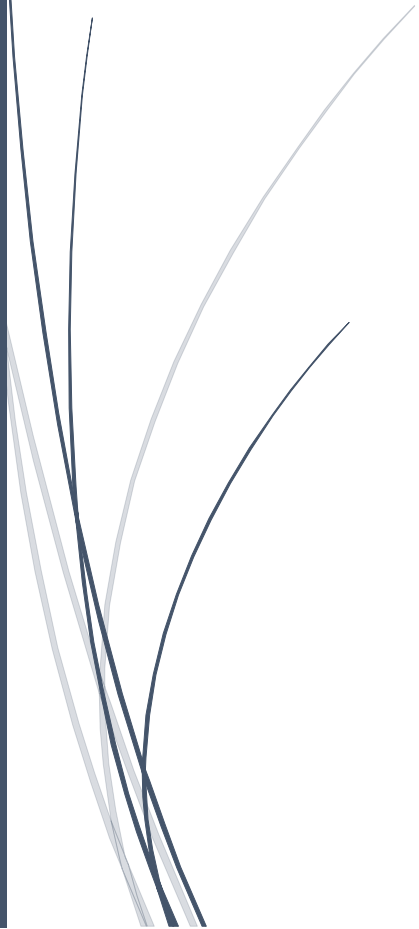
خلاصة الفصل الأول

تم التطرق في هذا الفصل، في نقطة أولى منه إلى نظرة عامة حول ماهية الاستقرار الاقتصادي وموقعه في الفكر الاقتصادي، تم من خلاله تقديم بعض المصطلحات حول الاستقرار الاقتصادي كمفهوم ثم التطرق إلى أهم أنواع هذا الأخير، وأردف ذلك بالتعرض لأهميته وأهم أهدافه، ولأن فهم ديناميكية أي موضوع اقتصادي لا يتم إلا عبر الرجوع إلى النظرية الاقتصادية فقد كان لزاما علينا التعرض إلى اتجاهات المدارس الاقتصادية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ثم بعد ذلك تم التعرض إلى مؤشرات مكونة للاستقرار بالدراسة والتحليل، عن طريق تناول بنوع من الإسهاب كل مؤشر من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي على حدى وقد كان المنطلق في ذلك ما يعرف بالمرعب السحري لكالدور (**The Magic Square Of Kaldor**) حيث اتضح أنه بقدر ما تعددت الإسهامات النظرية حول موضوع الاستقرار الاقتصادي فإن هذا الأخير يبقى من أهم المواضيع المتداولة على الساحة الاقتصادية، وليتم التقديم في نقطة أخيرة مناقشة سياسات الاستقرار الاقتصادي وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المبحث الثاني، هذه الأخيرة التي يبدو أنها لا تقل أهمية عن موضوع الاستقرار الاقتصادي نفسه كونها تمثل مجموعة الأدوات والوسائل في يد صانعي السياسات الاقتصادية في سعيهم للوصول إلى حالة من التوازن الديناميكي المستقر على المستويين الداخلي والخارجي وثم توجيه النشاط الاقتصادي إلى مساره الصحيح.

الفصل الثاني:

واقع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في
مجموعة من الدول خلال الفترة 1990 -
2021



تمهيد

كما هو معروف، أن الاستقرار الاقتصادي يدل على عدم وجود تقلبات مفرطة في الاقتصاد الكلي لبلد ما، والذي يعد شرط ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية وصولاً إلى التنمية المستدامة كأهم أهداف السياسة الاقتصادية، كما يعتبر في حد ذاته هدف منشود لدى غالبية الدول والحكومات على اختلافها، وبالتالي هنا تسعى السياسة الاقتصادية لتحقيق معدلات نمو مرتفعة من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي بالاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، والمساهمة في تحقيق معدلات تشغيل مرتفعة للقوة العاملة في المجتمع وهو ما يترجم في معدلات البطالة المنخفضة، بمقابل المحافظة على القوة الشرائية للنقود من خلال منع ظهور الارتفاع المستمر في الأسعار ناجمة عن زيادة الطلب نتيجة المحافظة على معدلات التضخم في المستويات المنخفضة، وهو ما يقابله في نفس الوقت القدرة على مواجهة حالات الكساد الناجمة عن زيادة العرض عن الطلب، وبالتالي تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

من جانب ثاني وجد أن المتغيرات الاقتصادية الكلية في أي دولة تعبر عن الأداء الاقتصادي الداخلي والخارجي، حيث أن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي التي أجمع علماء الاقتصاد على أنها غالباً ما تمثل متغيرات مربع كالدور السحري هي في واقع ضمن المتغيرات الاقتصادية الكلية لأي دولة من دول العالم. وانطلاقاً مما سبق يأتي في هذا الفصل، مبحثين كما يلي:

- المبحث الأول تقديم الدول محل الدراسة؛
- المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في مجموعات الدول.

المبحث الأول: تقديم مجموعة الدول محل الدراسة

تعتبر الدول مجموعة من قطع جغرافية تتوزع على الكرة الأرضية وتختلف فيما بينها وفق مجموعة من المعايير، التي تجعلها مميزة عن غيرها وليسهل المقارنة بينها يتم الاعتماد على طرق أو معايير لتقسيمها في مجموعات جزئية وقد أجمع الاقتصاديين ورواد الأعمال الاجتماعيين بحد ذاتهم أن هناك معايير لتصنيف الدول إما اقتصاديا، اجتماعيا، ديموغرافيا وحتى ثقافيا، كما أن هناك من يصنف الدول حسب التكتلات الاقتصادية أو النظام السياسي السائد.

المطلب الأول: معايير تصنيف الدول

تتمثل المعايير التي يتم بواسطتها التعرف على الدول وتصنيفها في المعيار الاقتصادي الذي يقسم الدول حسب درجة تقدمها وتخلفها تبعا للدخل، ثم المعيار الاجتماعي الذي يقسم الدول حسب موقع الدول سواء في العالم الثالث المعبر عن الدول النامية، أو العالم الأول أو الثاني، كما أنه يصنف حسب الطبقات، ثم المعيار الثقافي الذي يصنف الدول حسب نسبة الأمية، نسبة مستعملي الانترنت أو حتى مؤشر التنمية البشرية، ثم المعيار الديموغرافي ويشمل تقسيم الدول حسب حجم السكان أو الكثافة السكانية، نسب المواليد والوفيات وغيرها.

الفرع الأول: المعيار الاقتصادي

يُعد استخدام مؤشرات الاقتصاد الكلية بالإنجليزية Macroeconomic Indicators أسهل طريقة لقياس اقتصاد دولة معينة، حيث توضح هذه المؤشرات مدى النمو الاقتصادي للبلاد، ومعدلات التضخم، وأسعار الصرف العالمية للعملة المحلية، وتشتمل هذه المؤشرات العالمية على ما يأتي:¹

1. إجمالي الناتج المحلي Gross Domestic Product: ويُعد أوسع مؤشر للنشاط الاقتصادي الكلي.

2. معدلات البطالة Unemployment Rates: تُعد البطالة مؤشرا مهما، حيث إن زيادة أعداد العاطلين عن العمل تقلل من الطلب على السلع والخدمات لعدم توافر السيولة المادية.

3. الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية Consumer Price Index: ويُعد المؤشر الرئيسي الذي يوضح مقدار التضخم في دولة معينة.

4. تعادل القوة الشرائية Purchasing Power Parity: يُعد هذا المؤشر الأداة التي تقارن من خلالها الأسعار للسلع في البلدان المختلفة وتحدد القوة الشرائية لكل عملة بالنسبة لبعضها البعض.

وبالتالي يتم تصنيف الدول اقتصاديا حسب الدخل وحسب المنطقة، حيث يصنف البنك العالمي الدول حسب الدخل والمنطقة التي تقع فيها الدولة المعنية.

¹ - آلاء جرار، ترتيب الدول اقتصاديا، اقرأ المزيد على موضوع كوم <https://mawdoo3.com/> (تاريخ التصفح: 2023/07/22، 22:14).

• دول العالم حسب الدخل

في مؤشرات التنمية العالمية، يتم تصنيف جميع البلدان الأعضاء في البنك الدولي البالغ عددها 189 دولة، إلى جانب 28 دولة أخرى يزيد عدد سكانها عن 30 ألف نسمة، حسب مستوى الدخل والمنطقة الجغرافية لعرض الإحصاءات الرئيسية التي تسمح للمستخدمين بتجميع البيانات الإحصائية وتجميعها ومقارنتها حسب الحاجة. وتشمل التصنيفات الرئيسية المتاحة المناطق الجغرافية، ومجموعات الدخل، وفئات الإقراض التشغيلي لمجموعة البنك الدولي. ويتم تحديثها بشكل دوري.

يتم الحصول على تقديرات الدخل القومي الإجمالي من الاقتصاديين في الوحدات القطرية التابعة للبنك الدولي الذين يعتمدون في المقام الأول على البيانات الرسمية التي تنشرها البلدان، وبعدها يتم تقدير حجم السكان من قبل خبراء الديموغرافيا في البنك الدولي من مجموعة متنوعة من المصادر، بما في ذلك التوقعات السكانية العالمية التي تصدرها الأمم المتحدة كل سنتين.

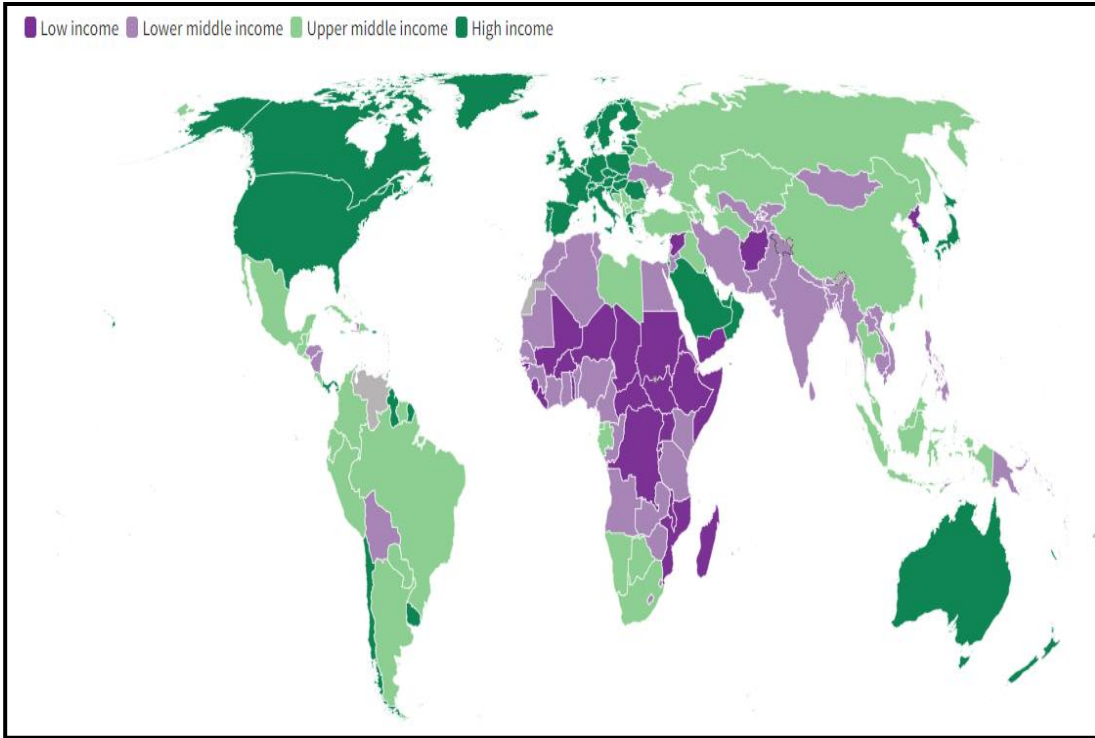
كما يتم تصنيف البلدان كل عام في الأول من يوليو، بناء على تقدير نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للسنة التقويمية السابقة، وتظل مجموعات الدخل ثابتة طوال السنة المالية للبنك الدولي بالكامل (أي حتى الأول من يوليو/تموز من العام التالي)، حتى لو تمت مراجعة تقديرات نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في هذه الأثناء.

قبل السنة المالية 2019، لم تكن فئة الدخل لأي بلد أحد العوامل التي تؤثر على قرارات الإقراض. اعتباراً من السنة المالية 2019، ستكون هناك رسوم إضافية على تسعير قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير للبلدان ذات الدخل المرتفع.

الشكل الموالي يوضح تصنيف الدول حسب الدخل، حيث تم تصنيف البلدان كل عام في الأول من يوليو/تموز، وهو بداية السنة المالية للبنك الدولي، بناء على بيانات نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (طريقة أطلس البنك الدولي) للسنة التقويمية السابقة، بالنسبة للسنة المالية 2024، يستخدم التصنيف نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لعام 2022، وتمثل حدود الخرائط الحدود اعتباراً من عام 2020 ولا تتغير بمرور الوقت، ولا تعكس حدود البلدان أو أسمائها بالضرورة الموقف الرسمي لمجموعة البنك الدولي، هذه الخريطة لأغراض توضيحية ولا تعبر ضمناً عن أي رأي من جانب البنك الدولي، فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو فيما يتعلق بتبرسيم الحدود.¹

¹- the world by Income and Region, <https://datatopics.worldbank.org/world-development-indicators/the-world-by-income-and-region.html> (Page consultée le 30/08/2023).

الشكل رقم (2 - 1): تصنيف الدول حسب الدخل



Source: [World Bank](#)

يوضح الشكل أعلاه أن البنك الدولي يصنف الاقتصاديات لأغراض تحليلية إلى أربع مجموعات دخل:

- **الدخل المنخفض:** وتضم بلدان جنوب أفريقيا، مثل مالي، النيجر، نيجيريا... الخ؛
- **الدخل المتوسط الأدنى:** تضم بعض دول شمال إفريقيا وغرب آسيا؛
- **الدخل المتوسط الأعلى:** تضم روسيا، البرازيل،... الخ.
- **الدخل المرتفع:** تحتوي على دول أمريكا ودول أوروبا بالإضافة إلى أستراليا.

ولهذا الغرض، يستخدم بيانات نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بالدولار الأمريكي، محولة من العملة المحلية باستخدام طريقة أطلس البنك الدولي، والتي يتم تطبيقها على تقلبات أسعار الصرف بشكل سلس.

• دول العالم حسب المنطقة

تعتمد المجموعات في المقام الأول على المناطق المستخدمة للأغراض الإدارية من قبل البنك الدولي، ويوجد هناك خياران رئيسيان: أحدهما يشمل جميع الاقتصاديات، والآخر يستبعد الاقتصاديات ذات الدخل المرتفع.

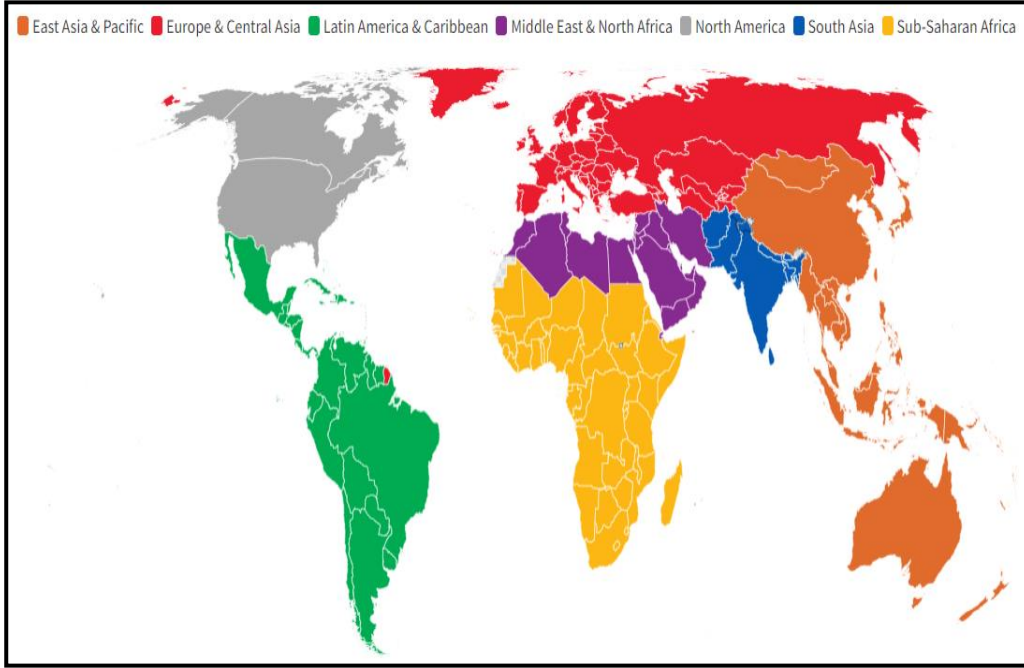
وتنقسم الاقتصاديات أيضا إلى فئات المؤسسة الدولية للتنمية، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والفئات المختلطة بناء على السياسات التشغيلية للبنك الدولي، وتعد بلدان المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) تلك

الفصل الثاني: واقع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول خلال الفترة 1990 - 2021

البلدان ذات دخل الفرد المنخفض وتفتقر إلى القدرة المالية على الاقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، كما تشمل مجموعات البلدان الأخرى في مؤشرات التنمية العالمية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ودول منطقة اليورو، والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وتصنيف الأمم المتحدة لأقل البلدان نموا.¹

الشكل الموالي يوضح تصنيف دول العالم حسب المناطق الجغرافية.

الشكل رقم (2 - 2): تصنيف الدول حسب المنطقة



Source: [World Bank](#)

يوضح الشكل أعلاه رقم (2 - 2) أن البنك الدولي يصنف الاقتصاديات لأغراض تحليلية إلى مجموعات جغرافية أو ما يطلق عليه بالتكتلات الاقتصادية:²

- شرق آسيا والمحيط الهادي؛
- أوروبا وآسيا الوسطى؛
- أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛
- الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛
- أمريكا الشمالية؛
- جنوب آسيا؛
- أفريقيا / جنوب الصحراء الكبرى.

ويمكن تلخيص دول العالم حسب المعيار الاقتصادي في الجدول الموالي:

¹- the world by Income and Region, <https://datatopics.worldbank.org/world-development-indicators/the-world-by-income-and-region.html> (Page consultée le 01/09/2023).

²- the world by Income and Region, <https://datatopics.worldbank.org/world-development-indicators/the-world-by-income-and-region.html> (Page consultée le 01/09/2023).

الجدول رقم (2 - 1): تصنيف العالم حسب الدخل والمنطقة

حسب المنطقة	حسب الدخل
شرق آسيا والمحيط الهادي	الاقتصاديات ذات الدخل المتوسط الأعلى
أوروبا وآسيا الوسطى	الاقتصاديات ذات الدخل المرتفع
أمريكا الشمالية	
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	الاقتصاديات ذات الدخل المتوسط المنخفض
جنوب آسيا	
جنوب إفريقيا	الاقتصاديات منخفضة الدخل

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي على الرابط: <https://datatopics.worldbank.org/>

الفرع الثاني: المعيار الاجتماعي

على الرغم من أوجه القصور فيه، لا يزال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو الاقتصاد الأكثر شهرة والأكثر استخداماً على نطاق واسع وهو مؤشر لقياس التنمية وجد مورايترز¹ أن هناك علاقة ضعيفة بين مستوى الناتج القومي الإجمالي ومؤشرات تلبية الاحتياجات الأساسية، بل وأفضل بين نمو الناتج القومي الإجمالي وتحسن مؤشرات الاحتياجات الأساسية. غير أن عمل شيهان² ويتناقض هوبكنز مع هذا ويبين أن نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي يفسر المستوى المتوسط بشكل أفضل من تلبية الاحتياجات الأساسية، وقد اعتبر عدد من المؤلفين مؤشرات أخرى ذات صلة كمقاييس للتنمية.

ستريتن وآخرون³ قاموا بتحليل سبعة مؤشرات اجتماعية من "بنك البيانات الاجتماعية" التابع للبنك الدولي، إلى جانب خمسة مؤشرات اقتصادية كمقاييس للتنمية بسبب التقليدية الالتزام بالناتج القومي الإجمالي باعتباره المؤشر الأكثر شهرة، قاموا بدراسة الارتباط بين هذه المؤشرات مع الناتج القومي الإجمالي، لكل من البلدان المتقدمة والنامية. لقد وجدوا ارتباطاً أفضل لكلا النوعين من المؤشرات عندما يتم اعتبارهما جميع البلدان معاً أكثر من تصنيفهما إلى مجموعات متقدمة ونامية، وقد تم إنشاء مؤشر مركب لقياس الجودة البدنية للحياة من قبل موريس وليسر من مجلس التنمية الخارجية يستخدمون متوسط العمر المتوقع ووفيات الرضع وغيرها⁴ بالإضافة إلى معرفة القراءة والكتابة، وتخصيص وزن متساو لكل منها لتصنيف البلدان وفقاً لهذا المؤشر المادي ونوعية الحياة، المعينة PQLI. وبالتالي فإن المعيار الاجتماعي يصنف الدول حسب مستوى التقدم، إلى ثلاث تصنيفات، كما يلي:

1- D. Morawetz, **Twenty-five Years of Economic Development 1950 to 1975**, Johns Hopkins Univ. Press, Baltimore, Md, 1977.

2- G. Sheehan and M. Hopkins, **Basic needs performance: an analysis of some international data**. World Employment Programme Research Working Paper WEP 2-23/WP9, International Labor Office, 1978.

3- P. Streeeten et al., **First Things First: Meeting Basic Human Needs in the Developing Countries**. OUP, Oxford (on behalf of the World Bank) 1989.

4- K. PENIWATI, T. HSIAO, **RANKING COUNTRIES ACCORDING TO ECONOMIC, SOCIAL AND POLITICAL INDICATORSt**, M\$d Model, Prmtd in Great Britain. All rights reserved, Vol. 9, No. 3-5, 1987, p: 204.

- دول متقدمة: وتشمل الدول ذات الاقتصاديات المتطورة جدا مثل دول أمريكا والاتحاد الأوروبي وأستراليا وغيرها؛
- دول سائرة في طريق النمو: أو دول ناشئة وتشمل الدول المتوسطة كدول شمال إفريقيا ودول آسيا الوسطى بالإضافة إلى بعض دول جنوب إفريقيا؛
- دول متخلفة: وهي الدول النامية ذات الاقتصاديات الضعيفة جد كدول إفريقيا الجنوبية والصحراء الكبرى وغيرها.

الفرع الثالث: المعيار الثقافي

في هذا المعيار يتم تقسيم الدول حسب المعيار الثقافي، انطلاقا من البعد الثقافي للدول، ويتم تقييم خطط التصنيف، وقام هانت (2002)¹ بتطوير معايير التقييم التي تم استخدامها من قبل علماء آخرون بتطوير التصنيفات (Fern and Brown, 1984; Varadarajan, 1986)، وقد تم اقتراح المعايير الخمسة الآتية:²

1. هل يحدد المخطط بشكل مناسب الظواهر التي سيتم تصنيفها؟ يدعي هانت أنه يجب على الباحثين أن يحددوا "بالضبط ما يتم تصنيفه"، أنه ينبغي أن يكون واضحا أي البلد يتم تصنيفه، أي هل هم المستهلكون، البلدان، المنتجات، وغيرها؛
2. هل يحدد المخطط بشكل مناسب الخصائص أو الخصائص التي ستكون عند القيام بالتصنيف؟ وهذا يعني أنه يجب تصنيف منهجين مختلفين للظواهر قيد التحقيق في نفس المجموعة، علاوة على ذلك، السؤال المطروح في هذه الحالة: ما إذا كانت هذه الخصائص هي "الخصائص المناسبة للتصنيف الدول" متضمنة ضمنا في هذا المعيار؛
3. هل يحتوي المخطط على فئات متنافية؟ في نهد المخطط التصنيفي، لا ينبغي السماح لأي عنصر أو ظاهرة بأن تتناسب مع شيئين مختلفين وهما: الطبقات على نفس المستوى الهرمي، والفئات حسب المستويات الثقافية العامة؛
4. هل يحتوي المخطط على فئات شاملة بشكل جماعي؟ هذا يعني، هل لكل ظاهرة في الكون "بلد"؟ ومن المؤكد أن إدراج وقد تكون فئة "الآخرين" حلا لهذه المشكلة؛
5. هل المخطط مفيد؟ لا ينبغي إنشاء التصنيف أو التصنيف من أجل الأناقة فقط، وإنما أن يخدم غرضا علميا أو تربويا.

يمثل تصنيفات الدول حسب الأبعاد الثقافية في الجدول الآتية، "استخدام التصنيفات "الأبعاد الثقافية لهوفستيد³ أو هول"¹، حيث تعطي لمحة عامة عن التصنيفات الموجودة التي استخدم المؤلفون الأبعاد

¹- Hunt, S.D, **Foundations of Marketing Theory: Toward a General Theory of Marketing**, M.E. Sharpe, Inc., New York, NY, 2002.

²- Johanna Vanderstraeten, **Paul Matthyssens, Country classification and the cultural dimension: a review and evaluation**, International Marketing Review Vol. 25 No. 2, 2008, p: 233.

³- Hofstede, G, **Cultures and Organizations: Software of the Mind**, McGraw-Hill, London, 1991.

الفصل الثاني: واقع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول خلال الفترة 1990 - 2021

الثقافية لهوفستيد أو هول من أجلها تعكس "الثقافة"، ولذلك، بالنسبة لهذه الفئة من التصنيفات، فقد تم وصف عدد قليل من خصائص العينة، المتغيرات، عدد الدول، كما هو موضح في الجدول الموالي.

جدول رقم (2 - 2): تصنيف الدول باستخدام هوفستيد أو هول حسب الأبعاد الثقافية

	Sriram and Gopalakrishna (1991)	Kale (1995)	Zandpour and Harich (1996)
Cultural country classification basis and intent	identifying candidate countries based on economically, culturally, and media availability similarity for standardized international advertising campaigns	De enveloping marketing mixes for clusters of euro-consumers. Clustering is based on Hofstede's cultural dimensions (PDI, UAI, IDV, MAS)	Think and feel positioning map: international advertising standardization
Terminology Country groups	No specific terminology AR, BR, MX, YU AU, CA, HK, IE, NZ, PE, ZA, SG, UK, USA, VE AT, BE, CL, CO, FR, DE WEST, GR, IL, IT, PT, ES, CH, TW, TR DK, FI, NL, NO, SE IN, IR, PK, PH, TH, JP	No specific terminology AT, DE, CH, IT, UK, IE BE, FR, GR, PT, ES, TR DK, SE, FI, NL, NO	No specific terminology BE, NL, IT, AU AT, CA, DE, KP, KR, USA DK, FR, HK, JP, ES, SE, TW, UK AR, BR, IN
Variables	9 (macro) economic, 4 cultural (Hofstede: PDI, UAI, IDV, MAS), and 7 (macro) media availability/usage variables	4 cultural dimensions (Hofstede: PDI, UAI, IDV, MAS)	Emotional and rational advertising appeals, advertising information Advertising industry environment Culture: Hofstede (PDI, UAI, IDV) and Hall (time)
Number of countries	40	17	Television commercials: 8 Think and feel positioning map: 23
Classification: procedure and analysis	Hierarchical cluster analysis and discriminate analysis	SAS centroid hierarchical clustering procedure and non-hierarchical SAS procedure	Positioning map

Note: Country abbreviations shown in the Appendix (appendix N ...)

Source : Johanna Vanderstraeten, Paul Matthyssens, Country classification and the cultural dimension: a review and evaluation, International Marketing Review Vol. 25 No. 2, 2008, p: 236.

يوضح الجدول أعلاه نظرة عامة على تصنيفات الدول حسب التقاليد والمعايير الثقافية"، حيث تم استخدام "الأبعاد الثقافية لهوفستيد أو هول"، وهي تعطي لمحة عامة عن التصنيفات الموجودة في الأبحاث التي استخدمها المؤلفون حالياً، والتي من أجلها تعكس "الثقافة" لكل بلد وتحديد الدول التي تتشابه من حيث الثقافات والعادات في مجموعة خاصة بها، مع وصف شامل لأبرز مواضيع تشمل

¹- Hall, E.T, Beyond Culture, Anchor Books Doubleday, New York, NY, 1976.

الإعلان والعلامات التجارية والتسويق بالعلاقات، ويلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الدراسات غير متسقة نسبيا فيما يتعلق بالدول المتشابهة ثقافيا، وقد عرف التكتل الاقتصادي على أنه: عملية وحالة، فبوصفه عملية، فإنه يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة، إذا وصف على أنه حالة، فإنه من الإمكان أن يتمثل في انتقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية.¹

وترجع فكرة التكتلات الاقتصادية إلى أكثر من مائة عام، فقد نشأ أول تكتل من هذا النوع في الولايات الألمانية قبل وحدة ألمانيا، ثم أعقبها تكتلات أخرى مثل تكتل المستعمرات الإنجليزية مع الدولة الأم التي عرفت باسم سياسة التفضيل الإمبراطوري، وكذلك تكتل فرنسا ومستعمراتها وغير ذلك من التكتلات الأخرى، إلا أن خصائص هذه التكتلات القديمة، كانت تتسم بسياسة ربط المستعمرات بالدولة الحاكمة ومحاولة استغلال موارد هذه المستعمرات وذلك لتحقيق الرخاء للدولة الأم، لهذا فظاهرة التكتلات ليست بالظاهرة الجديدة إلا أن ظهورها كتجربة اقتصادية كانت بعد الحرب العالمية الثانية، اتخذتها مجموعة من الدول سواء كانت نامية أو متقدمة رأسمالية واشتراكية، وهذا لمواجهة مختلف التحولات التي شهدتها العالم في تلك الفترة، وقد ظهرت هذه التكتلات كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية، وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد من الدول، فنشأت التكتلات الاقتصادية في صورة مشروعات فردية قدمتها أمريكا للدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط، مثل مشروع "مارشال" الذي يهدف إلى تقديم المساعدات الاقتصادية المصحوبة بشروط سياسية وعسكرية، وقد كانت شعوب قارة أوروبا أول من ساهم في نشأة هذه التكتلات، وذلك بحكم ما تعرضت إليه هذه الشعوب من أزمات اقتصادية نتيجة للحرب العالمية الثانية، وأصبحت دول منهارا اقتصاديا وعاجزة عن النمو.²

فمفهوم التكتلات الاقتصادية أساسا نشأ وتطور في ظل البلدان الصناعية، وأصبح ينظر إلى هذه التكتلات على أنها ضرورة ملحة خاصة في مرحلة تطور القوى المنتجة التي وصلت إلى مستوى معين من التطور والتقدم، ساعد في ذلك العلم والتقنية وتزايد الإنتاج والتعميق الحاصل في عملية تقسيم العمل الدولي، تزامنا مع التغيرات التي تعرض لها الاقتصاد العالمي انطلاقا من السبعينات من القرن الماضي، والتي تمثلت في انهيار نظام "بروتن وودز"، والتحول إلى نظام الأسعار المعومة، والتقلبات الحادة في أسعار الصرف لل عملات الرئيسية وارتفاع أسعار الطاقة وزيادة أزمة المديونية الخارجية في بداية الثمانينات، الأمر الذي أدى إلى ظهور سياسات حمائية في الدول الصناعية، مما أثر سلبا على حرية التجارة والتدفقات السلعية خاصة بالنسبة لصادرات الدول النامية إلى الأسواق العالمية، بعد هذه الأزمات

¹ - بيلا بالاسا، نظرية التكتل الاقتصادي، ترجمة رشيد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1994، ص: 10.

² - زين الدين حماشي، انعكاسات إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية على اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة رابطة دول آسيا (الآسيان) - رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011 - 2012، ص: 05.

تنامت ظاهرت التكتلات الاقتصادية في شكل ترتيبات إقليمية، والتي أصبحت من السمات البارزة في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، واشتد التنافس بين الدول - خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية - وهذا من أجل الاستحواذ والسيطرة على الأسواق الدولية والتوسع في النفاذ إليها، فبدأت تتجمع في كيانات اقتصادية والتي أصبحت مطلبا دوليا، كنتاج لما تفرضه العولمة الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، فتسارعت الدول نحو تشكيل تكتلات اقتصادية استعدادا لدخول إلى مرحلة جديدة يحل فيها الصراع بين القوى الاقتصادية الكبرى محل الصراع بين القوى العسكرية على الساحة الدولية، وأصبحت هذه التكتلات تشكل خريطة للعالم والتي يمكن تجميعها فيما يلي:¹

- في نصف الكرة الغربي تم التوقيع على إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية **NAFTA** وذلك سنة 1992 كما تم إنشاء الكثير من الترتيبات الإقليمية بين العديد من دول أمريكا اللاتينية؛
- في أوروبا كانت التطورات أسرع فقام الاتحاد الأوروبي - الذي يعتبر من أهم التكتلات الاقتصادية القائمة حاليا - وزاد عدد الدول في عضويته حيث يضم 25 دولة، إضافة إلى تكامله النقدي واستخدام العملة الموحدة (الأورو) مع مطلع سنة 1999 ودخوله في اتفاقيات تجارة حرة وفي اتحاد جمركي مع تركيا واتفاقيات مشاركة مع دول جنوب البحر المتوسط؛
- في شرق آسيا وقعت دول جنوب شرق آسيا اتفاق للتجارة الحرة عرف باسم **AFTA** كما أنشئ في منطقة آسيا منتدى التعاون الاقتصادي لدول شرق آسيا والمحيط الهادي **APEC** في المنطقة العربية والتي بدأت بمشروع السوق العربية المشتركة سنة 1964 ثم محاولة إقامة تجمعات إقليمية كمجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي.
- أما في إفريقيا قامت ترتيبات وتكتلات إقليمية، لعل أبرزها إقامة السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا **COMESA**، التي تسعى إلى تنسيق الجهود لمواجهة ما يحدث في البيئة الاقتصادية العالمية من غير المستبعد أن تظهر تكتلات اقتصادية أخرى، في مناطق جديدة من العالم، وهذا لما تفرضه التحولات والتغيرات الراهنة تحت مسمى العولمة الاقتصادية.

وانطلاقا مما سبق فإن تصنيف الدول في العالم يخضع لعدة معايير خلاف المعايير السابقة، كالمعيار السياسي، الذي يصنف الدول حسب نظام الحكم فيها، لكن هذا المعيار يتغير من نظام لآخر تبعا لتغيير رئيس الدولة المنتخب، وغيرها فالمعايير السابقة تقسم الدول إلى مجموعات مختلفة، فالمعيار الاقتصادي الذي يصنف الدول حسب مستويات الدخل، ليس معيار ثابت كون الدخل يتغير من فترة زمنية لأخرى، بينما المعيار الاجتماعي الذي يقسم دول إلى نوع المنطقة ومستوى التقدم، في حين يصنف المعيار الثقافي الدول حسب تشابه الثقافات والعادات من دولة لأخرى لكن هذه الثقافات ليست معيار ثابت بل

¹ - زين الدين حمادي، مرجع سبق ذكره، ص: 07.

الفصل الثاني: واقع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول خلال الفترة 1990 - 2021

يتغير مع الزمن وبالتالي يتغير مع ظهور الأجيال المستقبلية، ويعتبر تصنيف الدول حسب التكتلات الاقتصادية تصنيف متناقض وغير متكامل وذلك لأنه يصنف الدول المتقدمة والاقتصاديات الكبرى ولم يذكر الاقتصاديات الضعيفة ودول العالم الثالث.

وخلاصة الأمر يرى بأنه يجب تصنيف الدول حسب المنطقة الجغرافية لتسهيل المقارنة بين مجموعة من الدول انطلاقاً من مختلف المؤشرات ضمن الدراسة.

المطلب الثاني: بطاقة فنية حول الدول محل الدراسة

الجدول الموالي يوضح المجموعات الدولية المصنفة حسب المناطق الجغرافية، والدول التي تتضمنها والتي سوف تستعمل في الدراسة التحليلية.

الجدول رقم (2-3): المجموعات الدولية المصنفة حسب المنطقة الجغرافية

الدولة	المنطقة
أستراليا، الصين، فيجي، أندونيسيا، اليابان، ماليزيا، نيوزيلندا، كمبوديا، كوريا، فيليبين، ميانمار، منغوليا، تايلند، توغو، الفيتنام، بروناي، سنغافورة، سريلانكا.	شرق آسيا والمحيط الهادي
ألبانيا، أندورا، أرمينيا، أذربيجان، بولند، بلجيكا، بلغاريا، بوسنة والهرسك، بريطانيا، قبرص، الدنمارك، بلاروسيا، أيسلاند، البرتغال، التشيك، ألمانيا، اسبانيا، هنغاريا، فرنسا، اليونان، كرواتيا، رومانيا، استونيا، فنلند، روسيا، إيطاليا، موناكو، طاجكستان، تركمنستان، سلوفانيا، السويد، أوكرانيا، كوسوفو، تركيا، أوزبكستان، صربيا.	أوروبا وآسيا الوسطى
الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، بيرمودا، جرينلاند، بليز، غواتيمولا، هندوراس، بنما، باهاماس، هايتي، كوبا، سانت لوسيا، المكسيك، ميكرونيزيا، سانت كيتيس، نيكاراغوا، سانت فنسنت، توباغو، دومينيكا.	أمريكا الشمالية
أرجنتين، بوليفيا، البرازيل، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، الدومينيكا، الإكوادور، جاميكا، البيرو، الباغرواي، أوروغواي.	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
الإمارات العربية المتحدة، البحرين، الجزائر، إيران، العراق، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، مالطا، عمان، السعودية، السودان، سوريا، قطر، فلسطين، اليمن، مصر، الأردن، تونس.	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
أفغانستان، بنغلاديش، بوتان، المالديف، نيبال، باكستان، الهند.	جنوب آسيا
أنغولا، البنين، بوركينا فاسو، غابون، غينيا، كامرون، الكونغو، جزر القمر، جيبوتي، إثيوبيا، كينيا، مدغشقر، مالي، موزمبيق، موريتانيا، ملاوي، نامبيا، رواندا، تنزانيا، أوغندا، الصومال، سنغال، النيجر، نيجيريا، تشاد، زيمبابوي، جنوب إفريقيا.	إفريقيا الجنوبية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك العالمي على الرابط: <https://datatopics.worldbank.org/>

يوضح الجدول أعلاه المجموعات الاقتصادية المقسمة حسب المناطق الجغرافية في الكرة الأرضية والدول التي تتضمنها، حيث وجد:

أ. بالنسبة لمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادي، أو ما يطلق عليه بمنتهى التعاون الاقتصادي APEC

وهو منظمة حكومية دولية تضم 19 دولة عضواً في حافة المحيط الهادي وهو منتهى

يعزز التجارة الحرة في جميع أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيث بعد نجاح سلسلة المؤتمرات الوزارية لرابطة دول جنوب شرق آسيا التي بدأت في منتصف الثمانينيات، تأسست منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ في عام 1989، تلبية للنمو الاقتصادي المتزايد واستجابة للاعتماد المتبادل المتزايد لاقتصاديات منطقة آسيا والمحيط الهادئ وظهور التكتلات التجارية الإقليمية في أجزاء أخرى من العالم مثل الاتحاد الأوروبي والنافتا، وكانت تهدف إلى إنشاء أسواق جديدة للمنتجات الزراعية والمواد الخام خارج أوروبا، وتسعى إيبك لرفع مستوى المعيشة والتعليم من خلال تحقيق نمو اقتصادي متوازن وتشارك العوائد بين دول آسيا والمحيط الهادي، حيث يشكل تعداد السكان القاطنين للدول المطلة على المحيط الهادي ما يقارب من 40% من عدد سكان العالم.¹

ب. أما أوروبا وآسيا الوسطى أو ما يعرف بتكتل UC فتتمتع آسيا الوسطى بتقليد عمره قرون في الجمع بين أوروبا وآسيا، وهي تقع عند تقاطع مهم استراتيجيا بين القارتين، وتضم دول آسيا الوسطى كازاخستان، جمهورية قيرغيزستان، طاجيكستان، تركمانستان، وشهدت أوزبكستان تطورا كبيرا على المستويين السياسي والاقتصادي، وفي بداية القرن الحادي والعشرين، قامت شراكة جديدة بين الاتحاد الأوروبي ودول آسيا الوسطى في عالم معولم، يجمعان بين 36 دولة، والهدف المشترك هو تحقيق الاستقرار والازدهار بالوسائل السلمية، كما أن التفاعل يجعل أوروبا وآسيا الوسطى شركاء لزيادة التعاون.²

ت. في حين أن أمريكا الشمالية أو ما يطلق عليه بالتكتل الاقتصادي NAFTA، وهي منطقة التبادل الحر فيما بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك أو اتفاق التجارة الحرة لمنطقة أمريكا الشمالية (N.A.F.T.A) وقد تأسست عام 1994،³ كما يعبر عن النظام الدولي الجديد الذي يظهر بوادره في العولمة، وتعتبر أمريكا الشمالية إحدى القارات التي تقع كاملة في نصف الكرة الأرضية الشمالي، ولكنها تمتد لكل من نصف الكرة الأرضية الغربي والشرقي، وتعد أيضا شبه القارة الشمالية للأمريكتين، وتتجلى أهمية هذا التكتل هو سعي الولايات المتحدة الأمريكية حجم قارة ودولة عظمى للارتقاء بمستواها إلى مستوى التكتل الاقتصادي، كما تحاول أن تستخدم القرب الجغرافي والإطار التنظيمي للأمريكتين لفتح منطقة تجارة حرة مع أمريكا الوسطى وأجزاء من أمريكا الجنوبية، بما في ذلك البرازيل والأرجنتين إذا استوفت معايير اقتصادية ومالية معينة، ثم صدر الإعلان الختامي لقمة ميامي لبلدان الأمريكيتين عام 1994 متضمنا اتفاق دول النطاق

¹ - منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي، ويكيبيديا، على الرابط: <https://ar.wikipedia.org/wiki/> (تاريخ التصفح: 2023/09/02).

² - the General Secretariat of the Council, **The European Union and Central Asia: The New Partnership in action**, Rue de la Loi / Wetstraat 175, June 2009, p: 09.

³ - حبيب محمود، مبادئ علم الاقتصاد، أعضاء منظمة الإدارة العربية، 2018، ص: 175 - 176.

على السعي لإقامة منطقة تجارة حرة ليشمل النطاق الغربي كله بحلول عام 2008 وكان آخر اجتماع عقد لهذا الغرض في مدينة كيبك الكندية في "أفريل" 2001،¹ ويقع مقر هذا التكتل في مدينة أوتاوا في المكسيك ويضم كندا، المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية، بينما منطقة أمريكا الشمالية فهي تحتوي على 20 بلد.

ث. ونجد في منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي تعرف اختصارا CELAC، وهو الاسم المؤقت لكتلة إقليمية تجمع دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، أنشأت في 23 شباط 2010 عقب مؤتمر قمة بين مجموعة ريو ومجموعة الكاريبي في منتجع بلايا ديل كارمن، وتعد كتلة تضم جميع الدول ذات السيادة في الأمريكيتين باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمقاطعات وغيرها، وكان الهدف من إنشاء منظمة سيلاك تعميق التكامل بين دول أمريكا اللاتينية والحد من النفوذ السياسي والاقتصادي الأمريكي فيها، ينظر إليها كبديل لمنظمة واس التي أنشأتها الولايات المتحدة الأمريكية عام 1948 للحد من تأثير الاتحاد السوفيتي في المنطقة،² وهي تضم 12 دولة.

ج. بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تمثل مجموعة الدول العربية أو ما يطلق عليها بتكتل MENA، وتضم هذه المنطقة وفقا لأطلس العالم حوالي 21 دولة ويعيش فيها 6% من سكان العالم، هي تشمل الدول العربية، كما تحتوي على 60% من احتياطي النفط العالمي، و45% من احتياطي الغاز الطبيعي في العالم، لذلك يعد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سببا مهما للاستقرار الاقتصادي العالمي بسبب احتياطياتهما الضخمة من النفط والغاز الطبيعي،³

ح. بخصوص جنوب آسيا، فهي منطقة جغرافية وسياسية تقع في جنوب قارة آسيا، تشمل الأراضي الواقعة على والقريبة من شبه القارة الهندية، وتحاط هذه المنطقة من الغرب إلى الشرق بالمناطق غرب آسيا، آسيا الوسطى، شرق آسيا، وجنوب شرق آسيا، وهي تضم سبعة دول.

خ. وأخيرا جنوب إفريقيا أو أفريقيا الجنوبية وهي المنطقة الجنوبية من أفريقيا وتضم 28 دولة، وهي منطقة غنية بالمعادن الثمينة كالذهب والألماس واليورانيوم حيث أنشئت مناجم لاستخراجها في دولة جنوب أفريقيا، تعتبر المنطقة من أكبر المناطق المعرضة للنمو الديموغرافي حيث تشهد ما يقارب الأربعين مليون فقير مما أدى إلى قلة التعليم وكثرة الأميين في بعض دولها فمعظم دولها

¹ - دويس عبد القادر، بابا عبد القادر، مكانة منطقة تكتل التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA في التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2008 - 2017 دراسة وصفية تحليلية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 03، 2019، ص: 290.

² - مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، على الرابط: <https://ar.wikipedia.org/wiki/> (تاريخ التصفح: 2023/09/02).

³، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو MENA، من هي تلك الدول؟، أنا أصدق العالم، على الرابط: <https://www.ibelieveinsci.com/> (تاريخ التصفح: 2023/09/02).

تتنمي إلى العالم الثالث، باستثناء جنوب أفريقيا التي تعتبر من دول البريكس وهي الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي بالعالم.¹

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في مجموعات الدول

من خلال هذا البحث فإنه يتم تحليل واقع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي المتفق عليها انطلاقاً من الدراسات السابقة، في مجموعة من الدول خلال الفترة التي تمتد من 1990 إلى غاية 2021، ثم تحليل هاته المؤشرات في المجموعات حسب مربع كالدر السحري وتصنيفها.

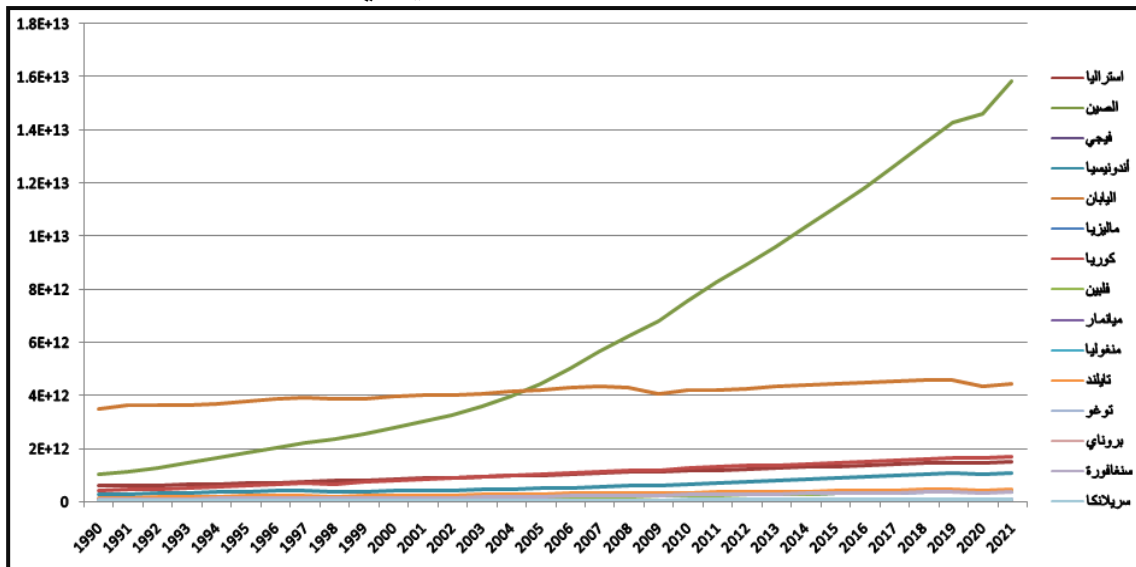
المطلب الأول: واقع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول

وهنا يتم تحليل كل مؤشر على حدى خلال فترة الدراسة في مجموعة من الدول والتي تم تصنيفها سابقاً حسب المعيار الاقتصادي بتقسيمها وفق المناطق الجغرافية، وهذا انطلاقاً من مجموعة من التقارير المأخوذة من مختلف المصادر وبالتالي تتبع تطورات كل من التضخم، البطالة، النمو الاقتصادي ورصيد ميزان المدفوعات لكل مجموعة من المجموعات الدولية.

1. تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي

وهي الدول الواقعة في شرق قارة آسيا والمحيط الهادي من النصف الآخر كما يطلق عليها بتكتل الآسيان، حيث يلاحظ من الشكل رقم (3 - 2)، الذي يمثل تطور الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة من دول شرق آسيا والمحيط الهادي، أن هناك تباين كبير بين دول شرق آسيا والمحيط الهادي من خلال معدلات النمو الاقتصادي، وتدني واضح في بداية الفترة راجع إلى الإصلاحات الاقتصادية التي واكبتها الدول في بداية التسعينات، كما هو موضح في الشكل أدناه.

الشكل رقم (2 - 3): تطورات النمو الاقتصادي في دول الآسيان



¹ - إفريقيا الجنوبية، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، على الرابط: <https://ar.wikipedia.org/wiki/> (تاريخ التصفح: 2023/09/02).

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel 07 انطلاقاً من معطيات البنك الدولي من الشكل رقم (2 - 3) أعلاه، يلاحظ أن بعض الدول فاق المتوسط العالمي الذي بلغ 254736625.0، كما أن الدولة التي بلغ فيها النمو الاقتصادي معدلات كبيرة مقارنة بالدول أخرى، هي الصين نتيجة الاعتماد الذاتي على الإنتاج للسلع والخدمات كما أن ذلك راجع إلى عمليات التصدير للمنتجات الصينية ساهم بشكل كبير في زيادة معدلات النمو الاقتصادي بالإضافة إلى موقعها الاستراتيجي وباعتبارها كقوة اقتصادية كبرى عالمياً، حيث كانت تعتمد على الزراعة، والتي كانت تعتبر اقتصادياً بعد انتهائها سياسة الإصلاح والانفتاح الاقتصادي التي شملت أغلب مكونات وقطاعات الاقتصاد الصيني، كزيادة أسعار المنتجات الزراعية ومحاربة الهجرة الريفية خلال مطلع سنة 1990 عن طريق تخفيض الضرائب على الفلاحين عام 1993، بعدها أعلنت الحكمة الصينية الأولوية للمنتجات الزراعية بعدها تأتي المنتجات الأخرى خلال القرن الواحد وعشرين مما أدى إلى زيادة التصدير نحو الخارج وتخفيض المديونية¹، كما أن هذا أدى إلى ارتفاع مسبق في النمو الاقتصادي بمعدل 5.5% سنوياً، ومن جانب آخر فإن الصين الأكثر كفاءة في القوة العاملة ولهذا تخصصت في المنتجات المقلدة والرخيصة والأكثر طلباً حول العالم، ورغم هذا فإنها تظل بلداً ذات دخل متوسط.

تليها اليابان كإقتصاد ثابت على طول فترة الزمنية محل الدراسة بالتقريب، حيث تعد اليابان واحدة من أكثر الدول تقدماً في العالم ويحتل الناتج القومي الإجمالي (قيمة السلع والخدمات المنتجة في اليابان خلال عام واحد) المرتبة الثالثة على مستوى العالم، ويرجع ارتفاع النمو الاقتصادي الثابت للإقتصاد الياباني إلى المنتجات العالمية ذات الكفاءة والجودة العالية، كما تتمتع العلامات التجارية اليابانية مثل: تويوتا، وسوني، فوجي فيلم وبناسونيك بشهرة عالمية، كما يعد استخدام الإنسان الآلي أحد أهم المجالات الواعدة للنمو الاقتصادي المستقبلي، والذي تتفوق فيه التكنولوجيا اليابانية على باقي دول العالم²، وهو ما أدى بشكل عام إلى ارتفاع النمو الاقتصادي على وتيرة ثابتة خلال فترة الدراسة باستثناء السنوات 1997، 2009، 2011 التي حدثت على مستواها تراجع كبير في معدلات النمو الاقتصادي نتيجة المخلفات التي أحدثتها الأزمة المالية في العالم وأزمة تسونامي.

وتأتي الدول الأخرى على غرار كوريا وأستراليا في نفس القيم الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي (قيم متقاربة) خلال فترة الدراسة مع ارتفاع طفيف مع مطلع القرن 21، نتيجة كون إقتصاد كوريا من أسرع إقتصاديات العالم، يحتل بذلك المرتبة الـ 12 عالمياً، والـ 3 آسيويًا بعد اليابان و الصين، حيث عرفت برامج التنمية تنفيذاً ناجحاً وذلك وفق ما يسمى بإستراتيجية التنمية الشرقية المتجهة للخارج هذه الإستراتيجية ترى الصادرات دافع أساسي للنمو، إذ عرف إجمالي دخلها الوطني نمواً يقدر بـ 447 بليون

¹ - أحمد فاروق عباس، التجربة التنموية في الصين ... الواقع والتحديات، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، 2019، ص ص: 554 - 557.

² - إقتصاد اليابان، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، على الرابط: <https://ar.wikipedia.org/wiki/> (تاريخ التصفح: 2023/09/03).

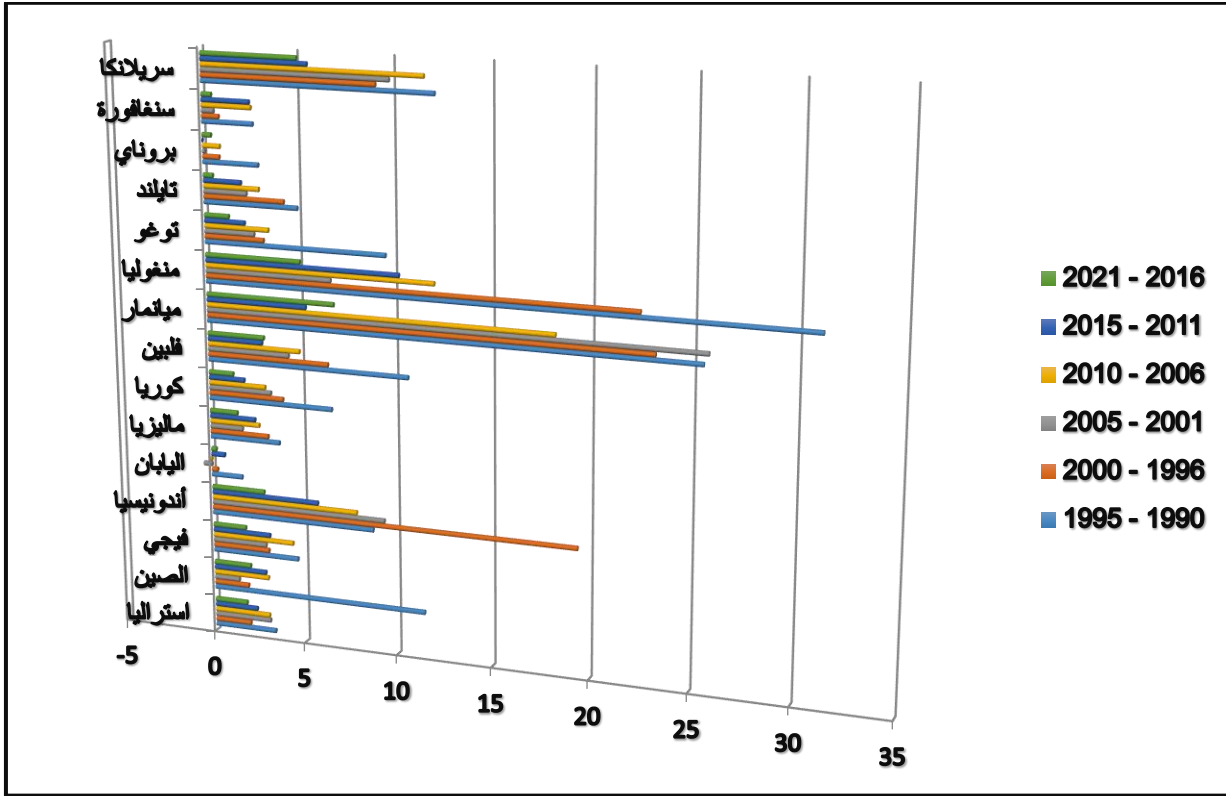
الفصل الثاني: واقع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول خلال الفترة 1990 - 2021

دولار عام 2002، وعلى أساس ذلك ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني من 87 دولار إلى حوالي 10.013 ألف دولار سنوي¹، بينما اقتصاد استراليا الذي يعد من بين أقوى الاقتصاديات فيلاحظ ثبات عام في تطور الناتج المحلي العام وعلى وتيرة متزايدة نوعا ما خلال فترة التسعينات بينما شهد قفزة نوعية سنة 2017 إلى 1.69 تريليون دولار نتيجة كونها من أكبر الدول مصدرة للسلع والخدمات ويرجع الفضل في ذلك إلى النسبة الأكبر من الأرباح ناتجة عن القطاع الخدمي، وتأتي الدول الأخرى بنسب أقل وزيادة متواصلة بشكل طفيف على طول الفترة الزمنية، بينما خلال سنتي 2019 - 2020 انخفضت معدلات النمو الاقتصادي بمعدلات ملحوظة نتيجة الآثار والنتائج الوخيمة المخلفة من الأزمة الوبائية التي أطاحت أقوى الاقتصاديات وغلق الحدود وغيرها.

أما بخصوص مؤشر التضخم الذي هو بدلالة أسعار المستهلك فهو متزايد من سنة لأخرى نتيجة للصدمات النفطية التي تتعرض لها الدول البترولية وتمتد آثارها على الدول الأخرى، على الرغم من أن منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي تستحوذ على نصيب الأسد من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى الانفتاح على أسواق العملات العالمية وتوجيه التصدير بشكل عام، نتج على ذلك تحفيز الطلب والنهوض ببرامج الاستثمار العام نحو التحول في المدى الطويل، في المنطقة نفسها، بيد أن الحقائق لا تؤيد المخاوف من التضخم التي كثيرا ما تثار في بعض الدول المعنية بالسياسة العامة والتي يلاحظ على مدى سنوات تذبذب بين الارتفاع والانخفاض دون تحقيق مستوى مثالي في هذا المعدل. الشكل الموالي يوضح تطورات معدل التضخم في بعض دول منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي خلال الفترة 1990 - 2021.

¹ - عزازن حفيظة، التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية من اقتصاد زراعي متخلف إلى اقتصاد صناعي متقدم، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 5، العدد 4، 2016، ص: 125.

الشكل رقم (2 - 4): تطورات متوسط معدلات التضخم في دول شرق آسيا والمحيط الهادي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel 07 انطلاقاً من معطيات البنك الدولي

يلاحظ من الشكل أعلاه الذي يوضح تطورات متوسطي معدلات التضخم خلال فترة الدراسة في بعض من منطقة شرق آسيا والمحيط الهادي، تذبذب عام من سنة لأخرى، حيث وجد أن منغوليا احتلت الصدارة في ارتفاع متوسط التضخم عن المستوى المثالي والذي قدر بمتوسط إجمالي قدره 31.29% خلال الفترة 1990 - 1995، نتيجة الإصلاحات المطبقة بعد التحرير، بالإضافة إلى الأوضاع الدورية للاقتصاد الناتجة عن التقلبات البترولية والتحركات القوية لأسعار الصرف، فضلاً عن التحولات والتدابير المالية مثل تغيرات ضريبة القيمة المضافة¹ وغيرها من العوامل التي ساهمت في ارتفاع التضخم المنغولي في هذه الفترة، تليها ميانمار بنسبة 25.73% خلال الفترة 2001 - 2005، والتي تعرف أيضاً باسم بورما وهو اقتصاد ناشئ من أسرع الاقتصاديات، لكنه يعاني من ارتفاعات مستمرة في معدلات التضخم نتيجة للانقلابات العسكرية لكون نظام الحكم عسكري²، بالإضافة إلى تراجع أسعار صرف العملات مما يدخلها في حالة مجاعة وغلاء الأسعار.

¹- Urganalsuvd Nanjid, **Dulamzaya Batjargal and Enkhbayar Jambaldorj**, INFLATION PERSISTENCE IN MONGOLIA, Chapter 5, Price-setting Behaviour and Inflation Dynamics in SEACEN Member Economies and their Implications for Inflation, The SEACEN Centre, p: 146.

²- Urganalsuvd Nanjid, **Dulamzaya Batjargal and Enkhbayar Jambaldorj**, op cit, p: 147.

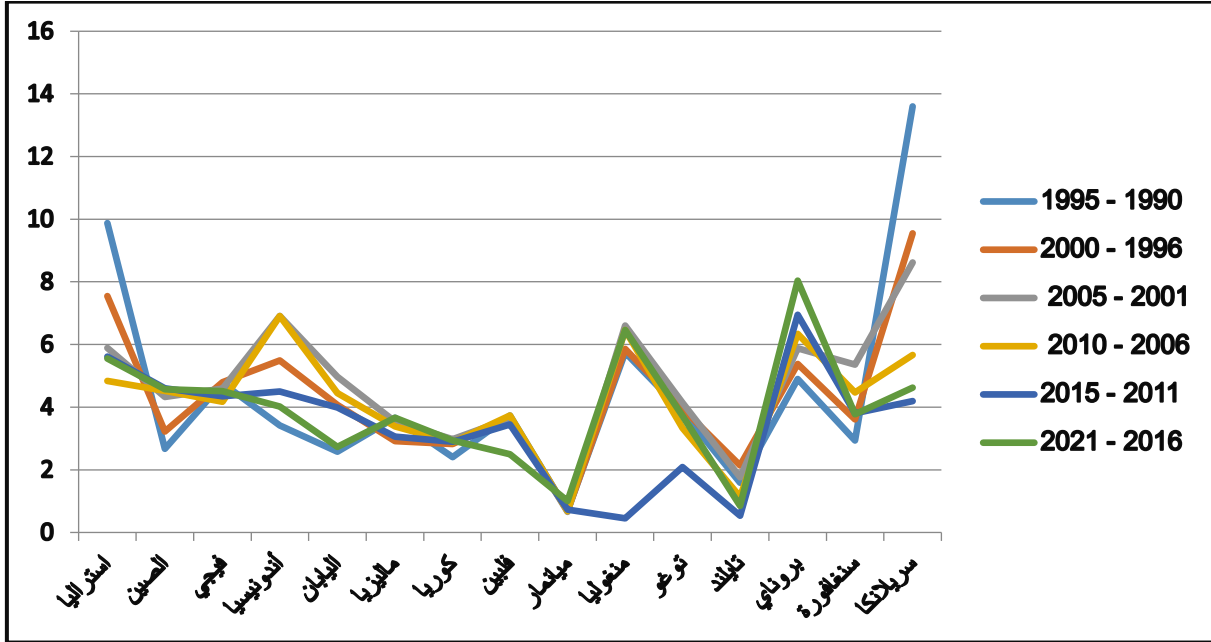
*- وتم حساب المتوسط من خلال العلاقة الإحصائية: $\bar{X} = \frac{\sum ni}{N}$ ، أنظر: عبد الله إبراهيم الفقي، الإحصاء التطبيقي باستخدام برنامج SPSS، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2014، ص: 95.

الفصل الثاني: واقع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول خلال الفترة 1990 - 2021

كما يلاحظ أن معدلات التضخم في كل دولة ترتفع من سنة لأخرى نتيجة التقلبات النفطية والصراعات التي تهدد المواطنين بالجوع وتراجع الأمن الغذائي.

ومع ارتفاع متوسط* معدلات التضخم خلال الفترة محل الدراسة من سنة لأخرى يرتفع معدل البطالة بشكل طردي في دول شرق آسيا والمحيط الهادي، الشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (2 - 5): تطورات متوسط معدلات البطالة في دول شرق آسيا والمحيط الهادي



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Excel 07 انطلاقاً من معطيات البنك الدولي

تعتبر البطالة جزءاً من حركة الدورة الاقتصادية والتي تظهر مع مرحلة الكساد وتختفي مع مرحلة الانتعاش، حيث أصبحت البطالة مشكلة هيكلية في دول شرق آسيا والمحيط الهادي على الرغم من فترات الانتعاش والنمو الاقتصادي المتزايد في بعض دول الآسيان، والتي أخذت هذه المعدلات تتفاقم من سنة لأخرى، حيث من تحليل الشكل أعلاه رقم (2 - 5) يلاحظ أن معدل البطالة في تزايد من سنة لأخرى وذلك راجع لعدة عوامل من بينها النمو السكاني المتزايد الذي لا يلبي حاجيات سوق العمل، والتضخم المرتفع الذي يؤدي إلى زيادة سعر العملة ومنه تصريف العمال، بالإضافة إلى إخفاق خطط التنمية الاقتصادية فضلاً عن تفاقم أزمة المديونية الخارجية وارتفاع معدلات التخلف الاقتصادي، الاستغلال غير السليم للموارد المالية وزيادة معدلات الفساد المالي والإداري¹ وجد من الشكل أعلاه أن دولة سري لانكا تحتل الصدارة في ارتفاع معدل البطالة خلال السنوات الأولى من فترة الدراسة (1995 - 1990)، بمتوسط لمعدل مرتفع قدر ب 13.6%، مع بدء النسبة في التراجع الطفيف خلال الفترات المقبلة والذي وصل فيها متوسط معدل البطالة إلى 4.19% خلال الفترة (2010 - 2015) ثم ارتفع مرة أخرى إلى 4.62% مع ظهور وباء كوفيد - 19 -، كل هذا الارتفاع والتذبذب من سنة لأخرى كان بسبب عجزها

¹ - ماجدة إبراهيم عامر، البطالة وسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي في إفريقيا، مجلة المجمع العلمي المصري، المجلد 91، ص: 67.

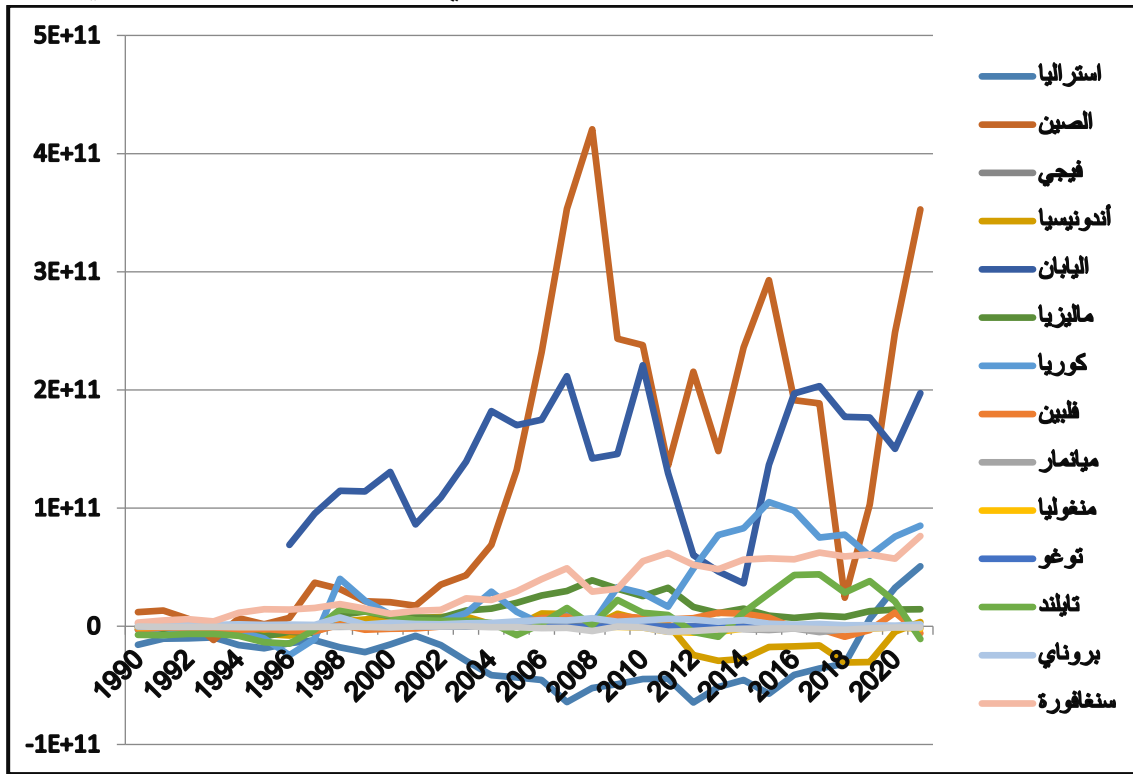
الفصل الثاني: واقع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول خلال الفترة 1990 - 2021

عن تسديد الديون وبالتالي باتت تحت خط الفقر، تليها دولة أستراليا بمتوسط نسبته 9.74% نتيجة الانكماش الذي تعرض له الاقتصاد الأسترالي وهو أسوأ ركود منذ الكساد الكبير مع حدوث حرب العمال مع مطلع 1990 - 1992، ثم انخفضت البطالة مع تطبيق استراليا سياسات صارمة للشركات والانفتاح على الأسواق المالية.

شهدت بقية الدول ارتفاع في معدلات البطالة ثم انخفضت خلال الفترات المقبلة.

تعد اقتصاديات دول شرق آسيا والمحيط من بين الاقتصاديات التي تميل إلى العجز في الحساب الجاري، تعتمد محركات النمو الرئيسية على الطلب المحلي، مما قد يسود النقشف المالي بيد أن أهداف التكيف المالي تبدو أكثر اعتدالا، ويرجع ذلك في شق منه إلى الامتياز الممنوح للاقتصاديات التي يمكنها إصدار عملات مقبولة دوليا دون ضغوط سوقية شديدة وفي شق آخر إلى أن هيكلها الاقتصادي موجه إلى الاعتماد جزئيا على عمليات الضخ المالي في الطلب التي يقوم بها القطاع العام، ولكن أغلبية الدول تعاني من تخلف وعجز كبير في الحساب التجاري نتيجة ارتفاع الديون الخارجية وتقلبات أسعار النفط والصرف، بالإضافة إلى التغيرات في سعر الفائدة يؤدي إلى حدوث تراجع في حساب رأس المال. الشكل الموالي يوضح تطورات رصيد ميزان المدفوعات في بعض دول شرق آسيا والمحيط الهادي خلال الفترة 1990 - 2021.

الشكل رقم (2 - 6): تطورات رصيد ميزان المدفوعات في دول شرق آسيا والمحيط الهادي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel 07 انطلاقاً من معطيات البنك الدولي

يلاحظ من الشكل أعلاه أن رصيد ميزان المدفوعات لكل الدول خلال فترة الدراسة في تذبذب مستمر بين زيادة والنقصان والذي يتم ترجمته بالعجز أو الفائض، حيث وجد أنه خلال السنوات الأولى من فترة الدراسة حدوث ثبات مستمر يوازي محور الفواصل، بينما تم زيادة رصيد ميزان المدفوعات ممثلة بذلك تحقيق فائض إيجابي على مستوى الصين الذي وصل إلى ذروته في سنة 2007، بمقدار 4.20041 مليار دولار حسب إحصائيات البنك الدولي، ثم انخفض خلال سنتي 2008 - 2009 نتيجة الأزمة والكساد الكبير فيما توصلت النسب في الزيادة والنقصان على طول الفترة الزمنية، بالإضافة إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تهدف لتمويل المشروعات المختلفة تساهم بشكل ما في زيادة الصادرات، حيث أن المشروعات الممولة بواسطة الاستثمارات الأجنبية المباشرة قدرت بنحو 55% من صادرات الصين وأن هيمنة الشركات الأجنبية أكثر وضوحاً في الصادرات الصناعية،¹ تليها اليابان كثالث قوة اقتصادية ويرجع الهبوط والارتفاع في رصيد ميزان المدفوعات إلى التباين الحاصل في سوق الأسهم والسندات وبالتالي تباين حساب رأس المال وذلك لكون اليابان تعتمد بشكل كبير على الاستثمارات المالية والاقتراض بالدين الضعيف مقابل الدولار، كما أن الأزمات اليابانية سبب العجز الحاصل خلال

¹ - أحمد فاروق عباس، التجربة التنموية في الصين الواقع والتحديات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2019، ص: 565.

الفصل الثاني: واقع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول خلال الفترة 1990 - 2021

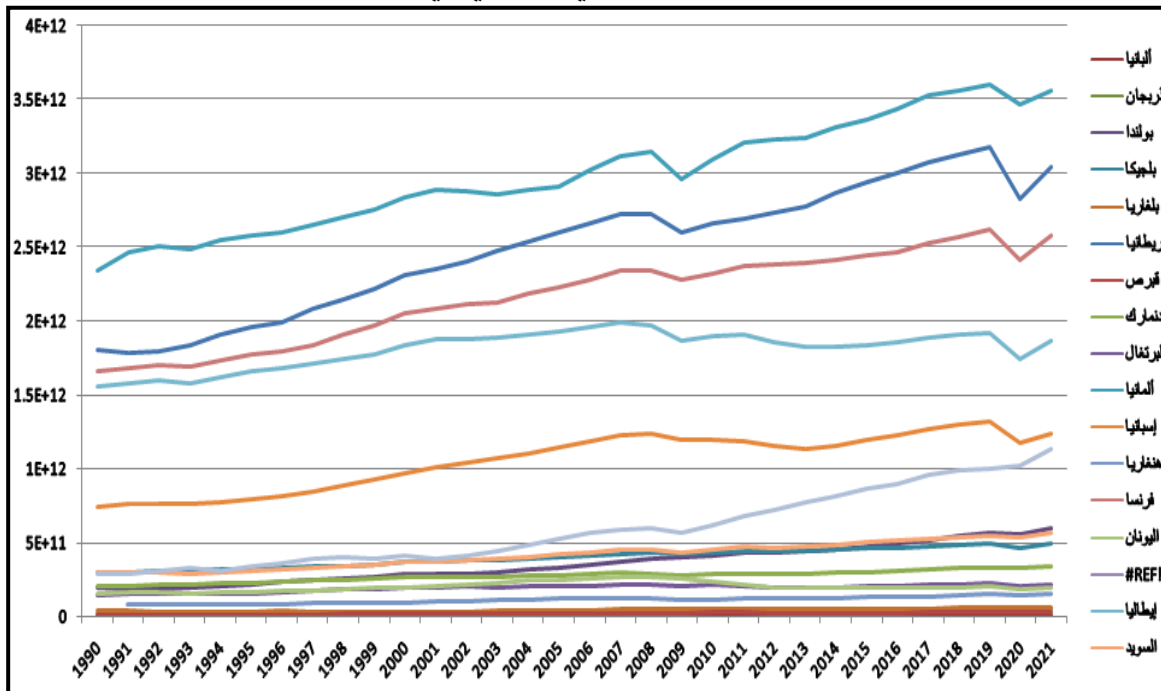
الفترة 2006 - 2018، من بينها الزلازل والأزمات في السوق الأسهم التي تتميز بالتغير تبعا لتغير العملات والاستثمار بالمخاطرة في الأصول الخارجية وغيرها.¹

في حين وجد أن بعض الدول حققت عجزا دائما على طول الفترة الزمنية محل الدراسة من بينها أندونيسيا وسريلانكا، والتي تعاني من ارتفاع مستمر في حجم المديونية نتيجة لزيادة الاقتراض مع انخفاض سعر العملة المحلية بمقابل انخفاض سعر الفائدة العالمي.

2. تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في دول أوروبا وآسيا الوسطى

وهي كل دول الاتحاد الأوروبي وبعض دول آسيا الوسطى التي تمثل أقوى اقتصاديات العالم في الوقت الحالي، حيث أنه منذ حوالي ثلاثة عقود مضت كان الاقتصاد المخطط مركزيا في الاتحاد السوفييتي السابق ثم انهارت تاركة الدول المستقلة حديثا، على وجه الخصوص، بلدان آسيا الوسطى لمتابعة طريقهم الخاص للتحويل الاقتصادي والمصير في مرحلة ما بعد الشيوعية، ومثل غيرها من الجمهوريات السوفييتية السابقة ودول وسط وشرق أوروبا كلها دول المنطقة، والتي كانت معظمها مستعدة بشكل جيد إلى حد ما للانتقال إلى نظام جديد للاقتصاد القائم على السوق من خلال تركيزها على الصناعة نسبيا، بالإضافة إلى الزراعة،² وهو ما يفسر المعدلات المرتفعة من النمو الاقتصادي، والشكل الموالى يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى.

الشكل رقم (2 - 7): تطورات الناتج المحلي الإجمالي في دول أوروبا وآسيا الوسطى



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel 07 انطلاقا من معطيات البنك الدولي

¹- Beirne, J. and E. Sugandi, **Risk-off Shocks and Spillovers in Safe Havens**, ADBI Working Paper, NO. 1345, 2022, Tokyo: Asian Development Bank Institute, p: 05. Available: <https://doi.org/10.56506/GUUX7790>

²-Mirzobobo Yormirzoev, **Economic Growth and Productivity Performance in Central Asia**, Comparative Economic Studies, NO. 64, 2022, p: 521.

الفصل الثاني: واقع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول خلال الفترة 1990 - 2021

يلاحظ من الشكل أعلاه رقم (2 - 7)، أن معظم دول آسيا لم ترد نتيجة عدم توفر المعطيات الرقمية الكافية لها خلال فترة الدراسة، ووجد أن دول الاتحاد الأوروبي تحتل الصدارة في ارتفاع معدلات الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة وأعلام اقتصاد ألمانيا الذي يعتبر من أكبر الاقتصاديات المتطورة والذي يعتمد بشكل عام على الابتكار وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أنه في فترة ما بعد الحرب مباشرة، من عام 1950 إلى منتصف السبعينيات تقريبا، كان متوسط الناتج المحلي الإجمالي السنوي يبلغ 5% في المتوسط. خلال هذه الفترة، كان الاقتصاد الألماني تم وصفها بمصطلح Wirtschaftswunder (المعجزة الاقتصادية)، وكان النمو مدفوعا من خلال ثلاثة عوامل مؤسسية: إعادة إعمار البلاد بموجب خطة مارشال، إدخال سياسات السوق الاجتماعية، بما في ذلك نموذج Mitbestimmung (الإدارة المشتركة) الذي يحصل العمال من خلاله على تمثيل في مجلس إدارة الشركة ونجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ما يسمى Mittelstand لتنمية صادراتها إلى الأسواق العالمية، وكان النمو هيكليا، مع حدوث تحول في التوظيف والقيمة المضافة من الزراعة إلى الخدمات والقيام بالابتكار وهذا ما ساعد على ارتفاع النمو الاقتصادي خلال السنوات المقبلة مثل ما يلاحظ من الشكل أعلاه، على الرغم من المعجزة الاقتصادية وصعود الدول المتوسطة والنمو الاقتصادي في ألمانيا¹ ثم بدأت في الانخفاض إلى متوسط 2% بين عامي 1990 و2010،² وارتفعت بعدها بنسب مرتفعة نتيجة قيام سياسات الاعتماد المختلفة، تليها كل من بريطانيا، فرنسا، إيطاليا وإسبانيا التي تتضمن نمو اقتصادي مرتفع نوعا ما نتيجة للغزوات والنهب والاستعمار للدول المستضعفة، فيما تأتي دول أخرى بمعدلات للناتج المحلي الإجمالي معتبر نوعا ما وبمعدلات متباينة من سنة لأخرى مع انخفاض حاد خلال سنتي 2019 و2020 نتيجة أزمة كورونا.

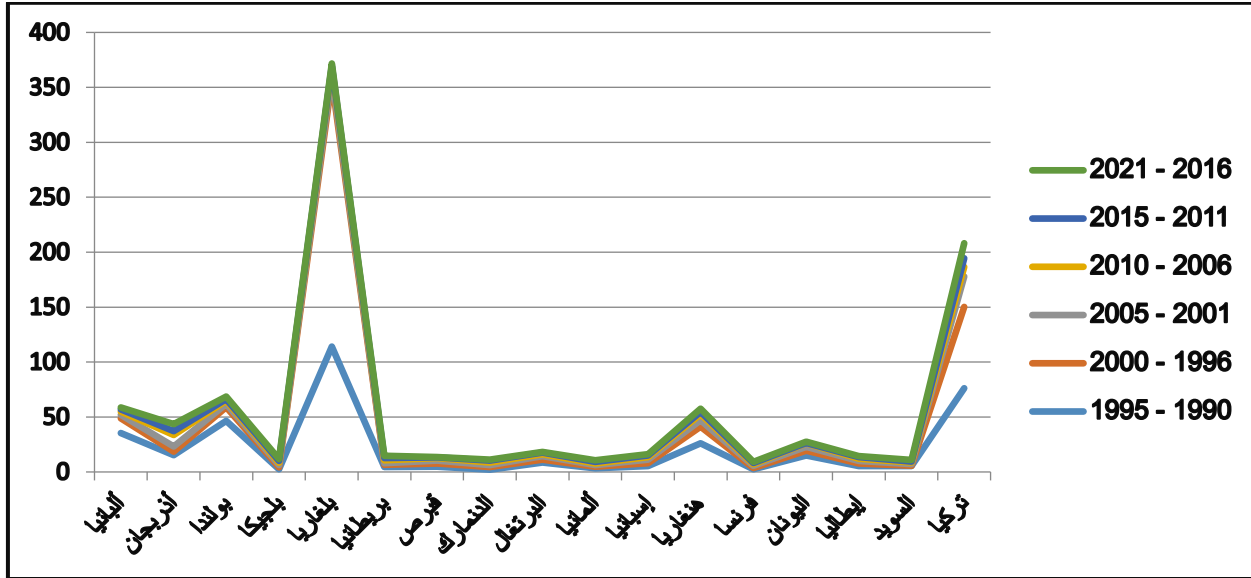
بينما وجد أن مؤشر التضخم شهد تراجعا كبيرا في فترة القرن العشرين عن فترة التسعينات، نتيجة كون اعتماد الدول المتقدمة المتمثلة في هذه الحالة في دول اليورو (دول الاتحاد الأوروبي) ودول آسيا الوسطى لسياسات استهداف التضخم والمحافظة على مستوى منخفض ومقبول لأسعار المستهلك من سنة لأخرى والتحكم في الإصدار النقدي كعامل أساسي، بالإضافة إلى مراجعة الاحتياطات النقدية وارتفاع سعر العملة المحلية كلها أسباب وراء انخفاض معدلات التضخم.

فيما يلي تطورات متوسط معدلات التضخم بنسبة لسعر المستهلك خلال الفترة 1990 - 2021 في دول أوروبا وآسيا الوسطى.

¹- Wim Naudé, Paula Nagler, **The Ossified Economy: The Case of Germany, 1870-2020**, IZA – Institute of Labor Economics, N0. 15706, September 2022, p p: 09 – 10.

²- تقارير البنك الدولي، اقتصاد منطقة اليورو، 2011، على الرابط: <https://www.albankaldawli.org/ar/about/annual-report-2011>، (تاريخ التصفح: 2023/09/09، 22:17).

الشكل رقم (2 - 8): تطورات معدلات التضخم في دول أوروبا وآسيا الوسطى



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel 07 انطلاقاً من معطيات البنك الدولي

يلاحظ من الشكل أعلاه رقم (2 - 8) أن معدلات التضخم في دول أوروبا وآسيا الوسطى خلال بداية الفترة تراوحت بين متوسط النسب 114.24% و 2.01% كأعلى معدل وأقله، وهو أعلى معدل تبغته دول نتيجة ضعف قيمة العملة والإفراط النقدي لتلبية احتياجات فترة الإصلاحات والمشاريع والمهيكلة في إطار النهوض بالاقتصاد، حيث احتلت بلغاريا الصدارة في ارتفاع نسب معدلات التضخم، حيث بلغ ذروته فوق 15% في الفترة 2016 - 2021، مسجلاً أعلى مستوى له منذ عام 2000، فكانت مستمرة نسبياً، ولا تتلاشى إلا تدريجياً خلال فترات لاحقة، الارتفاع المفاجئ سببه الانضمام إلى مجموعة الأورو التي تتطلب زيادة الإفراط النقدي مع ضعف العملة المحلية¹ كما أثرت الصدمات الخارجية القوية في جانب العرض في البداية على أسعار الواردات والمنتجين، ثم على التضخم الإجمالي وفي نهاية المطاف، أسعار المستهلك الأساسية، وبالتالي ضغوط الأسعار الناتجة عن اضطرابات سلسلة التوريد في أعقاب كوفيد-19، وعلى جانب الطلب، كان هناك انتعاش قوي بعد الجائحة في أواخر عام 2020 و عام 2021² تأتي بعدها كل من بولندا، هنغاريا وألمانيا، حيث أن ارتفاع معدلات التضخم سببه الارتفاع الكبير في أسعار السلع العالمية بسبب حرب روسيا في أوكرانيا ونتيجة لذلك، ارتفعت أسعار الواردات وأسعار المنتجين المحليين بشكل كبير. تضخم أسعار الواردات بلغ ذروته عند 22% في الربع الثاني من عام 2020 بينما ارتفع تضخم مؤشر أسعار المنتجين المحلي إلى ما يقرب من 80% وأدى هذا على الفور تقريباً إلى ارتفاع معدل التضخم في بقية الدول.

¹ - صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط آسيا الوسطى - حماية الاستقرار الاقتصادي الكلي وسط أجواء عدم اليقين المستمر -، دراسة استقصائية للأوضاع المالية العالمية، الطبعة العربية، 2023، ص: 02.

² - Prepared by Anh Dinh Minh Nguyen, Hajime Takizawa, and Iglia Vassileva, **Inflation Dynamics in Bulgaria: The Role of Policies International Monetary Fund**, IMF Working Paper European Department, NO. 212, 2023, p p: 4 - 5.

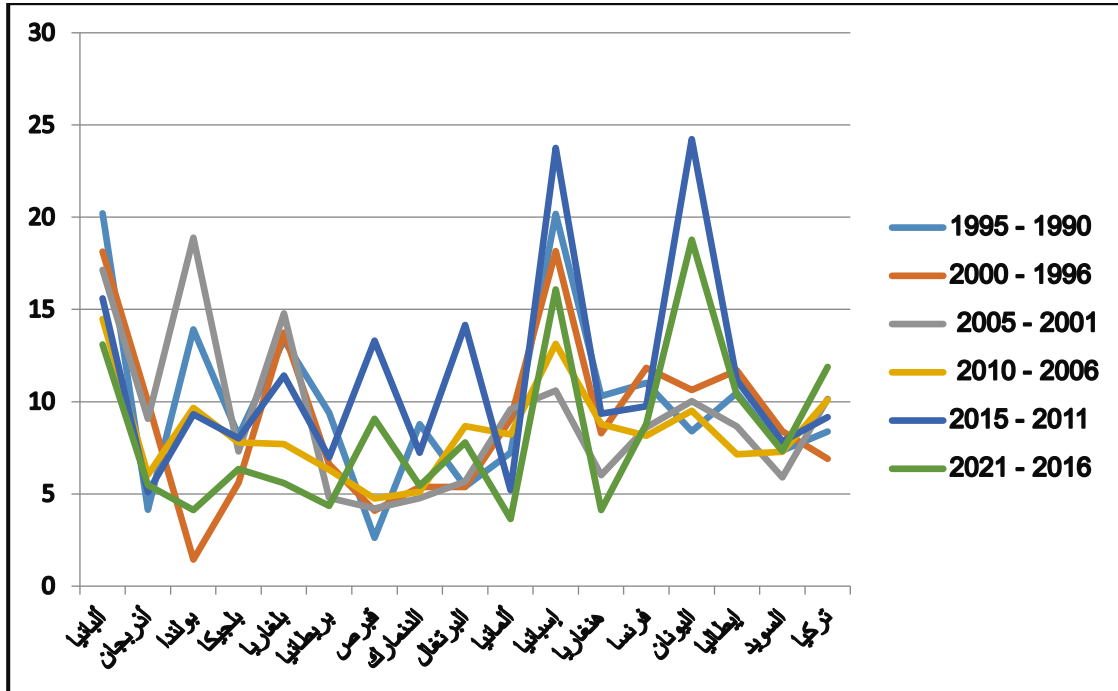
الفصل الثاني: واقع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول خلال الفترة 1990 - 2021

ويعزى انخفاض التضخم في دول آسيا الوسطى إلى حد ما لتراجع أسعار السلع الأولية، لا سيما أسعار الطاقة، وكذلك للتشديد الحاد والمتزامن في السياسات النقدية منذ الأعوام الماضية، مما بدأ يتسبب في إضعاف الطلب واحتواء الضغوط السعوية.¹

وبسبب الارتفاع المستمر في أسعار المستهلكين الذي يعبر عن معدلات التضخم المرتفعة عن المستوى المثالي والمنخفض، ارتفعت معدلات البطالة بشكل غير مسبوق على الرغم من السياسات المطبقة في سبيل زيادة قوى العمل والمشاريع الناشئة.

فيما تطورت معدلات البطالة في دول أوروبا وآسيا الوسطى خلال الفترة 1990 - 2021.

الشكل رقم (2 - 9): تطورات معدلات البطالة في دول أوروبا وآسيا الوسطى



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel 07 انطلاقاً من معطيات البنك الدولي

يلاحظ من الشكل أعلاه أن دول أوروبا وآسيا الوسطى تعاني من سيطرة شبح البطالة أيضاً ولم تسلم منه، نتيجة الحروب والأزمات الاقتصادية والمالية بالإضافة إلى المناخية وطبيعة الحكم في كل دول، وأيضاً الصراعات السياسية والتزايد السكاني الذي يعد أهم عامل لزيادة معدلات البطالة، حيث من تحليل منحني رقم (8 - 2) وجد أن ألبانيا تحتل الصدارة في ارتفاع معدلات البطالة خاصة في الفترة 1990 - 1995 والتي قدرت بمتوسط 20.21% لإجمالي البطالين حسب إحصائيات البنك الدولي، ووفقاً للبيانات التي وفرتها إحصاءات عام 1990، فقد بلغت نسبة القادرين على العمل 57 في المائة من مجموع السكان، وشكل الذكور منهم نسبة تفوق 53 في المائة، ولم يكن عدد سكان المدن القادرين على العمل يشكل سوى نسبة 38%، وقد وصل عدد العاملين في عام 1992 إلى مليون ونصف مليون

¹ - صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص: 04.

الفصل الثاني: واقع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول خلال الفترة 1990 - 2021

عامل، ويكاد معدل الاستخدام يحقق المساواة بين الجنسين، وانخفض معدل الاستخدام في نهاية عام 1996 بنسبة قدرها 5% بالقياس إلى نهاية عام 1994، كما يلاحظ من الشكل السابق انخفاض الاستخدام في نهاية عام 1998 بنسبة 2% مقارنة بالأعوام السابقة، حيث تعمل غالبية العمالة الألبانية في القطاع الخاص، ويتكون جزء لا يستهان به من سوق العمالة الألبانية من السوق غير الرسمية، أو ما يدعى بـ "السوق السوداء"¹، ويعود ذلك إلى عدم وجود نظام تأمين للعاملين، وبقيت معدلات البطالة مرتفعة رغم التغييرات الجذرية في نظام العمل وإن انخفضت فهي تتخفض بنسب متدنية، تليها مباشرة كل من إسبانيا، بولندا وبلغاريا بنسب متقاربة تراوحت بين 13.25% و20.18%²، كما سجلت ألمانيا أدنى معدل بطالة في المنطقة عام 2019 بمعدل بلغ 3.2 في المائة، في حين سجلت اليونان أعلى معدل بطالة بلغ نحو 17.3 في المائة، ليصل عدد العاطلين عن العمل في نهاية ديسمبر 2019 إلى نحو 1.1 مليون مواطن، مقابل نحو 935 ألف مواطن نهاية عام 2018،³ وهي نسب مرتفعة مقارنة بالدول الأخرى والتي يعتقد أنها ناجمة عن السياسة النقدية التقييدية التي سنتها البنوك المركزية في المقام الأول استجابة لمخاوف التضخم، وفقدان ثقة المستهلك والشركات نتيجة لارتفاع أسعار النفط ونهاية الحرب الباردة وغيرها من الأزمات، آخرها أزمة وباء كورونا.

ورغم الارتفاعات المستمرة في معدلات البطالة والتضخم إلا أن ذلك لم يساهم في تراجع رصيد ميزان المدفوعات عن الفائض المحقق نتيجة كون اقتصاد الاتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى من أقوى الاقتصاديات العالمية، حيث أن العجز والفائض يمثلان حصيلة الرصيد الصافي للمعاملات الجارية والتحويلات أحادية الجانب، بالإضافة إلى حساب رأس المال.

فتداعيات الحرب في أوكرانيا وأزمة الطاقة في الاتحاد الأوروبي من أهم الأسباب التي أثرت على موازين ميزان المدفوعات، وتراجعت القيم الإيجابية بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة من فترة الدراسة، الشكل الموالي يوضح تطورات رصيد ميزان المدفوعات في بعض دول أوروبا وآسيا الوسطى خلال الفترة 1990 - 2021.

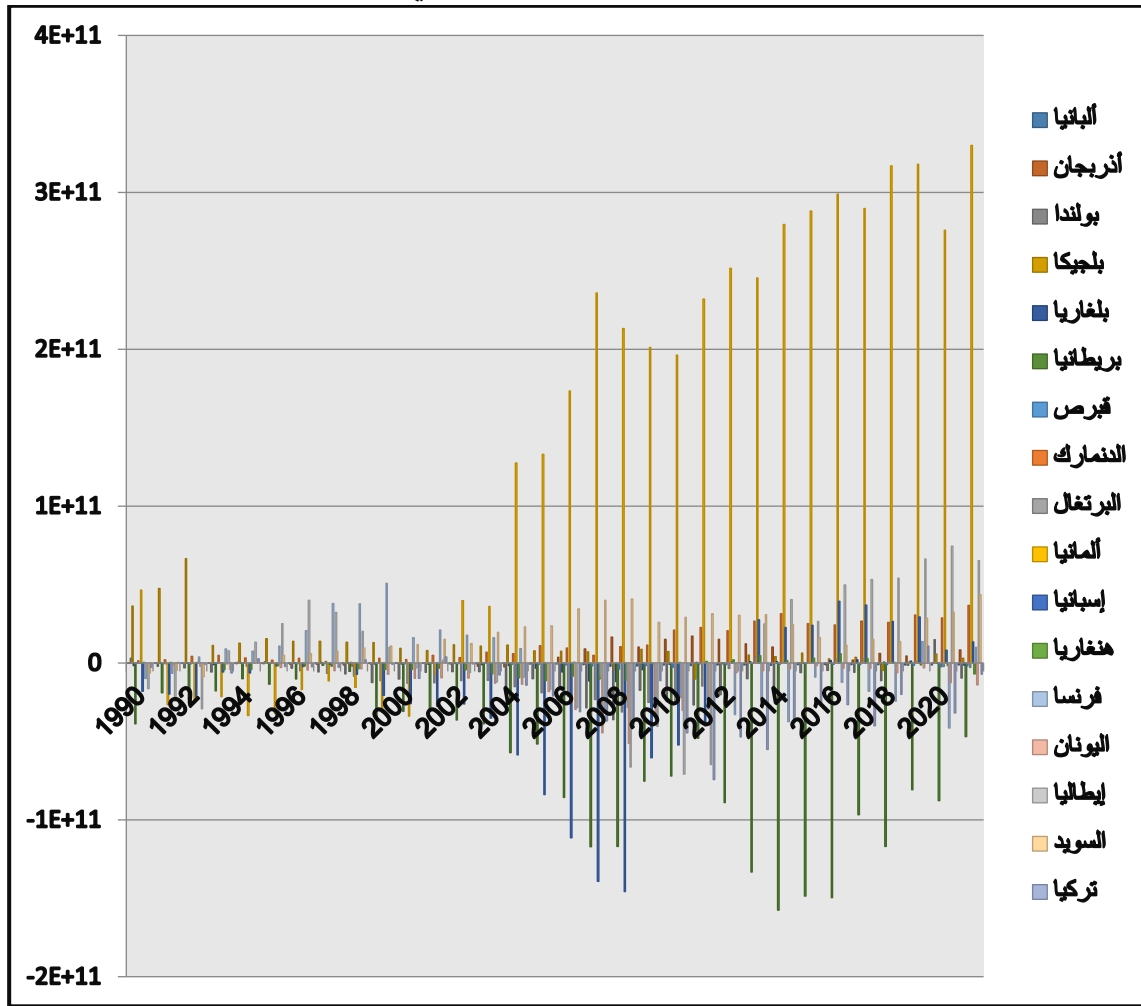
¹ - تحليل التضخم في أوروبا وآسيا الوسطى في 1990، مقالة متواجدة على الرابط: <https://docstore.ohchr.org/SelfServices/FilesHandler.ashx?enc=FhOD6sgqgzAhFXD9F%2FeKaFMm83LbFY75RhkIFGrig%2B73o6kv6yseQKxWS1TgmpJmgAh2egXmF3%2FtVA%2BEp%2BNWuYZK0vA%2FK6QUJnNoq%2Fz645iILRoMX0%2Bduo8gOgZQGxfUsLfw0itRik0Jwl9xsv9hA%3D%3D> (تاريخ التصفح: 2023/09/09)

² - تقارير البنك الدولي، اقتصاد الاتحاد الأوروبي، 1989 - 2008، على الرابط:

<https://www.albankaldawli.org/ar/about/annual-report-> (تاريخ التصفح: 2023/09/09، 22:30).

³ - التطورات الاقتصادية الدولية، صندوق النقد الدولي، 2019، ص: 09، متوفر على الرابط: <https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2021-12/chapter-1-global-economic-performance.pdf> (تاريخ التصفح: 2023/09/09، 22:45).

الشكل رقم (2 - 10): تطورات رصيد ميزان المدفوعات في دول أوروبا وآسيا الوسطى



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel 07 انطلاقاً من معطيات البنك الدولي

يعاني الاتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى من تذبذب كبير في رصيد الحساب الجاري نتيجة تراكم الديون المؤقتة والتي ظهرت خلال الحروب أزمات الطاقة والنفط خصوصاً في أوائل التسعينات واللجوء الكبير إلى الدعم المالي، مرت الاقتصاديات بمرحلة انتقالية ممزوجة بتجارب متنوعة خلال الثمانينات، كما هو موضح أعلاه، فقد أثبتت الفترة 1990-1995، التي يظهر فيها تراجع كبير في رصيد ميزان المدفوعات، وهي نقطة تحول مشتركة لجميع هذه البلدان. ونتيجة لانفتاح هذه الاقتصاديات على بقية العالم، والصدمة السلبية لشروط التجارة (الناجمة بشكل رئيسي عن النفط وغيره من العوامل التي تحددها السوق)، والأهم من ذلك، عدم اليقين بشأن الاضطرابات واسعة النطاق في النظم الاقتصادية والسياسية، وتحول الحساب الجاري للمنطقة ككل بشكل حاد إلى العجز وتدفقات رأس المال المضاربة إلى الخارج، إلى استنزاف الاحتياطيات وغيرها، حيث من الشكل رقم (9 - 2)، يلاحظ أن ألمانيا أكثر الدول التي تأثرت بالديون ولكنها سرعان ما خرجت منها وحققت فائض إجمالي في أقصر وقت مقابل ارتفاع أسعار

النفط واستيراده بكميات كبيرة، فوصل الفائض إلى 3.214583 مليار دولار¹ خلال سنوات 2000 - 2017 نتيجة إعادة توحيد الاقتصاد الألماني وزيادة الاستثمارات ويظهر ذلك خلال مرحلة التعافي بعد الأزمة الاقتصادية التي شهدتها ألمانيا في عام 1998، وتمثلت في مرحلة الانتعاش ويتم من خلال حزمة التخفيض والتحويل الضريبي لعام 1999 للحكومة القادمة، مما أدى إلى زيادة الاستهلاك بنسبة 2% في ربع واحد، وفي الوقت نفسه ارتفع الاستثمار، وبهذا ألمانيا وصلت إلى مرحلة النمو المستدام²، بينما حققت بريطانيا عجزا على طول الفترة محل الدراسة نتيجة الديون الخارجية التي لجأت لها أثناء الحروب التي استدعت الاقتراض من أجل العتاد العسكري والجيوش لاحتلال المناطق العربية، ولكن سريرا ما خرجت من دائرة العجز من خلال النهوض بالاقتصاد واكتساب استثمارات جديدة بعيدة عن عامل المخاطرة، فيما لوحظ أيضا تباين كبير في أرصدة الحساب الجاري لبقية الدول لتشابه الأسباب والعوامل كون الاتحاد الأوروبي من أقوى الاقتصاديات العالمية.

3. تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في أمريكا الشمالية

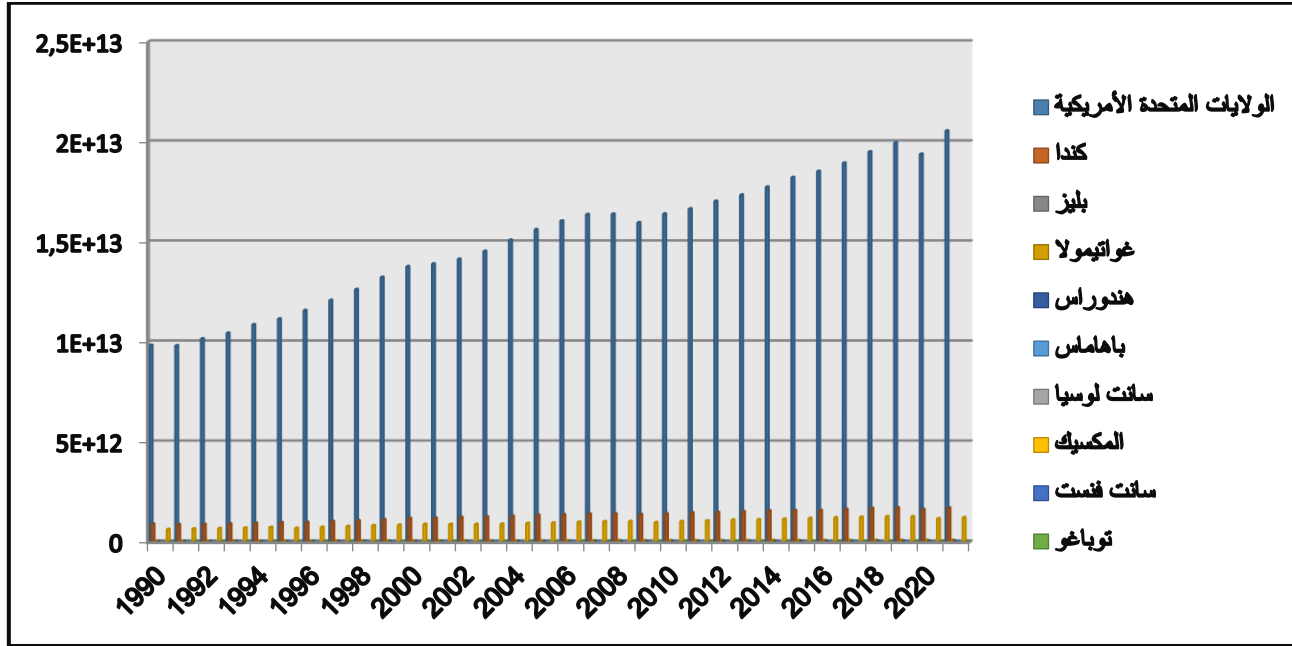
تعد أمريكا الشمالية من أكبر الاقتصاديات المتطورة وكانت تطوراتها نتيجة موقعها الاستراتيجي، وقد ولدت هذه التطورات زيادات مهمة ومتزايدة باستمرار في كل دخل الفرد، كان الأمريكيون في وضع جيد، وفقا لمعايير اليوم، في وقت مبكر من أواخر القرن الثامن عشر، وهذا ما جعل نمو نصيب الفرد من الدخل الحقيقي أقل إلى حد ما مما كانت عليه العقود السابقة نتيجة للعولمة والاكتشافات الحديثة، ولكنه على الأقل يضاهي المعدل الذي سجلته الشركات الصناعية الرائدة في كل دولة أمريكية إبان تلك الفترة، وهذا يعني أن الأداء الأمريكي لا بد أن يكون واحدا من أفضل الأداء الذي تم تسجيله، وربما الأفضل خلال العقود الستة التي سبقت الحرب الأهلية، علاوة على ذلك، معدل الربح تسارع بشكل مستمر وملحوظ، حتى أنه في العقدين الماضيين من قبل وتمتع الأميركيون خلال الحرب بتحسينات هائلة في دخلهم الحقيقي³ وكان الاقتصاد الكلي ينمو بمعدل أسرع من أي اقتصاد كبير، والشكل الموالي يوضح ذلك.

¹ - البنك الدولي، 1990 - 2008، على الرابط: <https://www.albankaldawli.org>، (تاريخ التصفح: 2023/09/10، 11:30).

² - Directorate General for Economic and Financial Affairs, **Germany's growth performance in the 1990's**, EUROPEAN COMMISSION, N° 170, May 2002, p: 10.

³ - Robert E. Gallman, John Joseph Wallis, **Introduction to "American Economic Growth and Standards of Living before the Civil War"**, National Bureau of Economic Research, University of Chicago Press, 1992, p: 04.

الشكل رقم (2 - 11): تطورات الناتج المحلي الإجمالي في دول أمريكا الشمالية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel 07 انطلاقاً من معطيات البنك الدولي

يلاحظ من الشكل أعلاه الذي يوضح تطورات الناتج المحلي الإجمالي في كل دولة من دول أمريكا الشمالية، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية احتلت الصدارة في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي على طول فترة الدراسة، خلال فترة التسعينات كان النمو الاقتصادي ينمو بمعدلات معتبرة ثم ارتفع من سنة إلى أخرى نتيجة لعدة عوامل، وعلى الرغم من تباطؤ النمو الاقتصادي في الآونة الأخيرة، فإنه لم يكن سلبياً أو قريباً من الصفر على الإطلاق منذ الربع الرابع من عام 2015 (أدنى معدل نمو منذ ذلك الحين كان 1.1% في الربع الرابع من عام 2018) وبالتالي، فإن القصة الأخيرة حتى الآن هي قصة انتقال إلى معدل نمو أكثر اعتدالاً، وليس الركود أو توقف النمو، فمن الأرجح أن فترة النمو السريع كانت عبارة عن انحراف، سببه الموقع الاستراتيجي الممتاز والتكنولوجيا الحديثة التي تساهم في خلق وظائف جديدة وإنتاجيات محددة¹، وما يدل على أن زيادة معدلات النمو في الولايات المتحدة الأمريكية سببه زيادة الوظائف في القطاعات الخدمية بالإضافة إلى قطاع الصناعة والأعمال، ثم تأتي كندا في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية من ضمن ترتيب دول النافتا، حيث يلاحظ ثبات عام في معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، تليها الدول الأخرى بمعدلات أقل، ويجدر بالذكر أنه خلال سنتي 2019 - 2021 انخفضت معدلات النمو الاقتصادي إلى أدنى مستوياتها نتيجة الآثار الوخيمة التي تعرضت لها الدول جراء أزمة كورونا.

بالنسبة لظاهرتي البطالة والتضخم التي ترجمت في منحنى فيليبس (ارتفاع التضخم يصاحبه ارتفاع البطالة) ظهرت بشكل واضح في أمريكا الشمالية التي تميزت بارتفاع كبير في أسعار الغذاء عند

¹- Marc Labonte, **Recent Slower Economic Growth in the United States: Policy Implications**, Congressional Research Service, January 28, 2020, p: 04.

الفصل الثاني: واقع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول خلال الفترة 1990 - 2021

انخفاض أسعار الطاقة والغاز المستورد، وكذلك قيم الأسهم والسندات التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة والتي ساهمت في تسريح كبير للعمال، ولكن سرعان ما انخفضت البطالة جراء عمليات التوظيف الكبيرة في كامل القطاعات الاقتصادية والمالية التابعة للدول الأمريكية على رأسها أمريكا وكندا، الشكل الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (2 - 4): تطورات متوسطي معدلات التضخم والبطالة في دول أمريكا الشمالية

الولايات المتحدة الأمريكية	كندا	بليز	غواتيمولا	هندوراس	باهاماس	سانت لوسيا	المكسيك	سانت فنست	توباغو	السنوات	المتغير
3.504	2.679	2.192	19.253	21.333	3.952	4.142	19.423	3.933	7.687	1995 - 1990	معدل التضخم
2.477	1.728	2.999	7.619	16.084	1.224	2.267	19.402	1.635	3.555	2000 - 1996	
2.55	2.323	3.0999	7.542	8.392	1.963	2.289	4.924	1.931	4.819	2005 - 2001	
2.24	1.717	0.282	6.091	6.823	2.556	2.772	4.435	4.242	9.156	2010 - 2006	
1.686	1.679	0.75	4.029	5.281	1.854	2.189	3.613	1.011	5.983	2015 - 2011	
2.263	1.893	0.938	3.967	3.887	1.479	0.026	4.414	1.031	1.605	2021 - 2016	
6.594	10.558	10.561	2.661	3.447	12.872	16.664	4.26	19.91	18.73	1995 - 1990	معدل البطالة
4.634	8.282	12.904	2.7198	3.883	8.703	18.596	3.738	20.64	14.138	2000 - 1996	
5.422	7.28	10.174	2.878	4.844	9.432	20.151	3.318	20.357	9.606	2005 - 2001	
6.78	6.98	8.514	3.305	3.47	10.434	15.04	4.346	19.007	5.15	2010 - 2006	
7.168	7.138	8.152	2.821	5.42	14.104	20.398	4.818	18.927	2.948	2015 - 2011	
5.033	6.958	8.59	2.635	7.0095	11.181	18.805	3.762	19.511	3.684	2021 - 2016	

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقاً من معطيات البنك الدولي

يلاحظ من الجدول أعلاه ارتفاع متوسط نسب التضخم في بدايات الفترة الأولى (1990 - 1995)، في أغلبية دول أمريكا الشمالية نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء وانخفاض قيمة الدولار في تلك الفترة، أزمة المدخرات وبالتالي حدوث الركود العام، والتي يعتقد أنها ناجمة عن السياسة النقدية التقييدية التي سنتها البنوك المركزية في المقام الأول استجابة لمخاوف التضخم، وفقدان ثقة المستهلك والشركات نتيجة لارتفاع أسعار النفط عام 1990، ونهاية الحرب الباردة وما تلاها من انخفاض في الإنفاق الدفاعي، وركود في تشييد المكاتب بسبب الإفراط في البناء خلال الثمانينيات، وشملت آثار الركود استقالة رئيس الوزراء الكندي براين مولروني، والهزيمة الانتخابية لجورج بوش الأب في الولايات المتحدة، وخفض عدد الشركات العاملة بنسبة 15%، وارتفاع البطالة لتصل إلى ما يقرب 20% في فنلندا، والاضطرابات المدنية في المملكة المتحدة ونمو مخازن التخفيضات في الولايات المتحدة وخارجها،¹ وهو ما يظهر جليا في الجدول رقم (4 - 2)، حيث ارتفعت البطالة بشكل غير مسبوق في بداية التسعينات، ثم انخفض بعد

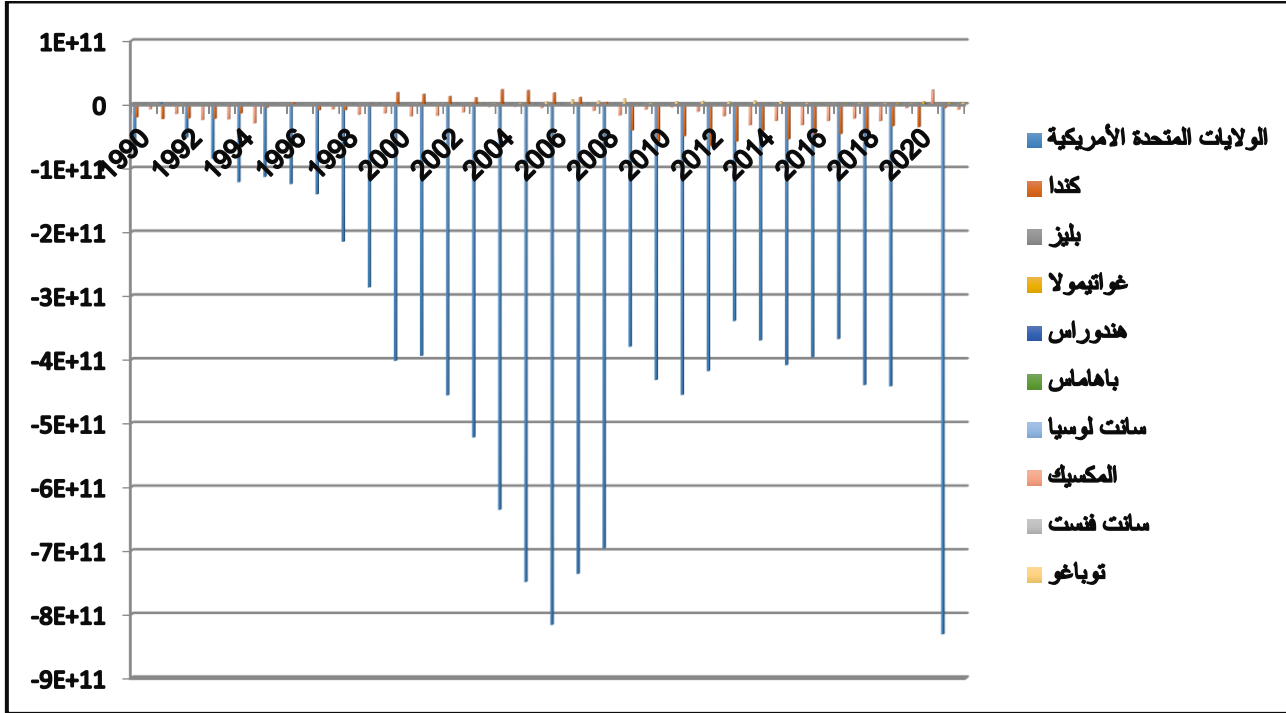
¹ - الركود في أوائل التسعينات، الموسوعة الحرة ويكيبيديا، متوفر على الرابط: <https://ar.wikipedia.org/wiki/> (تاريخ التصفح: 2023/09/10، 14:33).

الفصل الثاني: واقع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول خلال الفترة 1990 - 2021

ذلك كل من التضخم والبطالة مع ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي خاصة في أمريكا وكندا وبعض الدول الأخرى التي انضمت لاتحاد الناftا.

كما أن تحقيق العجز في ميزان المدفوعات في أمريكا الشمالية كان نتيجة لمخلفات الركود وأزمات الرهن العقاري في التسعينات، الشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (2 - 12): تطورات رصيد ميزان المدفوعات في دول أمريكا الشمالية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel 07 انطلاقاً من معطيات البنك الدولي

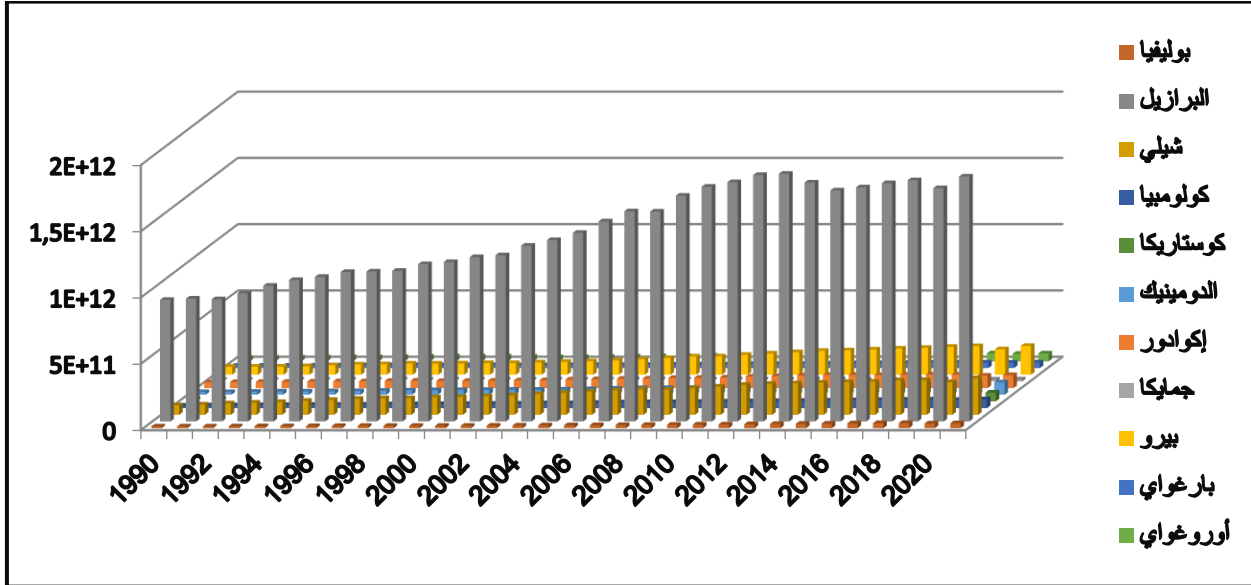
يلاحظ من الشكل رقم (11 - 2) خلال الفترات الأولى من التسعينات تسجيل عجز ناتج عن أزمة النفط في 1990، ومخلفات الحرب الباردة، وبالتالي دخول أمريكا الشمالية خاصة كندا وهندوراس وباهاماس في أزمة الرهن القاري والقروض المتراكمة، ثم تحسن ميزان المدفوعات مع انضمام أمريكا لعدة الاتحادات من ضمنها الناftا ممثلة بذلك توظيف رؤوس الأموال المستثمرة في سوق الأسهم والسندات بالإضافة إلى أن ارتفاع أسعار البترول وقيمة دولار الأمريكي، ونظراً للتطورات والانعكاسات السلبية في حجم التجارة العالمية، سجلت الدول المتقدمة فائض في الحساب الجاري خلال سنتي 2012 - 2016، ثم انخفض انخفاضاً محدوداً عام 2019 ليبلغ نحو 386.6 مليار دولار، مقارنة بنحو 394.2 مليار دولار عام 2018 بنسبة انخفاض بلغت 1.93%، وهو ما جاء انعكاساً للتطورات في الموازين الجارية بكل من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، حيث تراجع عجز الحساب الجاري للولايات المتحدة الأمريكية من نحو 494 مليار دولار، إلى 493 مليار دولار خلال فترة المقارنة.¹

¹ - صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص: 11.

4. تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي

تعد مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مجموعة إقليمية متحدة تابعة للأمم المتحدة وتضم جميع الدول المستقلة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ، بالإضافة إلى أنها تتميز بالتنوع البيولوجي ولهذا فاقصاها دائما منتعش، والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (2 - 13): تطورات الناتج المحلي الإجمالي في دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel 07 انطلاقا من معطيات البنك الدولي

يلاحظ من الشكل أعلاه رقم (2 - 13) تباين في معدلات النمو الاقتصادي من سنة لأخرى وفي تزايد طفيف، فضلا عن السمات المشتركة بين دول المنطقة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي في الآونة الأخيرة لإحدى عشر من أصل سبعة عشر دولة في القارة، وقد شهدت أمريكا اللاتينية معدلات نمو سلبية في التسعينيات عقدا من الإصلاح والتعافي، باستثناء الإكوادور، وباراجواي، وكولومبيا، وجميعها دول في القارة اللاتينية، وفي العديد من البلدان كان التحسن ملحوظا إلى حد كبير وهذا هو حال شيلي، وأوروغواي، بوليفيا، بيرو، كوستاريكا، السلفادور، غواتيمالا، المكسيك، نيكاراغوا، وبنما والقاسم المشترك بين هذه البلدان هو أنها أجرت إصلاحات قوية موجهة نحو السوق وإنجاز عمليات الاستقرار الاقتصادي والسياسي، حيث أن الانتعاش في التسعينيات أدى إلى معدلات نمو اقتصادي فاقت أو على الأقل ضاهت تلك التي كانت سائدة في الستينيات والسبعينيات¹، في حين وجد أن الصدارة تحتلها البرازيل بأعلى معدلات في النمو الاقتصادي، حيث أنه منذ بداية القرن الحادي والعشرين، بدأ التعافي من أوقات الركود واضحا، على الأقل حتى عام 2014، عندما غيرت الأزمات الاقتصادية والأحداث السياسية وفضائح الفساد الاتجاه الحاد للنمو في المتوسط، بين عامي 1990 و2019، بلغ معدل نمو الناتج

¹- Norman Loayza, Pablo Fajnzylber, César Calderón, **ECONOMIC GROWTH IN LATIN AMERICA AND THE CARIBBEAN: STYLIZED FACTS, EXPLANATIONS, AND FORECASTS**, Banco Central de Chile Documentos de Trabajo, Central Bank of Chile Working Papers, N° 265, 2004, p p: 04 - 06.

الفصل الثاني: واقع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول خلال الفترة 1990 - 2021

المحلي الإجمالي للفرد 2.07% على الرغم من تسجيل مستوى هزيل، في الفترة الفرعية (2003-2010) التي حكمها الحزب اليساري، من خلالها أظهر الأداء البرازيلي متوسطا لمعدل نمو سنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 4.63%، ومع ذلك، فإن التدابير المطبقة لم تكن كافية، وظهرت إلى النور سمة قديمة وعميقة الجذور للاقتصاد السياسي البرازيلي (التعاون الوثيق بين الشركات الخاصة والقادة السياسيين) وكشفت عن فضائح فساد كبيرة من شأنها أن تؤدي إلى زعزعة استقرار المؤسسات السياسية في البرازيل بشكل أكبر¹، بعدها بدأت جميع الاقتصاديات في التراجع نتيجة الغلق الكلي والتوقف الشامل لجميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية جراء أزمة كوفيد-19.

وبالرغم من النمو المرتفع للدول البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية إلا أنها عانت من تزايد كبير في معدلات كل من البطالة والتضخم، وهو ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (2 - 5): تطورات متوسطي معدلات التضخم والبطالة في دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

الفترة	أوروغواي	باراغواي	جمايكا	الدومينيكا	كوستاريكا	كولومبيا	شيلي	البرازيل	بوليفيا
معدل التضخم									
1990 - 1995	70.674	21.479	37.895	21.308	19.339	25.455	15.942	45.293	12.87
1996 - 2000	13.879	8.807	11.764	6.544	12.685	15.609	5.157	7.556	6.315
2001 - 2005	10.313	8.629	10.515	19.441	11.197	6.48	2.595	8.694	3.137
2006 - 2010	7.23	7.024	12.406	6.427	9.552	4.662	3.656	4.686	6.569
2011 - 2015	8.462	4.554	7.147	3.632	3.985	3.298	3.441	6.721	5.993
2016 - 2021	8.142	3.496	4.243	3.715	1.396	4.102	3.089	5.183	2.039
معدل البطالة									
1990 - 1995	9.064	4.59	7.142	6.372	4.496	8.866	4.928	6.475	3.033
1996 - 2000	11.166	6.176	7.048	6.392	5.63	15.906	8.702	9.768	2.291
2001 - 2005	14.67	6.748	6.831	6.774	6.354	14.09	9.966	10.616	2.509
2006 - 2010	8.634	4.888	6.997	5.25	5.978	10.807	9.292	8.939	2.6804
2011 - 2015	6.648	4.546	8.862	6.898	8.754	9.154	6.66	7.444	2.378
2016 - 2021	8.737	6.255	6.5002	6.497	11.202	10.928	8.108	12.742	4.557

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من معطيات البنك الدولي

يوضح الجدول أعلاه تطورات متوسطي كل من معدل التضخم والبطالة في بعض دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2021، حيث يلاحظ أن هناك ارتفاع عام في كلتا المتغيرين خلال الفترة 1990 - 2000، ووجد أن دولة لأوروغواي لها أكبر معدل تضخم، بينما كولومبيا اتخذت أعلى المستويات في البطالة بمتوسط 70.67% و15.91% على الترتيب، نتيجة المشاكل التي عانت منها كل من الأرجنتين والبرازيل، كما ان الدولة كانت تحت خط الفقر منذ انقلاب

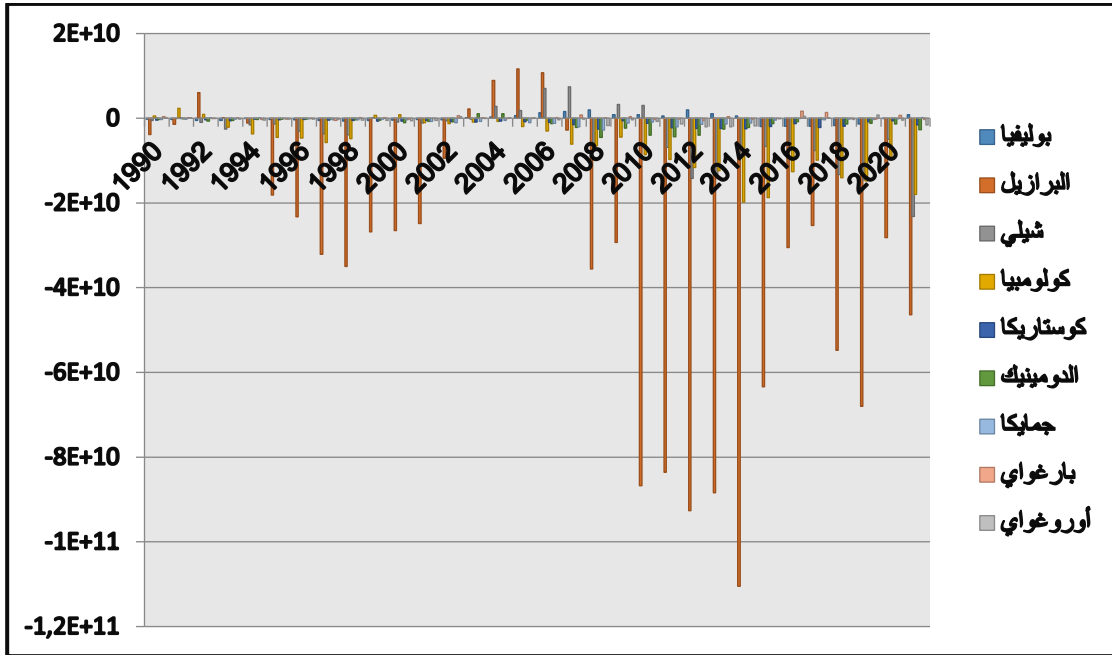
¹- NATALIA I. DORÉ, AURORA A.C. TEIXEIRA, **Brazil's economic growth and real (div)convergence from a very long-term perspective (1822-2019): An historical appraisal**, Brazilian Journal of Political Economy, vol. 42, n° 4, October-December 2022, p p: 947 - 948.

الفصل الثاني: واقع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول خلال الفترة 1990 - 2021

1973، ورغم ذلك فالاقتصاد لأوروغواي يتميز بشكل كبير بارتفاع التصدير في القطاع الزراعي وبالتالي فأغلبية القوى العاملة المخصصة في الفلاحة، كما أن انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل ارتفاع الدولار يساهم في زيادة الإصدار النقدي لتوفير الاحتياجات الغذائية نحو تحقيق معدلات معتبرة من الأمن الغذائي، فيما ارتفعت نسب البطالة في كولومبيا نتيجة ارتفاع نسب البطالة وكون البلد بلد ريفي من الدرجة الأولى يعيش تحت خط الفقر وأغلبية السكان بطالون أو مهاجرون، كما أن الحرب الكولومبية لها الأثر في ارتفاع البطالة.

ومنه فإن أمريكا اللاتينية تعاني من عدم الاستقرار الاقتصادي نتيجة ارتفاع معدلات التضخم والبطالة مع المستويات المتدنية للنمو الاقتصادي نتيجة طبيعة المناخ لهاته الدول والآثار السلبية التي انعكست عليها من الحروب والأزمات الاقتصادية وهو ما سهم في تراجع حصيلة الموازين التجارية، وتحقيق العجز المستمر على طول الفترة الزمنية، وذلك موضح في الشكل الموالي.

الشكل رقم (2 - 14): تطورات رصيد ميزان المدفوعات في دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel 07 انطلاقاً من معطيات البنك الدولي

يلاحظ من الشكل أعلاه رقم (2 - 12) تباين كبير في دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، مع تحقيق العجز المستمر لأغلبية الدول خلال فترة الدراسة الممتدة من 1990 إلى 2021، حيث أنه في الفترة الممتدة من 1990 - 2000، تراجعت قيمة الواردات في عام 1991، فقد وصلت قيمتها إلى 297.80 دولاراً في منطقة البحر الكاريبي، مقارنة بقيمتها التي وصلت إلى 299 مليون دولار في عام 1990، وشكلت المواد الغذائية نسبة تتراوح بين 17 و 20 في المائة من جميع الواردات، بيد أنه ربما كان للخطة الحكومية لعام 1985 لتنوع المنتجات، الرامية إلى تسليم أكثر من 20 في المائة من أراضي إنتاج السكر إلى صغار المزارعين لينتجوا فيها مواد غذائية، أثر إيجابي، كما سجلت دول أمريكا اللاتينية

ميزان تجاريا سلبيا خلال فترة السنوات العشر¹، وعموما كانت الواردات خلال فترة السنوات العشر تتراوح بين ضعف وأربعة أمثال قيمة الصادرات بما فيها عائدات السياحة وكذلك الصادرات ذات القيمة المضافة، ومن بين أكبر الدول المحققة للعجز البرازيل، بالرغم من كونه أقوى الاقتصاديات في منطقة اللاتينية والبحر الكاريبي.

حيث مر الاقتصاد البرازيلي بثلاث مراحل مختلفة في التسعينات، اتسمت الأولى، التي شملت الفترة من عام 1990 إلى عام 1994، بالارتفاع المستمر في معدلات التضخم وتضمنت سنتين من سنوات الركود، هما 1991 و1992 (انظر الشكل رقم 12 - 2)، وهاتان السنتان إلى جانب السنتين اللتين حصلت فيهما أزمة الديون، هي السنوات الوحيدة التي سجلت فيها البرازيل معدل نمو سلبي بعد الحرب العالمية الثانية، بعدها تمكنت البرازيل، من تحقيق فوائض مرتفعة في ميدان التجارة الدولية واستطاعت بالتالي دفع الفوائد على الديون الخارجية وتجميع النقد الأجنبي في عملة قوية حتى عام 1994، وجرى في مطلع عام 1990 تحرير الواردات، مما أجبر الصناعة البرازيلية على تحديث منتجاتها لمواجهة المنافسة، كما أن عملية تثبيت الاقتصاد الكلي كان يتوقف على الحفاظ على استقرار أسعار الصرف، فقد أصبح سعر الفائدة المتغير الذي جرى بموجبه مواءمة قيمة العملة الوطنية وحمايتها، وفي عام 1998، وصل هذا التوازن الدقيق ذروته بعد الأزميتين الماليتين الآسيوية والروسية، عندما سجل العجز في الحساب الجاري (ولا سيما الميزان التجاري + مدفوعات الفائدة) رقما قياسيا بلغ مجموعه 33.4 بليون دولار²، وبدأ الاقتصاد البرازيلي بعد أن تعافى من الأزمة المالية يشهد نموا، وفي أواخر التسعينات، كانت البرازيل تعتبر من بين البلدان العشرة التي تتمتع بأضخم اقتصاديات في العالم، ومع ذلك، انخفض خلال أزمة كورونا نتيجة الغلق الكلي وتوقيف الاستيراد للمواد الغذائية والأولية التي كانت محققة للفائض البرازيلي.

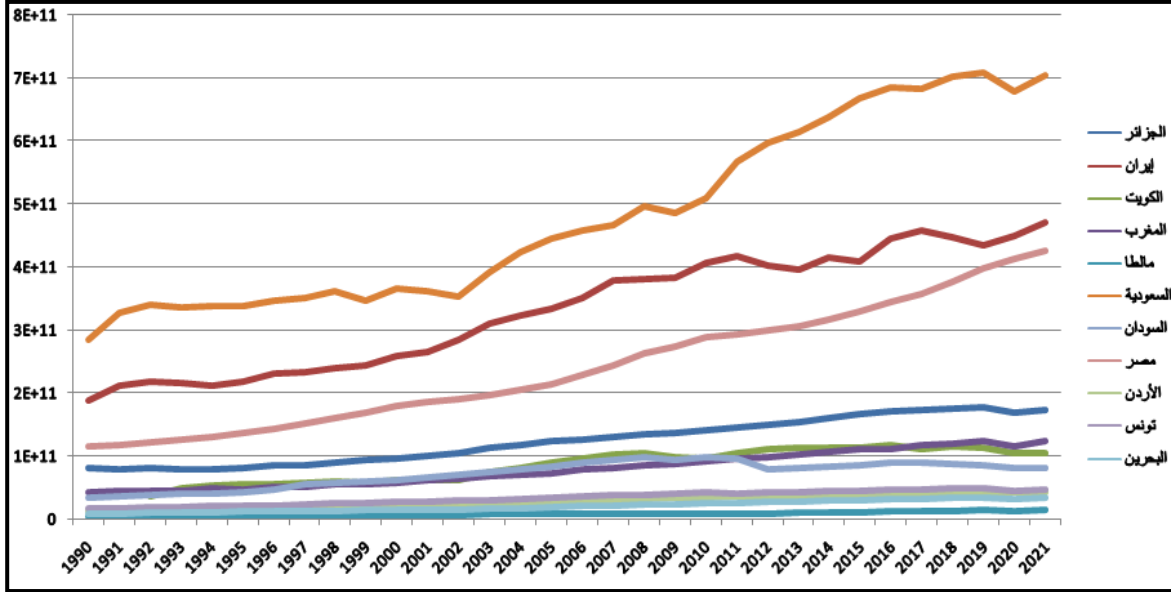
5. تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في دول المينا (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)

في القرن الماضي، كانت دول المينا التي تتكون من مجموعة الدول الواقعة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهي متمثلة في مجموعة الدول العربية، تحاول الاهتمام بجعل اقتصادياتها قائمة على أسلوب المعرفة، وذلك بعد جملة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لبعض بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلا أنها تعاني من تذبذبات في معدلات النمو الاقتصادي وتراجع في الأداء الاقتصادي الذي دائما ما يكون أقل من إمكانياتها نتيجة لكون بعض هذه الدول أو أغلبها دول نفطية وبالتالي فهي أكثر عرضة للصدمات النفطية، وهو ما يوضح أن النمو الاقتصادي في هذه الدول يركز بشكل أساسي باستخراج النفط وتصديره، الشكل الموالي يوضح التطورات في النمو الاقتصادي لبعض دول المينا.

¹ - عجز ميزان المدفوعات لمنطقة البحر الكاريبي، مقالة متوفرة على الرابط: <https://docstore.ohchr.org/> (تاريخ التصفح: 2023/09/10، 14:33).

² - المؤشرات الاقتصادية للبرازيل، مقالة متوفرة على الرابط: <https://docstore.ohchr.org/> (تاريخ التصفح: 2023/09/10، 17:22).

الشكل رقم (2 - 15): تطورات الناتج المحلي الإجمالي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel 07 انطلاقاً من معطيات البنك الدولي

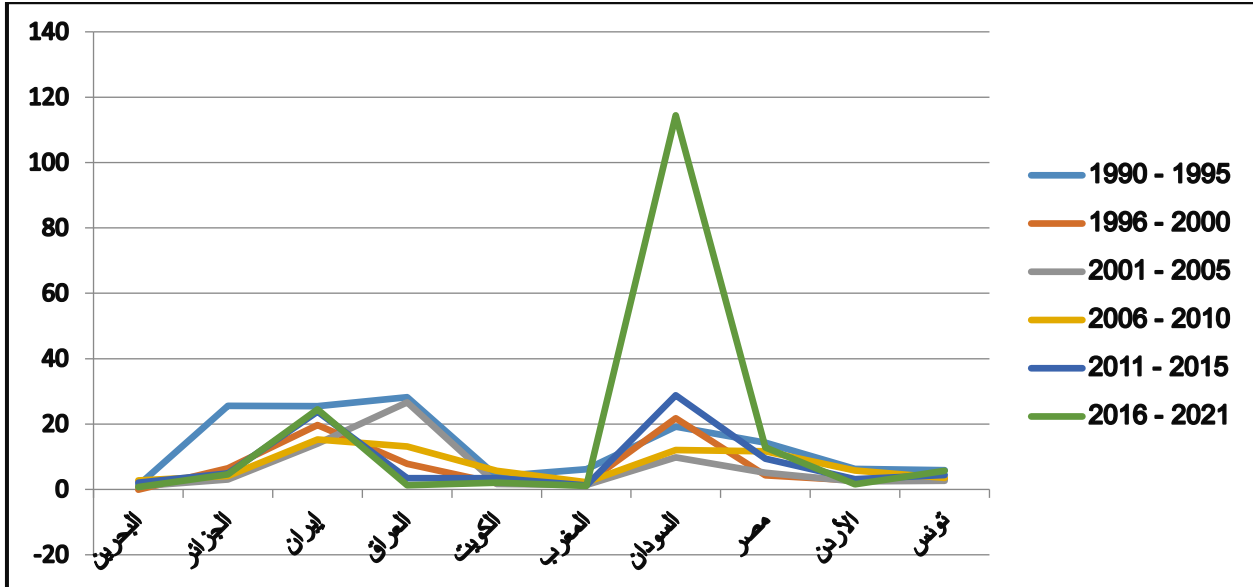
من الشكل أعلاه يلاحظ أن هناك تذبذب في مستويات النمو الاقتصادي على طول الفترة 1990 - 2021 في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من دولة إلى أخرى نتيجة طبيعة المناخ والاقتصاد والأوضاع الاجتماعية السائدة التي تميز كل بلد عن غيره، حيث يلاحظ تزايد طفيف في معدل النمو من التسعينيات إلى القرن الحالي، فمن تقارير البنك الدولي وجد أن دولة السعودية تحتل الصدارة في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، نتيجة الإصلاحات التي خرجت بنتائج مثمرة على الاقتصاد، بالمملكة عمدت على الاهتمام بالقطاع الصناعي للعمل على زيادة نصيبه من الاستثمار ومساهمته في التوظيف، مما نتج عنه تطور الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي عامة وناتج الصناعات التحويلية خاصة تطوراً ملحوظاً خلال فترة الدراسة (1990 - 2021) انعكس في تحقيق معدل نمو سنوي حقيقي بلغ نحو 3.44%، 3.78% بأسعار سنة 2010 على الترتيب، في حين بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير الصناعي نحو 2.56%، كما شهد متوسط القيمة المضافة لكل عامل، ارتفاع ب 18% في قطاع الصناعات غير النفطية ليصل إلى حوالي 329 ألف ريال في عام 2018 صاحب ذلك ارتفاع الصادرات الصناعية غير النفطية بنحو 18% في نفس العام، وارتفعت مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ نحو 56.23% في نهاية عام 2018، لتتخفض بعدها إلى النصف تمام خلال جائحة كورونا.¹

¹ - صندوق التنمية الصناعية السعودي، التقرير السنوي (1990 - 2018)، على الموقع: <http://www.sidf.gov.sa/ar/AboutSIDF/Pages/AnnualReport.aspx>، (تاريخ التصفح: 2023/09/05).

الفصل الثاني: واقع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول خلال الفترة 1990 - 2021

ومع بداية العشرينات من القرن الحالي تم اعتماد الاقتصاد الحر في جميع التعاملات الاقتصادية وهو ما أدى إلى الزيادة المتواصلة للنمو الاقتصادي الإيراني، تليها مباشرة اقتصاد مصر الذي لوحظ من الشكل رقم (12 - 2) زيادات طفيفة على مستوى النمو الاقتصادي، والذي اتسم بالضعف والتقلب خلال فترة الدراسة، الذي كان يدور حول متوسط عام 4.4% وهو معدل يقل عن المعدل الحرج المقترح في عام 2007¹، وهو 6% ولمدة تتراوح بين 25 - 30 سنة، ويعود سبب التراجع للاقتصاد المصري إلى ضعف الادخار المحلي وتواضع التراكم الرأسمالي، انخفاض نوعية رأس المال البشري، سوء توزيع الدخل وتدني نصيب القطاعات الرئيسية²، وغيرها وهي كلها أسباب تحول تدون تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدام. فيما تأتي بقية الدول بنسب متدنية لفشل المنظومات الاقتصادية والمخططات في الرفع من الناتج المحلي الإجمالي وغيرها من الأسباب، ويعود التراجع الكبير في معدلات النمو الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى كون معظم الدول دول نفطية وهي بذلك تكون عرضة أكثر للصدمات والتقلبات النفطية، فضلا عن التضرر الكبير بعد وقوع الجائحة كوفيد 19. وبالرغم من المعدلات المقبولة من النمو الاقتصادي في دول المينا خلال فترة الدراسة بالرغم من كون أغلبيتها اقتصاديات ناشئة، إلا معدل التضخم فيها عرف تذبذبا، وهذا ما يوضحه الشكل أدناه.

الشكل رقم (2 - 16): تطورات متوسطي معدلات التضخم في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel 07 انطلاقا من معطيات البنك الدولي

يلاحظ من الجدول أعلاه ارتفاع نسب معدلات التضخم في كل دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا محل الدراسة، في كامل الفترة بالتقريب ويعود ذلك إلى التذبذب الحاصل في أسعار النفط وانخفاض قيم

¹ إبراهيم العيساوي، الاقتصاد المصري في ثلاثين عاما، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2007، ص: 169.

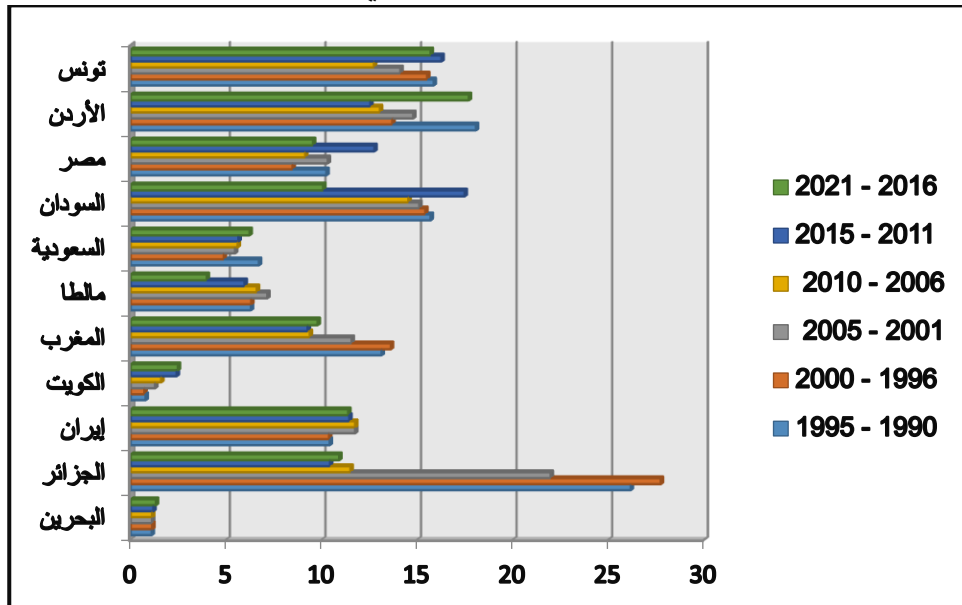
² أحمد محمد حسين، العلاقة بين النمو الاقتصادي والتشغيل في مصر: في إطار نموذج ARDL، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 24، العدد 01، 2023، ص: 73.

الفصل الثاني: واقع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول خلال الفترة 1990 - 2021

العملة المحلية مقابل ارتفاع الدولار في الأسواق الدولية وهو ما نجم عنه ارتفاع كلفة الواردات المسعرة بالدولار، ومن بين الدول التي شهدت ارتفاع كبير في معدل التضخم نجد السودان، الجزائر، إيران، العراق، مصر وهي تعتبر أغلبها دول نفطية، بينما يلاحظ انخفاض وتباين جزئي في تضخم كل من مالطا، تونس، المغرب والأردن، وبالتالي فإن أعلى معدل بلغ 114.57% خلال الفترة 2016 - 2021 في السودان وهي نفس الأسباب المتمثلة في انخفاض سعر البترول، الأزمات الاقتصادية والمناخية بالإضافة إلى إجراءات الغلق الكلي أثناء أزمة كورونا، تليها كل من الجزائر، إيران، والعراق بمتوسط معدلات قدرت ب 25.47% في 1990 - 1995 نتيجة الإصلاحات الهيكلية المطبقة في إطار برامج الإصلاح الجزائري، 25.47% للاقتصاد الإيراني، 2.709% في الفترة 2006 - 2010، 28.21% في الفترة 1990 - 2021 على الترتيب، وعلى الرغم ذلك نجد أن بعض هذه الدول بقي معدل التضخم مرتفع على طول فترة الدراسة، حيث ارتفع بشكل غير مسبوق في سنة 2014 نتيجة لتعديل أسعار بعض السلع المحددة إداريا ومن بينها منتجات الطاقة، وأيضا تواصل الأوضاع التي تشهدها البلاد وتأثيرها على إمدادات السلع الأساسية.¹

فيما توصلت نسب معدلات البطالة في الارتفاع مع ارتفاع معدلات التضخم الذي يقتضي تسريح بعض العمال، وتخفيض الأجور، خاصة في الدول النفطية التي تكون أكثر عرضة للتقلبات. الشكل الموالي يوضح تطورات متوسط معدلات البطالة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 1990 - 2021.

الشكل رقم (2 - 17): تطورات متوسط معدلات البطالة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا



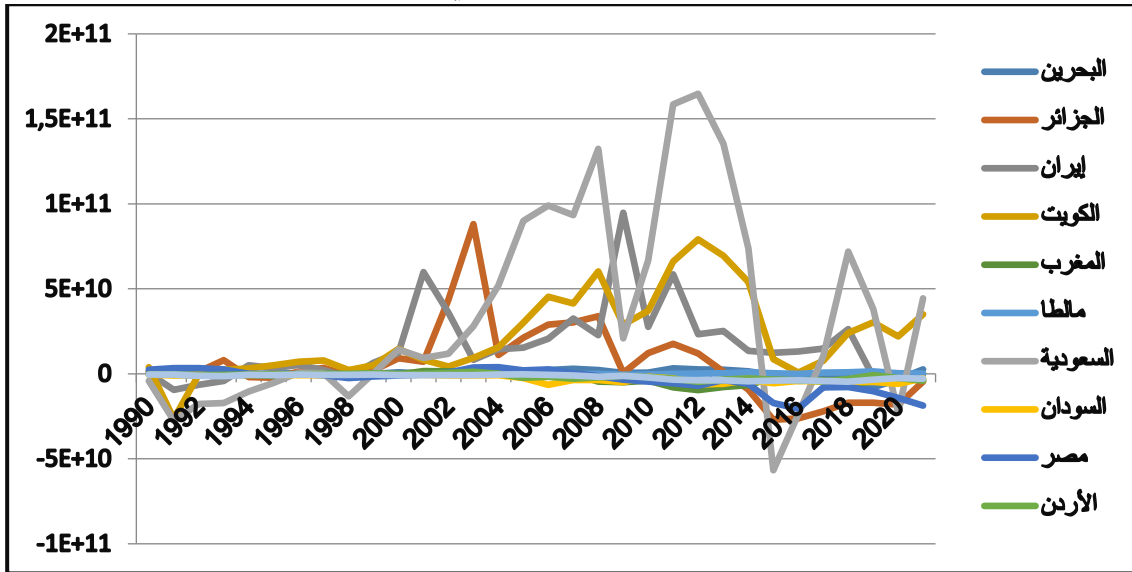
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel 07 انطلاقاً من معطيات البنك الدولي

¹ - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنة 2014، ص: 33.

الفصل الثاني: واقع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول خلال الفترة 1990 - 2021

يلاحظ من الشكل أعلاه ارتفاع عام في متوسط معدلات البطالة على طول الفترة محل الدراسة، وتحتل الجزائر الصدارة في ارتفاع معدلات البطالة وصلت إلى أعلى مستوى في الفترة 1996 - 2000 بمتوسط معدل يقدر بـ 27.73%، تليها الأردن، السودان، مصر ثم بقية الدول. وبمقابل الارتفاع المستمر في معدلات كل من التضخم والبطالة فإن ذلك يؤثر بالسلب على رصيد ميزان المدفوعات، حيث أن انخفاض معدلات التضخم الناتج عن ارتفاع قيمة العملة المحلية يساهم في تسديد جزء من الديون المعبرة عن العجز الدائم، وهو ما تم توضيحه في الشكل الموالي.

الشكل رقم (2 - 18): تطورات رصيد ميزان المدفوعات في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel 07 انطلاقاً من معطيات البنك الدولي

يلاحظ من الشكل أعلاه رقم (2 - 17) تذبذب في أرصدة الحساب الجاري لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال فترة الدراسة، حققت السعودية أعلى فائض قدر بـ 135.74 مليار دولار في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014، تليها كل من الجزائر والكويت وذلك بعد جملة الإصلاحات والبرامج المهيكلة في إطار دعم الاقتصاد الوطني والنهوض به من خلال تسديد الديون المترتبة عن الإصلاحات بفضل الارتفاعات المستمرة في أسعار النفط، وفي جانب آخر من الدين العام الداخلي، فقد تراجعت نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية من 56 في المائة خلال الفترة الأولى إلى 33 بالمائة في الفترة الثانية. وتعكس هذه التطورات بشكل عام ثمره جهود الإصلاح المالي والاقتصادي الذي التزمت غالبية الدول العربية بانتهاجه منذ منتصف التسعينات، والتي اعتمدت على استخدام جزء من الفوائض المالية وعائدات الخصخصة المحققة خلال الأعوام السابقة في سداد الدين العام وتقوية الاحتياطات المالية،¹ ثم انخفض فائض الحساب الجاري لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من 79.3

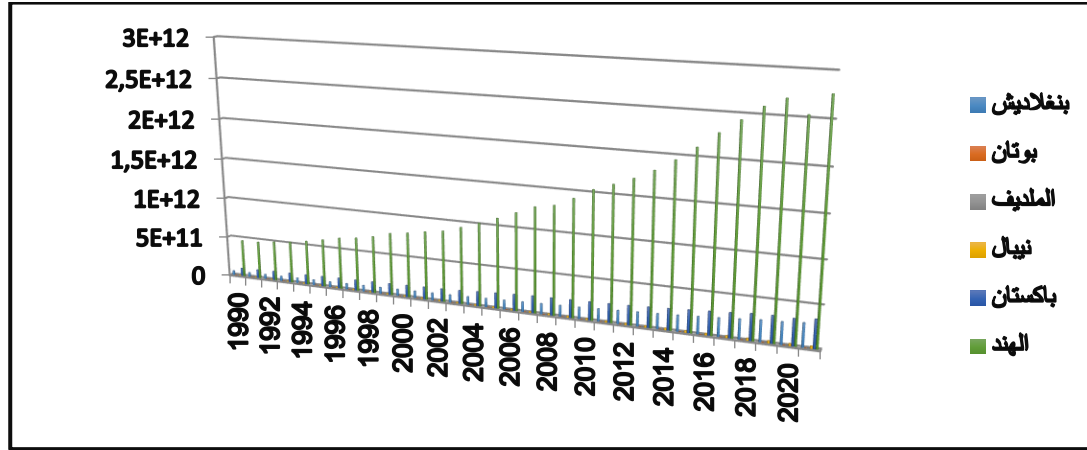
¹ - هبة عبد المنعم، أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين: ملامح وسياسات الاستقرار، صندوق النقد العربي، 2012، ص: 37.

مليار دولار عام 2018 إلى نحو 31 مليار دولار عام 2019، لكون تلك المنطقة من أكبر مناطق تصدير النفط بالعالم، الذي شهدت أسعاره العالمية انخفاضا.¹

6. تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في جنوب آسيا

يثير الحديث عن الآسيان (جنوب آسيا) كمنظمة للتعاون الإقليمي بين مجموعة الدول مع شرقي آسيا كجزء من الحلول للنهوض الاقتصاد الآسيوي والخروج من بقعة التخلف من خلال محاولة الرفع من النمو الاقتصادي لكل دولة من دول الجنوب الآسيوي، حيث أن تكتل الآسيان جاء ضمن ترتيبات الأمن الإقليمي في إقليم آسيا - الباسفيك خلال مرحلة الحرب الباردة، التي تميزت بسعي الولايات المتحدة إلى حصار المد الشيوعي واحتوائه خوفا من انتشاره على نحو يهدد مصالحها بالمنطقة لاسيما مع خروج فرنسا من الهند الصينية وانتصار فيتنام وتوسعها في كمبوديا، عندئذ برزت الحاجة إلى آلية أمنية في جنوب آسيا تكون مهمتها حصار المد الشيوعي والحيلولة دون انتشاره وهو الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى خلق هذه الآلية في محاولة لتنظيم صفوف الحلفاء في جنوب شرقي القارة، وتقوية اقتصادهم عن طريق ضخ رؤوس الأموال الهائلة والزائدة عن دورة رأس المال الأمريكي، الذي نشأ وتكون بسبب فوائض أسعار النفط العربي وهو الأمر الذي يحقق عدة أهداف لخدمة المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة، ولكن مع التطور الاقتصادي وعصر العولمة خرجت جنوب آسيا من قوقعة الولايات المتحدة الأمريكية،² تمثلت بؤادر الخروج في استقلال كل دول عن أخرى والشكل الموالي رقم (2 - 18) يوضح تطورات النمو الاقتصادي في بعض دول جنوب آسيا.

الشكل رقم (2 - 19): تطورات الناتج المحلي الإجمالي في دول جنوب آسيا



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel 07 انطلاقاً من معطيات البنك الدولي

خلال البحث في تاريخ اقتصاد جنوب آسيا على مدى عقود ماضية وجد أنه كان يعاني من الانخفاض المستمر في المؤشرات الاقتصادية نتيجة للتبعية الأمريكية، الفقر الشديد والإحتلالات التي

¹ - صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص: 11.

² - محمود، أحمد إبراهيم، التحولات الإستراتيجية وإشكاليات الصراع والأمن في جنوب شرق آسيا، مجلة السياسية الدولية، العدد 118، تشرين، ص: 216-220.

مرت بها دول جنوب آسيا، ولكن كان أداء اقتصاد جنوب آسيا كان جيدا في التسعينيات وخلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في السنوات الخمس الماضية كان أداءه أفضل، وقد تحسن معدل النمو بشكل مطرد، وهو اليوم من بين أعلى المعدلات في آسيا، وفي التكامل مع الاقتصاد العالمي، بينما يلاحظ من الشكل أعلاه أن التطورات في الهند هي العامل السائد في هذه القضية لتحسن الأداء الاقتصادي في جنوب آسيا ومعظم البلدان الأخرى في المنطقة كانت تسير في اتجاه متزايد،¹ وترجع الزيادة المستمرة في النمو الاقتصادي الهندي إلى سياسة التصنيع التي اعتمدها بعد الاستقلال من الاحتلال البريطاني، حيث أنه في عام 1991، أصبحت أزمة الاقتصاد الكلي في الهند عميقة وشديدة، وتمثل معظمها في ارتفاع العجز الإجمالي المالي (GFD) للحكومة المركزية إلى 8.4% في الفترة 1990-1991، ثم ارتفع الدين الداخلي للحكومة إلى 53% من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة، بعدها بدأ النمو الاقتصادي في التحسن خلال سنوات 1992-1998 بفضل إنشاء مجموعة أجهزة من ضمنها لجنة الاستثمار وسحبه من أجل خصخصة الشركات المملوكة للدولة وتقليص حجم الحكومة، بعدها تأسست مجموعة G20² المتضمنة الهند كعضو رئيسي، كما عمدت خلال سنوات 2000 - 2009 أيضا إلى إنشاء أجهزة مالية لسحب الاستثمارات من خلال المبيعات الإستراتيجية وتفكيك التسعير في قطاع البترول وغيرها.

خلال سنتي 2019 - 2020، ونتيجة لقيام حكومة الهند بإغلاق البلاد على مستوى البلاد 21 يوما، مما يحد من حركة جميع سكان الهند البالغ عددهم 1.38 مليار (138 كرور) كدولة تطبيق الإجراءات الوقائية ضد جائحة كوفيد19 في الهند، والتي تعاني من تباطؤ اقتصادي طويل الأمد، وانخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 8.2% في عام 2018 إلى 3.1% في 2020.³ تليها باكستان بمعدلات نمو متدنية بفضل العقوبات التي تمثلت في انخفاض التحويلات المالية وزيادة العجز، وقد أدى الانخفاض في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نحو أسوأ معدلات التضخم وقامت باكستان بتمويل عجز الحساب الجاري خلال سنوات التسعينات، بعدها مباشرة تمت إعادة هيكلة عدد كبير من التعديلات الدستورية المتمثلة في النظام السياسي وباعتبار باكستان في نظر العالم بلد إرهابي، وتردد المستثمرون الأجانب في الاستثمار فيها خلال سنوات 2000 - 2007 وتحسنت المؤشرات بفضل المساعدات الخارجية، وكانت خدمة الديون عند نسبة مقبولة وهو ما يوضحه الشكل رقم (2 - 19) الذي يؤكد التذبذب الحاصل في المعدلات النمو الاقتصادي في هذه الفترة، ثم حدثت مشكلة الركود التضخمي بسبب عدم وجود التنسيق بين السلطات المالية والنقدية، في عام 2013، بعدها ارتفع المعدل إلى 4.3

¹ - Kunio Senga, Juan Miranda, **South Asia Economic Report, Asian Development Bank, Printed in the Philippines**, Publication Stock N°. 100706, 2006, p: 10.

² - وهي مجموعة تضمنت أيضا الهند سنة 1999 لجمع حكومات والاقتصاديات النامية وذلك للمناقشة القضايا السياسية والمالية الاقتصادية والوصول إلى الحلول المتعلقة بالاقتصاد والاستقرار المالي.

³ - Sebak Kumar Jana, **Journey of Seventy-Five Years of Indian Economy: An Overview**, MPRA Paper N°. 117838, Department of Economics, Vidyasagar University, Midnapore, West Bengal, India, 2023, p p: 07 - 12.

الفصل الثاني: واقع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول خلال الفترة 1990 - 2021

في المائة في الفترة 2014-2015 بسبب انخفاض أسعار النفط،¹ وارتفاع التحويلات المالية، وتحسن الأمن الظروف وارتفاع الإنفاق الاستهلاكي،² وغيرها من المؤشرات الاقتصادية خلال سنتي 2016 - 2018، وكانت الظروف الاقتصادية أفضل بكثير من العقود السابقة، كما أن الاقتصاد لا يزال غير مستقر بسبب السياسيين عديمي الخبرة والفاستدين، وتعد أيضا جائحة كورونا العامل الأساسي في انخفاض النمو مرة أخرى.

وفيما يخص اقتصاد بنغلاديش التي تعد أفقر دول جنوب آسيا رغم العدد المعبر للسكان لكنهم أغليتهم يعيشون تحت مستوى خط الفقر، على الرغم من أنه اقتصاد يعتمد على القطاع الزراعي بشكل تام، فضلا عن انخفاض المؤشر الاقتصادي للناج المحلي الإجمالي خلال فترة التسعينات وأوائل سنوات الألفينات وهو ما جعل عامل الهجرة يرتفع بشكل غير مسبق، في السنة المالية 2010-2012، أرسل المواطنين المهاجرون من بنغلاديش 11,650.30 مليون دولار كتحويلات تمثل 11.12% من الناتج المحلي الإجمالي، وفقا للبنك الدولي، حيث بلغ معدل النمو من التحويلات 9.04% في حين أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يبقى عند 6.66% ويرتفع معدل التضخم إلى 8.8%،³ وبقاء النمو على نفس الوتيرة في السنوات المقبلة ثم انخفاض تحت المعدل مع ظهور جائحة كورونا.

كما أن التضخم والبطالة يتأثران بشكل جيد وفق عاملين مهمين وهما: عندما تكون البنية التحتية لكل القطاعات مناسبة نحو إمكانية زيادة الإنتاجية للسلع والخدمات وبالتالي تصديرها، والعامل الثاني تكمن الشركات من مواجهة التغيرات السعرية والتحكم الاقتصادي فيها وذلك من خلال التوظيف المناسب لكل القطاعات وفق البنية التجهيزية المناسبة، لكن بعض الدول فشلت في تحقيق ذلك نتيجة عدة عوامل خارج عن إرادتها، ودول جنوب آسيا من بين تلك الدول، وهو ما تم توضيحه في الجدول الموالي.

الجدول رقم (2 - 6): تطورات متوسطي معدلات التضخم والبطالة في دول جنوب آسيا

الفترة	الهند	باكستان	نيبال	المالديف	بوتان	بنغلاديش
معدل التضخم						
1990 - 1995	10.238	10.839	10.738	10.704	10.993	5.791
1996 - 2000	7.61	7.297	6.881	2.838	7.334	4.879
2001 - 2005	3.979	5.172	4.221	0.641	3.572	5.129
2006 - 2010	8.678	12.479	7.904	6.451	5.976	7.665
2011 - 2015	7.996	7.802	8.792	5.807	7.919	7.666
2016 - 2021	4.617	7.124	5.198	0.43	4.434	5.598
معدل البطالة						

¹ - Muhammad Zahir Faridi, Muhammad Ramzan Sheikh & Maria Sajjad Khan, **Economic Growth in Pakistan - A Historic Perspective**, Journal of Historical Studies, Vol. VII. No. 01, 2021, p p: 182 - 183.

² - Amjad, Rashid, **The Economic History of Pakistan since the Mughals, 1520-2020: An Outline**, 2019, p: 178.

³ - Haradhan Kumar Mohajan, **Economic development of Bangladesh**, Journal of Business Management and Administration Vol. 1, N^o. 04, 2013, p: 45.

الفصل الثاني: واقع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول خلال الفترة 1990 - 2021

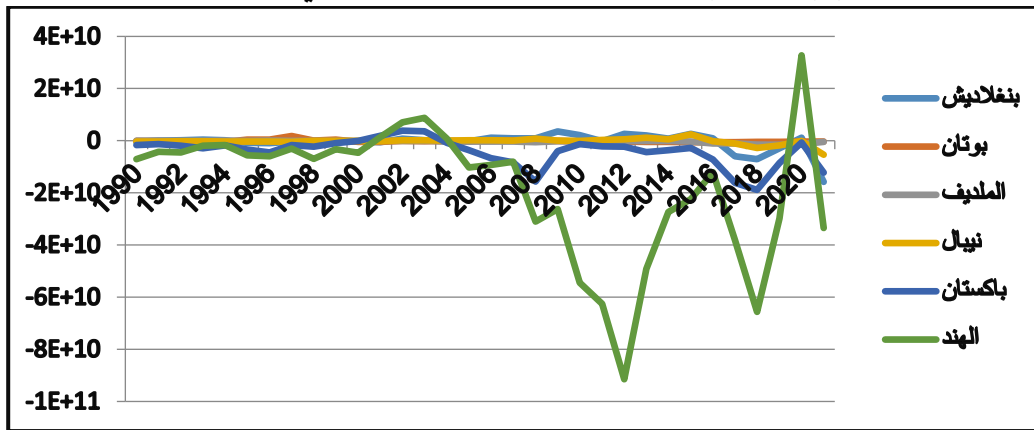
2.336	1.4696	0.84	10.544	0.656	6.839	1990 - 1995
2.887	1.454	1.501	10.553	0.618	7.482	1996 - 2000
4.079	2.231	5.243	10.521	0.596	8.33	2001 - 2005
4.122	3.571	10.402	10.542	0.518	8.444	2006 - 2010
4.209	2.646	8.379	10.525	2.203	8.039	2011 - 2015
4.631	3.473	5.212	11.264	4.912	7.941	2016 - 2021

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

من خلال ملاحظة أرقام الجدول (2 - 6) أعلاه نجد أن نسب التضخم والبطالة متباينة بين بلدان التكتل وتفاوتت في الحالة التي عليها على مدار السنوات والدول، حيث جاءت بقيم إيجابية والسالبة وكان أعلى معدلات التضخم من بين الدول المذكورة تبرز دولة باكستان في الفترة (2006 - 2010) بمتوسط معدل 12.48%، تليها كل من بوتان، نيبال والمالديف في الفترة (1990 - 1995) بمعدل 10.99%، 10.73%، 10.70% على الترتيب وتتناقص بين كل فترة وأخرى، بينما احتلت دولة نيبال الصدارة في ارتفاع معدلات البطالة، حيث بلغت أعلى معدل في البطالة بنسبة 11.26% خلال متوسط الفترة (2016 - 2021)، بعدها الهند، ويعود السبب الأولي لارتفاع كل من التضخم والبطالة في هذه الدول إلى الزيادات المستمرة في أسعار دعم القمح، والتسريح الجزئي للعمال بالإضافة إلى النمو السكاني والتكاليف والرسوم الباهظة في التعليم وغيرها.

فيما حققت دول جنوب آسيا عجزا متوصلا على الرغم من تدخلات صندوق النقد الدولي، والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (2 - 20): تطورات رصيد ميزان المدفوعات في دول جنوب آسيا



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel 07 انطلاقا من معطيات البنك الدولي

يلاحظ من الشكل الموالي أن دول جنوب آسيا المذكورة تعاني من تباين كبير في قيم سلبية في رصيد ميزان المدفوعات وبالتالي تحقيق العجز على طول الفترة الزمنية نتيجة لتراكم الديون وعدم تسديدها بالرغم من الفقر المدقع في أغلبيتها، وتمثل الهند الدولة الأكثر تضررا من الديون وذلك من خلال تسجيل أعلى رصيد سالب 91472- مليار دولار في سنة 2017، فيما تواصلت القيم الاستمرار بالسلب نتيجة الديون

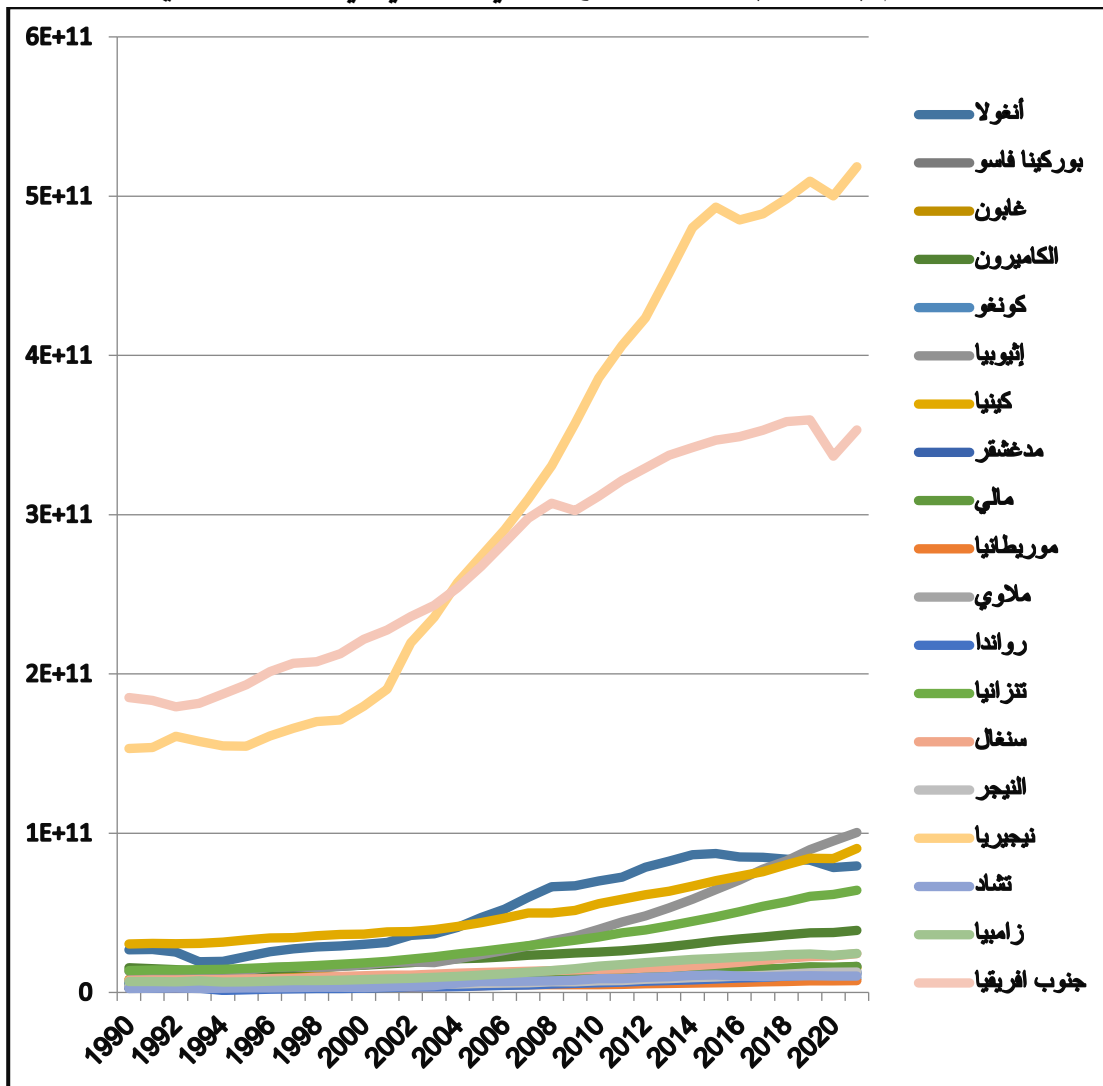
الفصل الثاني: واقع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول خلال الفترة 1990 - 2021

السيادية وطبيعة الحكم الذي يوضح فشل المنظومات الحكومية في الخروج من بؤرة التخلف والفساد دون استثناء الفقر وتعدد الديانات التي تخلق صراعات مستمرة، نفس الشيء بالنسبة إلى باكستان والدول الأخرى.

7. تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في إفريقيا الجنوبية

على الرغم من الاقتصاد القوي في العديد من الدول الجنوبية لإفريقيا خلال العقود الأخيرة، لم تتغير مؤشرات التنمية البشرية والفقر والمجاعة والاستغلال السيئ للموارد الطبيعية كون أغلبية الدول الجنوبية غنية بالذهب والمعادن فضلا عن وجود مكامن بترولية غنية، وذلك حسب تقارير البنك الدولي.¹ فيما يلي تطورات الناتج المحلي الإجمالي المعبر عن النمو الاقتصادي لبعض دول جنوب إفريقيا.

الشكل رقم (2 - 21): تطورات الناتج المحلي الإجمالي في دول جنوب إفريقيا



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel 07

¹ تقارير البنك الدولي، اقتصاد أفريقيا الجنوبية، 2015، على الرابط: <https://www.albankaldawli.org/ar/about/annual-report-2015>، (تاريخ التصفح: 2023/09/06، 22:17).

يلاحظ من الشكل أعلاه رقم (2 - 21) أن أغلبية الدول تعاني من انخفاض مستمر في الناتج المحلي الإجمالي على طول فترة الدراسة نتيجة انهيار النظام السياسي وتقييد الحريات بفعل الحروب والأفعال العنصرية من الأقلية البيضاء، بالإضافة إلى الانقسامات السائدة في فترة التسعينات والمناخ الغير مناسب للحياة كونها مناطق صحراوية معزولة، فيما عدا كل من جنوب إفريقيا ونيجيريا، التي حاولت النهوض بالاقتصاد الإفريقي خلال التسعينات القرن الماضي من خلال تقييد المشاركات السياسية وعدم التدخل في الاقتصاد، كما يعطى الدور الأكبر للتحويلات الاجتماعية المبتكرة خصوصا في جنوب إفريقيا والتي اعتمدت بشكل كبير على برامج لمعالجة التفاوتات التي طال أمدها، من خلال التركيز على السياسات الاقتصادية من مالية ونقدية والتي أبقّت على المستويات المنخفضة لكل من التضخم والدين العام من خلال فتح الاقتصاد أمام التجارة الدولية وتدفقات رأس المال، ويلاحظ من الشكل أن تطورات الناتج المحلي الإجمالي في بداية التسعينات كان شبه منفضة إلى غاية عام 1994، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بمعدل متوسط قدره 1.2 في المائة سنويا وهو المعدل المماثل لذلك الموجود الموجودة في أمريكا اللاتينية (0.8 في المائة)، وأقل بكثير من جنوب آسيا (3.7 في المائة) وشرق آسيا (6.2 بالمائة)¹، وقد استمر في الارتفاع نتيجة الاعتماد الكبير على التصدير للذهب والمعادن النفيسة، وكذلك المخزون الكافي من المحروقات والتصنيع المعتد بكثرة في هذه المنطقة كلها عوامل ساهمت في زيادة معدلات النمو الاقتصادي ولم تتضرر بشكل كبير خلال الجائحة لاعتمادها على سياسة الغلق الكلي والوعي الصحي.

كما يلاحظ أيضا من الشكل رقم (2 - 21) أن الاقتصاد النيجيري هو الأعلى نموا خلال الفترة 1990 - 2021، من خلال التطور الواضح له من سنة لأخرى ويعود ذلك لعدة أسباب من بينها التحسين في العوامل المحددة للنمو الاقتصادي بإجراء تعديلات وتحسينات ممكنة في الحكومة والجهاز الدولي²، بالإضافة إلى اعتماد التصدير بشكل كبير فيما يخص الزيوت النفطية ومشتقات البترول والمعادن الثمينة، وبالتالي فالإقتصاد النيجيري يعتمد على التجارة في تعاملاته الاقتصادية بشكل أكبر، والاعتماد التام على القطاع العام من خلال فرض القيود على الأسعار المختلفة من خلال حركة الصادرات.

فضلا عن الارتفاع المستمر في التضخم والبطالة تبقى دول جنوب إفريقيا في الترتيب الأخير من حيث سياسات التحكم في الإصدار النقدي وتزايد عدد البطالين، على الرغم من أن أفضل اقتصاد المتمثل في دولة جنوب إفريقيا التي تتميز بمعدلات تضخم منخفضة نسبيا، إلا أنها تعاني من ارتفاع في أسعار

¹ - Dani Rodrik, John F, **Understanding South Africa's economic puzzles**, Economics of Transition Vol. 16 N⁰. 4, 2008, p: 770.

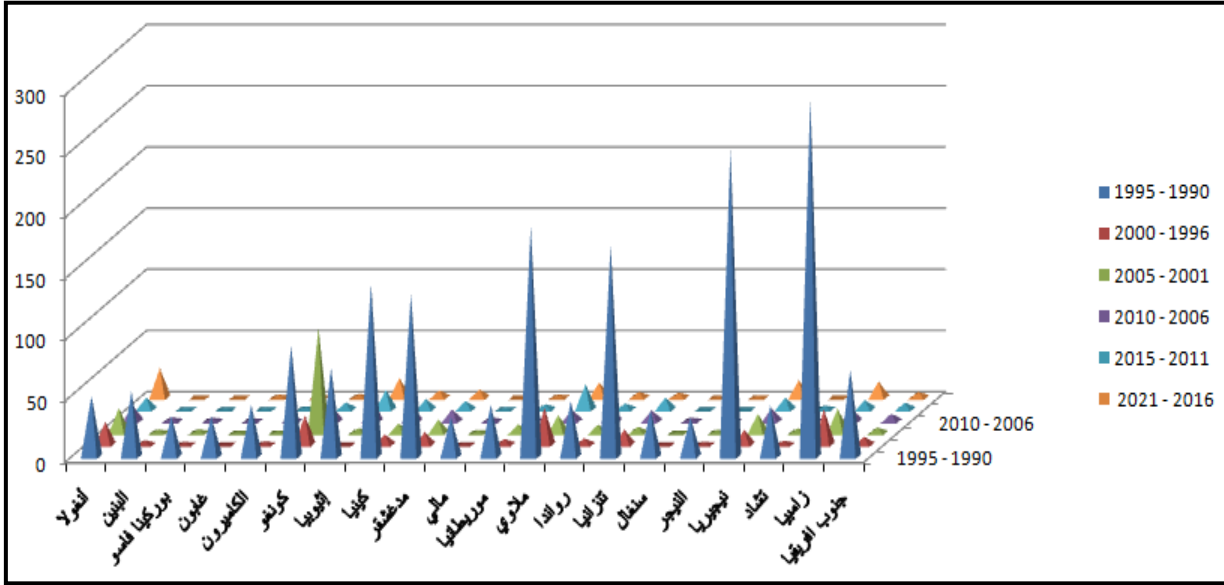
² - Kelechi Johnmary Ani, Chigozie Onu, **EFFECT OF MONETARY POLICY ON ECONOMIC GROWTH IN NIGERIA IN THE POST STRUCTURAL ADJUSTMENT PROGRAMME, INDEPENDENT JOURNAL OF MANAGEMENT & PRODUCTION (IJM&P)**, v. 12, N⁰. 8, November-December 2021, p: 2365.

الفصل الثاني: واقع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول خلال الفترة 1990 - 2021

الفائدة بشكل مفرط بسبب تحديد الانكماش المالي المعتمد على تصريف أغلبية العمال في المصانع والشركات.

فيما يلي تطورات متوسط كل من معدلي التضخم والبطالة خلال كل سبع سنوات من فترة الدراسة.

الشكل رقم (2 - 22): تطورات معدل التضخم لدول جنوب إفريقيا خلال الفترة 1990 - 2021



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel 07

يلاحظ من الشكل أعلاه ارتفاع نسبي في معدلات التضخم خلال الفترة 1990 - 1995 في أغلبية الدول وأكثرها ارتفاعا في الدول المتخلفة والفقيرة منها: زامبيا، كونغو، تنزانيا، ملاوي، مدغشقر ونيجيريا، حيث تراوحت نسبة معدل التضخم بين 293% و 90%¹، وهو أعلى متوسط* لمعدل للتضخم نتيجة مخلفات الأزمة النفطية في بداية التسعينات وسياسة التسعير الفاشلة التي حاولت الحكومة تطبيقها عند الإصدار النقدي، بالإضافة إلى العجز المالي نتيجة تراكم الديون، وارتفاع أسعار الغذاء، كما أن الارتفاع التضخمي في الاقتصاد النيجيري سببه كون البلد يعتمد في تعاملاته على تصدير الزيوت والمشتقات النفطية وبالتالي فهو الأكثر تضررا من بقية الاقتصاديات الخاصة بالأفارقة السود، ثم تراجعت بعدها مستويات التضخم بنسب كبيرة نتيجة اعتماد برامج مختلفة للتحكم في الإصدار النقدي وتخفيض قيمة العملة الوطنية لكل دولة خاصة دولة جنوب إفريقيا التي لوحظ فيها تراجع كبير في المستويات التضخمية مع مطلع سنة 1996 نتيجة استقلالية البنك المركزي لكنه استقر عند مستوى 8% إلى غاية 2004.²

¹ - تقارير البنك الدولي، اقتصاد أفريقيا الجنوبية، 1999، على الرابط: <https://www.albankaldawli.org/ar/about/annual-report-1999>، (تاريخ التصفح: 2023/09/06، 23:02).

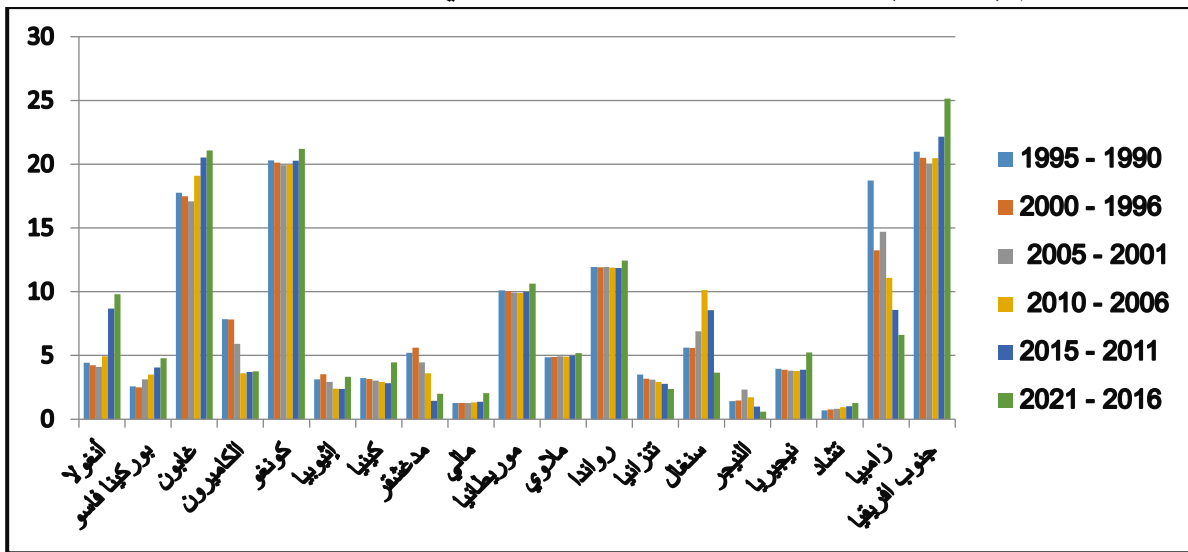
² - Adam Habib et Vishnu Padayache, **Afrique du sud : Pouvoir, politique et stratégie économique dans la transition démocratique**, Revue Tiers Monde, XL, n°. 159, Juillet- Septembre 1999, .p p: 105 – 107.

الفصل الثاني: واقع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول خلال الفترة 1990 - 2021

فيما عاودت النسب الارتفاع مرة أخرى خلال الفترة 2006 - 2010 نتيجة حدوث الأزمات المالية العالمية والنفطية التي خلفت آثار سيئة كون الاقتصاد لجنوب الصحراء اقتصاد بترولي وتعديني بدرجة أولى، ثم انخفضت مرة أخرى مع اعتماد الحكومات البرامج المختلفة للخروج من الكساد وتسديد الديون الخارجية التي تنقل كاهل الأفارقة السود من خلال التركيز على الصناعات التحويلية والخدمات المختلفة في القطاعات غير البترولية.

كل هذا رغم الانخفاض والارتفاع في مستويات التضخم ومن خلال الاعتماد على البرامج التكميلية والإصلاحات، إلا أن دول جنوب صحراء إفريقيا تعاني من ارتفاع كبير في معدلات البطالة، والشكل الموالى يوضح توزيع معدلات البطالة بين مختلف الدول الإفريقية خلال الفترة محل الدراسة.

الشكل رقم (2 - 23): تطورات معدل البطالة لدول جنوب إفريقيا خلال الفترة 1990 - 2021



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel 07

يلاحظ من الشكل أعلاه ارتفاع في كل دول على طول الفترة محل الدراسة لأغلبية الدول نتيجة أزمة الفقر التي تخللت جنوب إفريقيا على طوال الفترة وصعوبة الخروج من بؤرة الفساد وانتشار الفقر المدقع رغم الإمكانيات الطبيعية والبشرية المؤهلة، ففي السنوات الأولى من فترة الدراسة وجد ارتفاع مستمر لمعدلات البطالة لدولة جنوب إفريقيا، ولهذا تم تخفيض قيمة العملة الوطنية في 1996 واتخاذ برنامج جديد يسمى النمو والتشغيل وإعادة التوزيع GEAR، وقد خلق 126000 منصب شغل في إلا أن جنوب إفريقيا مازالت تعاني من المشكلة و252000 في 1997، علما أنه في 1995 تلقت الحكومة حوالي 350000 طلب عمل¹، ولكن هذا لم يمنع الدولة من السيطرة على عجز الميزانية (4,5% في عامي 1996/1997)، فمن خلال المنحنى أعلاه فإن البطالة تزداد من عام إلى آخر لكل دولة من دول جنوب إفريقيا، ووجد أن أعلى مستوى بلغته صحراء جنوب إفريقيا قدر بـ25.14% في الفترة 2021 - 2016

¹- Tiery de Monthrial, Philippe Moreau Defarges, Rames99, Paris: Institut français des relations internationales DUNOD, 1999, p : 209.

الفصل الثاني: واقع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول خلال الفترة 1990 - 2021

لدولة جنوب إفريقيا، ويعود سبب الارتفاع الكبير في معدلات البطالة خلال هذه الفترة إلى الأزمات الحاصلة خلالها وآخرها أزمة وباء كوفيد 19¹، وهذا الارتفاع يتشكل نتيجة الغلق الكلي وسياسة الحجر الوقائي كعامل أولي ثم زيادة اللامساواة في الأجور والارتفاع في أعداد العاملين الفقراء وعلى الأخص في الدول الكبيرة من جنوب إفريقيا، حيث الإنتاجية الضعيفة وأجر العمل غير الكافي لاحتياجات الحياة الضرورية، وقد يضاف إلى ذلك مشكلات البطالة المقنعة أو العمالة الناقصة أو العمل بغير التخصص وغيرها.²

وبالنسبة لمؤشر ميزان المدفوعات فقد وجد تسجيل عجز كبير في أغلبية الدول الإفريقية الجنوبية نتيجة أزمة الديون الخارجية التي تُوِّرَق كاهل هذه الدول، منذ اللحظة التي لم تعد فيها قادرة على الدفع في الثمانينات من القرن العشرين، حيث كانت تحديات التنمية التي مثلت أمام الحكومات الإفريقية تحتم عليها وجود رؤوس أموال كبيرة، على اعتبار أن الاستدانة تحقق لها نمو اقتصادي سريع على شرط الدفع مستقبلاً على شكل أقساط، وهناك عاملين يدفع الدول إلى الاستدانة وهما: ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض أسعار المواد الخام لهاته الدول،³ وهذان العاملان سببان رئيسيان في تراكم الديون للدول الإفريقية والتي ازدادت بشكل كبير بنسبة 113% سنة 1990،⁴ وهذه النسبة تزداد كل عام وهو ما يجعلها في مأزق كبير لحدوث عجز كبير لمعظم هاته الدول، والشكل الموالي يوضح تطورات رصيد ميزان المدفوعات في بعض دول جنوب إفريقيا خلال الفترة 1990 - 2021.

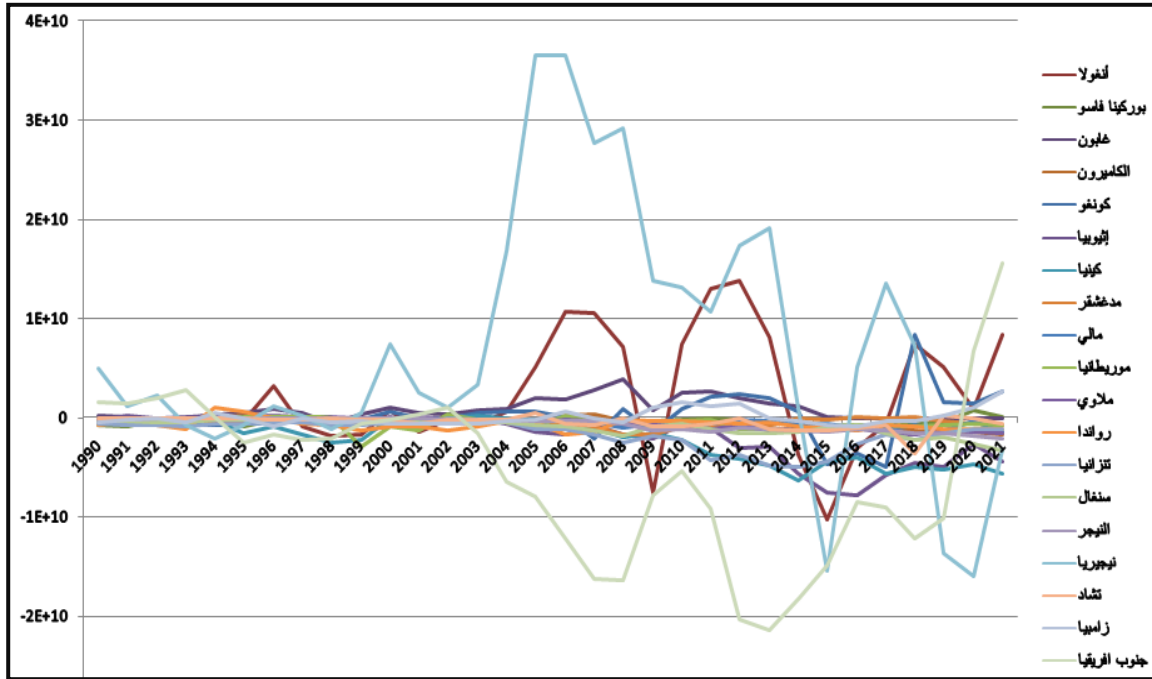
¹ - تقارير البنك الدولي، اقتصاد أفريقيا الجنوبية، 2023، على الرابط: <https://www.albankaldawli.org/ar/about/annual-report>، (تاريخ التصفح: 2023/09/06، 23:31).

² - محمد عدنان وديع، العولمة والبطالة: تحديات التنمية البشرية، سلسلة اجتماعات الخبراء بالمعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23، أبريل 2007، ص: 18.

³ - جيهان عبد السلام عباس، الديون الخارجية وتأثيرها على النمو الاقتصادي في إفريقيا جنوب الصحراء: دراسة قياسية منذ عام 2006، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 16، أكتوبر 2022، ص: 10.

⁴ - The World Bank, **International Debt Statistics 2022**, Washington, D.C: The World Bank, 2022, P: 39.

الشكل رقم (2 - 24): تطورات رصيد ميزان المدفوعات لدول جنوب إفريقيا خلال الفترة 1990 - 2021



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel 07

يلاحظ من الشكل أعلاه تذبذب كبير بين الفائض والعجز في رصيد ميزان المدفوعات للدول الإفريقية الجنوبية، حيث سجلت كل من نيجيريا، أنغولا، غابون وزامبيا فائضا معتبرا في رصيد ميزان المدفوعات بعد فترة التسعينات التي لوحظ فيها ثبات نسبي، ثم انخفضت تحت خط الصفر محققة بذلك عجز خلال سنتي 2015 - 2016، بينما كل من جنوب إفريقيا، إثيوبيا ومالي سجلت عجزا على طول فترة الدراسة.

وبالتالي فإن الدول الإفريقية كما سبق القول تعاني دائما من أزمة الديون، حيث أن عامل البترول باعتبار معظم دول جنوب إفريقيا دول بترولية الذي يتميز بالتقلب المستمر، وبالتالي فهي تعاني من ديون كبيرة وصلت لـ 665 مليار دولار خلال الفترة 2010 - 2019، وقد شجع تراجع أسعار السلع والفائدة العالمية على الاقتراض بشكل واسع، حيث جمعت الدول الإفريقية نحو 30 و 26 مليار دولار من الأسواق الدولية عامي 2018 و 2019 على التوالي، وسبب ارتفاع الدين الخارجي هو ارتفاع الفوائد من 2.2 مليار دولار سنة 2006 إلى 20 مليار دولار سنة 2019 والتي شكلت ديون تبتعد عن القصيرة الأجل.¹

وقد ارتفع بشكل غير مسبوق العجز في رصيد ميزان المدفوعات مع تزايد الدين الخارجي في أفريقيا جنوب الصحراء في عام 2020 نتيجة انعكاسات وباء كورونا التي ظهرت وبسرعة، إذ بلغت قيمة الديون

* - مربع كالدور السحري يقوم على أساس معرفة هل الاقتصاد متوازن أم لا، وبالتالي فهو يقوم على الأهداف الأربعة للتوازن الاقتصادي، لكن أجمع العلماء أنه يمكن اختصار بشكل عام هاته الأهداف في مؤشرات الاستقرار الأربعة.

¹ - Charles O. Manasseh et. al, **External debt and economic growth in Sub Saharan Africa: Does governance matter?**, RESEARCH ARTICLE, March 4, 2022, p p: 3-4.

الخارجية 702 مليار دولار أمريكي للعام ذاته مقارنة ب 613 لعام 2018 و 665 لعام 2019،¹ ومن بين 54 دولة إفريقية، هناك نصف عدد على مقربة من مستويات مثيرة للقلق أو وصلت لها،² فيما يتعلق بقدرتها على تحمل أعباء لها فعلا المديونية، مما ينذر بتعرض بعض دول المجموعة لأزمة في المستقبل.

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي حسب مربع كالدور السحري والتحليل العنقودي
بالرغم من الاختلاف الذي يميز كل دولة عن أخرى، إلا أنها جميعها تتفق على مجموعة من الأهداف الاقتصادية والتي تمثل الاستقرار الاقتصادي سواء من الداخل أو الخارج، ويمكن تلخيصها في أربعة أهداف تعرف بمربع كالدور السحري* الذي هو عبارة عن رسم تخطيطي مربع الرؤوس يحتوى على الأهداف الأربعة للسياسة الاقتصادية، والذي تم تصميمه من قبل نيكولاس كالدور عام 1971،³ ويعتبر المحاور المكونة لمربع كالدور الأهداف الرئيسية لأي اقتصاد كونها تمس الجوانب المرتبطة بالاستقرار الاقتصادي للدولة، وهدف هذا المربع يكمن في تحديد أمثلية الاقتصاد، ثم يتم تصنيف المجموعات محل الدراسة انطلاقا من التحليل العنقودي كأسلوب إحصائي مناسب.

الفرع الأول: اتجاهات الاستقرار الاقتصادي في مجموعات الدول حسب مربع كالدور السحري
أطلق على مربع كالدور بكلمة سحري لأنه يستحيل تحقيق الأهداف الأربعة للسياسة الاقتصادية، وذلك لوجود تعارض فيما بينها، ولكن يعتبر مربع كالدور أفضل مخطط لتبسيط مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بهدف معرفة اتجاه استقرار كل مجموعة من المجموعات الدولية لتسهيل المقارنة بينها، وذلك من خلال أخذ القيم التقريبية لكافة المعدلات الأربعة عند متوسط الفترات الزمنية محل الدراسة.

1. تحليل اتجاهات الاستقرار الاقتصادي في دول شرق آسيا والمحيط الهادي

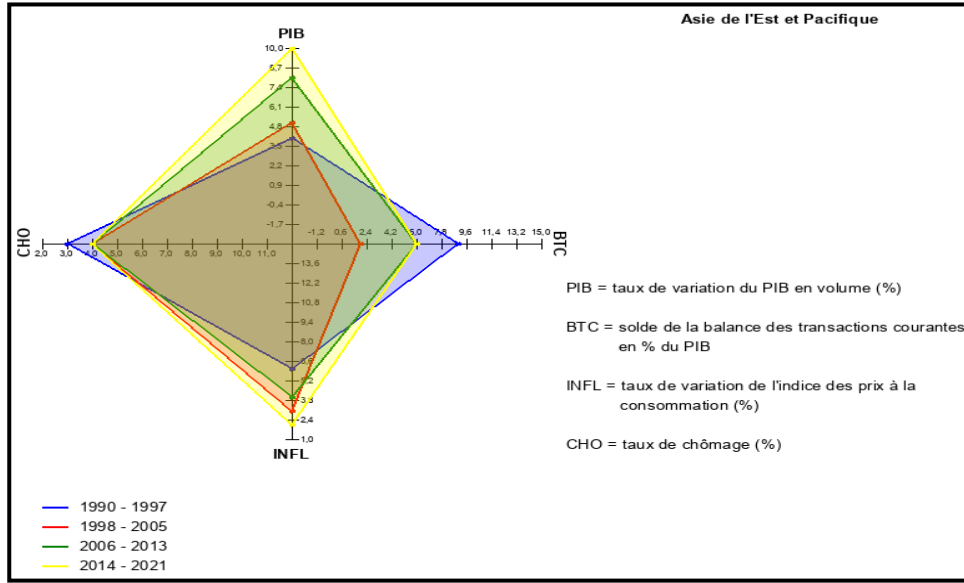
تم قياس متوسط كل مؤشر من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الأربعة وفق مربع كالدور السحري بتقسيم المدة الزمنية محل الدراسة إلى أربع فترات زمنية، كما هو موضح في الشكل الآتي.

¹- Statista, **Total external debt stock in Sub-Saharan Africa as of 2020, by country**, available at : <https://www.statista.com/statistics/1224137/external-debt-stock-in-sub-saharan-africa-by-country> (Page consultée le 22/09/2023).

²- Ben Chandler, **COVID-19 & AFRICAN DEBT: FURTHER DISTRESS OR THE BEGINNING OF A NEW PARADIGM?**, Mo Ebrahim Foundation, 2020, Available at: <https://mo.ibrahim.foundation/sites/default/files/2020-06/debt-distress-covid19.pdf>.

³- Picek, O, **The magic square of Economic policy measured by a macroeconomic performance index**, New school for social research department of economic, 2017, p: 19.

الشكل (2 - 25): اتجاهات مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (متغيرات المربع السحري لكالدور) لدول شرق آسيا والمحيط الهادي خلال متوسط الفترة 1990 - 2021



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Générateur de carrés magique de Nicholas kaldor على الموقع:

<http://www.ses.ac-versailles.fr/extras/bd/carre/carre.html>

يلاحظ من الشكل أعلاه رقم (2 - 25) وبالاعتماد على حساب متوسط الفترة، حيث يتضح من الشكل أن المدة 1990 - 1997 لا تقترب من الحالة المثالية التي يدعيها مربع كالدور السحري في الحالة العامة، نتيجة لاتجاه مساحة مربع كالدور تقريبا نحو الشمال الغربي وجبهة اليسار للمدة وهو ما يفسر أن الاقتصاد في هذه المجموعة ككل في هذه الحالة لا يتمتع بالاستقرار الاقتصادي بغض النظر عن تحسن معدلات النمو الاقتصادي وإيجابية أرصدة ميزان المدفوعات، أما في الفترة 1998 - 2005 فنلاحظ توسع منحني كالدور نحو اليسار ومنه معدل البطالة بلغ متوسطه 4.03% وهذا ما يشير إلى ارتفاع معدلات البطالة نتيجة الأزمات وارتفاع أسعار البترول، ومن ملاحظة مربع كالدور للفترة 2006 - 2013 فإننا نستنتج أن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال هذه المدة تقترب نوعا ما من المثالية وهو ما يعكس الاستقرار النسبي لمعظم المؤشرات باستثناء معدل التضخم لم يكن في مستوى مطلوب لارتفاعه بشكل غير مسبق، فيما اتجهت الفترة 2014 - 2021 نحو الأسفل ونحو الأعلى أي يترجم تحسن في معدلات النمو الاقتصادي لكن مع ذلك ارتفاع عام في معدل التضخم. وبالتالي فإن الاستقرار الاقتصادي في دول شرق آسيا والمحيط الهادي لم يقترب بشكل كافي من المثالية.

2. تحليل اتجاهات الاستقرار الاقتصادي في دول أوروبا وآسيا الوسطى

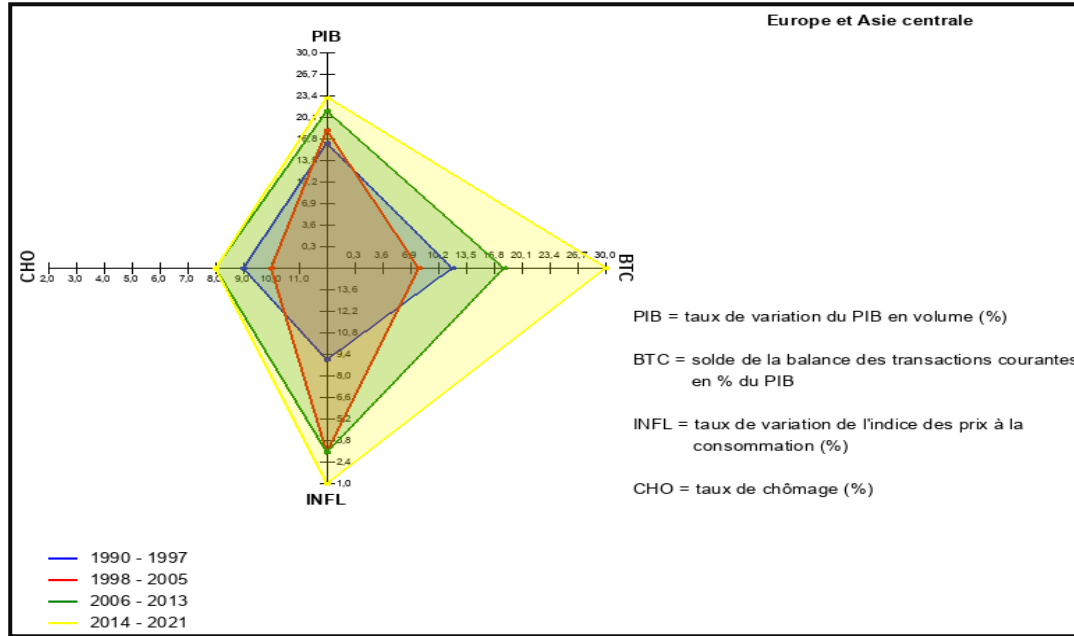
وتعتبر دول أوروبا وآسيا الوسطى من أهم دول المتقدمة التي تتميز بارتفاع عام في معدلات النمو الاقتصادي ولكن تواجه في فترات مختلفة عجز ميزاني كبير نتيجة للديون التي تثقلها لتمويل الحروب

الفصل الثاني: واقع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول خلال الفترة 1990 - 2021

واستيراد مواد الطاقة، مع ارتفاع عام في التضخم وانخفاض نسبي في معدلات البطالة حسب ما تم التطرق إليه سابقاً، الشكل موالي يوضح ما إذا كانت هذه المجموعة تقترب أو لا من الحالة المثالية.

الشكل (2 - 26): اتجاهات مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (متغيرات المربع السحري لكالدور) لدول أوروبا

وآسيا الوسطى خلال متوسط الفترة 1990 - 2021



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Générateur de carrés magique de Nicholas kaldor على الموقع:

<http://www.ses.ac-versailles.fr/extras/bd/carre/carre.html>

فيما وضح الشكل أعلاه عدم تحقيق الاستقرار الاقتصادي لدول أوروبا وآسيا الوسطى لتعارض أهداف السياسة الاقتصادية الأربعة مع بعض، حيث وجد أن الفترة الأولى 1990 - 1997 نتجه نحو الداخل وتضيق محققة بذلك قيم غير معتبرة من المؤشرات الأربعة راجع لكون الفترة اختصت بإعادة تعمير أوروبا والنهوض بعد الخسائر الحربية التي تعرضت لها دون الحديث عن أزمة 1990، فيما اتجهت الفترة المالية (1998 - 2005) نحو الجنوب (الأسفل) وهو ما يوضح زيادة معدلات التضخم عن المستويات المقبولة نتيجة الإفراط النقدي في تلك الفترة المقابلة لتسديد الديون وانخفاض قيمة الأورو، بينما الفترة 2006 - 2013 فيها توجه المنحنى نحو الداخل مع اتساع جانب الأيمن وهو ما حاولت فيه أوروبا تسديد القروض والديون المترتبة عليها من الأرباح التي تمثلت في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي نتيجة التركيز المباشر على التصنيع والزراعة وبالتالي ارتفاع كفاءة التصدير، فيما اتجهت الفترة الأخيرة التوسع نحو اليمين بسبب ضعف الإمدادات الطاقوية وزيادة الاقتراض لمواجهة الأزمات وأخرها أزمة كورونا.

ومنه أوروبا وآسيا الوسطى لم تصل إلى الحالة المثالية للاستقرار الاقتصادي.

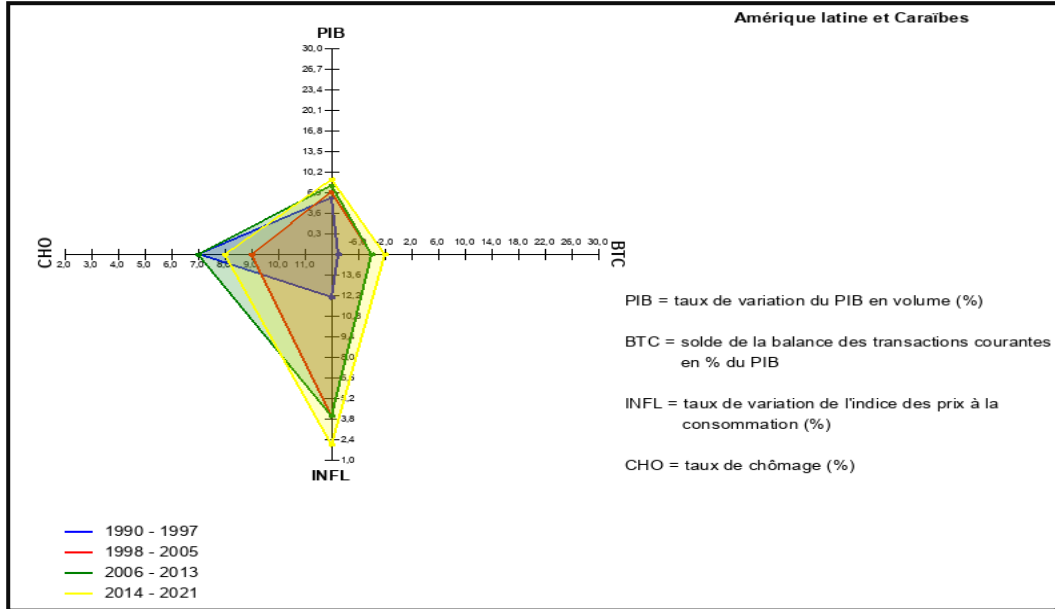
3. تحليل اتجاهات الاستقرار الاقتصادي في دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

الفصل الثاني: واقع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول خلال الفترة 1990 - 2021

تعد اقتصاديا دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي اقتصاديات ناشئة تحاول النهوض والتحسين من مستويات الاستقرار الاقتصادي لها، لكنها عاجزة عن اللحاق بذلك لعدة عوامل سبق ذلك، فيما يتم توضيح اتجاهات الاستقرار الاقتصادي في المنحنى أدناه.

الشكل (2 - 27): اتجاهات مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (متغيرات المربع السحري لكالدور) لدول أمريكا

اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خلال متوسط الفترة 1990 - 2021



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Générateur de carrés magique de Nicholas kaldor على الموقع:

<http://www.ses.ac-versailles.fr/extras/bd/carre/carre.html>

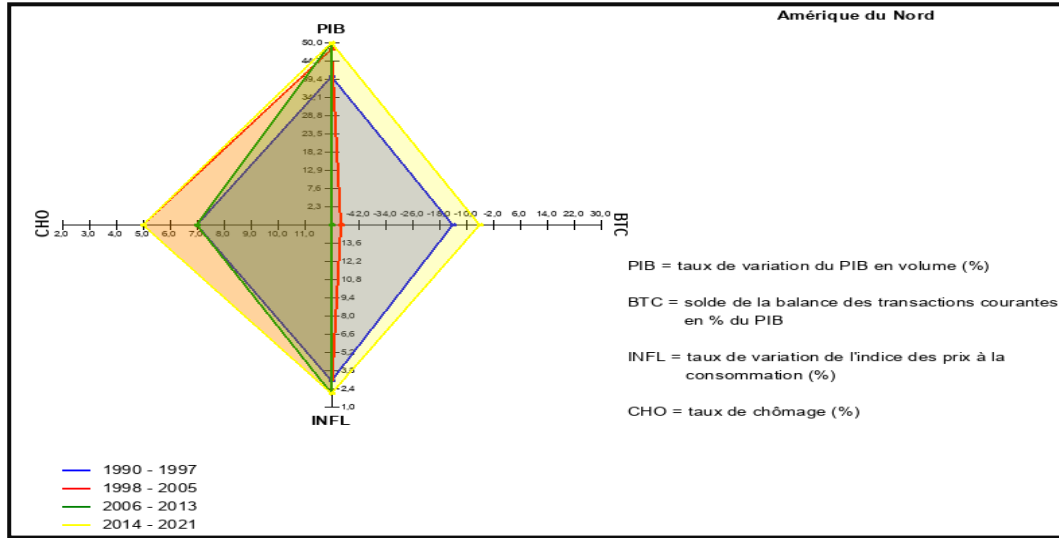
خلال فترات تطبيق المخططات في المجموعات المجاورة من الدول والإصلاحات الهيكلية، لجأت أيضا دول منطقة الكاريبي وأمريكا اللاتينية من تحسين مؤشرات عن طريق محاولة إيجاد سبل للخروج من الفقر والتخلف، لكن لا يمكن الجزم من تحسن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي من خلال شكل المربع السحري لكالدور (أنظر الشكل رقم 2 - 27)، وذلك لتذبذبه واختلاف شكله من فترة لأخرى. وهذا راجع لأزمة سنة 1990 التي عرفها قطاع المحروقات وتبعياتها على مختلف المؤشرات الكلية للاقتصاد خلال الفترة الموالية لهذه الأزمة، وهو ما يلاحظ انكماش المربع في اتجاهاته الأربعة (اتجاهه نحو الداخل) موضح عدم تأثيره بشكل كبير بالأزمات الطاقوية وتقلبات البنترول ولكن معدلاته ضعيفة نوعا ما، فيما اتجه المنحنى نحو الأسفل في الفترات المتبقية، ومنه تحسن معدلات التضخم والنمو الاقتصادي وانخفاضها عن السنوات التي سبقت لها.

ومنه مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تبعد الحالة المثالية للاستقرار الاقتصادي.

4. تحليل اتجاهات الاستقرار الاقتصادي في دول أمريكا الشمالية

وهي دول متقدمة وبالرغم من الانتعاش المستمر لاقتصادها نتيجة للعوامل الفيزيولوجية والإمكانات التي تزخر بها القطاعات، إلا أن مؤشرات لم تستقر بشكل تام ولكن اقتربت نوعا ما في فترة مختلف من الحالة المثالية، كما هو موضح في الشكل الموالي.

الشكل (2 - 28): اتجاهات مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (متغيرات المربع السحري لكالدور) لدول أمريكا الشمالية خلال متوسط الفترة 1990 - 2021



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Générateur de carrés magique de Nicholas kaldor على الموقع:

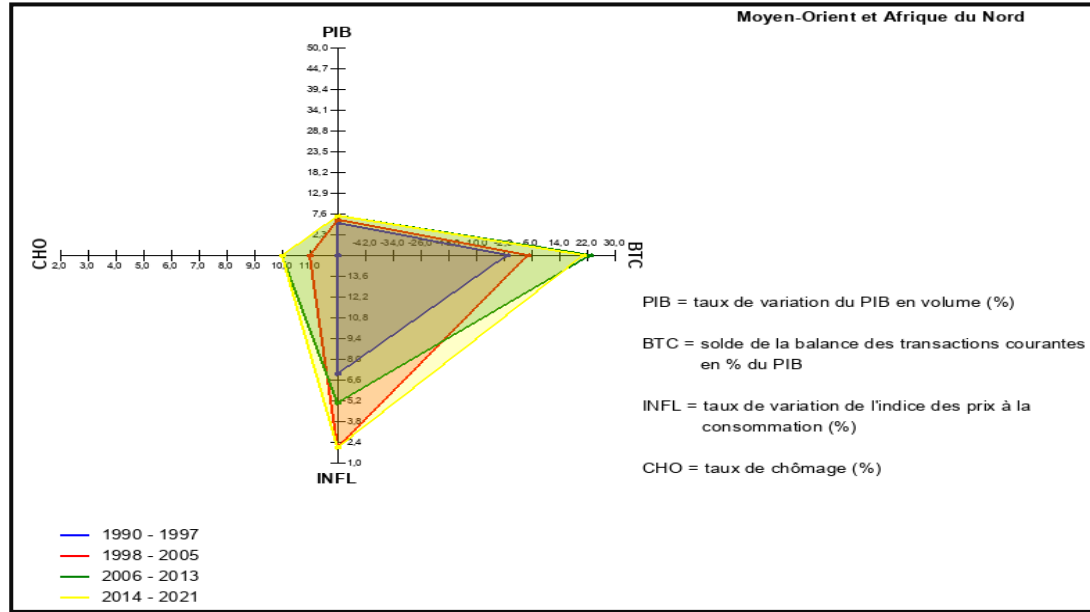
<http://www.ses.ac-versailles.fr/extras/bd/carre/carre.html>

يلاحظ من الشكل أعلاه رقم (2 - 27) أن المدة 1990 - 1997 لا تقترب من الحالة المثالية التي يدعيها مربع كالدور السحري في الحالة العامة، نتيجة لاتجاه مساحة مربع كالدور نحو الشمال الشرقي والشمال الغربي للمدة وهو ما يفسر أن الاقتصاد الأمريكي على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في هذه الحالة لا يتمتع بالاستقرار الاقتصادي بغض النظر عن تحسن معدلات النمو الاقتصادي وإيجابية أرصدة ميزان المدفوعات والتحكم النسبي في الإصدار النقدي نتيجة ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي إلا أنها تعاني من ارتفاع عام في معدلات البطالة، أما في الفترة 1998 - 2005 فنلاحظ اتجاه منحنى كالدور نحو الأعلى ونحو الأسفل فيما اختفى تقريباً في الاتجاهين المتبقيين، ومنه ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما يشير إلى تحسن مستوى رفاهية الفرد بسبب ارتفاع أسعار الدولار، ومن ملاحظة مربع كالدور للفترة 2006 - 2013 فإننا نستنتج أن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال هذه المدة تقترب نوعاً ما من المثالية وهو ما يعكس الاستقرار النسبي لمعظم المؤشرات باستثناء معدل البطالة لم يكن في مستوى مطلوب، في حين الفترة 2014 - 2021 والتي حصلت فيها صدمات تعد مزدوجة سواء من الناحية الاقتصادية، المالية أو الصحية وغيرها. ومنه يمكن القول أن مجموعة أمريكا الشمالية تقترب من الحالة المثالية وبالتالي تحقق الاستقرار الاقتصادي نوعاً ما.

5. تحليل اتجاهات الاستقرار الاقتصادي في دول المينا

إن أغلبية دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دول نامية وبعضها دول سائرة في طريق النمو وبالرغم من تحقيق معدلات إيجابية في بعض المؤشرات إلا أنها لم تحقق المستوى المطلوب من الاستقرار.

الشكل (2 - 29): اتجاهات مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (متغيرات المربع السحري لكالدور) لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال متوسط الفترة 1990 - 2021



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Générateur de carrés magique de Nicholas kaldor على الموقع:

<http://www.ses.ac-versailles.fr/extras/bd/carre/carre.html>

يلاحظ من الشكل رقم (27 - 2) أن الاقتصاد في هاته الدول شهد تطورا ملموسا في توازن المؤشرات الاقتصادية على طول فترة محل الدراسة من سنة 1990 إلى غاية 2021، بالنسبة للسنوات الأولى (1990 - 1997) نلاحظ اتساع مربع كالدور نحو اليمين دلالة على التحسن في وضعية ميزان المدفوعات وتوازنه، بعدها الفترة 1998 - 2005 بدأت معدلات التضخم والبطالة بالتراجع (اتساع منحني كالدور نحو الأسفل)، إلا أن معدلات البطالة بقيت في مستواها تتراوح بين 10 - 15% أو أكثر ثم انخفضت المؤشرات الاقتصادية الأربعة مع تحقيق عجز في ميزان المدفوعات وهذا في سنة 2008، ومع فترات 2010 / 2014 أين وصل معدل التضخم إلى حد أدنى، حيث أنه في سنة 2011/2012 حافظ معدل البطالة على نفس المستويات 10% ويظهر ذلك باتساع مساحة كالدور نحو اليسار، ثم نلاحظ انعكاس إيجابي لاستقرار اقتصادي على الأوضاع المالية والنقدية خلال فترة 2010/2015¹، ففي سنة 2014 حدث الانخفاض في معدل التضخم وهو ما يوضحه تقلص مساحة مربع كالدور نحو الأسفل ونفس الشيء بالنسبة لمعدل البطالة الذي بقي مرتفع بشكل مستمر، كما تجدر الإشارة إلى أن هذه السنة عرفت بالرصيد السالب غير المسبوق لميزان المدفوعات وهو ما يفسر الانخفاض الذي عرفته قيمة الدولار الأمريكي، غير أنه يلاحظ من الشكل تقلص مساحة مربع كالدور السحري نتيجة لتراجع الأداء الاقتصادي بشكل عام، وذلك تقييما للفترة التي حدثت فيها الأزمة الوبائية كوفيد 19 وانتشارها مع

¹ - صندوق النقد العربي، مرجع سابق، ص: 45.

الفصل الثاني: واقع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول خلال الفترة 1990 - 2021

مطلع سنة 2019 تراجعت التوازنات الاقتصادية الكبرى على مستوى العالم، والتي أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني لكل دولة.

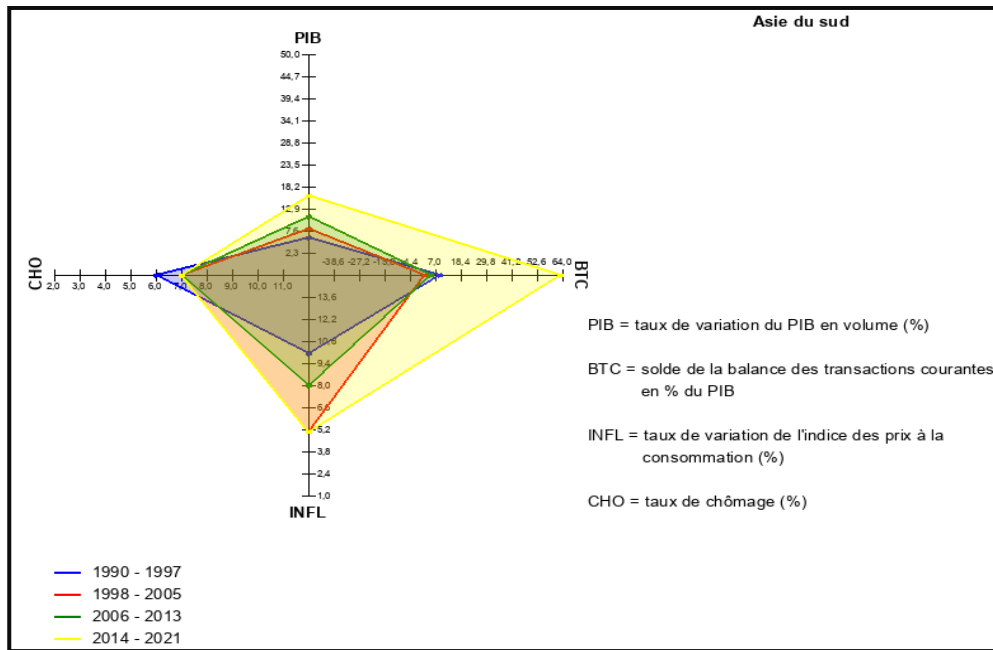
وبالتالي يمكن القول أن مجموعة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تقترب بشكل ضعيف من حالة الاستقرار.

6. تحليل اتجاهات الاستقرار الاقتصادي في دول جنوب آسيا

تمثل دول جنوب آسيا دولة نامية تحاول النهوض وإنعاش اقتصادها من خلال التركيز على القطاعات الزراعية، لتحقيق مستويات معتبرة من معدل النمو لكنها تعاني من فقر مدقع يجعلها أهلة لتضخم اقتصادي وارتفاع عدد البطالين.

الشكل (2 - 30): اتجاهات مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (متغيرات المربع السحري لكالدور) لدول جنوب

آسيا خلال متوسط الفترة 1990 - 2021



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Générateur de carrés magique de Nicholas kaldor على الموقع:

<http://www.ses.ac-versailles.fr/extras/bd/carre/carre.html>

يلاحظ من الشكل أعلاه أن مربع كالدور للسحري للفترة محل يبتعد كثيرا عن الحالة المثالية وهو ما يظهر تقلص شديد في مساحة المربع، بالرغم من وجود ارتفاع طفيف في معدل النمو الاقتصادي وتحسن معدل التضخم، إلا أن رصيد ميزان المدفوعات سجل عجز (قيم سالبة) وارتفاع في حصة معدلات البطالة، وبالتالي يمكن القول أن الفترة 2016 - 2021 هي الفترة الأفضل من ناحية الاقتراب نوعا ما من تحقيق المثالية أو ما يعرف بشبه الاستقرار الاقتصادي عامة.

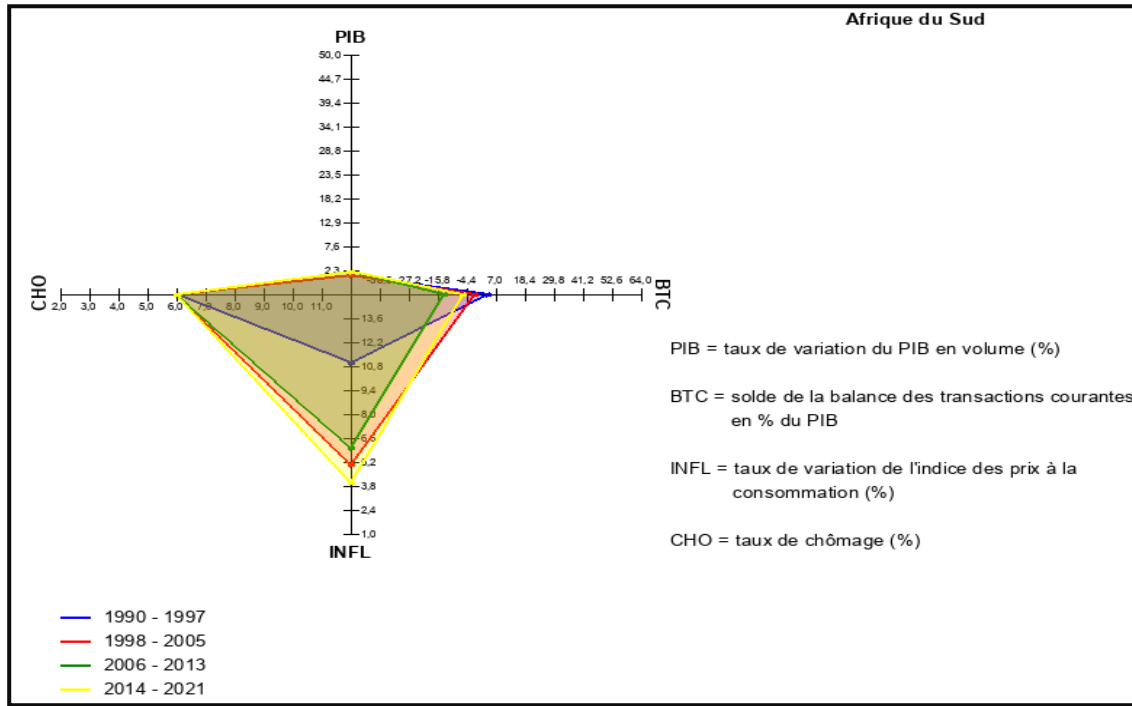
7. تحليل اتجاهات الاستقرار الاقتصادي في دول إفريقيا الجنوبية

تعتبر دول إفريقيا الجنوبية من أفقر الدول في العالم بالرغم من امتلاكها للمعادن الثمينة كالذهب، الألماس واليورانيوم وبعض مناجم المحروقات وتوفرها على عدة مصانع لتكرير والتعدين في أهم مناطقها

الفصل الثاني: واقع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول خلال الفترة 1990 - 2021

كجنوب أفريقيا ونيجيريا، إلا أن مؤشراتنا الاقتصادية تعرف دائما بالتراجع والتذبذب على طول الفترة الزمنية، كما هو موضح في الشكل الموالي.

الشكل (2 - 31): اتجاهات مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (متغيرات المربع السحري لكالدور) لدول إفريقيا الجنوبية خلال متوسط الفترة 1990 - 2021



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Générateur de carrés magique de Nicholas kaldor على الموقع:

<http://www.ses.ac-versailles.fr/extras/bd/carre/carre.html>

يلاحظ في هذه المجموعة بأن المربع قد اتسع في اتجاه سفلي (معدل التضخم) وتقلص من الجهات الثلاث لمعدل البطالة، معدل النمو ونسبة ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي، ولكن بشكل عام مساحة المربع في فترة الدراسة من سنة لأخرى، مما يعني تحسن في مستوى الأداء الاقتصادي، وهذا التحسن كان

نتيجة انخفاض معدل التضخم وبالتالي ارتفاع نسبي لمعدل النمو الاقتصادي وانخفاض نسبي لمعدل البطالة، أما التوازن الخارجي فعرف تذبذب بين عجز وفائض.

وبالرغم من التحسن المطلق في المؤشرات خلال سنوات الدراسة إلا أن مؤشرات هذه المجموعة لم تقترب بعد إلى الحالة المثالية التي اعتمدها كالدور.

الفرع الثاني: التحليل العنقودي لتصنيف مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في المجموعات الدولية
إن التحليل العنقودي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والأساليب تهدف إلى تصنيف مجموعة حالات أو متغيرات بطرق معينة وترتيبها داخل عناقيد، بحيث تكون الحالات المصنفة داخل عنقود معين متجانسة وتتشترك في خصائص محددة وتختلف عن الحالات الأخرى الموجودة في عنقود آخر.¹
وتطبيقاً لخطوات التحليل العنقودي انطلقاً من مخرجات برنامج Rstudio، يتم عرض مختلف النتائج بحيث تم أخذ سنة 2020 كعينة للدول محل الدراسة.

1. مقارنة المتوسطات

للتأكيد على أن هناك اختلاف في متوسط مؤشرات الاستقرار الاقتصادي لكل مجموعة من المجموعات، سيتم تطبيق اختبار تحليل التباين الأحادي، كما يلي:

الجدول رقم (2 - 7): تحليل التباين الأحادي للمقارنة بين المؤشرات في المجموعات الدولية

ANOVA à 1 facteur					
gdp	mean of squares		Residuals	F- value	Pr(>F)
	inf	450392743			
uenm	812212	0.0020	0.9668		
bp	644211021	1.6176	0.2931		
inf	gdp	4.4679	5.3636	0.8330	0.4287
	uenm	0.787		0.0147	0.9112
	bp	2.0809		0.3880	0.5775
uenm	gdp	0.1886	5.3687	0.0351	0.8633
	inf	0.0119		0.0022	0.9655
	bp	10.7403		2.0005	0.2522
bp	gdp	2.9119	1.9977	1.4576	0.3138
	inf	3.8487		1.9265	0.2593
	uenm	3.2361		1.6176	0.2931

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقاً من مخرجات برنامج Rstudio

يلاحظ من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه أن مستوى المعنوية أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يؤكد لنا أنه ليس هناك اختلاف بين المجموعات الدولية، كما يتم التأكد من الاختلاف بين متوسط مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بين كل دولة من دول المجموعات المختارة، حيث تم اختيار أربع دول من كل مجموعة وفقاً لتحقيقها معدل النمو وذلك انطلاقاً من التحليل السابق لتسهيل المقارنة.

¹- محفوظ جودة، التحليل الإحصائي المتقدم باستخدام SPSS، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص: 89.

الجدول رقم (2 - 8): تحليل التباين الأحادي لمقارنة بين المؤشرات في الدول

ANOVA à 1 facteur					
gdp	mean of squares		Residuals	F- value	Pr(>F)
	inf	2.4045			
uenm	1.4201	3.9102	0.02957		
bp	1.0318	6.6132	0.01674		
inf	gdp	53.820	43.891	1.2262	0.2791
	uenm	7.672		0.1748	0.6796
	bp	39.795		0.9067	0.3505
uenm	gdp	19.126	43.891	5.9384	0.0331
	inf	3.525		0.1811	0.6742
	bp	35.083		1.8018	0.0547
bp	gdp	8.2775	1.7112	4.8374	0.0337
	inf	1.9517		1.1406	0.2961
	uenm	3.0832		1.8018	0.1920

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من مخرجات برنامج Rstudio

يلاحظ من خلال من الجدول (2-8) أعلاه أن هناك تباين في المستويات المعنوية لكل مؤشر من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الأربعة، حيث نجد بالنسبة لمؤشر النمو الاقتصادي فإن كلا من معدل البطالة وميزان المدفوعات دلالتهم أقل من مستوى المعنوية 5%، نفس الشيء بالنسبة لمؤشري البطالة وميزان المدفوعات فهما معنويات إلا مع معدل النمو الاقتصادي، مما يؤكد لنا أنه هناك اختلاف بين الدول فيما يخص كل من مؤشرات النمو الاقتصادي، معدل التضخم ورصيد ميزان المدفوعات، بينما لا يوجد اختلاف في معدل التضخم بين الدول.

بالإضافة إلى أن المعنوية الإحصائية الكلية للمؤشرات الأربعة كمجموعة في الدول الإجمالية أقل من مستوى المعنوية 0.05، وهو ما يؤكد أن هناك اختلاف بين الدول كمجموعة واحدة، وهو ما يوضحه الجدول (2-9) أدناه.

الجدول رقم (2 - 9): تحليل التباين الأحادي لمقارنة بين المؤشرات الإجمالية

ANOVA à 1 facteur					
Groups					
	Sum of squares	ddl	mean of squares	F	Pr(>F)
Inter-groupes	2236580044.65	4	14115267.33	9.3254	0.010
Intra-groupes	100254736.2	28	114253.35		
Total	2336834780.8	32	-		

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من مخرجات برنامج Rstudio

2. مصفوفة التماثل وجدول التقارب للمجموعات

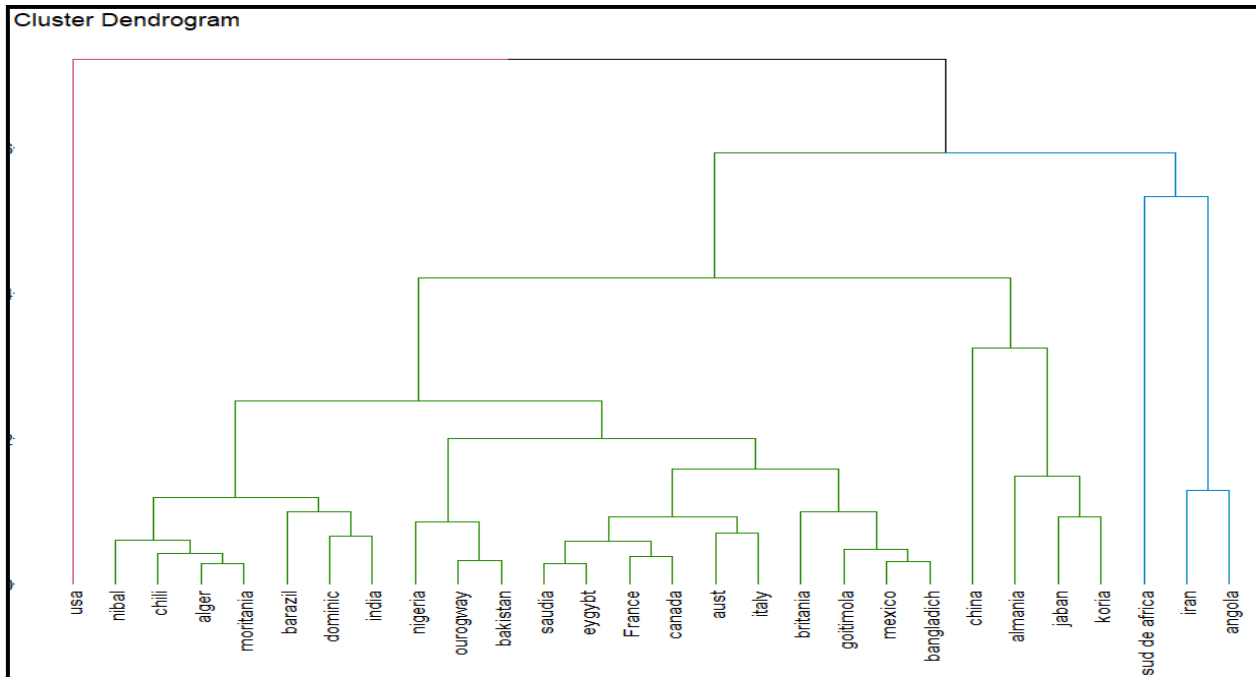
هي مصفوفة خاصة بالمسافات بين المشاهدات، حيث وجد أن أصغر مسافة كانت بين دولتي مصر والسعودية بقيمة قدرها 0.3، في حين كانت أكبر مسافة كانت بين دولتي الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا بمسافة قدرها 7.2، مما يوضح وجود تباين بينهما. (انظر الملحق رقم 2 - 2).

ويأتي جدول التقارب فهو تأكيداً على نتائج مصفوفة التماثل حيث أن دولتي مصر وسعودية شكلتا عنقود بمعامل اقتراب قدره 0.28، في مرحلة ثانية شكلت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين آخر عنقود بمعامل اقتراب 6.127، فيما تعندقت ألمانيا مع اليابان بمعامل اقتراب قدره 1.069، وهكذا استمرت العملية في التعندق في شكل تصاعدي، من الأصغر إلى الأكبر.

3. تصنيف الدول حسب متوسط الاستقرار (حسب العنقود)

تضم الشجرة قياسات تمتد إلى 6 وحدات قياس، حيث يشير طول الخط إلى زيادة درجات عدم التشابه بين الدول بين مجموعة البيانات الخاصة بها في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، وهناك عقدات موجودة في الشجرة والتي تمثل كل منها هدف معين يعكس اندماج دولتين أو أكثر، والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (2 - 32): تصنيف الدول حسب متوسط الاستقرار



المصدر: مخرجات برنامج Rstudio

ويتم تصنيف ما ورد في الشجرة أعلاه حسب العناقيد المكونة من ثلاث عناقيد كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (2 - 10): تصنيف الدول حسب العناقد

العنقود	الدول
1	مصر، جنوب إفريقيا، شيلي، الجزائر، نيجيريا، الدومينيكا، الأوروغواي، أنغولا، باكستان، موريتانيا، المكسيك، السعودية، بنغلاديش، غواتيمولا، إيران ونيبال.
2	الصين، الولايات المتحدة الأمريكية.
3	فرنسا، البرازيل، اليابان، إيطاليا، استراليا، الهند، كوريا، كندا، ألمانيا، بريطانيا.

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من مخرجات برنامج Rstudio

يلاحظ من الشكل رقم (2 - 31) أن العنقدة الأولى ضمت مجموعة الدول النامية والمحقة بالتقريب نفس النتائج للاستقرار في سنة 2020، حيث اندمجت في العنقدة الأولى بعدها بين أنغولا وإيران في البداية ثم تندمج دولة جنوب إفريقيا مع هاتين الدولتين في عنقود واحد، في حين تندمج كل من الدولتين كوريا واليابان في عنقود، ثم تندمج معهما ألمانيا بعدها الصين مشكلة في قوتها قوة الدول الثلاث السابقة في نفس العنقود، وهكذا تستمر عملية دمج العناقد الصغرى في العناقد الكبرى حتى تتحصل في النهاية عنقودين أساسيين، يضم الأول الولايات المتحدة الأمريكية والثاني بقية الدول.

ومن خلال الجدول رقم (10 - 2) أعلاه يمكن استنتاج أن الاختلاف الذي كان واضح في تحليل التباين قد تحقق نفسه في التحليل العنقودي لذلك يمكن تقسيم الدول إلى أربع مجموعات من الدول حسب متوسط استقرار المؤشرات الأربعة وهي كالتالي:

- **المجموعة الأولى:** تمثلت في مجموعة دول نامية أو سائرة في طريق النمو، ويمكن تفسير ذلك بكونها خرجت من ضرر وباء كوفيد - 19 - بعد عدة محاولات متمثلة في سياسات الغلق الكلي والحجر الصحي وغيرها وهي الأكثر تضررا من بين الدول الأخرى بحيث حققت ارتفاع نسبي في معدلات النمو الاقتصادي مع تراجع ضعيف في رصيد ميزان المدفوعات يقابله ارتفاع كل من التضخم والبطالة.
- **المجموعة الثانية:** جاءت كل من دولة الصين والولايات المتحدة الأمريكية ضمن المجموعة الثانية في ترتيب المجموعات من حيث استقرار الاقتصاد فيها حيث تمثل دول متقدمة وناجحة في التصدي لوباء كورونا كما أن عامل الاستيراد جعل من النمو الاقتصادي يرتفع بشكل غير مسبوق.
- **المجموعة الثالثة:** تمثلت في 10 دول تمثل متوسطة الاستقرار وهي فرنسا، البرازيل، اليابان، إيطاليا، استراليا، الهند، كوريا، كندا، ألمانيا، بريطانيا.

خلاصة الفصل الثاني

أوضحت الدراسة التحليلية في تقييمها لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي في مجموعة الدول خلال تطبيق مختلف البرامج والإصلاحات التي رافقت سنوات التسعينات وفي ظل تقلبات أسعار النفط كون أغلبية الدول دول نفطية، حيث أن مستوى استقرار كل دولة اختلف بين مؤشر وآخر وارتبط ذلك لطبيعة المناخ والموقع الاستراتيجي للدولة محل الدراسة وغيرها من العوامل سواء أكانت عوامل سياسية، اقتصادية أو حتى اجتماعية وأن مساحة مربع كالدور السحري تتشكل سواء بانكماش أو اتساع مساحته بالتطورات الحاصلة في كل دولة، واتضح أن أفضل مجموعة حققت توازن تقريبي لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي هي مجموعة أمريكا الشمالية وبعض دول الآسيان تليها دول المينا وذلك من خلال تحقيق نمو موجب للمؤشرات الأربعة واتساع لمساحة المربع واقتربه من مثولية شكل مربع كالدور السحري، ولكن في المقابل نجد أن مستوى الاستقرار يتراجع في المجموعات الأخرى كمجموعة إفريقيا الجنوبية لكون أغلبية دولها دول تحت خط الفقر.

في المقابل نجد تمايز في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي فيما بين الدول، حيث كانت الدول المتقدمة تحتل الصدارة في تحقيق شبه توازن في المؤشرات الأربعة، مما جعلها الأفضل من بين دول حسب ما جاء في نتائج التحليل العنقودي.

الفصل الثالث:

النمذجة القياسية المقارنة لأثر بعض
المتغيرات الاقتصادية الكلية على مؤشرات
الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول

تمهيد

يعد التحليل الاقتصادي الكمي أو بما يعرف بالقياس الاقتصادي والنمذجة، وما عاقبها بذاتها تطورات في مجال التحليل القياسي من أجل المساعدة على الوصول إلى النتائج الدقيقة والمرضية حول طبيعة العلاقة بين متغيرات دراسة محددة، ومدى ارتباطها ببعضها البعض من خلال التطرق إلى التأثير ببعضها البعض، وبالتالي فالاقتصاد القياسي يساهم بشكل كبير في تسهيل التعبير الكمي القياسي عن النظريات والمتغيرات الاقتصادية بغية الحصول على قيم عددية تعبر عن العلاقات الاقتصادية بين هاته المتغيرات.

بعد أن تم التعرض في الفصلين السابقين إلى الدراسة النظرية للتعرف على المفاهيم النظرية لمتغيرات الدراسة وموقعها في الفكر الاقتصادي، ثم توضيح العلاقة بينها، بعدها الدراسة التحليلية بإسقاط المفهوم العام للاستقرار الاقتصادي على الواقع من خلال تحليل تطورات هذه المؤشرات في مجموعة من الدول تم تصنيفها حسب التكتلات الاقتصادية وخصائصها العامة، سيتم في هذا الفصل الولوج إلى مستوى آخر من التحليل عن طريق النمذجة القياسية لاكتشاف سلوك الظاهرة وتنبؤ مستقبلها، ولا يحصل ذلك إلا بعد بناء نموذج قياسي من خلال الأخذ بعين الاعتبار الأدبيات السابقة وهو ما سيتم دراسته في مرحلة أولى، على أن يتبع ذلك بناء نموذج الدراسة وتحديد منهجية البحث المتبعة، ومن أجل الوصول إلى ذلك تم الاعتماد على تقنيات عدة من بينها تتمثل في طرق التحليل الإحصائي المتعدد المتغيرات، متمثلة في طريقة تحليل المركبات الرئيسية والانحدار التدريجي لربط المتغيرات فيما بينها.

ومن أجل التوصل إلى هدف الدراسة المتمثل في المقارنة بين مجموعة من الدول وتحديد النموذج الملائم للتقدير، وذلك عن طريق استخدام تقنية بيانات البانل، نظرا لأهميتها وتعاملها مع السلاسل الزمنية متعددة المقاطع.

ولهذا تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، كما يلي:

- المبحث الأول: تقديم عام لنموذج الدراسة؛
- المبحث الثاني: تطبيق نماذج البانل الساكنة والمتحركة على مجموعة من الدول خلال فترة الدراسة.

المبحث الأول: تقديم عام لنموذج الدراسة

الفصل الثالث: النمذجة القياسية المقارنة لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول

إن القياس الاقتصادي باعتباره حجر الزاوية لكافة الدراسات التي تختص بالنظريات الاقتصادية وترجمتها في شكل معادلات رياضية تعبر عن العلاقات الاقتصادية تبرز سلوك الظواهر المحددة، يتطلب في مجمله العديد من الإجراءات من أجل الوصول إلى نموذج قياسي جيد وملائم، وهو ما ركزت عليه الدراسات الحديثة في عملية النمذجة وتطبيقها على مختلف البرامج الإحصائية المتطورة، ومن هذا المنطلق سيتم عرض بعض الدراسات التجريبية السابقة التي لها صلة بموضوع الدراسة ومقارنتها مع الدراسة الحالية، ثم تقديم نموذج ملائم للدراسة وبناءه كخطوة موائية.

المطلب الأول: مراجعة الأدبيات التجريبية السابقة

تتمتع الدراسات الاقتصادية التجريبية خاصة الكمية منها بعدد معتبر من الأدبيات السابقة التي تناولت العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والاستقرار الاقتصادي سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، غير أن الشيء الأكد هو أن هذه الدراسات قد تباينت من حيث طرق المعالجة والنتائج التي تم التوصل إليها، لذلك وبغية تحقيق أغراض الدراسة فقد تم إجراء مسح وجمع العديد من الدراسات السابقة من مصادرها المختلفة والتي لها صلة بموضوع البحث أو ببعض جوانبه، خاصة وأن مراجعة الأدبيات السابقة أصبحت تمثل حجر الزاوية في إعداد أي بحث أكاديمي وفي كثير من الأحيان يستدل بها الباحث في بناء نموذج دراسته إلى جانب النظرية الاقتصادية طبعاً، وعليه سيتم فيما يلي التعرض لعدد من الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة والمتمثل في أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي والعلاقة بينهما، من خلال استعراضها كالاتي:

الفرع الأول: دراسات سابقة حول بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

تعد المتغيرات الاقتصادية الكلية دعامة الاقتصاد التي تستند عليها كل دول العالم من أجلها معرفة الوضعية العامة داخل الاقتصاد الوطني أو خارجه، والتي تم دراستها في مختلف الجوانب في العديد من الدراسات سواء العربية منها أو الأجنبية، سواء كانت متغيرات تابعة أو متغيرات مستقلة أي حسب طبيعة العلاقة ونوع الدراسة، وذلك بمحاولة تصنيفها بواسطة التتبع العملي والتاريخي لمختلف الدراسات في شكلها أبحاث علمية أو رسائل جامعية.

أولاً: الدراسات العربية

الفصل الثالث: النمذجة القياسية المقارنة لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول

إن الدراسات والأبحاث التطبيقية السابقة على المستوى العربي والمحلي حول المتغيرات الاقتصادية الكلية تم تناولها من عدة جوانب مختلفة.

ففي دراسة للباحثة حسيبة مداني¹ والتي تمحورت حول " أثر السياسة النقدية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية للفترة 1994 - 2004 - حالة الجزائر-)", حاولت من خلالها الباحثة إظهار موقع السياسة النقدية وفعاليتها في التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث استخدمت الباحثة الأسلوب الإحصائي في التحليل وتوصلت إلى وجود أثر للسياسة النقدية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، بالإضافة إلى انعدام سياسة واضحة المعالم تعالج مشكلة البطالة، أما التضخم فقد تم السيطرة عليه وبقي منخفضاً، وفيما يخص النمو الاقتصادي فقد سجل معدلات إيجابية خلال فترة التعديل الهيكلي، ثم شهدت انخفاً بسبب تقلبات أسعار النفط، مما ينطبق على استقرار سعر الصرف، حيث يرتبط هذا الأخير بصادرات المحروقات، في ظل سيطرة قطاع المحروقات على تشكيلة صادرات الجزائر، وأكدت الدراسة التطبيقية أنه خلال فترة الدراسة تم تحقيق الاستقرار في معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية في ظل انعدام سياسة محاربة البطالة.

وهو ما تم تأكيده من خلال دراسة الباحث سليم عقون² والتي تمحورت حول "قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة - دراسة تحليلية قياسية (حالة الجزائر)-" والذي سعى فيها إلى محاولة تحليل واقع ظاهرة البطالة في الاقتصاد الجزائري ومعرفة أثر الإصلاحات الاقتصادية على مستوى التشغيل والبطالة مع الوقوف على واقع وأفاق سياسات الجزائر للحد من البطالة، وبناء نموذج قياسي لمعرفة أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة وتطبيقه في الجزائر، حيث خرج بنتائج تؤكد الدراسة السابقة أي أن معدلات البطالة تتأثر بشكل كبير ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، فهي تتأثر بحجم السكان الإجمالي وبالنتائج المحلي الحقيقي وغياب العلاقة بين معدل التضخم والبطالة في الأجل الطويل وبالتالي لا تؤثر التغيرات في معدل التضخم على معدلات البطالة.

¹ حسيبة مداني، أثر السياسة النقدية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية للفترة 1994 - 2004 (حالة الجزائر)-رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والنقود والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2006 - 2007.

² سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة - دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر- رسالة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009 - 2010.

الفصل الثالث: النمذجة القياسية المقارنة لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول

فيما عكف الباحث خضير عباس¹ إلى تحليل العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والبطالة في العراق للمدة 2003 - 2018، وقياسها، في دراسته حول " قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في ظاهرة البطالة في العراق للمدة 2003 - 2018"، واستنتج أن ارتفاع التضخم ناتج عن ارتفاع أسعار السلع المستوردة مع ارتفاع نسبة الانفتاح الاقتصادي للاقتصاد العراقي، وتزايد الإصدار النقدي ووجود علاقة توازنية واحدة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وأيضاً وجود علاقة سببية.

بينما هدفت دراسة الباحث طلحة محمد² بعنوان قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر بالفترة الممتدة 1970 - 2017 إلى التشخيص ظاهرة التضخم في الجزائر، بغية معرفة أثره الحقيقي على كل من النمو الاقتصادي وسعر الصرف مع محاولة بناء نموذج قياسي لتفسير العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة خلال الفترة 1970 - 2017، وقد توصل إلى أن التضخم مشكلة اقتصادية واجتماعية تتعدى آثارها السلبية انخفاض القدرة الشرائية للنقود إلى خلق اختلالات على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية وتنعكس سلباً على أداء النشاط الاقتصادي وأيضاً وجود علاقة في المدى القصير تربط بين متغيرات الدراسة، وبالتالي فإن التضخم يؤثر سلباً على كل من النمو الاقتصادي وسعر الصرف في المدى الطويل.

وعلى صعيد آخر في دراسة حول " أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على الناتج الصناعي في السودان (2004 - 2018)" حاول الباحث تيسير عبد القادر شرفي³ تحليل واقع ونشأة الصناعة في السودان من خلال قياس العلاقة والأثر بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والناتج الصناعي في السودان خلال الفترة محل الدراسة، أين توصل إلى أن بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية محل الدراسة لها أثر موجب على الناتج الصناعي في السودان باستثناء التضخم الذي كان له تأثير سالب على الناتج الصناعي.

¹ - خضير عباس حسين الوائلي، أثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة 1980 - 2011، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2012.

² - طلحة محمد، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر بالفترة الممتدة 1970 - 2017، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018 - 2019.

³ - تيسير عبد القادر شرفي، أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على الناتج الصناعي في السودان (2004 - 2018)، أطروحة دكتوراة في الاقتصاد، تخصص اقتصاد كلي، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان، 2020.

الفصل الثالث: النمذجة القياسية المقارنة لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الاقتصادي في مجموعة من الدول

أما بعض الدراسات الأخرى فقد تناولت المتغيرات الاقتصادية الكلية وذلك بالتطبيق على مجموعة من الدول، نجد من بينها دراسة الباحث مشير الوردى¹ تحت عنوان " أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للاتحاد الأوروبي على اقتصاديات بلدان اتحاد المغرب العربي (الجزائر والمغرب) للفترة 1970 - 2012"، التي حاول من خلالها تبين أثر بعض المتغيرات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي على اقتصاديات بلدان اتحاد المغرب العربي للفترة 1970 - 2012 لكل من المغرب والجزائر وقياس العلاقة بينها، واستنتج أن للاتحاد الأوروبي تأثير بالغ الأهمية على اقتصاديات بلدان اتحاد المغرب العربي متمثل في السيطرة على اقتصاديات المنطقة من خلال عقد اتفاقيات وتقديم المساعدات من أجل تشجيع التنمية، وأن الاقتصاد الجزائري يتأثر بالمتغيرات الاقتصادية الكلية للاتحاد الأوروبي باعتباره الشريك التجاري الأول لها، بالإضافة إلى أن الاقتصاد المغربي يتأثر بالنمو الاقتصادي وبالظروف الاقتصادية السائدة لدى شركائه في التجارة.

حاول الباحثان رضوان عمار وزينة إسماعيل،² التعرف علاقة العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ومخاطر الائتمان في دراستهم التي تمحورت حول "دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية باستخدام نموذج ARDL" وتوصل الباحثان إلى أن هناك تأثير سلبي لكل من معدل النمو ومعدل التضخم على مخاطر الائتمان في المصارف السورية وتأثير إيجابي لسعر الصرف الحقيقي الفعال على مخاطر الائتمان المصرف السوري، حيث أثرت عوامل الاقتصاد الكلي على جميع المصارف الصغيرة منها والكبيرة.

فيما تطرق الباحث بن سعدة بلول³ في إلى دراسته والمعنونة بـ "دراسة السببية بين الادخار وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980-2016" إلى إبراز التداخل بين الادخار وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، المتمثلة في الاستهلاك، الاستثمار والنواتج المحلي في

¹ مشير الوردى، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للاتحاد الأوروبي على اقتصاديات بلدان اتحاد المغرب العربي (الجزائر والمغرب) للفترة 1970-2012، مجلة الدراسات الاقتصادية والعالمية، العدد 10، الجزء 01، 2017.

² رضوان العمار، زينة إسماعيل، دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية باستخدام نموذج ARDL، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 40، العدد 01، 2018.

³ بن سعدة بلول، دراسة السببية بين الادخار وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980 - 2016، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 06، 2020.

الفصل الثالث: النمذجة القياسية المقارنة لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الاقتصادي في مجموعة من الدول

الجزائر خلال الفترة 1980 - 2016، واستنتج غياب علاقات السببية في الاتجاهين وغياب التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

أما الباحثان أروى العبداني ومنال الغامدي¹ فحاولا من خلال دراستهما حول "أثر الدين العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية" وذلك بمحاولة إيجاد تفسير علمي ومنطقي لقياس أثر الدين العام على المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية، وتم الاستنتاج بأن هناك تباين في الأجل القصير في نسب معدلات نمو خدمة الدين من جهة ومعدلات النمو في الإيرادات غير النفطية والنتاج المحلي غير النفطي والصادرات من جهة أخرى، مع وجود علاقة موجبة بين الدين العام (الحكومي) وكل من الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي والإنفاق الحكومي وأيضا عرض النقود.

في دراسة أخرى للباحثان مريم بوثلجة والسعيد بريكة،² بعنوان "أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على عوائد أسهم بورصة عمان خلال الفترة 2000 - 2016"، اللذان هدفا إلى أثر وعلاقة كل عامل من العوامل الاقتصادية بالأسهم، أين توصلا إلى وجود أثر لكلا من التضخم وسعر الفائدة على عوائد أسهم بورصة عمان، وعدم وجود أثر معنوي وجوهري لمتغير عرض النقود الأسهم.

ثانيا: دراسات سابقة أجنبية

في عملية إثراء البحث العلمي والتوصل إلى حلول للإشكالية المطروحة حول تساؤل ما لدراسة معينة أحيانا من يتطلع الباحث على الدراسات والأبحاث العلمية الأجنبية كونها تحتوي في بعض المجالات على جميع ما يحتاجه وما يريد تحقيقه من وراء أهدافه العلمية المسطرة، وتعتبر المتغيرات الاقتصادية الكلية كمؤشرات مهمة في كل اقتصاد تؤثر وتتأثر فيما بينها بهدف معرفة الوضع العام للاقتصاد المختار بعد وضع السياسات الاقتصادية الكلية كحلول لحالة الاختلالات، وهذا ما تم إيجاده في دراسة الباحث Piétri Océane³ بعنوان " Les effets distributifs des politiques macroéconomiques " وذلك بتحليل أهمية تأثيرات إعادة التوزيع لسياسات الاقتصاد الكلي المختلفة بما في ذلك الإصلاحات الضريبية

¹ - أروى العبداني، منال الغامدي، أثر الدين العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، سبتمبر 2020.

² - مريم بوثلجة، السعيد بريكة، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على عوائد أسهم بورصة عمان خلال الفترة 2000 - 2016، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد أ، العدد 50، ديسمبر 2018.

³ - Océane Piétri, *Les effets distributifs des politiques macroéconomiques*, Thèse de doctorat en Sciences économiques, Ecole Doctorale Sciences Economiques et de Gestion d'Aix-Marseille (Aix-en-Provence), Aix-Marseille School of Economics, Marseillia, 14/12/2020.

الفصل الثالث: النمذجة القياسية المقارنة لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول

من خلال تقييم النتائج الإجمالية وإعادة التوزيع للتحوّل المحايد للميزانية من فرض الضرائب على دخل رأس المال إلى فرض الضرائب على دخل العمال، وأيضاً تحليل آثار إعادة التوزيع للإصلاح الضريبي على أفقر الأفراد، ثم تحليل التغيير في تكوين سلة الضرائب وتأثيرها على مستوى الاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى دراسة مقاييس عدم المساواة وتوزيع الثروة، والتعرف أيضاً على الاستجابة المالية المثلّي للصدمة النقدية عندما تأخذ مصلحة الضرائب في الاعتبار معيار إعادة التوزيع، وتوصل الباحث إلى أن ليست كل الأدوات الضريبية مرغوبة ويمكن أن تؤدي إلى المفاضلة بين المزيد من البطالة أو المزيد من عدم المساواة، حيث أكد على أن عدم المساواة تلعب دوراً رئيسياً في تقييم سياسات الاقتصاد الكلي المختلفة ولمفاضلة بين المتغيرات الاقتصادية المتعددة.

بينما في دراسة الباحث **Nestor Odjoumani**¹ التي تمحورت حول " **Essais sur les impacts macroéconomiques de l'incertitude mondiale** " وبمحاولته التعرف على أدبيات عدم اليقين من خلال المقارنة بين ثلاث مقالات، الأول حول تأثيرات صدمات عدم اليقين العالمية بشأن الظروف الاقتصادية لمجموعة 20 دولة متقدمة ومجموعة أخرى من 96 دولة نامية وناشئة باستخدام نموذج ناقل الانحدار الذاتي في لوحة والمقال الثاني يدرس التركيز على دور الانفتاح التجاري والمالي في انتقال عدم اليقين العالمي باستخدام نموذج لوحة الانحدار التلقائي التفاعلية على عينة من 107 دولة، بما في ذلك 20 دولة متقدمة و87 دولة نامية وناشئة، والثالث يدرس تأثيرات صدمات عدم اليقين العالمي على سعر النفط العالمي باستخدام نموذج ناقل الانحدار الذاتي الذي يتم تحديده بشكل مشترك مع قيود الإشارة، والمقارنة بينها من خلال دراسة الاختلافات وتطبيقها على البيانات السنوية المستخدمة محل الدراسة خلال الفترة 1997 – 2017.

توصل إلى أن صدمات عدم اليقين تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، الاستهلاك، الاستثمار والأسعار في مجموعتي البلدان، بحيث أن الانخفاض في الاستهلاك هو الأكثر وضوحاً، وأشارت إلى أن الادخار يلعب دوراً رئيسياً في الاقتصاديات النامية والصاعدة بسبب انخفاض مستوى التنمية المالية لديهم وعدم وجود تأمين اجتماعي، وأيضاً أن معدلات عدم اليقين العالية تؤدي إلى تدهور الأوضاع المالية وتشدّد الأوضاع المالية يساهم في زيادة عدم اليقين الاقتصادي، وأن الانخفاض الحاد

¹ - Nestor Odjoumani, **Essais sur les impacts macroéconomiques de l'incertitude mondiale**, Thèse de doctorat en Sciences Economiques, École doctorale Économie, organisations, société (Nanterre), Membre de l'université Paris Lumières, France, 09/07/2020.

الفصل الثالث: النمذجة القياسية المقارنة لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول

في أسعار النفط نتيجة للصدمات النفطية، وبالتالي فإن مؤخرًا في ظل جائحة كورونا والتي تسبب حالة من عدم اليقين عالمية غير مسبقة مصحوبة باضطراب مالي ضخم وركود عالمي نتيجة انخفاض الطلب العالمي، واختلال الأنظمة الاقتصادية خلال الأزمات المتعاقبة التي عملت على قلب موازين المتغيرات الاقتصادية،

وقد تم تأكيد هذه النتائج في دراسة الباحثة **Alexandra Popescu**¹ التي جاءت بعنوان " **Risk and Macroeconomic Policy Challenges: Recent Evidence from the Eurozone** " عن طريق تحليل النقاط الضعف التي تم تحديدها في الأنظمة الاقتصادية القائمة قبل الأزمة المالية 2007 وتفتح سبل لتحسينها، وذلك من خلال نموذج التوازن العام **DGSE** على الدورات الاقتصادية والمتغيرات الاقتصادية المؤثرة على النظام الاقتصادي في أوروبا، ووجدت أن هذه السبل لا تكفي لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد أن رأس المال المعاكس للدورة الاقتصادية يساعد في تقليل قلب الدورة، لكن المفاضلات تظل في الصدمات المالية ودور البنك المركزي.

أما في دراسة أخرى للباحثة **Lassana Yougbare**² حول " **Effets Macroeconomiques Des Régimes DeChange: Essais Sur La Volatility, La Croissance Economique Et Les Disequilibria Du Taux De Change Reel** " أين هدفت إلى تحديد أثر أنظمة الصرف الأجنبي على الأداء الكلي الاقتصادي والنمو الاقتصادي، وذلك بمحاولة الربط بين نظام الصرف وتقلباته من جهة والعلاقة بين نظام الصرف والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، واستنتجت الباحثة أن سعر الصرف يعد عامل من عوامل التي تعمل على انخفاض النمو الاقتصادي، كما أن نظم الصرف الثابتة تؤدي إلى انخفاض في متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل مستوى من مستويات التقلب في سعر الصرف، وأيضا توصلت الباحثة إلى أن الآثار غير المباشرة للتقلبات على النمو التي يتم القيام بها من خلال المتغيرات المتمثلة في الاستثمار ورأس المال البشري والانفتاح التجاري والتي تتغير بواسطة نظام سعر الصرف الثابت، وبالتالي فإن هذا الأثر المضاعف يزيد من تكلفة النمو الناجم عن تقلب الأسعار بالنسبة لكل مستوى من التقلبات.

¹ - Alexandra Popescu, **Risk and Macroeconomic Policy Challenges:Recent Evidence from the Eurozone**, Thèse de doctorat en Sciences Économiques, Ecole doctorale Sciences de l'homme et de la société (Orléans), France, 01/12/2014.

² - Lassana Yougbare, **Effets Macroéconomiques Des Régimes DeChange: Essais Sur La Volatilité, La Croissance Economique Et Les Déséquilibres Du Taux De Change Réel**, Thèse de doctorat en Sciences Économiques, Ecole Doctorale Sciences Economiques et de Gestion, université ouvrent klirmon, France, avril 2009.

الفرع الثاني: دراسات سابقة حول الاستقرار الاقتصادي

يعتبر الاستقرار الاقتصادي هدف تسعى كل اقتصاديات العالم سواء المتقدمة أو النامية والسائرة في طريق النمو على اختلافها إلى تحقيقه أو على الأقل الاقتراب من حالة المثالية التي وضعها كالدور عند قياس وضعية الاستقرار الاقتصادي لبلد معين ضمن ما يعرف بمربع كالدور السحري، وبالتالي فموضوع الاستقرار الاقتصادي لا يزال يثير الجدل لحد الآن بالرغم من التطور الحاصل في عالم اليوم، حيث ضل يحظى باهتمام وافر ضمن الكثير من الدراسات والأبحاث العلمية.

أولاً: دراسات سابقة عربية

يعد الوصول إلى أهداف ونتائج الدراسة وتفصيلها من أهم أساليب المعتمدة في الدراسات السابقة والتي بدورها تثرى موضوع وتعالج نقائص دراسات أخرى تناولت نفس الموضوع، وفي هذه الحالة يعد الاستقرار الاقتصادي من المواضيع التي وجد الباحثين أنه موضوع ذكر في قلة من الدراسات، وإن وجدت فالأغلبية يحاول دراسة مؤشر واحد أو جزء من مكونات الاستقرار الاقتصادي، واعتباره كمتغير تابع (أربع متغيرات تابعة وفقاً لأربعة مؤشرات) وإيجاد تأثير أو علاقة متغير اقتصادي أو مجموعة من المتغيرات على حسب طبيعة الموضوع، مثلاً في دراسة الباحث فتح الرحمن ناصر عبد المولى،¹ بعنوان "دور أدوات الاقتصاد الإسلامي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي: بالتطبيق على الاقتصاد السوداني"، هدف من خلالها إلى دراسة أدوات الاقتصاد الإسلامي عن طريق مفهوم الاستقرار الاقتصادي وأهدافه ودور أدواته في تحقيقه، وقياس أثر ما تم تطبيقه من تلك الأدوات على الاقتصاد السوداني في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وعلى اثر ذلك توصل الباحث إلى أن الاستقرار الاقتصادي يعني المحافظة على ثبات الأسعار واستقرار قيمة النقود في الأسواق الداخلية للاقتصاد وسعر صرفها في التعامل الخارجي، وتعد أدوات الاقتصاد الإسلامي بضوابطها الشرعية فعاليتها أكبر من التقليدية في تحقيق هذا الأخير.

أما الباحث كبوط عبد الرزاق² ومن خلال دراسته بعنوان "تأثير سعر الفائدة على الاستقرار الاقتصادي" فقد هدف إلى تحليل سعر الفائدة من حيث تبرير وجوده، وإيجاد آثاره على مختلف المتغيرات الاقتصادية، وقد توصل إلى أن عدم استقرار الأسعار كان نتيجة التغيرات في كمية النقود، بالإضافة إلى

¹ فتح الرحمن ناصر أحمد عبد المولى، دور أدوات الاقتصاد الإسلامي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي: بالتطبيق على الاقتصاد السوداني، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2012.

² كبوط عبد الرزاق، تأثير سعر الفائدة على الاستقرار الاقتصادي، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2014 - 2015.

الفصل الثالث: النمذجة القياسية المقارنة لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول

أن النظام التمويلي القائم على الاستدانة سبب عام لتفاقم الأزمات الاقتصادية والمالية وهو ما يؤثر سلباً على استقرار اقتصاد الدول، بينما كان هدف دراسة الباحث علاء النائي¹ بعنوان "السيولة العامة وأثرها على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2000 - 2015)" توضيح تطور السيولة العامة ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي بالإضافة إلى مدى الاستجابة للتغيرات في حجم السيولة العامة وكشف مكوناتها في العراق، أين استنتج الباحث بذلك أن هناك تأثير فعال للسيولة العامة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق والمتمثلة في الناتج المحلي، التضخم والبطالة وبالتالي القدرة على التحكم في السيولة المالية ومكوناتها والتي هي الودائع الحكومية وعرض النقود.

فيما هدفت دراسة الباحث أحمد عبد الحميد² التي جاءت حول " دور السياسات الاقتصادية الظرفية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية 1980 - 2019 - " إلى توضيح أهم المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة ومختلف النظريات المفسرة للعلاقة بينها، ثم تحليل وقياس أثر الإنفاق العام وعرض النقود على النمو الاقتصادي في الجزائر حسب نموذج سانت لويس، توصل إلى مجموعة من الاستنتاجات، أهمها وجود علاقة تكامل مشترك بين الإنفاق العام وعرض النقود من جهة ومعدل النمو الاقتصادي من جهة أخرى، كما أن هذين المتغيرين يؤثران إيجاباً على الاستقرار الاقتصادي.

أما دراسة مسعود ميهوب³ بعنوان " دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر على ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين 1990 - 2015" حاول فيها معرفة اتجاهات تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية والبرامج الاتفاقية الكبرى، من خلال ضبط المتغيرات المقترحة من خلال الجانب النظري (تحليل المركبات الأساسية) ليتم التأكد من مقدرتها التفسيرية لأجل ربط تلك العوامل المستخرجة مع المؤشرات المشكّلة

¹ علاء حامد فيصل النائي، السيولة العامة وأثرها على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2000 - 2015)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 2017.

² أحمد عبد الحميد، دور السياسات الاقتصادية الظرفية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية 1980 - 2019، أطروحة دكتوراة في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص مالية، بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2020 - 2021.

³ ميهوب مسعود، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر على ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين 1990 - 2015، أطروحة دكتوراة في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016 - 2017.

الفصل الثالث: النمذجة القياسية المقارنة لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول

لمنظومة الاستقرار، واستخرج المرونات التقديرية لكل مؤشر، وقد توصل في نهاية دراسته إلى أن سعر البترول هو المحدد الرئيسي لتحقيق معدلات مقبولة في ظل جمود الجهاز الإنتاجي الجزائري.

وفيما يخص العوامل التي تؤثر في الاستقرار الاقتصادي وتحده، هناك دراسة للباحثان **بوعبدلي أحلام وبوهريرة عباس**¹، بعنوان " **محددات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر 1990 - 2016** " أين عملا على تحديد مدى الاستقرار الاقتصادي في الجزائر وأهم الركائز التي يستند إليها وتحليل جملة من المؤشرات بالاعتماد على التحليل الاقتصادي خلال الفترة 1990-2016، ثم توصلوا إلى أن الاقتصاد الجزائري يفتقر للتنوع مما قد يسبب فشل أدوات السياسة الاقتصادية في ظل نضوب الموارد الأساسية للاقتصاد المتمثل أساسا في الجباية الهيدروكربونية وبالنسبة لمؤشرات النمو الاقتصادي اتضح أنه مبني أساسا على قطاع المحروقات، أي أن الجزائر تدين بالكثير إلى الثروات.

أما فيما يخص الدراسات التي تناولت مؤشر واحد من المؤشرات الأربعة، بالنسبة لمؤشر النمو الاقتصادي فدراسة الباحثان **زكرياء مسعودي وخليفة عزي**²، بعنوان " **محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموجي FMOLS وECM - دراسة قياسية للفترة (1980 - 2017)** "، اللذان هدفا إلى محاولة إبراز وقياس أهم محددات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وخلصا إلى أن أهم المتغيرات المحددة للنمو الاقتصادي التي لها معنوية موجبة تتمثل في نفقات الاستثمار، نفقات التسير، الصادرات، الواردات، القروض وأسعار البترول. بينما مؤشر التضخم فدراسة الباحث **حسن حجوج بن رفدان الهجهوج**³، تحت عنوان " **محددات التضخم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: أسلوب التكامل المشترك** "، بحثت في محددات التضخم في العينة محل الدراسة خلال الفترة 1980 - 2007، بمراجعة الأدبيات الاقتصادية للتضخم، ثم قياس علاقة التكامل المشترك في المدى الطويل والقصير، واستنتج الباحث أن مستوى تأثير كل عامل اقتصادي على حدة التضخم يختلف من عامل إلى آخر مع وجود علاقة تكامل مشترك.

¹ - بوهريرة عباس، بوعبدلي أحلام، **محددات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر 1990-2016**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 06، العدد 10، ديسمبر 2018.

² - زكرياء مسعودي، خليفة عزي، **محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموجي FMOLS وECM - دراسة قياسية للفترة (1980 - 2017)**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 04، العدد 07، ديسمبر 2019.

³ - حسن حجوج بن رفدان بن حسن الهجهوج، **محددات التضخم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: أسلوب التكامل المشترك**، مجلة جامعة الخرطوم للعلوم الإدارية، المجلد 03، العدد 01، 2010.

الفصل الثالث: النمذجة القياسية المقارنة لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول

بالنسبة لمؤشر البطالة، فإن دراسة الباحث سمير مصطفى أبو مدللة،¹ حول " محددات البطالة في فلسطين " أفضل مثال حيث حاولت تحديد محددات البطالة في الاقتصاد الفلسطيني وتقديرها خلال الفترة 1995 – 2016 باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، توصل الباحث إلى وجود علاقة بين محددات البطالة ومعدل البطالة، وعلاقة عكسية سالبة بين كل من التسهيلات الائتمانية المباشرة والاستهلاك الحكومي مع معدل البطالة. وأخيراً مؤشر ميزان المدفوعات من بين الدراسات التي تناولته، دراسة عبد الرزاق محمد التلاوي،² بعنوان " دراسة قياسية لبعض محددات ميزان مدفوعات الليبي خلال الفترة 1966 – 2020 "، والتي تطرقت لمعرفة علاقة وأثر بعض محددات ميزان المدفوعات في اقتصاد ليبيا خلال الفترة من 1966 إلى 2020 باستخدام النماذج القياسية، الإحصائية، وتوصل الباحث إلى وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين الاحتياطي العام والنمو الاقتصادي، عرض النقود، معدل التضخم وسعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي.

ثانياً: دراسات سابقة أجنبية

هناك عدة دراسات بحثت في موضوع الاستقرار الاقتصادي أو أحد مؤشرات، كدراسة الباحث Ferrari Massimo،³ حول " FINANCIAL STABILITY AND UNCONVENTIONAL POLICIES "، والتي هدفت إلى الكشف عن العلاقة بين الاستقرار الخطي وسياسة الاقتصاد الكلي، من خلال التعرض لمختلف مفاهيم الاستقرار المالي وتطبيقها داخل نموذج معقد كنموذج DGSE المتطور باستخدام أدوات تحليل الشبكة وتتبع انتشار العدوى بين البنوك وكيف يتحول احتمالها بعد الصدمات الخارجية والتعرف على فعالية السياسة النقدية أثناء الأزمات، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك استجابة الأسواق للسياسة النقدية وزادت بمرور الوقت وبالتالي تحقيق الاستقرار المالي.

فيما هدفت دراسة Abbas Ons،⁴ التي جاءت بعنوان " L'impact de la spécialisation sur la stabilité économique: le cas des pays émergents countries " بالعمل على تحليل تأثير تخصص

¹ سمير مصطفى أبو مدللة، محددات البطالة في فلسطين، مجلة جامعة الأزهر، غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 20، العدد 01، 2018.

² عبد الرزاق محمد التلاوي، دراسة قياسية لبعض محددات ميزان المدفوعات الليبي خلال الفترة 1966 – 2020، المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، المجلد 02، العدد 04، أكتوبر 2021.

³ Ferrari Massimo, FINANCIAL STABILITY AND UNCONVENTIONAL POLICIES, Doctoral Thesis, Università Cattolica del SacroCuore, DELLI GATTI, DOMENICO, 22/09/2017.

⁴ Abbas, Ons, L'impact de la spécialisation sur la stabilité économique: le cas des pays émergents / The impact of the specialization on the economic stability: the case of emerging countries, Electronic Thesis or Dissertation, Text, Paris Est, Université de Tunis El Manar, Boudier-Bensebaa, Fabienne, Ati, Abdessatar, French, 12 April 2017.

الفصل الثالث: النمذجة القياسية المقارنة لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول

الدول الناشئة على نموها واستقرارها الاقتصادي وتقدير تأثير القدرة التنافسية لهذه البلدان على أداء صادراتها ودراسة درجة التخصص للبلدان الناشئة خلال الفترة 1995 - 2014، ومنها توصلت إلى أن هناك توجهاً سلباً لتخصصهم، تتميز هذه البلدان أساساً بتخصص قوي في المصنوعات كثيفة العمالة والموارد كثيفة العمالة والمواد منخفضة التقنية التي تعتبر تخصصاً ذا قيمة مضافة منخفضة، وأيضاً هناك أن أنواع التخصصات المختلفة لها تأثير إيجابي على نمو الدول الناشئة لكن هذا الأثر الإيجابي لا يمكن أن يخفي الاتجاه الخاطئ لهذا التخصص كما أن تأثير تنافسية الأسعار على تطور صادرات البلدان في العينة محل الدراسة يعتمد على المؤشر المستخدم والذي يمكن تفسير ذلك من خلال زيادة الطلب العالمي المتزايد على منتجات التكنولوجيا العالية الاقتصادي بالإضافة إلى تأثير التخصص في التكنولوجيا العالية يعتمد على مستوى التنمية في البلاد التأثير سلباً على البلدان المتقدمة وإيجابي بالنسبة للبلدان الناشئة وقد يكون هذا الاختلاف في التأثير بسبب سياسة التجميع التي تستخدمها معظم البلدان الناشئة والتي تؤدي إلى استيراد منتجات عالية التقنية (HT) كأجزاء ومكونات.

بينما دراسة الباحثة ¹Irshad Saadia والتي تمحورت حول "Triptych of liberalization, globalization and financialization: implications for economic growth, development and stability in developing and emerging economies" حيث هدفت إلى دراسة ثلاثية التحرر والعولمة وأموال رأسمالية حديثة والتي لم تولد عواقب وخيمة على البلدان النامية والاقتصاديات الناشئة خلال التسعينات فحسب، بل أدت أيضاً إلى أزمة مدمرة للاقتصاديات المتقدمة خلال العقد الأول من القرن 21 وإيجاد الآثار العامة على النمو الاقتصادي والتنمية وكذلك على الاستقرار المالي في البلدان النامية والاقتصاديات الناشئة، وقد توصلت الباحثة في نهاية دراستها إلى أن النمو والتنمية يرتبطان ارتباطاً وثيقاً مع التمويل على الرغم من وجود آراء مختلفة حول اتجاه السببية، وأيضاً أن الأنظمة المالية لها تأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي من خلال تقديم الحكومات لمختلف الإعانات من أجل زيادة النمو الاقتصادي وبالتالي المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عموماً.

¹- Saadia Irshad, **Triptych of liberalization, globalization and financialization: implications for economic growth, development and stability in developing and emerging economies**, Electronic Thesis or Dissertation, Ecoledoctorale sciences économiques (Grenoble), University de Grenoble, 11/04/2013.

في دراسة أخرى حول الاستقرار الاقتصادي هدفت دراسة الباحث Aguir Abdelkader¹ بعنوان

Stabilité, croissance économique et ciblage d'inflation / Stability, economic growth and "inflation targeting" إلى تحليل سياسة استهداف التضخم في الاقتصاديات الناشئة والسياسات النقدية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي الوصول إلى الاستقرار من خلال تحليل كفاءة وأداء سياسة استهداف التضخم في الاقتصاديات الناشئة في أوقات الأزمات، توصلت في الأخير إلى وجود اختلاف كبير في أداء التضخم مع أداء الاقتصاد الكلي في بيئة اقتصادية تتميز بأزمة مالية عالمية وأن هذه الأزمات تعزى عموماً إلى اختيار السياسة النقدية.

في حين أن الباحثة Darin Youssef² في دراستها حول **Environnement institutionnel, stabilité bancaire et croissance économique dans les pays du Moyen-Orient et de l'Afrique du Nord** حاولت فهم دور الجودة المؤسسية والتنظيم المصرفي في شرح التطور المالي والنمو الاقتصادي لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ الثمانينات، بناءً على نماذج الاقتصاد القياسي المناسبة، واستخلصت إلى أن الجودة المؤسسية لها تأثير كبير على حقوق الملكية والمخاطرة وكفاءة البنوك العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكذلك التنظيم المصرفي له تأثير إيجابي على التنمية المصرفية، وأيضاً هناك علاقة متبادلة إيجابية وهامة بين التنمية الاقتصادية والتنمية المصرفية وبالتالي تحقيق الاستقرار المالي الذي يعبر عن الاستقرار الاقتصادي.

من جانب آخر نجد دراسة الباحث Pasini Federico Lupo³ بعنوان **Economic Stability and Economic Governance in the Euro Area: What the European Crisis can Teach on the Limits of Economic Integration** الذي وضح مفهوم الاستقرار الاقتصادي في القانون الدولي وتسلط الضوء على المشاكل الخاصة المرتبطة بالحفاظ عليها، بالإضافة إلى كيفية تنظيم الضوابط التي تطبق في سياسات الاستقرار الاقتصادي من خلال دعم السياسات الأخرى، وذلك أن السياسات التي تحمي الاستقرار الاقتصادي يتم تنظيمها وإدارتها إلى حد كبير على المستوى الوطني، نظراً

¹- Aguir Abdelkader, **Stabilité, croissance économique et ciblage d'inflation / Stabilité, économique growth and inflation targeting**, Doctoral Thesis, Grenoble Alpes, Université du Centre (Sousse, Tunisie), French, 14 January 2016.

²- Darin Youssef, **Environnement institutionnel, stabilité bancaire et croissance économique dans les pays du Moyen-Orient et de l'Afrique du Nord**, Doctoral Thesis, École doctorale Érasme (Villetaneuse, Seine-Saint-Denis), Université Sorbonne Paris Cité, France, 25/06/2015.

³- Federico Lupo Pasini, **Economic Stability and Economic Governance in the Euro Area: What the European Crisis can Teach on the Limits of Economic Integration**, *Journal of International Economic Law*, Volume 16, Issue 1, March 2013.

الفصل الثالث: النمذجة القياسية المقارنة لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول

لعلاقتها التي لا تنفصم عن ممارسة السلطة السياسية الوطنية حتى وقت قريب، ولم تجعل المستويات الأكثر محدودية من التكامل الأوروبي الشامل تنسيق سياسات الاستقرار تبدو ضرورية، ومع ذلك فإن مستوى أعمق بكثير من التكامل الاقتصادي يجعل من الصعب للغاية معالجة الأزمة الاقتصادية الدولية من خلال الاستجابات الوطنية إذا كانت دول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ترغب في الحفاظ على التكامل الاقتصادي وتعميقه، فيجب عليها قبول تآكل السيادة على سياسات الاستقرار الاقتصادي الخاصة بها.

فيما حاول كل من **Koryakov vich Tumin, Alexey Georgie movich Maksi Valery**

Petrovn Evgeniya forova and Niki¹ استكشاف مشاكل التنمية الاقتصادية المستدامة للصناعة الحديثة في الشركات، بالإضافة إلى تحليل عوامل تصنيف الاستدامة الاجتماعية، البيئية والاقتصادية للمؤسسات وذلك في دراستهم حول " **The Main Factors of Socio-Ecological-Economic Stability and Development of Industrial Enterprises** "، أين تم الاستنتاج بأن القدرة التنافسية الاقتصادية للدولة هي نتيجة للتفاعل المستمر لجميع موضوع العلاقات الاقتصادية في البلد، ومنه تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للدولة.

وهدفت دراسة **N. Kaldor**² والذي استعان بمربع كالدور في توضيح آثار المضاربة على الاستقرار

الاقتصادي في دراسته التي تمحورت بشكل عام حول **Speculation and Economic Stability** إلى فحص آثار المضاربة على الاستقرار الاقتصادي في ضوء المذاهب الحديثة والتعرف على المفاهيم النظرية والتركيز على العقود ودورها في تحقيق الاستقرار في الاقتصاد، توصل الباحث إلى أن عملية المضاربة عبارة عن شراء أو بيع البضائع بهدف إعادة البيع أو إعادة الشراء في تاريخ لاحق، حيث يكون الدافع وراء هذا الإجراء العمل على تغيير الأسعار ذات الصلة نسبيا للسعر السائد في السوق وليس مكسب ناتج عن استخدامه، أو أي نوع من التحول الذي يحدث فيها أو نقلها بين الأسواق، وبالتالي فإن التجار يقومون بعمليات الشراء والبيع التي يطلق عليها أحيانا اسم " المضاربة " فإن معاملاتهم العادية لا

¹- Valery Maksi movich Tumin, Alexey Georgie vich Koryakov and Niki forova Evgeniya Petrovna, **the Main Factors of Socio-Ecological-Economic Stability and Development of Industrial Enterprises**, World Applied Sciences Journal 25 (6), 2013.

²- Kaldor N, **Speculation and Economic Stability, The Economics of Futures Trading**, Palgrave Macmillan, London, 1976. https://doi.org/10.1007/978-1-349-02693-7_6.

الفصل الثالث: النمذجة القياسية المقارنة لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول

تدرج ضمن هذه الفئة، وما يميزها هو توقع حدوث تغيير وشيك في سعر السوق باعتباره الدافع الوحيد للعمل.

بينما الباحث Kufre J. Bassey¹ في بحثه حول MONEY SUPPLY GROWTH AND UNEMPLOYMENT RATE IN NIGERIA INVESTIGATING A LONG-RUN RELATIONSHIP USING ASYMMETRIC ARDL APPROACH " هدف إلى قياس علاقة التكامل بين نمو المعروض النقدي ومعدل البطالة في الاقتصاد النيجيري، على إثرها استخلص أن علاقة العرض النقدي بمعدل البطالة غير مباشرة، فإذا تم تنشيط النشاط الاقتصادي وتحفيزه مع زيادة العرض النقدي سوف ينخفض معدل البطالة في المدى القصير، أما في المدى الطويل فإن معدل البطالة يضبط إلى وضع التوازن من خلال تقليص العرض النقدي والذي بدوره يعمل على تحقيق استقرار التضخم ومنه تحقيق استقرار اقتصادي.

ثالثاً: بعض الدراسات السابقة الأخرى

كخلاصة لما سبق فإن الدراسات السابقة العربية، المحلية الأجنبية تناولت موضوع المتغيرات الاقتصادية الكلية كمتغيرات تابعة بالنسبة لبعض متغيرات الأخرى، أو متغيرات مستقلة لمتغير تابع ضمن منظومة متغيرات الاقتصاد الكلي والتي جاءت بعضها كمؤشر من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي كالبطالة، التضخم والناجح المحلي الإجمالي، مع ندرة الدراسات التي تجمع بين المتغيرات الاقتصادية الكلية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الأربعة فيما يلي ملخص لبعض الدراسات التي تناولت جزء من موضوع الدراسة الحالية.

الجدول رقم (3 - 1): دراسات سابقة متعلقة بموضوع الدراسة الحالية

الدراسة	الهدف	فترة وعينة الدراسة	المنهجية	النتيجة
مزوزي الطيب، دقيش جمال	الكشف عن العلاقة التي تربط سعر الصرف، النمو الاقتصادي بمتغير معدل البطالة	1997 - 2016 ماليزيا	وصفي قياسي	توجد علاقة توازنية طويلة الأمد بين المتغير التابع المتمثل في معدل البطالة والمتغيرات التفسيرية، بحيث جاءت النتائج معنوية وهذا ما يتماشى مع النظرية الاقتصادية
بغداد تركية	تحديد أثر أهم المتغيرات	1980 - 2016	وصفي،	وجود أثر إيجابي على المدى الطويل

¹- Kufre J. Bassey, MONEY SUPPLY GROWTH AND UNEMPLOYMENT RATE IN NIGERIA: INVESTIGATING A LONG-RUN RELATIONSHIP USING ASYMMETRIC ARDL APPROACH, West African Journal of Monetary and Economic Integration, No 1, Vol17, June 2017.

الفصل الثالث: النمذجة القياسية المقارنة لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي في

مجموعة من الدول

الاقتصادية الكلية على الأجور الاسمية في القطاع الاقتصادي الجزائري	الجزائر	تحليل قياسي	لكل من أسعار البترول والإنتاجية الكلية في القطاع الاقتصادي، مع وجود أثر سلبى لمؤشر أسعار الاستهلاك والبطالة
التعرف على آثار تقلبات أسعار البترول على مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر وتقييم تقلبات أسعار البترول على المتغيرات الاقتصادية الكلية	1980 - 2015 الجزائر	وصفي تحليلي قياسي	لا توجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات وذلك نظرا لخصوصية الاقتصاد الجزائري بعد 1990، أي مرحلة التحرير الاقتصادي
دراسة تأثير الاستقرار الاقتصادي والسياسي على النمو الاقتصادي لعينة تتكون من 21 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	1996 - 2017 دول المينا	قياسي	التأثير الكبير لعدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي يخلق حالة عدم اليقين بشأن الوضع الاقتصادي والسياسات الاقتصادية، كما يساهم في الركود الاقتصادي
قياس تأثير كل من الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق الحكومي والتضخم في معدل البطالة في العراق	2003 - 2018 العراق	استقرائي تحليلي كمي	تأثير ضعيف للغاية مع وجود علاقة مشوهة تؤكد ضعف التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية للمدة موضوع البحث
دراسة تأثير الناتج المحلي الإجمالي للفرد على الحالة الصحية	أندونيسيا، ماليزيا وتايلند	قياسي	أن العلاقة بين الحالة الصحية والاستقرار الاقتصادي هي علاقة مهمة خاصة في الاقتصاديات النامية
استكشاف آثار الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية لمتطلبات رأس المال القائم على المخاطر	-	تحليلي	التشديد التنظيمي لرأس المال يمكن أن يولد صدمات إجمالية
البحث في تأثير الفئة العمرية 40 - 64 في امتلاكهم أسعار الأسهم	1965 - 2002 أستراليا	تحليل قياسي	النماذج المحددة قوية المتغيرات كلا النموذجين مترابطين وتوجد علاقات طويلة المدى بين المتغيرات
أثر متغيرات الاقتصاد الكلي	1973 - 2017	تحليلي	كل المتغيرات تتكامل مع سوق الأسهم

Anton Rudberg	على سوق الأسهم	السويد	قياسي
Mrunali وآخرون	تحليل تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي على القطاعات المساهمة	2007/01 - 2016/12 الهند	تحليلي قياسي
Arfan وآخرون	دراسة دور الوسيط للاستقرار السياسي على العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	1991 - 2011 باكستان	تحليلي وقياسي
FAUSER, SIMON GEORG	تحليل السياسات الاقتصادية وتأثيرها على المستوى الإقليمي	1975 - 2005 دول ألمانيا الغربية	تحليل قياسي

المصدر: من إعداد الطالبة

الفرع الثالث: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية (الفجوة العلمية)

بعد أن تم استعراض مجموعة من الدراسات والأبحاث العلمية السابقة سواء التي تعلقت ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية أو الاستقرار الاقتصادي ومؤشراته والتي تمت على مستوى مختلف الاقتصاديات النامية، المتقدمة والسائرة في طريق النمو، وبالتالي فالدراسة الحالية حسب مضمونها ومضمون هاته الدراسات قد استفادت منها ولو بجزء منها واختلفت عنها في بعض النقاط الأخرى.

أولاً: الفجوة العلمية بين مختلف الدراسات السابقة

من خلال تتبع وتلخيص عام للدراسات السابقة، وجد أن معظم الدراسات السابقة الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية والاستقرار الاقتصادي، لم تتشابه ولكنها لم تختلف أيضاً إلى حد كبير، حيث اتفقت الدراسات السابقة في شكل الأطروحات على هدف مشترك وهو التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية كمتغير تابع، وبعضها ركز على تحقيق التوازن بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وذلك للوصول إلى نتائج معينة، كما اتفقت الدراسات السابقة في شكل مقالات على نتيجة واحدة وهي وجود علاقة أو غيابها بين المتغيرات الاقتصادية الكلية رغم عدم تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي وهذا

الفصل الثالث: النمذجة القياسية المقارنة لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول

راجع لتقلبات التي حدثت في الفترة قيد الدراسة، مع وجود تشابه كبير لمنهج الدراسة، خاصة أن المنهج التجريبي (القياسي) تم تناوله في أغلبية الدراسات.

وأيضاً اتفقت الدراسات السابقة على هدف مشترك وهو التأثير على بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي كمتغير تابع، ما عدا دراسة Aguir Abdelkader التي ركزت على تحليل السياسة الاقتصادية كهدف لتحقيق النمو الاقتصادي.

من جانب آخر اختلفت الدراسات السابقة في العينة وطرق التحليل ومكان الدراسة.

ثانياً: الفجوة العلمية بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

من خلال ما تم عرضه ومناقشته يتضح بأن موضوع الاستقرار الاقتصادي وعلاقته ببعض المؤشرات الاقتصادية الكلية قد نال جزء وفير من الاهتمام ضمن الأدب الاقتصادي وتمت مناقشته على نطاق واسع حيث تم معالجته وفق مداخل وأساليب مختلفة، كما أن هناك نوع من التشابه بين بعض الدراسات سواء من حيث المحتوى أو حتى من حيث النتائج المتوصل إليها.

وبالتالي فإن المساهمة الأساسية لهاته الدراسة الحالية تتمثل في محاولة قياس العلاقة بين الاستقرار الاقتصادي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية لعينة معتبرة من الدول حيث تم تقسيمها إلى سبع مجموعات من خلال استخدام نموذج اقتصاد قياسي شامل يضم مجموعة من المتغيرات الاقتصادية تخص الدول على حدى محل الدراسة في كل مجموعة وذلك في إطار تسلسل مقطعي Panel Data خلال الفترة 1990-2021 وهي فترة ليست بالقصيرة وهو ما يعني توفير كم معتبر من المعلومات في بناء نماذج الدراسة، معتمدين في ذلك على نماذج بانل الديناميكية التي تمزج بيانات السلاسل الزمنية مع بيانات المقاطع العرضية والتي تأخذ بالاعتبار خصوصيات كل بلد، ومقارنتها ببعضها البعض وهو ما يعطي للدراسة أهمية كبيرة ويساعد لا محال في فهم ديناميكيات الاستقرار الاقتصادي وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية واثم المساعدة في رسم السياسات الاقتصادية وتوجيهها.

المطلب الثاني: توصيف النموذج وتحليل المركبات الرئيسية لمتغيرات الدراسة

في هذا الجزء يتم وصف عينة و متغيرات الدراسة التي تدخل في التحليل، وباعتبار أن مرحلة التوصيف من أهم مراحل بناء النموذج والتي يعنى بها عملية صياغة العلاقات الاقتصادية للطاهرة محل الدراسة في شكل أسلوب رياضي قياسي، ثم تحليلها من خلال عدة أساليب إحصائية مختلفة من بينها طريقة تحليل المركبات الرئيسية وهي ذات أهمية كبيرة في إعطاء وصف أولي لطبيعة العلاقة بين المتغيرات المدرجة في التحليل، ومن خلال تحليل هذا الأخير يتم إبراز المتغيرات التي لها تأثير معنوي

الفصل الثالث: النمذجة القياسية المقارنة لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول

على الاستقرار الاقتصادي الذي تم من خلاله بناء مؤشر واحد يجمع بين المؤشرات الاقتصادية الأربعة المكونة لهذا الأخير.

الفرع الأول: تحديد المتغيرات وصياغة النموذج المناسب

انطلاقاً من الدراسات التجريبية السابقة وما ورد في الفصلين السابقين النظري والتحليلي، وبغية الوصول إلى بناء نموذج ملائم لتحديد العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة، والتي تؤثر وتتأثر بالاستقرار الاقتصادي كمتغير أساسي تابع، يتكون من أربعة مؤشرات اقتصادية تترجم استقرار داخلي وخارجي، يتم في هذه الحالة بناء مؤشر للاستقرار الاقتصادي مركب يجمع بين النظرية الاقتصادية وما تمليه السياسة الاقتصادية.

أولاً: بناء مؤشر الاستقرار الاقتصادي

يعد الاستقرار الاقتصادي كما ذكر سابقاً هف عالمي تسعى كل الدول على اختلاف اقتصادها وتركيباتها الاجتماعية، السياسية والثقافية لتحقيقه بالرغم من التغيرات التي تطرأ على متغيراتها الاقتصادية من سنة لأخرى، بحيث تم تمثيل مؤشرات الأربعة انطلاقاً من الدراسات السابقة التجريبية في تمثيل بياني يدعى مربع كالدور السحري، لكن التحليل الأولي لكالدور لم يقدم أي تحليل كمي عددي للمتغيرات الأربعة المعبر عنها بالنسب المئوية.

هناك طريقتان وجدت لحساب مؤشر مركب للاستقرار الاقتصادي، وهما:

1. الطريقة الأولى: طريقة مربع كالدور المقاس بمقياس MS

حيث قدم الاقتصادي كارل شيلر Karl Schiller تمثيل رسومي نفسه لكالدور مع إعطاء أرقام عددية لكل مؤشر اقتصادي من المؤشرات الأربعة والذي يسمح بالتشخيص البصري لتطور بلد ما،¹ وفي وقت لاحق استخدم الاقتصاديون بعده في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هذه الأداة مع إجراء تعديلات طفيفة عليها بإخراج مؤشر مركب يجمع بين المؤشرات الأربعة وفق مقياس MS نسبة للاقتصادي Medrano. B & Texeira،² ويتم حسابه انطلاقاً من مساحة الرباعي لكالدور بشكل عام، لكن وجد هناك تناقض لهاته الطريقة، وهي انه لا يمكن حساب مساحة المربع لعدم انتظام مقاييس المحاور من سنة لأخرى، ونتيجة لذلك تم الاعتماد على إعادة تعريف محاور المربع في مقياس MS لجعلها موحدة ويمكن حسابها.³

¹- Kučera, L, **Economic Performance Evaluation -Kaldor's Magic Square**, The Department of Economics and Management, Vysoká škola technická a ekonomická v Českých Budějovicích, České Budějovice: Odborný Seminar Katedry Ekonomiky a Managementu, 2012, p: 87.

²- Medrano-B. R, & Teixeira. J, **A KALDORIAN MACROECONOMIC INDEX OF ECONOMIC WELFARE**. Revista de História Econômica & Economia Regional Aplicada, 8(14), 2013, p: 04.

³- Couto Firme, V & Teixeira. J, **Index of Macroeconomic Performance for a Subset of Countries: A Kaldorian Analysis from the Magic Square Approach Focusing on Brazilian Economy in the Period 1997-2012**, *PANOECONOMICUS*, 2014, p: 537.

الفصل الثالث: النمذجة القياسية المقارنة لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول

حيث أن تعريف المؤشرات الاقتصادية الأربعة والحكم على أنها مثالية غير قابل للتحقيق في أي بلد سواء متقدم أو نامي أو في طريق النمو مثلما لوحظ في الفصل السابق وذلك لوجود تعارض بين الأهداف الاقتصادية الأربعة، وبالتالي فالمستحسن أن تكون هذه الأهداف (المؤشرات) أعلى من الحد الأقصى وأقل من الحد الأدنى، ومنه يتم تعريف الفواصل الزمنية للمؤشرات الأربعة على النحو الآتي:¹

$$-5 \leq GDP \leq 6; -17 \leq BP \leq 25; 15 \geq INF \geq 2; 28 \geq UENM \geq 5$$

ولكن هذه القيم تكون غير منتظمة وذلك راجع لتغير المؤشرات من سنة لأخرى، وبما أن تعريف اقتصاد البلد المثالي، يتضمن تحديد أهداف غير قابلة للتحقيق، وبالتالي يتم تعريف الفواصل الزمنية للمؤشرات الأربعة وإعادة تعريفها لتكون موحدة، انطلاقاً من المقياس السابق، بشرط أن تكون محصورة بين 0 و α .

حيث أن α الثابت العددي الذي يتم تقييمه عن طريق تطبيق مقياس MS المعدل إلى مساحة الرباعي، أي من خلال وضع نسب ملائمة للمقياس بها، كما يلي:

$$0 \leq GDP' \leq \alpha; 0 \leq BP' \leq \alpha; \alpha \geq INF' \geq 0; \alpha \geq UENM' \geq 0$$

وهي المعادلة التي تحقق مربعاً مثالياً بمحاور موحدة تدور بزاوية 45 درجة، علاوة على ذلك، فإن المنطقة المثالية التي يرمز لها بالرمز W' ، يتم حسابها انطلاقاً من حساب مساحة المربع باستخدام طول قدره 3 والذي يساوي 1، مع العلم أن مساحته الداخلية تمثل استقرار البلد أو أداء الاقتصاد في العالم الحقيقي.

باستخدام مربع كالدور تحسب المساحة وفق العلاقة الرياضية الآتية:

$$W'_t = 2 \times \alpha^2 = 1$$

ومنه فإن الحد الأقصى للقيمة العددية α تساوي الجذر التربيعي لـ 2 مقسومة على 2 أي:²

$$\alpha^2 = \frac{1}{2}$$

وأطلق على المربع السحري الطبيعي (NMS) من طرف Medrano-B & Teixeira بمصطلح Primed MS.³

في حالة ما إذا كانت: $W'_A = 0$ ، فإن القيم الطبيعية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي (الأصلية) حسب مربع كالدور السحري وفق مقياس MS، تكون بالقيم الأدنى والأقصى كما يلي:

$$GDP = (-5\%, 6\%)$$

$$UENM = (5\%, 28\%)$$

$$INF = (2\%, 15\%)$$

$$BP = (-17\%, 25\%)$$

1- HAMDINI Abdallah, GAIDI Khemissi, **Macroeconomic Composite Index for Economic Stability: A Kaldorian Analysis for the Algerian Economy**, Dirassat Journal Economic, vol. 12, N^o. 01, 2021, p: 705.

2- The area of a square using the length of its diagonal = $1/2 \times (\text{diagonal} = 2 \alpha) \times (\text{diagonal} = 2 \alpha)$.

3- Medrano-B & Teixeira, op - cit, p: 05.

الفصل الثالث: النمذجة القياسية المقارنة لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول

ثم بعد إعادة تعريف المؤشرات الأربعة للاستقرار الاقتصادي ذات المقاييس المختلفة، يتم التحويل بين المتغيرات الأصلية والمتغيرات الجديدة، وكما ذكر MS فإن جميع المتغيرات الأصلية لها علاقة خطية تربط بينها، فعلى سبيل المثال بالنسبة للنمو الاقتصادي:¹

$$-5 \leq GDP < 6 \text{ and } 0 \leq GDP' \leq \alpha$$

ولتحديد علاقة التحويل بين النمو الاقتصادي الأصلي والنمو الاقتصادي الجديد، فإنه يتم حل مجموعة خطية جبرية بسيطة بين نقطتين بدلا من ذلك، كما أن المشكلة تتلخص في إيجاد معادلة خط المستقيم بينهما النقطتان $(-5, 0)$ و $(\alpha, 6)$ ، في نظام إحداثيات متعامد ومتجانس $(GDP; GDP')$. بالإضافة إلى أنه في الرياضيات أي معادلة خط مستقيم بين نقطتين $(x_0; y_0)$ و $(x_1; y_1)$ ، يتم كتابة الإحداثيات على النحو الآتي:

$$y = m(x - x_0) + y_0 \dots (1)$$

حيث أن:

$$m = \frac{\text{change in } y}{\text{change in } x} \text{ - هو ميل المعادلة الخطية، أي:}$$

وبتطبيق هذه المنهجية لحساب التركيبة الخطية في هذه الحالة، يتم الحصول على:

$$m = \frac{\alpha - 0}{6 - (-5)} = \frac{\alpha}{11}$$

وبعد استبدال m بقيمته والنقطة $(-5, 0)$ في المعادلة (1)، يتحصل على النتيجة الموالية:

$$GDP' = \frac{\alpha}{11} (GDP + 5)$$

وبنفس الخطوات يتم تحويل تحديد التحويل الطبيعي للمتغيرات المتبقية، والتي وجدت كما يلي:

$$UENM' = \frac{\alpha}{23} (28 - UENM)$$

$$INF' = \frac{\alpha}{13} (15 - INF)$$

$$BP' = \frac{\alpha}{42} (BP + 17)$$

ووفقا للاعتبارات السابقة مع ثبات القيم الأربعة لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي حسب مقياس MS، يتم استنتاج مؤشر الاستقرار الاقتصادي المركب، كما يلي:

$$W'_A = \frac{1}{2} (GDP'BP' + INF'BP' + GDP'UENM' + INF'UENM')$$

وفي حالة ما إذا كان:

$$W'_A = 1 \rightarrow 0 \leq W'_A \leq 1$$

ومنه فمؤشر الاستقرار الاقتصادي المركب يعطى بالعلاقة النهائية الآتية:

¹- HAMDINI Abdallah, GAIDI Khemissi, op – cit, pp: 706 – 707.

الفصل الثالث: النمذجة القياسية المقارنة لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول

$$ESI_t = \frac{1}{4} \left[\frac{1}{11} (GDP + 5) + \frac{1}{13} (15 - INF) \right] \left[\frac{1}{23} (28 - UENM) + \frac{1}{42} (BP + 17) \right]$$

مع أنه:

$$0 < ESI_t < 1$$

ويقترح تفسير مؤشر الاستقرار الاقتصادي لبلد ما على النحو الآتي:¹

- إذا كان $0 < ESI_t < 0.2$: وضع اقتصادي كارثي؛
- إذا كان $0.2 < ESI_t < 0.6$: وضع اقتصادي صعب؛
- إذا كان $0.6 < ESI_t < 0.8$: وضع اقتصادي مقبول؛
- إذا كان $0.8 < ESI_t < 0.9$: وضع اقتصادي مناسب؛
- إذا كان $0.9 < ESI_t < 1$: وضع اقتصادي مثالي.

2. الطريقة الثانية: فجوة الناتج المحلي الإجمالي

وذلك بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات الاقتصاد الكلي في قطاع مفتوح على العالم الخارجي، وبالتركيز على فجوة الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر مركب لاستقرار الاقتصادي، وفق الصياغة الموالية:²

$$C + S + T = GDP = C + I + G + (X - M)$$

$$S + T = I + G + (X - M)$$

$$S - I = (T - G) + (X - M)$$

وبوضع الوزن النسبي* للنفقات والإيرادات، تصبح المعادلة النهائية للمؤشر على الشكل الآتي:

$$S - I = w_1(T - G) + w_2(X - M)$$

حيث أن:

- S : الادخار، I : الاستثمار؛
- C : الاستهلاك، T : الضرائب؛
- G : الإنفاق العام؛
- X : الصادرات، M : الواردات؛

¹ - HAMDINI Abdallah, GAIDI Khemissi, op – cit, p: 707.

² - راقي بديع حبيب، دور سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سورية، مذكرة ماجستير في قسم الاقتصاد المالي والنقدي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2014 - 2015، ص ص: 67 - 68.

الفصل الثالث: النمذجة القياسية المقارنة لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول

- w_1 : الوزن النسبي للنفقات، w_2 : الوزن النسبي للإيرادات.

تم حساب الوزن النسبي للإيرادات والنفقات وفق الصياغة الآتية:¹

$$\frac{w_1}{w_2} = \frac{\alpha_2}{\alpha_1} \quad \dots (2)$$

$$w_1 + w_2 = 1 \quad \dots (3)$$

حيث أن:

- α_1 : الانحراف المعياري للنفقات.

- α_2 : الانحراف المعياري للإيرادات.

من المعادلتان (2) و (3)، نجد:

$$\frac{w_1}{1 - w_1} = \frac{\alpha_2}{\alpha_1}$$

على سبيل المثال في الاقتصاد المصري لسنة 2012، تم حساب الانحراف المعياري للنفقات والإيرادات،² ووجدا بالقيم الموالية:

$$\frac{\alpha_2}{\alpha_1} = \frac{0.453}{0.369}$$

ومنه يتم حساب مؤشر الاستقرار الاقتصادي لهذه السنة على النحو الآتي:

$$\frac{w_1}{1 - w_1} = \frac{\alpha_2}{\alpha_1} = \frac{0.453}{0.369}$$

$$0.369(w_1) = 0.453 - 0.453(w_1)$$

$$0.369(w_1) + 0.453(w_1) = 0.453$$

$$w_1 = 0.822$$

$$w_2 = 0.178$$

وبذلك تصبح المعادلة النهائية لمؤشر الاستقرار الاقتصادي المعبر عنه بفجوة الناتج، كما يلي:

$$S - I = 0.822(T - G) + 0.178(X - M)$$

ومما سبق يتضح أنه كلما اقتربت فجوة الناتج المحلي من الصفر كلما كان هناك استقرار في

الاقتصاد.

تم الاعتماد على الطريقة الأولى بدل الطريقة الثانية وهي طريقة مقياس MS لحساب مؤشر الاستقرار الاقتصادي المركب من أربع مؤشرات متمثلة في النمو الاقتصادي، معدل التضخم، معدل البطالة وصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات.

*- يتم حساب الوزن النسبي للمتغير انطلاقاً من حساب الانحراف المعياري.

¹- رافي بديع حبيب، مرجع سابق، ص: 68.

²- الإيرادات والنفقات تم تحميلها من موقع البنك الدولي على الرابط: <https://data.albankaldawli.org/> (تاريخ النصف: 2023/10/12). (22:15).

ثانياً: توصيف نموذج الدراسة

انطلاقاً من التحليل النظري والدراسات التجريبية السابقة، التي تم التطرق إليها من أجل بناء النموذج لتحديد مجموعة المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول والوصول إلى حل إشكالية الدراسة، باعتبار أن هذه الدراسة جاءت لدراسة حالة مجموعة من الدول متفرقة والتي عددها 28 دولة (أربع دول في كل مجموعة)، والتي تم اختيارها لمحدودية المتغيرات وعدم توفر البعض أو عدم اكتمالها في بعض الدول حال دون أخذ بعض الدول التي تم تناولها في الفصل السابق، (أنظر الملحق (2 - 1)).

أما عن فترة الدراسة فقد كانت 32 سنة أي خلال الفترة الممتدة من سنة 1990-2021 لاعتبار توفر المعطيات في أغلب الدول خلال هذه الفترة.

1. تحديد المتغيرات ونموذج الدراسة

تم القيام ببناء نموذج أولي يعبر عن علاقة محتملة لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والاستقرار الاقتصادي، كما يلي:

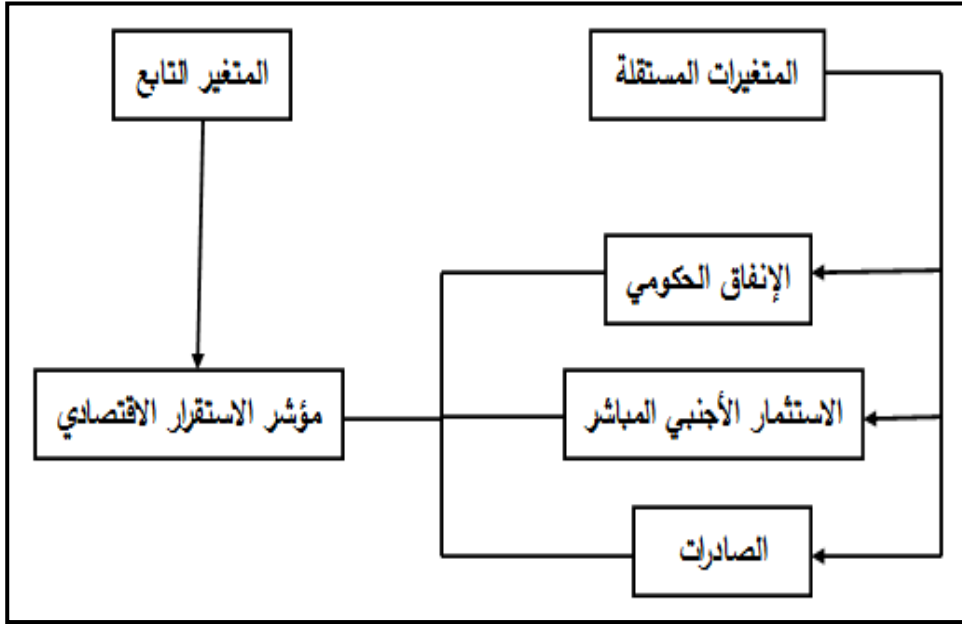
$$ESI_t = f(G_t, FDI_t, X_t)$$

حيث يمثل:

- ESI_t : مؤشر الاستقرار الاقتصادي (مؤشر مركب) وهو المتغير التابع، وقد تم قياسه بطريقة مربع كالدر (مقياس MS) الذي ورد سابقاً (الطريقة الأولى لبناء مؤشر الاستقرار الاقتصادي الذي يجمع بين المؤشرات الأربعة للاستقرار الاقتصادي؛
 - G_t : الإنفاق الحكومي الحقيقي والذي عبر عنه بإجمالي نفقات الاستهلاك النهائي للحكومة بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لسنة 2010؛
 - FDI_t : الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تم التعبير عنه بالتدفقات الوافدة من ميزان المدفوعات بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لسنة 2010؛
 - X_t : الصادرات من السلع والخدمات بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لسنة 2010.
- كان اختيار المتغيرات المستقلة الثلاثة دون غيرها راجع إلى غياب بعض المشاهدات في بعض دول العينة خلال فترة الدراسة محل الدراسة، ولتحقيق هدف الدراسة من وراء اختيار هذه المتغيرات، كون:
- **الإنفاق الحكومي** لتقييم أثر السياسة الاقتصادية الممثلة بالسياسة المالية على مؤشر الاستقرار الاقتصادي؛
 - **الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر** للكشف عن أثر الانفتاح على مؤشر الاستقرار الاقتصادي.

فيما يلي تلخيص لنموذج الدراسة أعلاه.

الشكل رقم (3 - 1): نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على ما سبق.

تم جمع المتغيرات محل من مصادر متعددة تمثلت في:

- موقع البنك الدولي، <https://data.albankaldawli.org/>.
- موقع صندوق النقد الدولي، <http://www.imf.org/ae/ar>.
- موقع الإحصائيات، <http://www.statista.unctad.org/>.
- قاعدة بيانات الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية للدول الإسلامية،
- موقع إحصاءات صندوق النقد العربي، <http://www.amf.org/ae/ar>.
- قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، <http://www.unctadstat.unctad.org/>.

2. تحديد الصياغة الرياضية للنموذج

تعتبر الصياغة الرياضية أو صياغة النموذج بالشكل الدالي أولى خطوات النمذجة الإحصائية والقياسية، كونها تمد الباحث عن الأساس الذي ينطلق منه للقيام بعملية النمذجة، وتبحث في علاقة وسلوك الاتجاه المتغيرات سواء سلوك خطي أو لاخطي، بالإضافة إلى عدد المعادلات التي يحتويها النموذج، بعد مراجعة أساسيات النظرية الاقتصادية التي تعطي فكرة مبدئية حول علاقة المتغيرات فيما بينها، ومن هنا يتم صياغة النموذج الخطي المعدل بعد الرجوع إلى النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة التي اعتمدت أغلبها على العلاقة الخطية بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والاستقرار الاقتصادي، مع وجود اللوغاريتم، وبالتالي فإن هذا النموذج الخطي يكون كما يلي:

$$ESI_t = \alpha + \beta_1 LG_t + \beta_2 DFI_t + \beta_3 LX_t + \varepsilon_t$$

حيث أن:

- ESI_t : مؤشر الاستقرار الاقتصادي (لم يتم إدخال اللوغاريتم لكونه عبارة عن نسبة مئوية)؛
- LG_t : لوغاريتم الإنفاق الحكومي؛
- LX_t : لوغاريتم الصادرات؛
- DFI_t : الاستثمار الأجنبي المباشر (لم يتم إدخال اللوغاريتم لاحتوائه على قيم سالبة)؛
- α : معلمة الحد الثابت للنموذج؛
- $\beta_1, \beta_2, \beta_3$: معاملات استجابة المتغير التابع للمتغيرات المستقلة، مع أنه: $i = 1, 2, \dots, n$ ؛
- ε_t : حد الخطأ العشوائي.

وبالنظر إلى التمثيلات البيانية انطلاقاً من الرسوم البيانية الواردة في الملحق رقم (2-3)، التي توضح علاقة كل متغير مستقل مع مؤشر الاستقرار الاقتصادي، يتبين لنا أن العلاقة بين كل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع هي علاقة خطية.

ثالثاً: الأدوات الإحصائية والقياسية المستخدمة في الدراسة

تتعدد الأدوات التي تبحث في كشف الأثر البارز بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع سواء كانت أدوات إحصائية أو قياسية، ولهذا سوف يتم عرض بعض المفاهيم المتعلقة بالأدوات المعتمدة للتعرف على أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول خلال الفترة محل الدراسة.

1. مفاهيم حول طريقة تحليل المركبات الرئيسية ACP

تعد طريقة تحليل المركبات الرئيسية جزءاً من مجموعة الطرق الوصفية متعددة الأبعاد تسمى بالطرق العاملية، حيث ظهرت هذه الأساليب في بداية القرن العشرين، وتعتبر أساليب وصفية لا تعتمد على نموذج احتمالي، بل على نموذج هندسي¹، يوضح علاقة المتغيرات ببعضها. استعملت طريقة تحليل المركبات الرئيسية لأول مرة من طرف Karl Pearson سنة 1901 وأول من ضمها إلى الإحصاء الرياضي Harold Hotelling سنة 1933، وهي تحليل وصفي للمعطيات فهي لا تستند إلى الاحتمالات ولا فرضيات بل هي طريقة هندسية تستعمل جداول تحتوي في أعمدها متغيرات ذات متغيرات كمية أو ترتيبية وفي أسطرها يوجد أفراد والهدف الأساسي منها هو اختزال عدد كبير من المتغيرات في عوامل أو مركبات رئيسية².

¹- Christophe Cordella, L'analyse en composantes principales, l'actualité chimique, N°. 345, 2010, p : 14.

² - صواليلي صدر الدين، تحليل المعطيات، دار هومة للنشر و التوزيع الجزائر 2012 ص 17.

الفصل الثالث: النمذجة القياسية المتغيرة لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول

إن الهدف من تحليل المركبات الرئيسية هو تحديد الإتجاهات (أو المكونات الرئيسية) التي يكون التباين في البيانات على طولها الحد الأقصى، بمعنى آخر يقلل ACP من أبعاد البيانات متعدد المتغيرات إلى اثنين أو t ، أي:

- تحديد النمط الخفي في مجموعة البيانات؛
 - تقليل أبعاد البيانات عن طريق إزالة الضوضاء والتكرار في البيانات وتحديد المتغيرات المترابطة.
 - كما أن الهدف الأولي والأهم من استخدام طريقة المركبات الرئيسية هو تلخيص الجدول بأكمله من أجل:¹
 - تجميع الروابط بين المتغيرات (دائرة العلاقات) وتحديد المتغيرات التي سوف تنتقل من نفس الاتجاه إلى اتجاه معاكس مستقل؛
 - تمثيل الأفراد في مخطط من أجل تحديد الأفراد القريبين أو البعيدين وإعادة التجميع في فئة متجانسة؛
 - بناء متغيرات جديدة تسمى المكونات الرئيسية غير مرتبط وأنها تسمح بتكوين توليفة معلومات.
 - من أجل تطبيق طريقة تحليل المركبات الرئيسية هناك مجموعة من الشروط، وهي:²
 - العلاقة الخطية بين المتغيرات المدرجة في التحليل؛
 - تجانس التباين وعدم وجود مشكل التعدد الخطي؛
 - العينة عشوائية وممثلة للمجتمع؛
 - التوزيع الطبيعي للبيانات وعدم وجود قيم شادة؛
 - كفاية حجم العينة من خلال تطبيق اختبار KMO Test؛
 - كفاية حجم العينة للمتغيرات ويتم تطبيقها من خلال مصفوفة Anti-image Correlation Matrix؛
 - مصفوفة الارتباطات لا تمثل مصفوفة الوحدة.
- تم الاعتماد على تقنية ACP في هذه الدراسة أساسا باستخدام برنامج التحليل الإحصائي Rstudio و SPSS في نسخته 26، من أجل استخلاص المتغيرات التي لها علاقة مع مؤشر الاستقرار الاقتصادي، ويمكن اعتبار هذه الخطوة كمرحلة أولية لتحديد المتغيرات التي ترتبط مع مؤشر الاستقرار الاقتصادي وهي التي تنتمي إلى نفس المركبة.

2. مفاهيم عامة حول بيانات بانل

¹- Jean-Marc Kabatte, **Biostatistique Rappels de cours et travaux dirigés Analyse de données M2. france: university angers**, 2011 – 2012, p : 03.

² - محفوظ جودة، مرجع سابق، ص: 160.

الفصل الثالث: النمذجة القياسية المتأثرة لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الاقتصادي في مجموعة من الدول

إن أغلبية الدراسات التطبيقية التي تعتمد على سلاسل بيانات المقطعية أو ما يعرف بالبيانات الطولية، ويعتبر كل من نيرلوف وميندلاك من الأوائل الذين استخدموا نماذج البانل في القياس الاقتصادي وكان أو مجال استخدم فيه بانل في علم الفلك وعلم الزراعة في القرن التاسع عشر.¹ نعني بمصطلح بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو معطيات البانل مجموعة من المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة الأفراد في عدة فترات من الزمن، بحيث أنها تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية و السلاسل الزمنية في نفس الوقت، فإذا كانت الفترة الزمنية نفسها لكل الأفراد نسمي نموذج البانل بـ "المتوازن"، أما إذا اختلفت الفترة الزمنية من فرد لآخر يكون نموذج البانل "غير متوازن".²

2.1. إختبار التحديد (إختبار التجانس لـ Hsiao 1986)

تعد مرحلة تحديد النموذج في بيانات البانل مهمة جدا كونها تبين طبيعة البيانات (متجانسة، مختلفة) حيث قام Hsiao 1986 بوضع مخطط يسمح بتحديد الحالة المناسبة لبيانات البانل،³ يمكن تقسيم مراحل تطبيق إختبار Hsiao إلى الخطوات التالية:

- الخطوة الأولى: إختبار فرضية التجانس الكلي (تجانس الثوابت والمعاملات)
- الخطوة الثانية: إختبار فرضية تجانس المعاملات
- الخطوة الثالثة: إختبار فرضية تجانس الثوابت

2.1. تحليل بيانات البانل

ينقسم تحليل البانل إلى نوعين تحليل ساكن وتحليل ديناميكي، كما يلي:

2.1.1. التحليل الساكن لنموذج البانل

تم تقديم المنهج الحديث من طرف W.Green في 1993، لنماذج بيانات بانل في ثلاثة أشكال رئيسية هي: نموذج الانحدار التجميعي ((Pooled Regression Model (PRM))، نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model (FEM)) ونموذج التأثيرات العشوائية ((Random Effects Model (REM)).⁴

- النموذج التجميعي (PRM) pooled regression mode

¹- Yair Mundlak, **Empirical production Finction Free of management Bias**, Journal of Farm Economics, vol 43, 1961, p: 44 – 56.

- Marc Nerlove, **essays in panel data econometrics**, Cambridge university press, 2004, p: 01 – 09.

²-Dielman, **Pooled Cross-Sectional and tim series data analysis** , Texas Christian University, USA, 1989 P 02.

³- Régis Bourbonnais, *Ibid*, p: 349.

⁴- Badi Baltagi, **Econometric Analysis of Panel Data**, John Wiley & Sons Ltd, The Atrium, Southern Gate, Chichester, West Sussex PO19 8SQ, England third edition 2005 , p p 4-9

الفصل الثالث: النمذجة القياسية المقارنة لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي في مجموعة من الدول

ويعتبر هذا النوع من أبسط نماذج البيانات الطولية،¹ حيث يقترح المنهج الحديث الصيغة الأساسية لانحدار معطيات البائل كما وضعها Greene بالشكل الآتي:²

$$y_{it} = a_{it} + x_{it}\beta + \varepsilon_{it}$$

حيث يتم تقدير نموذج البائل التجميعي بطريقة المربعات الصغرى العادية والتي تعطي أفضل مقدر غير متحيز.

• نموذج الآثار الثابتة (FEM) The fixed Effects Method

وهو نموذج ينطلق من افتراض عدم تجانس غير ملحوظ بين المفردات (يعرف أيضا بنماذج الفرق الأول)، في القاطع a_i بحيث ترتبط الآثار الفردية بالمتغيرات المستقلة، ومع تميز كل مفردة بحددها الثابت وتمائلها في الميل، يتم تقدير الأثر الفردي لكل مفردة كما يلي:

$$\hat{\alpha}_i = \bar{y}_t - \bar{X}_t\hat{\beta}$$

ويعتبر نموذج المربعات الصغرى ذات المتغيرات الصورية الأكثر شيوعا في نماذج الآثار الثابتة والذي يكون القاطع مرتبطا بتغير الآثار لكل وحدة مقطعية مع ثبات آثار الزمن، ووفقا لهذا الأسلوب تصبح المعادلة الأساسية لنموذج البائل كما يلي:

$$y_{it} = \alpha_2 D_1 + \alpha_2 D_2 + \dots + \alpha_N D_N + \hat{X}_{it}\beta + \varepsilon_{it}$$

حيث أن D متغير صوري الخاص بكل مفردة ويكون مساويا للواحد للمفردة المعنية ومعدوما لباقي المفردات.

• نموذج الآثار العشوائية (REM) Random Effects Model

وتعرف بنماذج مركبات الخطأ، وبالتالي نجد أن منهج الآثار العشوائية يعتبر أعم و أشمل من الأثر الثابت فهو يفترض أن كل دولة أو كل سنة تختلف في حدها العشوائي، بحيث ينظر إلى الأثر الثابت كحالة خاصة "Within-Units" ضمن الأثر العشوائي، ويعتبر نموذج التأثيرات العشوائية موزعة بشكل مستقل على الانحدار، أي أن تصبح متغير α_i عشوائي وليس ثابتا، كما أنها تدرج ضمن حد الخطأ العشوائي ليصبح في الأخير بالصيغة الآتية:

$$\varepsilon_{it} = \alpha_{0i} + \gamma_t + \mu_{it}$$

وتصبح معادلة هذا النموذج متكونة من ميل متمائل لكل المفردات، أي على النحو الآتي:

$$y_{it} = \hat{X}_{it}\beta + (\alpha_{0i} + \gamma_t + \mu_{it})$$

وقد تم إدخال على الشكل الرياضي وذلك باستعمال طريقة المربعات الصغرى شبه المعممة التي تعطي أفضل مقدر،³ وبالتالي فالنموذج المقترح للتقدير هو النموذج الذي يضم كل من المتغيرات

¹- Lawrence E, Raffalovich, **Models for pooled Time-series cross-section data**, international journal of conflict and violence, vol 08, university Albany, state university of New York, 2014, p : 212.

²- isabelle cadoret et al, **Econométrie Appliquée**, 1^{ère} édition, de boeck université, paris, 2004, p : 199.

³- Patrick sevestre, **économétrie des données de panel**, dinod, paris, 2002, p: 162.

الفصل الثالث: النمذجة القياسية المقارنة لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول

المستقلة: الاستثمار الأجنبي المباشر، لوغاريتم الصادرات ولوغاريتم الإنفاق الحكومي، والمتغير التابع المتمثل في مؤشر الاستقرار الاقتصادي لذلك يتم تطبيق منهجية اختبارات التجانس لـ Hsaio، قبل القيام بالتحليل الساكن لنماذج البانل لاختيار النموذج المفضل.

هناك العديد من الطرق لتقدير هذا النوع من النماذج منها:¹

• نماذج الانحدار الذاتي ذات مركبات الخطأ

تتطلب نماذج بيانات البانل السماح بمزيد من التفاوت في معالم النموذج، وذلك للحصول على مقدرات متسقة تعكس السلوكيات المتباينة لمفردات العينة.

• نماذج الانحدار الذاتي ذات التأثيرات الثابتة

تأخذ نماذج الانحدار الذاتي ذات التأثيرات الثابتة الصيغة الرياضية الآتية:

$$y_{it} = a_i + \phi y_{i,t-1} + \sum_{j=1}^k b_j x_{j,i,t} + u_{it}$$

حيث أن:

$$u_{it} \approx \text{IID}(0, \delta_u^2); t = 1, 2, 3, \dots, T; \quad i = 1, 2, 3, \dots, n$$

ويتم المفاضلة بين النماذج عن طريق عدة اختبارات ما يلي:

• اختبار فيشر المقيد

والذي يعطى بالصيغة الآتية:

$$F(N-1, NT-N-K) = \frac{\frac{(R_{FEM}^2 - R_{PRM}^2)}{(N-1)}}{\frac{(1 - R_{FEM}^2)}{(NT-N-K)}}$$

وهو بمعرفة وجود اختلاف بين الدول من عدم وجوده، أي أن كل دولة لها ثابت خاص بها، أم هناك ثابت مشترك بين هذه الدول، حيث يتم التعامل مع الانحدار على أساس دراسة دولة واحدة،² وذلك حسب الفرضية الآتية:

H_0 : نموذج التجانس الكلي (النموذج المقيد)

H_1 : نموذج الآثار الثابتة (النموذج غير المقيد)

¹- William Green, *Econometric Analysis*, 7th ed published by Pearson Education, publishing as Prentice Hall, 2012, p: 403.

²- Christophe HURLIN. (n.d.), *L'econométrie des données de panel modeles Linéaires simples*, Ecol doctorale edocif: seminaire methodologique, p : 13.

• اختبار مضاعف لاغرانج (Lagrange)

وهو يعطى بالصيغة الآتية:

$$LM = \frac{nT}{2(T-1)} \left(\frac{\sum_{i=1}^n (\sum_{t=1}^n \widehat{u}_{it})}{\sum_{i=1}^n \sum_{t=1}^n \widehat{u}_{it}^2} - 1 \right)^2$$

وهو اختبار الأثر العشوائي يكون من أجل اختبار وجود الأثر العشوائي لدنيا اختبار Breusch و Pagan، حيث هذا الاختبار على مضاعف Lagrange المتعلق بالأخطاء \widehat{u}_{it} الناتجة عن طريقة المربعات،¹ وذلك حسب الفرضية الآتية:

H_0 : نموذج التجانس الكلي

H_1 : نموذج الآثار الثابتة أو نموذج الآثار العشوائية

• اختبار Hausman

ويعطى بالصيغة الرياضية الآتية:

$$W = (\widehat{b}_{lsdv} - \beta_{GLS}) [\text{Var}(\widehat{b}_{lsdv}) - \text{Var}(\widehat{\beta}_{GLS})]^{-1} (\widehat{b}_{lsdv} - \widehat{\beta}_{GLS})$$

حيث:

- $\widehat{b}_{lsdv} - \beta_{GLS}$: تمثل الفرق بين مقدرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية؛

- $\text{Var}(\widehat{b}_{lsdv}) - \text{Var}(\widehat{\beta}_{GLS})$: هي الفرق بين مصفوفة التباين المشترك لكل من مقدرات التأثيرات.

إن اختبار هوسمان في النماذج المقدره فهو يقوم على أساس المفاضلة بين نموذج الأثر الثابت ونموذج الأثر العشوائي،² حيث يركز على اختبار الفرضية الآتية:

H_0 : نموذج التأثيرات العشوائية (هو الأفضل)

H_1 : نموذج التأثيرات الثابتة (هو الأفضل)

كما تختبر صلاحية النموذج المقدر من عدمه من خلال عدة اختبارات، منها:

• اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء Wooldidge

يستخدم هذا الاختبار لمعرفة هل هناك ارتباط ذاتي بين متغيرات الدراسة أم لا.

• اختبار عدم تجانس التباين

& يستخدم هذا الاختبار للكشف عن ظاهرة عدم تجانس التباين التي تؤثر في تقديرات تباين النموذج حيث أن الاختبارات المستخدمة تصبح في حالة غير واقعية نوعا ما ولا يمكن الاعتماد عليها.¹

¹- William Green, Econometric Analysis, 6th ed , New Jersey , Prentice Hall, Apper Saddle River, 2007, p : 205.
Economics Taylor? –Fixed effects, random effects or Hausman, Georges, B & Pirotte, A Baltagia, B. H, -² Letters (79), 2003, p p: 361 – 369.

• اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

وهي الفرضية المعبر عنها بالمتوسط المعدوم والتباين الثابت للبواقي.

2.1.2. التحليل الديناميكي لبيانات البائل

كما تم الإشارة إليه سابقاً فإن نماذج بيانات البائل تصف سلوك مجموعة من المفردات أو الوحدات المقطعية خلال فترة زمنية واحدة، عكس بيانات السلاسل الزمنية التي تصف سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة²، تعد نماذج الساكنة نماذج غير متلائمة مع طبيعة العلاقة التوازنية طويلة الأجل التي تتميز بها العلاقات الاقتصادية المختلفة، لذلك أصبح من المهم والضروري اللجوء إلى النماذج الحركية من أجل قياس ديناميكية العلاقة وتحديد الآثار القصيرة والطويلة الأجل، ومنه فإن النماذج الساكنة تفترض تساوي معالم النموذج بينما يعبر عن التباين بين المفردات أو الزمن من خلال المقاطع³، حيث يتمثل هذا النموذج في تأخير المتغير التابع، انطلاقاً من المعادلة الآتية⁴:

$$y_{it} = \gamma y_{i,t-1} + x_{i,t}\beta + \mu_i + \varepsilon_{it}, \quad i = 1, 2, \dots, N; t = 1, 2, \dots, T \quad 3.$$

• دراسة الاستقرارية

إن اختبارات الجذور الأحادية لبيانات البائل تعطي نتائج أفضل من السلاسل الزمنية الفردية ذلك لأن قوة الاختبار تزداد مع تزايد حجم العينة، فمعطيات البائل تسمح بالعمل على عينة صغيرة من ناحية السياق الزمني واتساع البيانات من ناحية السياق الفردي، مما يؤدي إلى مشكل الانقطاع الهيكلي في حالة زيادة المشاهدات وإخفاء مشكلة ضعف قوة اختبار العينة الصغيرة⁵.

• تقدير نموذج تصحيح الخطأ

إن نموذج تصحيح الخطأ هو المناسب لبيانات البائل، وذلك لقياس ديناميكية العلاقة وتحديد الآثار قصيرة وطويلة المدى، ويعاب على نماذج البائل - الآثار الثابتة والعشوائية - لاسيما في إطار النماذج الحركية، أنها تفترض تساوي معالم ميل النموذج بينما يعبر عن الاختلافات المقطعية أو الزمنية من خلال القاطع غير انه في الدراسات الاقتصادية، تتطلب نماذج بيانات البائل السماح بمزيد من التفاوت في معالم

¹- Badi Baltagi , **Testing for heteroskedasticity and serial correlation in a random effects panel**, journal of Econometrics, Vol 154, N^o 02, 2010, p: 123.

²- Edward W. Frees, **Longitudinal and Panel Data: Analysis and Applications for the Social Sciences**, Cambridge University Press, 2004, P: 04

³- Hadhem, pesaran and Ronald Patrick Smith, **Estimating long-run relationships from dynamic heterogeneous panel**, Journal of Econometrics, Elsevier, Vol 68, N^o 01, july 1995, p: 82.

⁴- Ruth A. Judson, Ann L. Owen, **Estimating Dynamic Panel Data Models**, A pratical Guid for Macroeconomist, Federal Reserve Board of Governors, January 1996, p: 03.

⁵- Christophe Hurlin et Valerie Mignon, **Synthèse de tests de racine unitaire sur données de panel**, Université d'Orléans, Janvier 2005, p: 02 - 03.

الفصل الثالث: النمذجة القياسية المتغيرة لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الاقتصادي في مجموعة من الدول

النموذج، لاسيما في نماذج البائل الديناميكية، وذلك للحصول على تقديرات متسقة، تعكس السلوكيات المتباينة لمفردات العينة.¹

• التعرف على طريقتي MG و PMG

في سنة 1999 قدم الأخوين Pesaran, Shin and Smith طريقتين تعمل على التعامل مع التحيز الناتج عن الميول الغير متجانسة في نماذج البائل الديناميكية وهما:

- طريقة مقدر وسط المجموعة (MG : Mean Group Estimator)

- طريقة مقدر وسط المجموعة التجميعي (Pooled Mean Group Estimator: PMG).

وهذا في إطار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ذات التوزيعات المبطأة (ARDL) التي تتميز بأنها تصلح في حالات المتغيرات ذات العينات الصغيرة، ولا يتطلب أن تكون السلاسل مستقرة من نفس الدرجة، فهو يصلح في حالة المتغيرات المستقرة عند المستوى $I(0)$ أو عند الفرق الأول $I(1)$ أو كلاهما معا، في حين لا يمكن تطبيقها في حالة وجود متغير يستقر عند الفرق الثاني.²

وتعد طريقة وسط المجموعة (MG) تقديراتها متسقة لوسط معالم نموذج البائل، ويمكن أن تختلف فيها معالم النموذج من مفردة إلى أخرى (الثابت، معاملات الأجل القصر والطويل، حدود تصحيح الخطأ، تباينات حد الخطأ)،³ ويعاب عليها أنها لا تأخذ بعين الاعتبار احتمال أن تتساوى بعض معالم النموذج عبر الأفراد، لذلك جاءت طريقة وسط المجموعة التجميعية (PMG) وهي تجمع بين طريقة وسط المجموعة (MG) التي تسمح باختلاف كل معالم النموذج، وطريقة التقدير المدمج التقليدية (pooled estimation)، كطريقة الآثار الثابتة (FE) أو العشوائية (RE)، التي تقيد ميول النموذج وتسمح فقط باختلاف الثابت في كل مفردة، وتتخلص طريقة وسط المجموعة التجميعية (PMG) في أنها تفرض قيد التجانس على معالم المدى الطويل، أي أنها متساوية لكل الأفراد، في حين تسمح باختلاف معالم المدى القصير، وحدود تصحيح و اختلال التوازن، وتباينات حد الخطأ.⁴

طريقة (PMG) تعطي تقديرات تجميعية تتميز بالكفاءة، بالإضافة إلى تتخلص من مشكلة عدم الاتساق الناتجة عن دمج العلاقات الديناميكية غير المتجانسة.⁵

¹ - عابد العبدلي، محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البائل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المجلد 16، العدد 01، 1431هـ/2010م ص: 20-21.

² - محمد عبد الله الجراح، مكونات الإنفاق الحكومي والاستثمار في المملكة العربية السعودية: هل هي علاقة طاردة أم جاذبة؟ مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 25، العدد 02، ديسمبر 2009، ص: 08.

³ - Pesaran, M.H., Smith, R., 1995, op cit

⁴ - Pesaran, M.H., Y. Shin and R. Smith, 1999, op cit

⁵ - Dimitrios A. and Stephen G. Hall, **Applied Econometrics: A modern approach**, 1st ed. Palgrave Macmillan, 2007.

- المفاضلة بين طريقتي PMG و MG

للمفاضلة بين مقدرات طريقتي وسط المجموعة التجميعية (PMG) ووسط المجموعة (MG)، نستخدم اختبار Hausman لفحص فرضية تجانس معاملات النموذج في المدى الطويل، في ضل هذا الافتراض تكون مقدرات (PMG) متسقة و أعلى كفاءة من مقدرات (MG) التي لا تفرض قيود على معاملات المدى الطويل.

الفرع الثاني: استخدام طريقة تحليل المركبات الرئيسية

تهدف طريقة تحليل المركبات الرئيسية إلى اختزال المتغيرات في مركبات (عوامل) حيث تضم كل مركبة مجموعة من المتغيرات التي تفسر تبايناتها انطلاقاً من علاقة الارتباط فيما بين المتغيرات.

أولاً: الإحصاءات الوصفية للمتغيرات

يتم استخدام الإحصاء الوصفي لتلخيص البيانات بطريقة منظمة من خلال وصف العلاقة بين المتغيرات في العينة أو السكان، فعند إعطاء مجموعة من البيانات الأولية، فإن إحدى أكثر الطرق المفيدة لتلخيص تلك البيانات هي معرفة سلوكها وطبيعة تغيراتها من خلال العثور على متوسط مجموعة البيانات هذه، حيث أن المتوسط هو مقياس لمركز مجموعة البيانات¹ مع إعطاء انحرافها، أعلى وأقل قيمة لها، الجدول الموالي يوضح الإحصائيات التي تصف متغيرات الدراسة في مجموعة من الدول.

الجدول رقم (3 - 2): الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	ESI	FDI	LG	LX
Mean	0.456	2.696e+10	10.569	1.020
Max	1.075	5.114e+11	12.460	1.095
Min	-1.902	-2.509e+10	1.664	0.221
Std. deviation	0.255	6.1534e+10	1.167	0.056
N = 896				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Rstudio

يلاحظ من خلال مخرجات البرنامج في الجدول أعلاه رقم (3 - 2) الذي يوضح الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الداخلة في التحليل وتتمثل أساساً في المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، أقل قيمة وأكبرها وعدد المشاهدات، ويوجد هناك تباين في أرقام المتغيرات سببه اختلاف وحدات القياس، حيث أن متغير الاستثمار الأجنبي المباشر عرف أكبر متوسط حسابي بلغ 2.696 مليار دولار وهو المتغير الأكثر أهمية والأكثر تركيزاً، ثم يليه متغير لوغاريتم الإنفاق الحكومي بمتوسط حسابي 10.569 ولوغاريتم الصادرات ثم مؤشر الاستقرار الاقتصادي والتي بلغت متوسطاتها على التوالي 1.020 مليار دولار 45.6%، فيما قدر عدد المشاهدات 896 مشاهدة (عدم وجود قيم مفقودة)، بينما تمثل المتغير الأكثر تشتتاً في متغير

¹- Jackie Nicholas, **Introduction to Descriptive Statistics**, Mathematics Learning Centre University of Sydney NSW, 2006, p: 01.

الفصل الثالث: النمذجة القياسية المقارنة لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول

لوغاريتم الصادرات بانحراف معياري قدر ب0.056، يليها مؤشر الاستقرار الاقتصادي ثم متغير لوغاريتم الإنفاق الحكومي وأخيرا متغير الاستثمار الأجنبي المباشر. وهذه النتائج تتفق مع النظرية الاقتصادية ومثابهاة لنتائج الدراسات السابقة.

ثانيا: مصفوفة الارتباطات

يمثل الارتباط قوة العلاقة بين متغيرين أو أكثر مع تحديد اتجاه العلاقة بين هاته المتغيرات، حيث أن نوع المصفوفة المفضل استخدامها يعتمد في الغالب على طبيعة المتغيرات قيد التحليل،¹ وقد تم تلخيص نتائج المخرجات المتعلقة بالارتباطات بين المتغيرات محل الدراسة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (3 - 3): مصفوفة الارتباطات

	ESI	FDI	LG	LX
ESI	1			
FDI	0.208	1		
LG	0.090	0.445	1	
LX	0.087	0.418	0.995	1
Pvalue = 0.000				
Det = 0.046				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Rstudio

يلاحظ من الجدول أعلاه رقم (3 - 3) أن جميع المعاملات لم تتجاوز 0,6، فيما عدا علاقة الارتباط بين لوغاريتم الإنفاق الحكومي ولوغاريتم الصادرات، حيث يرتبطان بعلاقة ارتباط طردية قوية جدا تبلغ 99.5% كما يظهر جليا أن هناك علاقة ارتباط ضعيف تتبين كل من (مؤشر الاستقرار الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر) وارتباط طردي ضعيف جدا بين (مؤشر الاستقرار الاقتصادي مع كل من لوغاريتم الصادرات ولوغاريتم الإنفاق الحكومي) وعلاقة طردية متوسطة بين (الاستثمار الأجنبي المباشر مع كل من لوغاريتم الصادرات وللوغاريتم الإنفاق الحكومي)، وبالرغم من ضعف علاقة الارتباط بين المتغيرات إلا أنها معنوية، وهو ما يوضحه مستويات الدلالة الإحصائية لكافة المتغيرات أقل من 0.05.

بالإضافة إلى أن محدد مصفوفة الارتباطات بلغت قيمته بلغت 0,046 وهي أكبر من 0,00001 مما يدل على عدم وجود مشكل التعدد خطي فيما بين المتغيرات.

ثالثا: كفاية حجم العينة الكلية وحجم عينة المتغيرات

تعتبر كل من كفاية حجم العينة وحجم عينة المتغيرات شرطان ضروريان لتطبيق تقنية تحليل المركبات الأساسية، حيث أنه يتم الحكم على مدى كفاية حجم العينة عن طريق اختبار يدعى KMO Test، فإذا كانت قيمة اختبار KMO أكبر من 50% فإن حجم العينة كاف، أما إذا كانت أقل فهو غير

¹ حوشين يوسف، محاضرات في مقياس تحليل معطيات معمق - مع أمثلة حسابية وتطبيقية -، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر، علوم اقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيبي علي، البلدة 02، 2022 - 2023، ص: 15.

الفصل الثالث: النمذجة القياسية المقارنة لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي في مجموعة من الدول

كاف¹، كما يتم اختبار فرضية أن معاملات الارتباط لا تساوي الواحد عن طريق إختبار Bartlett's Test²، بينما يتم التأكد حجم عينة المتغيرات بواسطة مصفوفة تدعى بمعكوس صور مصفوفة الارتباط Anti-image Correlation Matrix، حيث يتم مقارنة قيم قطر هذه المصفوفة بالقيمة 50% فإذا كانت أكبر أو تساوي هذه القيمة دليل على كفاية حجم العينة للمتغير والعكس صحيح³، والنتائج موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (3 - 4): اختبار Kimo واختبار Bartlett's

Indice KMO et test de Bartlett		
Kaiser-Meyer-Olkin factor adequacy		0.69
MSA for each item =		
ESI FDI Lg Lx		
0.61 0.62 0.52 0.52		
Bartlett test of homogeneity of variances	K-squared	4058.3
	Df	3
	P - value	< 2.2e-16

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Rstudio

يلاحظ من خلال الجدول (3-4) أعلاه أن قيمة إختبار KMO أكبر من 0,5 (0.69)، مما يدل على كفاية حجم العينة الكلية للمتغيرات الداخلة في التحليل، كما أن قيمة المعنوية لإختبار بارتلليت أقل من 5% وهذا ما يؤكد أن مصفوفة الارتباطات لا تمثل مصفوفة الوحدة.

الجدول رقم (3 - 5): كفاية حجم العينة للمتغيرات

Anti-image Matrices					
		ESI	Lg	Lx	FDI
Anti-image Covariance	ESI	.951	-.018	.014	-.122
	Lg	-.018	.054	-.054	-.060
	Lx	.014	-.054	.057	.042
	FDI	-.122	-.060	.042	.782
Anti-image Correlation	ESI	.715 ^a	-.077	.061	-.142
	Lg	-.077	.524 ^a	-.967	-.289
	Lx	.061	-.967	.523 ^a	.198
	FDI	-.142	-.289	.198	.695 ^a

a. Measures of Sampling Adequacy(MSA)

المصدر: مخرجات SPSS 26

يلاحظ من الجدول رقم (3 - 5) أن قيم القطر الرئيسي لمعكوس مصور مصفوفة الارتباطات تجاوزت 0,5 مما يدل على أن هناك كفاية لحجم العينة لكل متغير على حدا، أي لا يمكن إقصاء أي من المتغيرات من التحليل.

¹ - أسامة ربيع أمين، التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام برنامج spss، القاهرة، 2008، ص: 178.

² - أحمد بوزيان تبيغزة، التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي، دار المسيرة، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص: 83.

³ - سمير كامل عاشور، ساميه ابو الفتوح سالم، العرض والتحليل الإحصائي باستخدام spss، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، 2009، ص: 223.

الفصل الثالث: النمذجة القياسية المتوازنة لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول

رابعاً: القيم الذاتية ونسبة الجمود

إن القيم الذاتية تقيس مقدار التباين الذي يحتفظ به كل منها المكون الرئيسي، حيث أن القيم الذاتية لمتغيرات الدراسة تتوافق مع الاتجاهات ذات الحد الأقصى لمقدار التباين في مجموعة البيانات، تم التركيز على معطيات سنة 2020، وهو ما يوضحه الجدول الآتي.

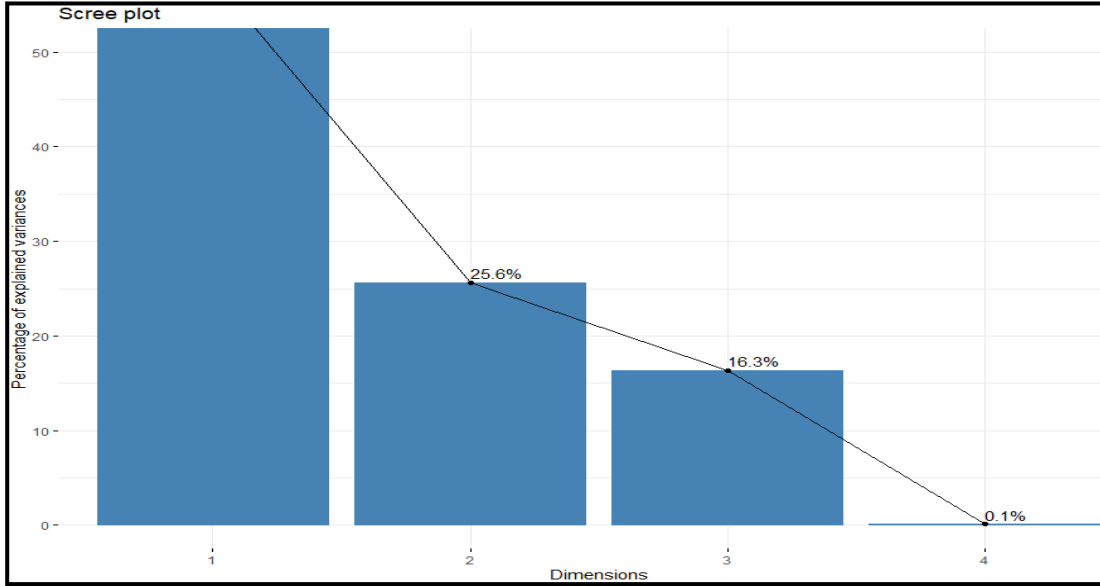
الجدول رقم (3 - 6): القيم الذاتية ونسبة الجمود

	Eigen value	Variance percent	Cumulative. Variance percent
Dim.1	2.318017307	57.95043267	57.95043
Dim.2	1.024520166	25.61300414	83.56344
Dim.3	0.653889067	16.34722668	99.91066
Dim.4	0.003573461	0.08933651	100.00000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Rstudio

يعطي الجدول أعلاه مجموع كل القيم إجمالاً قدره 04، حيث تم إعطاء نسبة التباين الموضحة بواسطة كل قيمة ذاتية في العمود الأول مثلاً القيمة 2.31801 مقسومة على 04 يساوي 0.579504، أو حوالي 57.95% من التباين موضح بهذا أولاً القيمة الذاتية، يتم الحصول على النسبة المئوية التراكمية الموضحة بإضافة النسب المتتالية للحصول على الإجمالي الجاري، وفي هذه الحالة 57.95% بالإضافة إلى 25.61% يساوي 83.56% وهكذا، لذلك يتم تفسير حوالي 83.56% من التباين بواسطة أول قيمتين من قيم ذاتية معاً، كما تشير القيمة dim.1 و dim.2 إلى أن المتغيرات محل الدراسة توضح 83.5% من التباين وهو أمر مقبول. أي أن التباين الكلي المفسر يمكن تمثيله من خلال مكونين فحسب كما يمكن إبراز معيار كيزر الذي يأخذ بعين الاعتبار المحور لما تكون القيمة الذاتية تفوق 1. ولتحديد عدد المكونات بشكل أدق هي النظر في منحنى نسب الجمود التكرارية من التباين المرتبة من الأكبر إلى الأصغر، التي بعدها تكون القيم الذاتية المتبقية صغيرة نسبياً ومن حجم مماثل.

الشكل رقم (3 - 2): تمثيل القيم الذاتية



المصدر: مخرجات Rstudio

يلاحظ من الشكل رقم (3 - 2) أن المحور الأول (Dim.1) أو المركبة الأساسية الأولى تمثل 57.95% من قيمة الجمود الكلي، أما المحور الثاني (Dim.2) فيمثل 25.61% من الجمود، ومنه يكون التمثيل على المخطط العاملي ذو المحورين المتعامدين Dim.1 و Dim.2 بنسبة 83.56% وهي نسبة جيدة وتكفي لتمثيل صورة واضحة عن سحابة النقط على المخطط التحليلي العاملي بتمثيل المتغيرات محل الدراسة عليه.

خامسا: التعليق على المحورين المأخوذين

إن برنامج Rstudio يعطي طريقة بسيطة لاستخراج نتائج تحليل المركبات الرئيسية من خلال توفير قائمة بالمصفوفات تحتوي على نتائج المتغيرات النشطة (الإحداثيات والارتباط بين المتغيرات والمحاور وجيب التمام التربيعي والمساهمات)، يتم تلخيص النتائج في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3 - 7): الإحداثيات والمساهمات المختلفة للمحورين المختارين

Variables	Coordonnées		Contributions		Cos ²	
	Dim.1	Dim.2	Dim.1	Dim.2	Dim.1	Dim.2
ESI	0.2337008	0.9210658	2.356155	82.805810	0.05461607	0.84836223
FDI	0.6633035	0.2909847	18.980510	8.264564	0.43997150	0.08467212
LG	0.9588778	-0.2085752	39.665220	4.246242	0.91944667	0.04350360
LX	0.9507802	-0.2190484	38.998115	4.683384	0.90398306	0.04798222

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Rstudio

يلاحظ من الجدول رقم (3 - 7) أعلاه الذي يمثل مجموعة الارتباطات حيث يظهر العلاقة بين المتغيرات، فيما يخص:

1. مساهمة المتغيرات

يلاحظ أن هناك مجموعتين من المتغيرات الأولى ممثلة في متغير الاستثمار الأجنبي المباشر FDI متغير لوغاريتم الإنفاق المحلي LG، ومتغير لوغاريتم الصادرات LX تساهم في المحور الأول بالنسب (18.98%، 39.66% و 38.99%) على الترتيب، بينما المجموعة الثانية ممثلة في مؤشر الاستقرار الاقتصادي ESI يساهم في المحور الثاني بنسبة 82.81%، وهو عنصر جودة التمثيل

2. إحدائيات المتغيرات

يلاحظ في المحور الأول ممثل بإحدائيات موجبة، حيث أن المتغيرات لهم ارتباط موجب مع هذا المحور، كما أن المتغيرين لوغاريتم الإنفاق الحكومي ولوغاريتم الصادرات يقتربان في الجزء الأيمن من المحور، بينما يبتعد مؤشر الاستقرار الاقتصادي إلى الأعلى بمقدار 0.23، ويأتي متغير الاستثمار الأجنبي قريب من محور الفواصل، حيث أن هاته المتغيرات تتجمع في أقصى يمين المحور الأول مما يعطي تقاربا في نسبة مساهمة المتغيرات في تكوين هذا المحور وهو ما يدل على أن المتغيرات تتطور في نفس الاتجاه.

بينما يلاحظ في المحور الثاني أن المتغير مؤشر الاستقرار الاقتصادي المتغير الوحيد الممثل للمحور الثاني والذي يأخذ أقوى ارتباط 0.92، كما أن أغلب المتغيرات لها ارتباط ضعيف مع المحور الثاني.

3. بالنسبة للمعلمين

من خلال الجدول رقم (3 - 7) يلاحظ من التربيع في الجيب نجد أن النتائج تؤكد أن المجموعة الأولى المتمثلة في متغير الاستثمار الأجنبي المباشر FDI متغير لوغاريتم الإنفاق المحلي LG، ومتغير لوغاريتم الصادرات LX تساهم في المحور الأول بالنسب (43.99%، 91.94% و 90.39%) على الترتيب، تقترب نوعا ما من الواحد الصحيح وهي تساهم في تكوين المحور الأول، أما المجموعة الثانية المتمثلة في مؤشر الاستقرار الاقتصادي بالقيمة 0.848 وهو يساهم في تكوين المحور الثاني بكونه يقترب جدا من الواحد الصحيح.

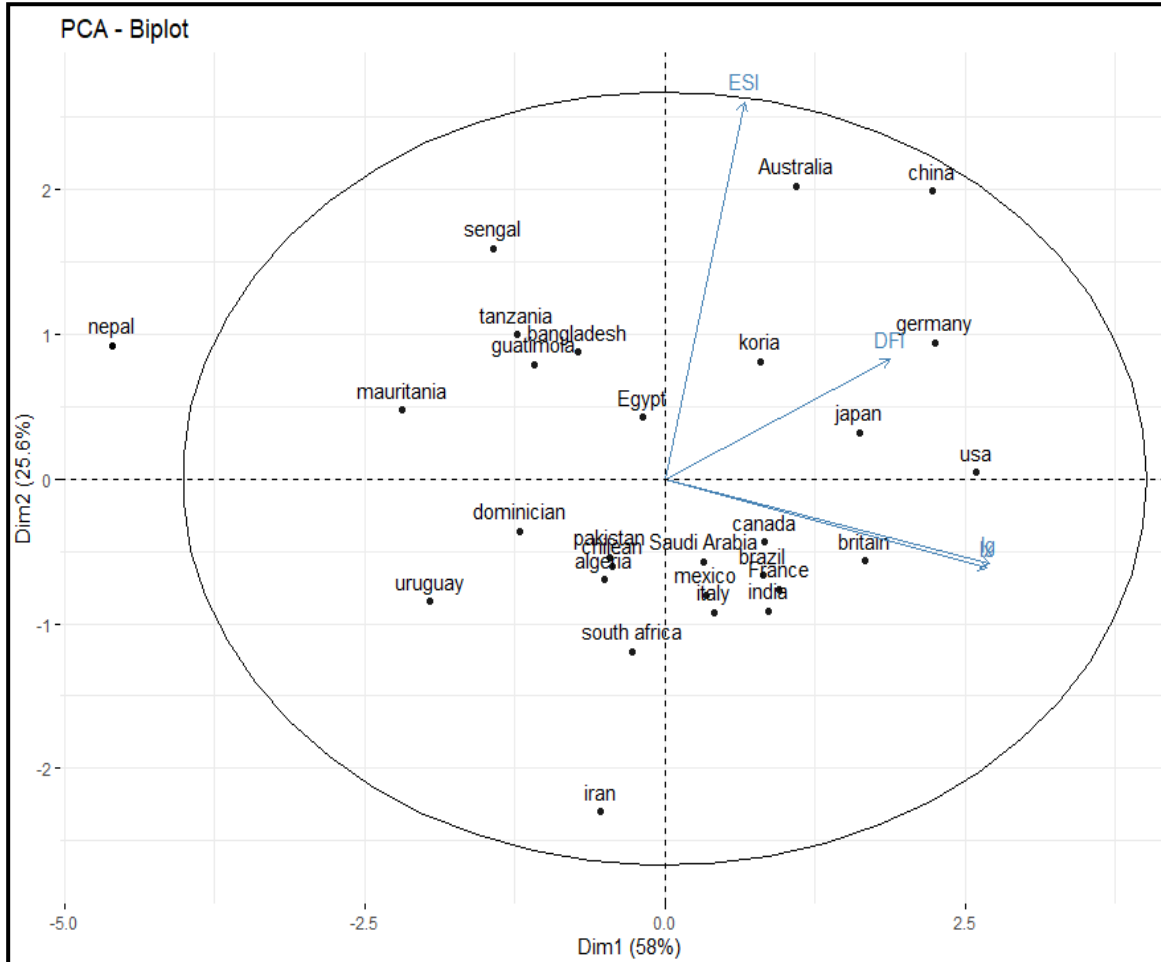
4. مساهمة وإحدائيات الأفراد (الدول)

فيما يخص مساهمة الأفراد على محورين متعامدين ومتجانسين والمحدد مسبقا، فإن بعض الدول مثل الصين، كوريا، أستراليا، اليابان وألمانيا قريبة جدا من المحور الأول بمساهمات عالية، فيما اقتربت الولايات المتحدة الأمريكية من محور الفواصل بنسبة متوسطة، بينما أتت بعض الدول الأخرى قريبة جدا من المحور الثاني وهي تمثل الدول المتقدمة على غرار كندا، فرنسا وإيطاليا وغيرها، بينما نلاحظ بعض الدول فاقت قيمتها الواحد الصحيح، بينما دولة النيبال فهي خرجت من المحورين بقيمة أعلى من الواحد الصحيح. (أنظر الملحق رقم (3 - 3))

الفصل الثالث: النمذجة القياسية المقارنة لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول

يتم تمثيل المتغيرات والأفراد في الشكل الموالي الذي يظهر العلاقات بين جميع المتغيرات وهي ترتبط إيجابا مجمعة معا نوعا ما بوضع المتغيرات المرتبطة، بالإضافة إلى الأفراد (الدول) التي تتغير فيها هاته المتغيرات.

الشكل رقم (3 - 3): تمثيل الأفراد والمتغيرات



المصدر: مخرجات Rstudio

يلاحظ من الشكل رقم (3 - 3) أن كل المتغيرات تعتبر **هامة مهمة** في تأثيرها والتي تترجم علاقة المتغيرات الاقتصادية الكلية محل الدراسة بالاستقرار الاقتصادي في مجملها (داخل الدائرة) كما يتضح أن المتغيرين لوغاريتم الإنفاق الحكومي ولوغاريتم الصادرات قريبان جدا بينما المتغير مؤشر الاستقرار الاقتصادي هو الأبعد كونه يتأثر اقتصاديا بالتقلبات والعوامل الأخرى مما يتطلب تسقيف الأسعار ووضوح سياسات بديلة للتحكم في الإصدار النقدي، بالإضافة إلى معالجة معدلات البطالة ومحاولة الرفع من معدلات النمو الاقتصادي باعتماد التنوع والبحث عن مصادر مختلفة لزيادة الدخل وبالتالي يتم تلقائيا معالجة العجز في رصيد الحسابات الجارية لميزان المدفوعات، وزيادة الاستثمارات الأجنبية نحو الداخل وهو ما يوضحه الشكل باقتراب متغير الاستثمار الأجنبي المباشر نسبيا من مؤشر الاستقرار الاقتصادي.

الفصل الثالث: النمذجة القياسية المقارنة لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول

كما يوضح تصنيف الدول حسب تجمع المتغيرات، وجود ثلاث مجموعات كالآتي:

- **المجموعة الأولى:** والتي تتميز ارتفاع في مؤشر الاستقرار الاقتصادي وهي تقترب من الحالة المثالية نوعاً ما التي فرضها كالدور وفق مقياس MS، وهي الصين، أستراليا وهي ممثلة بذلك الدول السائرة في طريق النمو كما أنها تصنف ضمن مجموعة شرق آسيا والمحيط الهادي؛
 - **المجموعة الثانية:** تضمنت كل من ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، كوريا واليابان والتي ترتفع قيم متغير الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف الخدمات المتطورة، حيث أن هذه الدول تستثمر وتستقطب رؤوس الأموال نحو الداخل لزيادة النمو الاقتصادي ومنه تحقيق جزئي للاستقرار الاقتصادي، وهي تمثل رابطة الدول المتقدمة ومصنفة ضمن مجموعة النافتا وبعض دول الأسيان.
 - **المجموعة الثالثة:** تتميز بتجمع الدول التي ترتفع فيها قيم الإنفاق الحكومي والصادرات وتبتعد عن تحقيق مؤشر الاستقرار الاقتصادي، وهي: كندا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، الهند، المكسيك، السعودية، إيطاليا والبرازيل، وهي ضمن الدول المتقدمة والسائرة في طريق النمو حسب إحصائيات سنة 2020.
- فيما ابتعدت الدول الأخرى عن المتغيرات الأربعة وهي تمثل مجموعة الدول النامية والمتخلفة جداً.

المبحث الثاني: معالجة البيانات المقطعية ودراسة خصائصها في مجموعة دول والمقارنة بينها

من أجل التوصل العملي لحل الإشكالية الرئيسية يتم الانطلاق من نماذج بيانات البائل كنماذج ملائمة لدراسة هذا النوع من التأثيرات بين المتغيرات، حيث يتم تقدير النموذج بالاعتماد على المتغيرات المؤثرة عن طريق نماذج البائل لتحديد مصدر الاختلاف فيما بين الدول أهو ذو أثر فردي ثابت أم عشوائي؟ ثم اعتماد التحليل الديناميكي لنموذج البائل، وذلك بتحليل نتائج مخرجات كل من برنامج Stata و Rstudio و Eviews 12 و 17.

المطلب الأول: التحليل الساكن لبيانات البائل

قبل القيام بالتحليل الديناميكي وخطواته يجب التأكد من طبيعة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة الأخرى، من خلال إجراء اختبار RAMSEY وفق الجدول أدناه.

الجدول رقم (3 - 8): طبيعة العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة

Ramsey RESET test using powers of the fitted values of ESI	
Ho: model has no omitted variables	
F(2;892) =	10.68
Prob> F =	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Stata 17

إن اختبار RAMSEY أو ما يطلق عليه بانحدار خطأ المواصفات¹والذي تم اقتراحه من طرف Ramsey في 1969 لاختبار مواصفات لتحليل انحدار المربعات الصغرى الخطية، والذي تتمثل حجته في أن اللاخطية ستعكس في تشخيصات نموذج خطي ملائم إذا كانت بقايا النموذج الخطي مرتبطة بشروط قوة معينة، بمعنى آخر، يركز هذا الاختبار، المشار إليه باسم اختبار RESET، على أخطاء المواصفات في الانحدار الخطي، بما في ذلك تلك التي تأتي من غير النموذج غير الخطي،² ومن خلال الاختبار الموضح في الجدول (3 - 13) أعلاه، يلاحظ أن احتمالية فيشر أقل من مستوى المعنوية 0.05، مما يشير إلى أن العلاقة بين مؤشر الاستقرار الاقتصادي والمتغيرات المستقلة هي علاقة خطية بعد إدخال اللوغاريتم على بعض المتغيرات.

بالإضافة إلى دراسة الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة في العينة، من أجل معرفة سلوك الظاهرة في الفترة محل الدراسة، وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

¹ T. H. Lee, H. White and C. J. W. Granger, **Testing for Neglected Nonlinearity in Time Series Models: A Comparison of Neural Network Methods and Alternative Tests**, Journal of Econometrics Vol. 56, 1993, p: 269-290.

² Luisa Bisaglia, Margherita Gerolimetto, **Testing for (non)linearity in economic time series: a Monte Carlo comparison**, Department of Statistical Sciences, Working Paper Series, N. 3, 2014, p: 10.

الفصل الثالث: النمذجة القياسية المقارنة لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول

الجدول (3 - 9): الإحصائيات الوصفية للمتغيرات في مجموعة الدول

PAYS	MEAN				STD. DEV				OBS
	ESI	DFI	LG	LX	ESI	DFI	LG	LX	
China	1.07	114.22	9.39	10.15	1.71	1.01	0.41	1.32	32
Japan	0.78	4.72	8.15	18.23	0.29	1.01	0.08	1.62	32
Australia	0.07	4.24	5.11	14.08	0.38	1.01	0.22	1.55	32
Korea	0.44	8.274	10.24	21.85	1.48	1.01	0.12	1.32	32
Germany	1.32	12.03	10.74	22.69	1.10	1.01	0.76	1.65	32
Britannia	0.28	99.74	12.24	17.45	0.29	1.01	0.08	1.01	32
France	0.15	78.22	0.39	18.37	0.48	1.01	1.76	1.44	32
Italy	0.91	78.22	28.00	20.66	0.64	1.01	0.94	1.32	32
Usa	0.06	42.22	20.15	26.88	0.49	1.01	0.36	1.99	32
Canada	0.06	47.22	19.10	17.74	0.79	1.01	0.49	1.12	32
Mexico	0.32	15.33	15.66	16.33	0.32	0.32	1.326	0.36	32
Goitimoula	0.32	74.32	18.6	17.254	0.14	0.98	1.024	1.325	32
Brazil	0.07	56.325	22.5	17.17	0.89	0.14	1.033	1.333	32
Chilean	0.32	11.325	17.6	15.32	0.30	0.017	0.395	1.92	32
Orgoway	0.961	25.36	10.3	17.25	0.48	0.321	0.17	1.03	32
Dominic	0.674	98.325	11.3	17.03	0.44	0.036	0.98	0.325	32
Saudi Arabic	0.574	233.32	19.2	19.32	0.75	0.690	0.33	0.314	32
Iran	0.47	14.325	4.36	4.62	0.25	0.362	0.014	0.36	32
Egypt	0.12	-27.33	17.3	3.625	0.17	0.147	0.026	0.011	32
Algeria	0.32	-19.32	14.3	3.07	0.16	0.014	0.33	0.021	32
India	0.47	1.326	0.35	8.32	0.08	0.014	0.97	0.325	32
Pakistan	0.02	0.325	1.21	0.6	0.32	0.325	0.63	0.325	32
Bangladesh	0.358	-21.32	0.322	0.74	0.03	0.957	1.03	1.627	32
Nepal	0.04	-145.2	0.36	0.05	0.01	0.966	1.36	1.3	32
Sud de Africa	0.525	175.32	18.62	19.66	0.56	0.015	0.66	0.67	32
Mauritania	0.27	-55.32	0.6	0.7	0.07	-0.32	0.95	1.650	32
Tanzania	0.07	-50.32	0.07	0.32	0.02	0.332	0.47	0.3	32
Sengal	0.03	-328.2	0.2	0.1	0.003	0.47	0.77	0.47	32
FULL	1.35	786.3	0.39	0.3254	0.79	1.00	0.76	1.00	N=896 n=28 T=32

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Rstudio

الجدول رقم (3 - 14)، يلخص مختلف الإحصائيات الوصفية الخاصة بمتغيرات الدراسة (مؤشر الاستقرار الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر، لوغاريتم الصادرات، لوغاريتم الإنفاق الحكومي) ولكل دولة من مجموعة الدول على حدى ، حيث سجل:

1. متوسط مؤشر الاستقرار الاقتصادي بين مجموعة الدول محل الدراسة قيمة 1.32 وحدة، كأعلى متوسط مؤشر التضخم بين الدول لدولة ألمانيا، تليها الصين متوسط القيمة 1.07 وحدة متبوعة

الفصل الثالث: النمذجة القياسية المقارنة لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول

- إيطاليا بمتوسط 0.9 بينما نجد أن متوسط مؤشر الاستقرار الاقتصادي في السنغال ثم باكستان هو الأقل بين مجموعة الدول، وبالتالي فيما يخص مؤشر الاستقرار الاقتصادي فإن كل من ألمانيا، الصين، إيطاليا، دول مهمة من حيث المتوسط الحسابي الموجب.
2. متوسط متغير الاستثمار الأجنبي المباشر بين مجموعة الدول المعنية سجل قيمة 786.3 وحدة ككل، حيث سجلت كل من السعودية وجنوب إفريقيا والصين أعلى متوسطات تبلغ 175.32، 233.32، 114.22 على الترتيب، كما أن أقل قيمة لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر سجلته السنغال سنة 2004 بمعدل -328.2 تليها نيبال بمتوسط قدره -145.2، وهذا راجع كون الدولتان مصنفتان تحت خط الفقر والتخلف، بالإضافة إلى مخلفات سنوات الانحصر.
3. المتوسط العام للناتج اللوغاريتم الصادرات بين دول عينة الدراسة هو 0.3254 وحدة، حيث متوسط حسابي وهي: كوريا، ألمانيا، جنوب إفريقيا والمملكة العربية السعودية وتعد دول مهمة والأكثر تركزا من حيث أن لها أعلى متوسطات حسابية، قدرت بـ 22.69، 21.85، 19.66 و 19.32، بينما نجد في المراتب الأخيرة كل من نيبال و سنغال خلال فترة الدراسة.
4. أدنى مستوى للوغاريتم الإنفاق الحكومي سجلته تنزانيا سنة 1994 حيث أصبح 0.07 دولار أمريكي، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية وكذا عدم انعدام الإنتاج المحلي في القطاعات الأخرى، فضلا عن كونها دولة تحت خط الفقر، بينما الدولة التي قيمة إنفاقها الحكومي أعلى هي حيث سجلت أعلى معدل قياسي سنة 2010 بـ 28.
5. كما أن الدول الأكثر تشتتا من حيث المتغيرات الأربعة خلال فترة الدراسة في دول العينة، سنغال بقيمة 0.003 لمؤشر الاستقرار الاقتصادي، -0.32 لموريتانيا فيما يخص متغير الاستثمار الأجنبي المباشر، 0.08 لكل من اليابان وبريطانيا تبعا لمتغير لوغاريتم الإنفاق الحكومي، وأخير بالنسبة لمتغير لوغاريتم الصادرات فإن تنزانيا هي الأكثر تشتتا بين دول العينة.

أولا: تطبيق منهجية اختبار التجانس لـ Hsaio

وهو اختبار يمر على ثلاث خطوات، بحيث يكون النموذج المقدر يعطى بالصيغة الرياضية الآتية:

$$ESI_{it} = \alpha + \beta_1 LG_{it} + \beta_2 DFI_{it} + \beta_3 LX_{it} + \varepsilon_{it}$$

1. الخطوة الأولى: اختبار فرضية التجانس الكلي (تطابق الثوابت و المعاملات)

وذلك بعد تقدير النموذج العام، يتم حساب قيمة فيشر ودلالاتها الإحصائية.

$$F_1 = 15.44 > F_{31;838}^{0,05} \approx 1.325$$

2. الخطوة الثانية: اختبار فرضية تجانس المعاملات

ويتم من خلال تقدير النموذج المقيد وحساب القيمة المحسوبة لـ Fisher والقيمة الاحتمالية لها.

الفصل الثالث: النمذجة القياسية المتغيرة لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول

$$F_2 = 3.89 > F_{2;892}^{0,05} \approx 1.014$$

3. الخطوة الثالثة: اختبار فرضية تجانس الثوابت في النموذج

ويتم ذلك بعد إعادة تقدير النموذج العام مرة ثانية، ثم حساب القيمة المحسوبة والاحتمالية لـ Fisher

$$F_3 = 18.15 > F_{27;865}^{0,05} \approx 1.426$$

يمكن تلخيص نتائج مخرجات برنامج Stata 17، في الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-10): ملخص نتائج اختبار Hasio

tests	Fcal	Fbrop	The decision
F1	15.44	0.000	Accept H ₁
F2	13.89	0.021	
F3	18.15	0.000	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Stata 17

يلاحظ من الجدول أعلاه أن القيم المحسوبة لاختبار فيشر في الخطوات الثلاثة أكبر من القيم الجدولية، كما أن قيمها الاحتمالية أكبر من مستوى معنوية 0.05. ومنه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، وبالتالي يمكن القول النموذج المقدر للبانل هو نموذج ذو تأثيرات فردية.

ثانياً: تقدير نماذج البانل الساكن

يتم تفسير العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ومؤشر الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة محل الدراسة، بالاعتماد على برنامج Rstudio، وانطلاقاً من حزمة plm، يتم الحصول على النتائج الآتية:

الجدول رقم (3-11): نتائج تقدير النماذج الثلاثة

المتغيرات والمعاملات	نموذج الانحدار التجميعي	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية
الثابت	0.842 (0.0096)	-	0.857 (0.004)
DFI	6.49e-13 (0.000)	3.7957e-14 (0.839)	2.52e-13 (0.160)
LG	0.0071 (0.021)	0.477 (0.000)	0.185 (0.001)
GX	-1.12 (0.066)	-5.795 (0.000)	-2.328 (0.004)
R ² معامل التحديد	0.0453	0.380	0.315
(F) اختبار فيشر	15.18 (0.0000)	18.15 (0.0000)	20.25 (0.0000)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Rstudio

يلاحظ من خلال نتائج التقدير الأساسية للنماذج الثلاثة أن قيم المتغير المستقل والثابت تتباين بين قيم معنوية وغير معنوية، كما نجد أيضاً إحصائية فيشر تشير إلى معنوية النماذج الثلاثة.

ثالثاً: اختبارات المفاضلة بين النماذج

انطلاقاً من برنامج Rstudio يمكن تلخيص النتائج في الجدول الموالي:

الفصل الثالث: النمذجة القياسية المقارنة لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول

الجدول رقم (3 - 12): اختبارات المفاضلة

tests	Cal	p-value	The decision
Fisher	18.151	0.0000	Accept H ₁
LM	1327	0.0000	
Hausman	15.94	0.0003	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Rstudio

من خلال جدول نتائج الاختبارين فإن:

- في إختبار Fisher، القيمة الاحتمالية أقل من 0.05، ومنه هناك معنوية إحصائية، وبالتالي رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة أي أن نموذج الآثار الثابتة هو الملائم؛
- في إختبار LM Breusch-Pagan، القيمة الاحتمالية له أقل من مستوى المعنوية 0.05، ومنه هناك معنوية إحصائية فهو دليل على قبول الفرضية البديلة التي تنص على أن نموذج التأثيرات الثابتة أو العشوائية هو الملائم.
- في إختبار Hausman، القيمة الاحتمالية أقل من مستوى معنوية 0.05 وهو ما يدل إلى قبول الفرضية البديلة التي تنص على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

رابعاً: تقييم نموذج التأثيرات الثابتة

- من خلال ملاحظة نموذج التأثيرات الثابتة المقدر في الجدول رقم (3 - 9)، فإن جميع إشارات المعلمات المقدرة في المتغيرات موجبة مما يدل على العلاقة الطردية بينها وبين مؤشر الاستقرار الاقتصادي، باستثناء متغير لوغاريتم الصادرات ذو إشارة سالبة سالبة، وهذه النتائج تفسر كما يلي:
- كلما زاد متغير الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة زاد مؤشر الاستقرار الاقتصادي ب $3.7957e-14$ وحدة، وهذا يدل على أنه كلما استقطب الاقتصاد استثمارات أجنبية إلى الداخلة ولو بنسبة صغيرة جدا كلما ساهما ذلك في الرفع من مؤشر الاستقرار الاقتصادي والاقتراب من حالة المثالية، وبالتالي فإن العلاقة طردية بين مؤشر الاستقرار الاقتصادي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، تتفق عليها أغلبية الدراسات السابقة والنظرية الاقتصادية؛
 - كلما زاد لوغاريتم الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة زاد مؤشر الاستقرار الاقتصادي ب: 0.447 وحدة، وهذا ما يشير إلى الإنفاق في السلع والخدمات خاصة المحلية منها نتيجة زيادة معدلات النمو الاقتصادي من ضمن مصادر الدخل وبالتالي التقليل من الإصدار النقدي ومعالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات، أي يساهم بشكل مباشر وغير مباشر في تحسن مؤشر الاستقرار الاقتصادي، وهو ما يتفق عليه في أغلبية الدراسات السابقة؛
 - كلما زاد لوغاريتم الصادرات بوحدة واحدة انخفض مؤشر الاستقرار الاقتصادي ب: 5.795 وحدة، وهو ما يدل على أن زيادة صادرات الدول محل الدراسة من السلع والخدمات المختلفة يساهم في

الفصل الثالث: النمذجة القياسية المقارنة لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول

تراجع معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة الناجم عن ارتفاع المستويات العامة للأسعار الداخلية مقابل انخفاض السلع المستوردة وهو ما ساهم في تراجع مؤشر الاستقرار الاقتصادي بنسبة كبيرة، وهذا ما يتعارض مع بعض النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة. وكاستنتاج على ما سبق فإن كل من المتغيرات، الاستثمار الأجنبي المباشر ولوغاريتم الإنفاق الحكومي كان لها تأثير إيجابي على مؤشر الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول محل الدراسة، في حين أن لوغاريتم الصادرات كان له تأثير عكسي، كما أن هناك جهات نظر مختلفة ومتباينة بين الباحثين في النظريات الاقتصادية من مؤيدين ومعارضين، كما أنه من خلال استطلاع الدراسات السابقة بخصوص علاقة بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية بالاستقرار الاقتصادي اختلفت بين العلاقة الطردية والعكسية وذلك حسب طبيعة العينة والفترة المدروسة، وعموماً يمكن قبول النموذج اقتصادياً. وبخصوص صلاحية النموذج المقدر، فإن كل المعلمات الخاصة بالمتغيرات محل الدراسة لها معنوية إحصائية ما عدا متغير الاستثمار الأجنبي المباشر الذي لم يكن معنوي مما يوحي أن هذا المتغير ليس له تأثير على مؤشر الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول خلال فترة الدراسة. ومن خلال النموذج المقدر يلاحظ أن قيمة فيشر المحسوبة بلغت 18.15 وهي قيمة معنوية عند مستوى معنوية 5%، مما يدل على أن النموذج المقدر كلياً معنوي، كما أنه من خلال مؤشر معامل التحديد الذي بلغت قيمته 0.380 وهي قيمة ضعيفة، مما يدل على أن التغير الحاصل في مؤشر الاستقرار الاقتصادي يعزى بنسبة 38% إلى المتغيرات المدرجة في النموذج، أما النسبة المتبقية تعود إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج، أي يمكن القول أن للنموذج قدرة تفسيرية ضعيفة. ويمكن الحكم أيضاً على صلاحية النموذج المقدر من عدمه من خلال عدة اختبارات، وانطلاقاً من برنامج Rstudio يمكن تلخيص النتائج في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3 - 13): اختبارات الصلاحية

tests	cal	p-value	The decision
BP	27.94	0.000	Accept H ₁
BG	248.42	0.000	
SK	10.30	0.006	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Rstudio

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن:

- قيمة الارتباط الذاتي للأخطاء الاحتمالية أقل من مستوى معنوية 0.05، ومنه النموذج يعاني من مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء، أي أن بواقى الأخطاء في النموذج المقدر مرتبطة وغير مستقلة ارتباطياً؛

الفصل الثالث: النمذجة القياسية المتقدمة لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول

- قيمة عدم ثبات التباين الاحتمالية للنموذج المقدر أقل من مستوى معنوية ومنه النموذج يعاني من شكل عدم ثبات التباين،
- القيمة الاحتمالية لنسب الالتواء والتفطح معا أقل من مستوى المعنوية 0.05، وهو ما يدل على أن البواقي لا تتبع توزيع طبيعي.

ولمعالجة مشاكل القياس الاقتصادي يتم تقدير النموذج بطريقة Robust Standard Error التي تأخذ بعين الاعتبار مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء وعدم تجانس التباين،¹ كما تحتوي هذه الطريقة (RSE) على العديد من الطرق التي تكون متكيفة مع نماذج البيانات المقطعية (البانل)، منها نموذج vcovHC- arellano لنموذج التأثيرات العشوائية، والطريقة (HAC) لنموذج التأثيرات الثابتة.² يتم معالجة مشاكل نموذج التأثيرات الثابتة انطلاقا من التقدير بطريقة Robust standard Error، أي تصبح معادلة النموذج المقدر كما يلي:

$$ESI_1 = 1.3257 DFI + 1.3254LG - 7.3254LX \rightarrow t = 10.457, brop = 0.000$$

المتغيرات التفسيرية تؤثر إيجابا وسلبا على المتغير التابع والمتمثل في مؤشر الاستقرار الاقتصادي وتأثيره معنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 0.05، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية ومعظم الدراسات السابقة، وبالنسبة للتقييم الإحصائي للنماذج المقدر فإن المتغير التفسيري للنموذج المقدر فسر نسبة 48.13% من تغيرات المتغير التابع، أما النسبة المتبقية فتتمثل في متغيرات لم يتضمنها النموذج، وهي تمثل نسبة ضعيفة لتفسير النموذج وصلاحيته، وهو يدل على أن معنوية النموذج متوسطة جدا تراوحت بين النسب الأبعد نسبيا من صفر الصحيح، ومن جانب آخر فإن إحصائية اختبار فيشر للمعنوية الكلية كلها معنوية عند مستوى 0.05 وهو ما يدل على المعنوية الكلية للنموذج المقدر وصلاحيته للتحليل.

كما يتم البحث عن مصدر الاختلاف من خلال التأثيرات الفردية الثابتة والعشوائية محل الدراسة، كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (3 - 14): الآثار الفردية الثابتة والعشوائية في مجموعة الدول محل الدراسة

pays	Random Effects	Random Effects
CHINA	0.368934	0.31734
JAPAN	-0.138911	0.055142
AUST	-0.098303	0.003904
KORIA	0.11319	0.18475
ALMANIA	-0.173947	-0.005834

¹- Gary. K & Margaret. R, How Robust Standard Expose Methodological problems They do not Fix, and What to Do About It, Journal of political Analysis, Vol 23, N^o 02, 2015, p: 164.

²- Achim. Z, Econometric Computing with HG and HAC Covariance Matrix Estimators, Journal of Statistical Software, Vol 11, N0 10, 2004, p: 08 – 09.

مجموعة من الدول

BRITANIA	-0.209994	-0.056904
FRANCE	-0.233902	-0.066719
ITALY	-0.235222	-0.088071
USA	0.382222	-0.13667
CANADA	-0.143366	-0.018694
MEXICO	-0.175136	-0.101701
GOITIMOLA	0.241471	0.09712
BARAZIL	-0.468294	-0.325128
CHILI	0.089966	0.049874
OUROGWAY	0.009307	-0.137701
DOMINIC	0.169072	0.028873
SAUDIA	0.098447	0.157822
IRAN	-0.367681	-0.328765
EYGYBT	-0.03332	-0.057958
ALGER	-0.089829	-0.11628
INDIA	-0.069594	0.00234
BAKISTAN	-0.117729	0.072036
BANGLADICH	-0.345989	0.215412
NIBAL	-0.624001	-0.191867
SUD DE AFRICA	0.264467	0.237655
MORITANIA	-0.217008	0.052213
TANZANIA	-0.320612	0.079777
SENGAL	-0.36846	0.16961

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

من خلال الجدول رقم (3 - 14) أعلاه يلاحظ أن في لنموذج تأثيرات فردية ثابتة وعشوائية موجبة وسالبة، حيث أن هناك 09 تأثير فردي موجب في كل من الصين، كوريا، غواتيمولا، شيلي، أوروغواي، الدومينيك، السعودية، جنوب إفريقيا الولايات المتحدة الأمريكية وهي مجموعة الدول المتقدمة ذات الدخل المرتفع والمتوسط، ودول سائرة في طريق النمو، في حين نجد أن بقية الدول (19) لها تأثير فردي سالب في بقية الدول وهي تعتبر دول نامية ودول متخلفة جدا، أما بالنسبة للتأثيرات العشوائية فإنه يوجد 15 دولة لها تأثير فردي عشوائي موجب، وذلك في كل من الصين، اليابان، أستراليا، كوريا، غواتيمولا، شيلي، الدومينيك، السعودية، الهند، باكستان، بنغلاديش، موريتانيا، تنزانيا جنوب إفريقيا والسنغال، فيما تأتي بقية الدول بتأثيرات عشوائية سالبة، وبالتالي نستنتج أن مصدر الاختلاف في المتغيرات لعينة الدراسة من خلال التأثيرات الفردية يعود إلى طبيعة الدولة وموقعها الجغرافي، بالإضافة إلى ذلك عدة عوامل، منها: عوامل اقتصادية، سياسية وأمنية.

المطلب الثاني: التحليل الديناميكي لبيانات البنائ

الفصل الثالث: النمذجة القياسية المقارنة لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول

إن نماذج الساكنة نماذج غير متلائمة مع طبيعة العلاقة التوازنية طويلة الأجل التي تتميز بها العلاقات الاقتصادية المختلفة، لذلك أصبح من المهم والضروري اللجوء إلى النماذج الحركية من أجل قياس ديناميكية العلاقة وتحديد الآثار القصيرة والطويلة الأجل، ومنه فإن النماذج الساكنة تفترض تساوي معالم النموذج بينما تعبر النماذج المتحركة عن التباين بين المفردات أو الزمن من خلال المقاطع،¹ حيث يتمثل هذا النموذج في تأخير المتغير التابع.

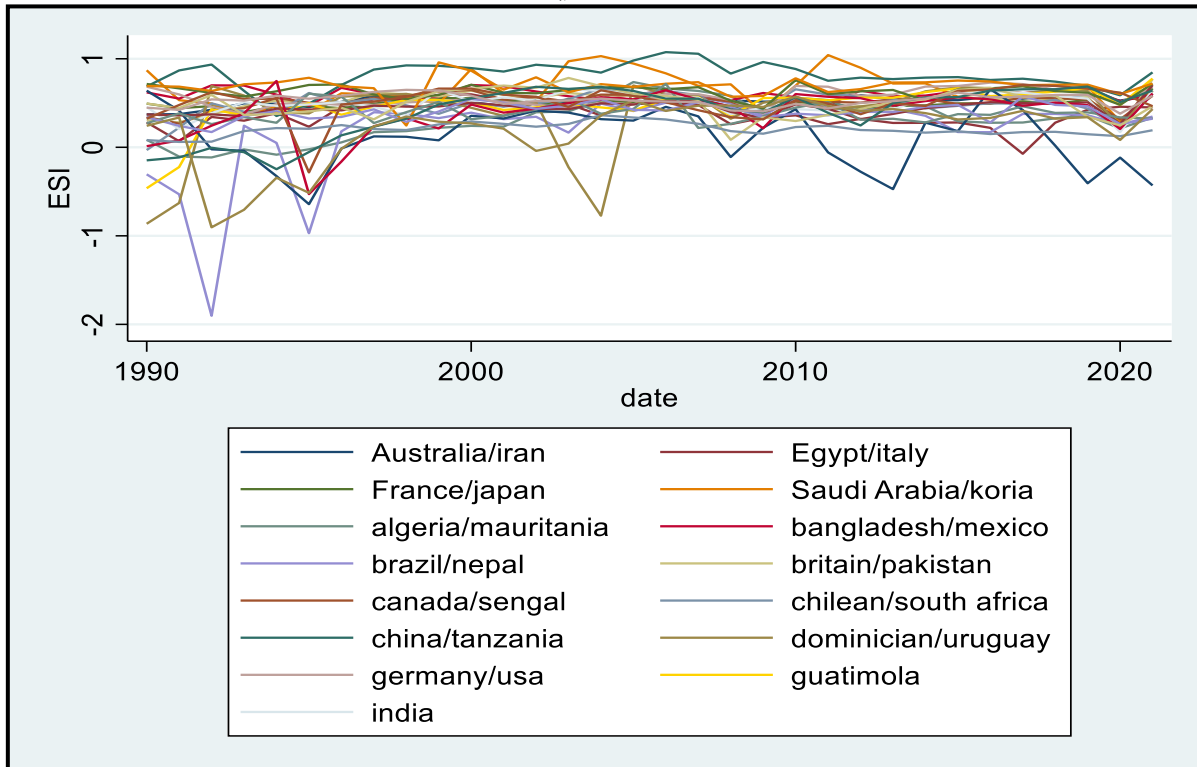
أولاً: دراسة الاستقرارية

تعتبر الاستقرارية من أولى الخطوات وأهمها، حيث أن Levin et al أول من وضعوا اختبار جذر الوحدة في إطار بيانات البانل، والذي يركز على اختبار الفرضية العدمية التي تنص على وجود جذر أحادي متجانس بالنسبة لكل الأفراد، حيث اقترح Levin et al انحدار ديكي فولر المطور ADF الآتي:²

$$\Delta y_{it} = \delta y_{it-1} + \sum_{L=1}^{p_i} \theta_{iL} \Delta y_{it-L} + \alpha_{mi} d_{mt} + \varepsilon_{it} \quad \dots \quad m = 1, 2, 3, \dots, n$$

يتم تمثيل السلسلة الزمنية للمتغير التابع في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3 - 5): التمثيل البياني لمؤشر الاستقرار الاقتصادي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Stata 17

¹- Hadhem, pesaran and Ronald Patrick Smith, Estimating long-run relationships from dynamic heterogeneous panel, *Journal of Econometrics, Elsevier, Vol 68, N° 01, july 1995, p: 82.*

²- Levin, A., Lin, C.-F., & Chia-Shang, J. C, *Unit root tests in panel. Journal of Econometrics (108), 2002, p: 24.*

الفصل الثالث: النمذجة القياسية المقارنة لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول

كما تعكس التغييرات في الاستقرار الاقتصادي التغييرات في الاستثمار الأجنبي المباشر، ولوغاريتم الإنفاق الحكومي ولوغاريتم الصادرات، لاستكشاف علاقة قصيرة وطويلة الأجل بين تغير المتغيرات محل الدراسة لمجموعة الدول، فمن خلال جذر وحدة لوحة تم إجراء الاختبار أولاً لضمان ثبات المتغيرات، في اختبار ليفين وآخرون (2002) LLC التي تفترض جذر وحدة مشترك عملية وإيم وآخرون¹ (2003) IPS التي تفترض وحدة فردية، وقد تم تنفيذ عملية الجذر، حيث تظهر مزيجاً من تكامل النظام للمتغيرات، وبعضها ثابتة في المستوى الأول (0) بينما البعض الآخر عند الاختلاف الأول (1)، كما هو موضح في الجدول الموالي*.

الجدول رقم (3 - 15): نتائج اختبارات الاستقرار لمتغيرات الدراسة

	LEVEL FORM								
	LLC			IPS			ADF		
	T-Stat	P-Value	IMPL	T-Stat	P-Value	IMPL	T-Stat	P-Value	IMPL
ESI	-8.99	0.000	Stationary	-11.01	0.000	Stationary	-16.1	0.000	Stationary
DFI	-0.57	0.284	N-stationary	-1.92	0.027	stationary	-4.34	0.000	stationary
LG	23.75	1.000	N-stationary	-3.83	0.001	stationary	-0.38	0.349	N-stationary
LX	54.11	1.000	N-stationary	13.00	1.000	N-stationary	-0.56	0.286	N-stationary
	DIFFERENCE FORM								
ESI	-			-			-		
DFI	-10.71	0.000	Stationary	-			-		
LG	-4.50	0.01	Stationary	-14.39	0.000	Stationary	-34.6	0.000	Stationary
LX	-4.44	0.01	Stationary	-14.33	0.000	Stationary	-34.5	0.000	Stationary

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Stata 17

يلاحظ من خلال نتائج الجدول رقم (3 - 15) أعلاه، والمحصل عليها بعد إجراء اختبار الإستقرارية المختلفة أشارت إلى أن المتغير التابع والمتمثل في مؤشر الاستقرار الاقتصادي المركب مستقر عند المستوى (level) وهذا عن طريق إجراء اختبارات كل من: LLC، IPS و ADF وهذا ما يدل على رفض الفرضية الصفرية H_0 لوجود جذر الوحدة، أما فيما يخص بقية متغيرات الدراسة فقط تم ملاحظة ما يلي: متغير الاستثمار الأجنبي المباشر حسب أغلبية الاختبار مستقر في المستوى مما يدل على رفض الفرضية الصفرية H_0 لعدم وجود جذر الوحدة، أما بالنسبة للمتغيرين ولوغاريتم الإنفاق الحكومي ولوغاريتم الصادرات غير مستقرين في المستوى لذا وجب إدخال الفرق الأول، أين استقر عند الفرق الأول ومنه قبول الفرضية البديلة H_0 .

مما يدل على إمكانية دراسة النموذج في المدى الطويل (النموذج الديناميكي) وذلك بتطبيق تقنية

.ARDL PANEL

¹-Umar Tijjani Babuga, Niaz Ahmad Mohd Naseem, **Asymmetric Effect of Oil Price Change on Inflation: Evidence from Sub Saharan Africa Countries**, International Journal of Energy Economics and Policy, vol. 01, N^o. 11, 2021, p: 454.

*- تم اختبار جذر الوحدة على أساس الاختبار التلقائي للتأخيرات حسب معيار AIC.

الفصل الثالث: النمذجة القياسية المقارنة لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول

ثانياً: تحديد درجة تأخير النموذج الملائم

بعد إجراء اختبارات جذر الوحدة (الجدول (3 - 15)) تم التأكد من عدم وجود أي سلسلة زمنية مستقرة من الدرجة الثانية، وعليه سيتم في هذه المرحلة تقدير نموذج Panel-Ardl لبيانات البائل الديناميكية، وباستخدام طرق التقدير الآتية:

1. مقدرات متوسط المجموعة MG؛

2. مقدرات متوسط المجموعة المدمجة PMG؛

3. طريقة DFE.

هذه الطرق تعطي معاملات الأجل الطويل والقصير وكذلك معلمة سرعة التعديل إلى التوازن في الأجل الطويل، ولكن قبل ذلك، سيتم تحديد فترات الإبطاء المثلى لنموذج Panel-Ardل وفق ما يوضحه الجدول رقم (3 - 16)، الآتي:

الجدول رقم (3 - 16): درجات التأخير للنموذج المقدر

	ESI	DFI	LX	LG
China	2	2	0	2
Japan	1	0	0	0
Australia	2	0	2	0
Korea	2	2	2	2
Germany	2	0	0	1
Britannia	2	0	1	0
France	2	0	0	1
Italy	2	2	2	1
Usa	2	0	0	2
Canada	2	0	0	1
Mexico	1	0	0	2
Goitimoula	0	0	0	2
Brazil	1	0	0	0
Chilean	1	2	0	1
Orgoway	1	2	0	0
Dominic	2	2	0	0
Saudi Arabic	2	0	0	0
Iran	2	1	0	0
Egypt	0	1	0	0
Algeria	1	1	0	1
India	0	0	1	1
Pakistan	0	1	0	1
Bangladesh	0	0	0	0

مجموعة من الدول

Nepal	1	1	0	0
Sud de Africa	1	2	1	0
Mauritania	2	2	0	0
Tanzania	1	0	0	0
Sengal	1	1	0	0
MIN LAGs	1	0	0	0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Stata 17

يلاحظ من خلال نتائج الجدول رقم (3 - 16)، أن أقل قيمة لفترة الإبطاء للمتغيرات مؤشر الاستقرار الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر، لوغاريتم الإنفاق الحكومي ولوغاريتم الصادرات هي على التوالي 0.0.0.0.0.1، وبالتالي فإن المتغير التابع المتمثل في مؤشر الاستقرار الاقتصادي هو الذي يتم إبطائه بفترة واحدة (Lag(1 فقط، أما باقي المتغيرات فهي عند المستوى.

ثالثاً: اختبار التكامل المشترك لنموذج panel ardl(1.0.0.0.0)

يعد اختبار التكامل المشترك أحد أهم الأدوات المهمة لدراسة العلاقات الحقيقية التي تربط بين المتغيرات الاقتصادية على المدى الطويل، وبالتالي يعني ترجمة إحصائية لفرضية التوازن طويل الأجل التي تقوم عليها النظرية الاقتصادية¹، واختبار التكامل المشترك بين متغيرات محل دراسة ما، والذي يفيد في النماذج الحركية بشكل كبير، طورت العديد من الاختبارات معتمدة على تطوير اختبار أنجل وجرانجر².

حيث اختبار علاقة التكامل المشترك وفق اختبار pedroni، والذي يعتبر اختبار موسع للتكامل المشترك المقدم من طرف كل من أنجل وجرانجر، حيث يركز على تقدير بواقي علاقة الأجل الطويل للنموذج المختار³.

الجدول رقم (3 - 17): نتائج اختبار pedroni للتكامل المشترك

Pedroni test for cointegration		
Ho: No cointegration	Number of panels = 32	
Ha: All panels are cointegrated	Avg. number of periods = 29	
Cointegrating vector: Panel specific		
Panel means:	Included	Kernel: Bartlett
Time trend:	Not included	Lags: 0.00 (Newey-West)
AR parameter:	Panel specific	Augmented lags: 1
	Statistic	p-value
Modified Phillips-Perron t	-3.1675	0.0008
Phillips-Perron t	-13.457	0.0000

¹ - Peter pedroni, Critical Values for cointegration Tests in Heterogeneous panels with Multiple Regressors, Department of Economics Working papers, 200-02, 1999, p: 653 – 671.

² - Robert, Engle and C.W.J.Granger, Co-Integration and Error correction: Representation, Estimation and Testing, Econometrica, Vol.55, N^o.02, Mar 1987, p: 251 – 276.

³ - Pedroni. P, panel cointegration, Asymptotic and finite sample properties of pooled time series tests with an application to the PP hypothesis, Econometric theory , 3 (20), 2004, p: 597 – 625.

الفصل الثالث: النمذجة القياسية المقارنة لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول

Augmented Dickey-Fuller t	-8.3326	0.0000
---------------------------	---------	--------

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 12

من خلال نتائج الجدول أعلاه، اتضح لنا أن أغلب الإحصائيات المقترحة من طرف **pedroni** معنوية عند مستوى 5%، وبالتالي هناك علاقات تكامل مشترك، أي أنها لا تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في الأجل الطويل، ومنه فهي تسلك سلوكا متشابها، وبالتالي هناك إمكانية لتقدير نماذج Panel ARDL بالنسبة للنموذج المقترح وهو يعتبر النموذج الأنسب في حالة متغيرات متكاملة من الدرجة I(0) أو I(1)، أو كلاهما معا¹ ويمكن تأكيد نتائج اختبار **pedroni** باختبار **KAO** كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول رقم (3 - 18): نتائج اختبار **KAO** للتكامل المشترك

Kao test for cointegration		
Ho: No cointegration	Number of panels = 31	
Ha: All panels are cointegrated	Avg. number of periods = 28	
Cointegrating vector: Same		
Panel means: Included	Kernel:	Bartlett
Time trend: Not included	Lags:	1.45 (Newey-West)
AR parameter: Same	Augmented lags: 1	
	Statistic	p-value
Modified Dickey-Fuller t	-5.0877	0.0000
Dickey-Fuller t	-4.5213	0.0000
Augmented Dickey-Fuller t	-4.1693	0.0000
Unadjusted modified Dickey-Fuller t	-8.9796	0.0000
Unadjusted Dickey-Fuller t	-5.6250	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews12

رابعاً: تقدير النموذج

بناء على اختبار التكامل المشترك للنماذج الثلاثة يمكن صياغة المعادلات الآتية:

$$\Delta ESI_t = \alpha_0 + \alpha_1 ESI_{t-1} + \alpha_2 DFI_{t-1} + \alpha_3 LG_{t-1} + \alpha_4 LX_{t-1} + \sum_{i=1}^m \theta_i \Delta ESI_{t-1} + \sum_{i=0}^n \theta_i \Delta DFI_{t-1} + \sum_{i=0}^n \theta_i \Delta LG_{t-1} + \sum_{i=0}^n \theta_i \Delta LX_{t-1} + \varepsilon_t$$

فيما يلي تلخيص لأهم نتائج تقدير أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول خلال الفترة 1990 - 2021 باستخدام طريقة وسط المجموعة **MG** ووسط المجموعة المدمجة **PMG** و **DFE**، حيث أن هاته الطرق تتميز بخاصية التكيف مع العلاقة التوازنية على المدى الطويل والقصير، وكذلك مع عملية التعديل الديناميكية غير المتجانسة²، والتي تكون

¹- Pesaran. H, Shin. Y & Smith. R. J, **Bound testing Approches to the analysisof level relationships.** journal of applied econometrics, 16, 2001.

²- Pesaran .H, Y. Shin & R. Smith, **Pooled Mean Group Estimation of Dynamic Heterogeneous Panels,** Journal of the American Statistical Association, 1999, p: 37.

الفصل الثالث: النمذجة القياسية المقارنة لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الاقتصادي في مجموعة من الدول

في حالة حجم أفراد N كبير وكذلك T يتم حساب الوسط الحسابي لمقدرات معلمات حدود تصحيح الأخطاء، وكذلك معلمات الأجل الطويل، وتتبع هذه الطريقة التوزيع الطبيعي:

$$\sqrt{N}(\hat{\phi}_{MG} - \phi) \sim N(0, \Delta_{\phi})$$

وتقدير وسط المجموعة المدمجة PMG ولأجل تقدير النموذج يتم استخدام دالة الإمكان الأكبر likelihood function مع افتراض أن البواقي تخضع لتوزيع طبيعي:

$$\sqrt{T}(\hat{\phi} - \phi_0) \sim N\{0, J^{-1}(\phi_0)\}$$

أي استخدام تقدير الإمكان الأعظم¹ وقد تم استخدام 4 كأقصى فترة إبطاء للمتغيرات المحددة مسبقاً عند استخدامها كمتغيرات مساعدة في النماذج الثلاثة المقدر، وتسمح لمعلمت النموذج بالتفاوت حسب كل دولة وتجانس العلاقة في المدى الطويل لكل العينة، كما قدم Pesaran, et al طريقة الأثر الثابت الديناميكي DFE التي تشير إلى تجانس العلاقة في كل من المدى القصير الطويل بالنسبة لكل العينة. ويعاب على طريقة MG أنها لا تأخذ بعين الاعتبار احتمال أن تتساوى بعض معلمات النموذج عبر الأفراد، لذلك جاءت طريقة وسط المجموعة التجميعية (PMG) وهي تجمع بين طريقة وسط المجموعة (MG) التي تسمح باختلاف كل معالم النموذج، وطريقة التقدير المدمج التقليدية (pooled estimation)، كطريقة الآثار الثابتة (FE) أو العشوائية (RE)، التي تقيد ميول النموذج وتسمح فقط باختلاف الثابت في كل مفردة، كما تتلخص طريقة وسط المجموعة التجميعية (PMG) في أنها تفرض قيد التجانس على معلمات المدى الطويل، أي أنها متساوية لكل الأفراد، في حين تسمح باختلاف معلمات المدى القصير، وحدود تصحيح واختلال التوازن، وتباينات حد الخطأ².

حيث يعرض الجدول المتغيرات التفسيرية في المدى القصير والطويل وحد تصحيح الخطأ ECT، بالإضافة إلى اختبار Hausman للمقارنة بين نتائج التقدير المحسوبة بطريقة MG وطريقة PMG من جهة، المحسوبة بطريقة MG طريقة DFE من جهة أخرى، وأيضاً نتائج التقدير بطريقة مقدر وسط المجموعة المدمجة PMG، وتقديرات وسط المجموعة MG ونتائج تقدير الأثر الثابت الديناميكي DFE.

الجدول رقم (3 - 19): نتائج تقدير نموذج Panel ARDL واختبارات المفاضلة

Estimate	MG			PMG			DFE			
	COIFE	Std-error	p-value	COIFE	Std-error	p-value	COIFE	Std-error	p-value	
ECT	0.1472	0.3254	0.1254	-0.7596	0.3297	0.0556	-1.3254	0.3335	0.0963	
Long term	DFI	1.1937	0.5417	0.0282***	-0.1436	0.1123	0.2011	0.2083	0.1629	0.2011
	LG	2.8158	1.7387	0.1051	0.2467	0.3998	0.5372	-0.2891	0.2367	0.2222
	LX	-2.9284	2.0772	0.1590	-0.1587	0.2674	0.5533	0.2804	0.2809	0.3181
	LX	-84.395	92.9988	0.3640	-0.8777	0.3294	0.0080***	-0.9006	0.2181	0.0000***
SR										
Short term	ECT	-0.89214	0.0738	0.0001***	-0.4855	0.0543	0.0000***	-0.4360	0.0454	0.0000***
	D.DFI	2.0533	1.0215	0.2303	0.0762	0.1632	0.6400	-0.0295	0.0833	0.7232

¹- Edward. F & Mark W. Frank, Estimation of nonstationary heterogeneous panels, The Stata Journal, 2007, p: 197 – 208.

² - Pesaran, M.H., Y. Shin and R. Smith, 1999, op cit, p: 38.

مجموعة من الدول

	D.LG	-7.5853	6.3030	0.2288	-0.1461	1.0524	0.8901	0.1746	0.2126	0.4113
	D.LX	1.9768	1.6458	0.2297	5.2616	3.5641	0.1402	-0.3644	0.2864	0.2036
	C	-1.2253	1.0215	0.2301	0.0317	0.1639	0.8469	0.1401	0.06335	0.0270***
OBS = 896										
HAUSMAN	MG	PMG	Prob>chi2	0.1884	PMG is efficient					
	DFE	PMG	Prob>chi2	0.3993	PMG is efficient					
	MG	DFE	Prob>chi2	0.9896	DFE is efficient					

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات كل من Stata 17، Rstudio.

يتم استخدام اختبار Hausman لفحص فرضية تجانس معاملات النموذج في المدى الطويل، وفق الفرضيات الآتية:

H_0 : (هو الملائم) PMG

H_1 : (هو الملائم) MG

فيلاحظ أن مستوى المعنوية لاختبار هوسمان في التقديرات الثلاثة أكبر من مستوى المعنوية 0,05 مما يدفعنا إلى قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة (H_1)، أي أن نتائج تقديرات طريقة وسط المجموعة (PMG) هي الملائمة.

تشير النتائج في الجدول رقم (3 - 19)، أنه بالنسبة لتقدير pmg أن المرونات للأجلين القصير ولطويل معنوية وبمستوى 5% وان معلمة تصحيح الخطأ مهمة لتوضح سرعة التعديل الأخرى لتعود إلى مستوى التوازن عند حدوث أي تغير في حالة التوازن، وإشارتها السالبة المعنوية هي التي تؤكد العودة إلى التوازن بالأجل الطويل ومع كبر قيمة المعلمة فأن استجابة المتغيرات لسرعة التعديل لحالة التوازن تكون كبيرة، وكما أن نموذج MG ونموذج DFE لا يمثلان البيانات بشكل جيد لأنه لم يتمكن من قياس العلاقة طويلة الأجل، وعلى الرغم من أن اختبار F لكل النماذج في المجموعتين كان معنوياً أي احتمالها أقل من 0.05، إلا أن النموذج PMG هو الأفضل، وذلك أن التغيرات المشروحة من قبل النماذج كانت أعلى من نماذج المجموعة MG ونموذج DFE هي نتيجة جيدة لمثل هذه النماذج التي يتم فيها فقدان عدد كبير من درجات الحرية، كما أن النموذج الثاني له قدرة تفسيرية عالية في المجموعتين وضعفها في النماذج الأخرى.

ومنه أفضلية مقدرات وسط المجموعة المدمجة على وسط المجموعة MG ونموذج الأثر الثابت الديناميكي DFE، حيث مقدرات المجموعة للنموذج ذات كفاءة، وبالتالي أغلب مقدرات المجموعة تتوافق مع النظرية الاقتصادية في كل العينة خلال الفترة 1990 - 2021، كما تتفق مع أغلبية الدراسات السابقة.

بالإضافة إلى أن نتائج القيود زائدة التمييز Test de Sargan، تشير إلى أن المتغيرات المساعدة المستعملة من طرف طريقة مجموعة المدمجة مستقلة عن بواقي النموذج، مما يعني أن المتغيرات المستقلة في النموذج متغيرات خارجية وهو ما يوضح أن احتمال اختبار في النموذج أكبر من مستوى

الفصل الثالث: النمذجة القياسية المقارنة لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول

معنوية 5%، على عكس وسط مجموعة MG والتي فيها الاحتمال أقل من 0.05 وبالتالي عدم صلاحية النموذج فيها.

وتبعاً لنتائج تقدير **Panel ARDL**، يتضح أن مقدرات وسط المجموعة المدمجة **PMG** تظهر متسقة وأكثر كفاءة من مقدرات وسط المجموعة **MG** والأثر الثابت الديناميكي **DFE**، حيث فشل اختبار **Hausman** في رفض فرض العدم القائل بتجانس معاملات المدى الطويل في كل العينة عند مستوى معنوية 5% مما يعني أن تقديرات المدى الطويل للدول متجانسة، بينما تقديرات المدى القصير لحد تصحيح الخطأ غير متجانسة وتتفاوت من دولة لأخرى، ويمكن التعبير عنها بمتوسط التقديرات.

وبالتالي تعد طريقة **PMG** هي الأفضل في تقدير نموذج **Panel ARDL** حيث أظهرت النتائج بأن معامل حد تصحيح الخطأ معنوي عند مستوى 5% بالإشارة السالبة المتوقعة، مما يدل على أن النموذج يتضمن آلية تعديل أو تصحيح الخطأ التوازني، وفي المدى القصير أظهرت النتائج في الجدول (3 - 19)، بأنه باستثناء معلمة متغير الاستثمار الأجنبي المباشر التي تظهر معنوية وموجبة فإن باقي المتغيرات غير معنوية، كما يظهر لنا أن معامل تصحيح الخطأ -0.75 ذو إشارة سالبة وقيمة الاحتمال الحرج بلغت قيمته 0.055 وبالتالي مقبول معنوياً عند مستوى 5%، وهو ما يؤكد على وجود تكامل مشترك وعلاقة توازن قصيرة الأجل بين المتغيرات المستخدمة باتجاه علاقة توازنية طويلة الأجل، مما يعني أن الانحرافات في مؤشر الاستقرار الاقتصادي في الأجل القصير يمكن تصحيحها في السنة الموالية و33 شهر (1.33) للعودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل.

ومنه يستنتج أن التغيرات في كل من الاستثمار الأجنبي المباشر ولوغاريتم كل من الإنفاق الحكومي والصادرات متناظرة على مؤشر الاستقرار الاقتصادي وهذه النتائج تدعم النتيجة التي تم الحصول عليها سابقاً من نموذج **PMG** أين وجد أن تغيرات في مؤشر الاستقرار الاقتصادي في الأجل القصير هي نفسها تقريباً في الأجل الطويل.

أما فيما يخص التأثيرات الفردية لكل دولة من الدول محل الدراسة على حدى حسب طريقة (**PMG**) في الأجل القصير، (العلامة +) تعبر عن قيمة معنوية للمعلمة) فهي موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (3 - 20): التأثيرات الفردية في الأجل القصير

PAYS	The Short term estimate				ECO
	C	DFI	LG	LX	
China		+			-0.74
Japan				+	-0.65
Australia				+	-0.6*
Korea		+			-0.21*
Germany					-0.9*
Britannia		+	+		0.47*
France		+			-0.98*

مجموعة من الدول

Italy			+		-0.92*
Usa				+	-0.87*
Canada	+	+			-0.65*
Mexico			+		-0.63
Goitimoula		+			-0.47
Brazil					-0.66*
Chilean			+		-0.48*
Orgoway		+			-0.65*
Dominic				+	-0.33
Saudi Arabic					-0.87*
Iran	+				-0.69
Egypt				+	-0.47*
Algeria		+			-0.38*
India					-0.22
Pakistan			+		-0.17*
Bangladesh	+				-0.47*
Nepal	+				-0.05*
Sud de Africa			+		-0.78
Mauritania	+				-0.36*
Tanzania	+				-0.02*
Sengal				+	0.001*

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Stata 17

يلاحظ من الجدول أعلاه أن القيم المعنوية للمتغيرات في كل دولة من مجموعة الدول محل الدراسة تباينت بين المعنوي وغير المعنوي، حيث أن:

1. المتغير الاستثمار الأجنبي المباشر: له تأثير معنوي على مؤشر الاستقرار الاقتصادي، في كل

من الصين، كوريا، بريطانيا، فرنسا، كندا، غواتيمولا، الأوروغواي والجزائر؛

2. متغير لوغاريتم الإنفاق الحكومي: له تأثير معنوي على مؤشر الاستقرار الاقتصادي في بريطانيا،

إيطاليا، المكسيك، شيلي، جنوب إفريقيا وباكستان.

- متغير لوغاريتم الصادرات: له تأثير معنوي على مؤشر الاستقرار الاقتصادي في اليابان، أستراليا،

الولايات المتحدة الأمريكية، الدومينيكا، مصر والسنغال.

بالإضافة إلى أن معاملات حد تصحيح الخطأ التي تعيد الارتفاع لمؤشر الاستقرار الاقتصادي إلى حالة التوازن كانت معنوية في أغلب الدول، ما عدا في الصين، اليابان، غواتيمولا، المكسيك، الأوروغواي، الدومينيكا، إيران، الهند وجنوب إفريقيا، وهذا دليل على أن أغلبية الدول المتقدمة والسائرة في طريق النمو في لها قدرة كبيرة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي أو الاقتراب من حالة المثالية له، مقارنة بباقي الدول الأخرى التي شهدت تفاوت في حد تصحيح الخطأ.

الفصل الثالث: النمذجة القياسية المقارنة لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول

خامسا: دراسة علاقات السببية بين الاستقرار الاقتصادي والمتغيرات المستقلة

تمثل اختبارات السببية أهم خطوات التحليل الهيكلي للنموذج المعتمد للدراسة، بحيث أن مقارنة Dumitrescu-Hurlin تعتمد على المقارنة التي قدمها Granger 1969 في إطار اختبار السببية للسلاسل الزمنية خاصة البيانات المقطعية.¹ فيما يلي تلخيص لأهم نتائج اختبار السببية للمتغيرات محل الدراسة في كل دولة من دول العينة، وقد تم الاستعانة بالقيمة الاحتمالية فقط.

الجدول رقم (3 - 21): نتائج اختبار السببية

PAYS	DFI	LG	LX	The decision
China	0.024	0.045	0.008	There is causality
Japan	0.047	0.357	0.020	There is causality
Australia	0.057	0.325	0.314	There is no causality
Korea	0.695	0.789	0.049	There is no causality
Germany	0.547	0.647	0.051	There is no causality
Britannia	0.365	0.365	0.095	There is no causality
France	0.366	0.748	0.074	There is no causality
Italy	0.574	0.152	0.258	There is no causality
Usa	0.042	0.026	0.036	There is causality
Canada	0.147	0.366	0.225	There is no causality
Mexico	0.326	0.547	0.147	There is no causality
Goitimoula	0.999	0.627	0.777	There is no causality
Brazil	0.958	0.333	0.325	There is no causality
Chilean	0.365	1.000	1.000	There is no causality
Orgoway	0.366	0.325	0.999	There is no causality
Dominic	0.474	0.224	0.369	There is no causality
Saudi Arabic	0.036	0.032	0.025	There is causality
Iran	0.662	0.748	0.185	There is no causality
Egypt	0.965	0.448	0.097	There is no causality
Algeria	0.334	0.012	0.043	There is causality
India	0.958	0.365	0.222	There is no causality
Pakistan	0.699	0.963	0.023	There is no causality
Bangladesh	0.357	0.999	0.147	There is no causality
Nepal	1.000	1.000	1.000	There is no causality
Sud de Africa	0.047	0.0478	0.035	There is causality
Mauritania	0.366	0.988	0.111	There is no causality
Tanzania	0.365	0.781	0.995	There is no causality
Sengal	0.785	0.900	1.000	There is no causality

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Stata 17

¹- Luciano lopez , Sylvain weber, **Testing for granger causality in panel data**. University of Neuchatel, institute of economics research, 2017, p : 12.

الفصل الثالث: النمذجة القياسية المقارنة لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول

يلاحظ من الجدول أعلاه أن كل من الصين، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، السعودية، الجزائر، وجنوب إفريقيا، قيمها الاحتمالية لكافة المتغيرات أقل من 0.05، وهو ما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود سببية خلال الفترة محل الدراسة، ويعود تسبب كل من الاستثمار الأجنبي المباشر ولوغاريتم الإنفاق الحكومي ولوغاريتم الصادرات في مؤشر الاستقرار الاقتصادي، إلى كون هاته الدول دول متقدمة لها زيادات متواصلة في النمو الاقتصادي الذي يعمل على زيادة الإنفاق الحكومي، في مقابل الرفع من القدرة التصديرية لمواجهة العجز في ميزان الاختلال فضلا عن تراجع المستويات العامة للأسعار وظهور مناصب شغل لسد الاحتياجات من العمال في القطاعات غير النفطية والقطاعات التي تعتمد على الزراعة وتهدف بشكل عام إلى تحقيق التنوع الاقتصادي ومنه الوصول إلى استقرار اقتصادي عام.

بينما بقية الدول لوحظ أن كل المتغيرات قيمها الاحتمالية أكبر من 0.05 ومنه عدم وجود سببية بين متغيرات الدراسة المستقلة ومؤشر الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الثالث: مناقشة نتائج الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في مناقشة وتحليل النتائج المتوصل إليها، فبعد التطرق للجانب النظري وإجراء مختلف التقنيات والاختبارات القياسية، تأتي الآن إلى المرحلة الأخيرة التي تعنى بالتحليل والمناقشة.

الفرع الأول: التحليل الوصفي للمتغيرات

انطلاقا من الدراسة الوصفية للمتغيرات فإنه تم الوصول إلى عدة نتائج منها:

1. إن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي تختلف في تحقيق أدائها باختلاف الموقع الاستراتيجي والنظام السائد بالإضافة إلى طبيعة الاقتصاد كونه ريعي أو لا ريعي، حيث أن مساحة مربع كالدور السحري تتشكل سواء بانكماش أو اتساع مساحته بالتطورات الحاصلة في هذا الاقتصاد، واتضح أن أفضل مجموعة (سبعة مجموعات مصنفة حسب موقعها الجغرافي -تكتل اقتصادي-)، لأداء مؤشرات الاستقرار الاقتصادي هي مجموعة أمريكا الشمالية وبعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كالسعودية، وأيضا دول الاتحاد الأوروبي ودول الآسيان وذلك من خلال تحقيق معدل موجب للمؤشرات الأربعة واتساع مساحة المربع واقتربه من مثولية شكل مربع كالدور السحري، رغم استحالاته، ولكن في المقابل تراجع الأداء في المجموعات الأخرى وابتعادها كليا عن الاستقرار الاقتصادي وهذا راجع بدرجة أولى إلى التطورات التي حصلت في أسعار البترول وتقلباته، ثم مخلفات الاستعمار وطبيعة الدولة كونها فقيرة ومتخلفة بالإضافة إلى الأزمات الوبائية والمالية التي تتأثر بها أكثر من الدول الأخرى.

الفصل الثالث: النمذجة القياسية المقارنة لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول

2. من خلال التحليل العنقودي تم تصنيف الدول محل الدراسة إلى ثلاث مجموعات انطلاقاً من مؤشر الاستقرار الاقتصادي، حيث تتمثل المجموعة الأولى في الدول النامية أو سائرة في طريق النمو كان لها نفس الخصائص تقريباً خلال الفترة 2020، حيث نجد أن مؤشر الاستقرار الاقتصادي ارتفع ما بين (2.6%، 2.76%) وهذا راجع لعاملين:

✓ الخروج من دائرة وباء كورونا بأضرار كبيرة ناتجة عن سياسة الغلق الكلي والحجر الصحي التي نتج عنها تراجع كبير في معدلات النمو الاقتصادي وتقشي البطالة بنسب كبيرة، كما أنها ساهمت في زيادة عدد الديون وخلق حالة من العجز في رصيد ميزان المدفوعات؛

✓ تقلبات سعر النفط كون أغلبية الدول نفطية تعتمد في تعاملاتها على المحروقات.

المجموعة الثانية تضمن الدول المتطورة المتمثلة في كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية من حيث استقرار الاقتصاد فيها اقتربت نوعاً ما من حالة المثالية ولكنها لم تتماثل نتيجة قدرتها على التصدي لوباء كورونا والخروج بخسائر أقل ما يمكن.

بينما تضمنت المجموعة الثالثة 10 دول تمثل متوسط الاستقرار فيها أي جاء مستقر نوعاً ما وهذا راجع إلى نجاحها في البقاء على المستويات المتوسطة والثابتة للاستقرار الاقتصادي فيها وهي: فرنسا، البرازيل، اليابان، إيطاليا، أستراليا، الهند، كوريا، كندا، ألمانيا وبريطانيا.

3. من خلال تحليل منهجية ACP، تم التوصل إلى أن العلاقة الارتباطية بين المتغيرات تتراوح بين ضعيف ومتوسط باستثناء علاقة الارتباط بين لوغاريتم الصادرات ولوغاريتم الإنفاق الحكومي الذي بلغ 99.5%، وهو ما يفسر أن زيادة صادرات تساهم في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة الدخل الوطني الذي بدوره يعمل على رفع الإنفاق الحكومي، فيما تم تصنيف الدول إلى ثلاث مجموعات حسب إحداثيات المتغيرات والأفراد وهي نتيجة تؤكد نتائج التحليل العنقودي.

الفرع الثاني: التحليل التجريبي للمتغيرات

من خلال الدراسة القياسية ورد ما يلي:

1. في التحليل الساكن لبيانات بانل تم تقدير النماذج الأساسية والمتمثلة في (نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية)، وذلك عن طريق اختبارات المفاضلة بين هذه النماذج وهي (اختبار مضاعف لاجرانج، اختبار هوسمان واختبار فيشر المقيد)، حيث تم الإجماع على أن نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) هو الملائم بمعنى أن هناك اختلاف في الثابت في النموذج لتأثير بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار

الفصل الثالث: النمذجة القياسية المقارنة لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول

الاقتصادي في مجموعة من الدول، ويعود هذا الاختلاف إلى طبيعة العلاقة بين المتغيرات وأيضاً إلى عوامل غير ملاحظة والتي بدورها تؤثر على المتغير التابع (الاستقرار الاقتصادي).

2. يتبين من الناحية الاقتصادية أنه:

✓ كلما زاد الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة سيؤدي بدوره إلى زيادة الاستقرار الاقتصادي بقيمة 3.97، ما يدل على العلاقة الطردية بين المتغيرين وهذا ما يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية.

✓ كلما زاد لوغاريتم الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة سيؤدي بدوره إلى زيادة الاستقرار الاقتصادي بقيمة 0.477، مما يدل على العلاقة الطردية بين المتغيرين، وهذا ما يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية.

✓ كلما زاد لوغاريتم الصادرات بوحدة واحدة سيؤدي بدوره إلى إنخفاض الاستقرار الاقتصادي بقيمة 5.975، مما يدل على العلاقة العكسية بين المتغيرين، وهذا ما يتعارض مع منطق النظرية الاقتصادية .

أما بخصوص النظرية الاقتصادية فإن هناك جهات نظر متباينة بين الباحثين ونفس الأمر ينطبق على الدراسات السابقة، بخصوص علاقة بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مع الاستقرار الاقتصادي بين العلاقة الطردية والعكسية وذلك حسب طبيعة العينة والفترة المدروسة، وعموماً يمكن القول أن النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية.

3. تم التوصل من خلال المعنوية الجزئية بالاعتماد على اختبار ستودنت، إلى أن جميع المتغيرات الاقتصادية معنوية، في حين نجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو المتغير الوحيد غير المعنوي، أي أنه يؤثر سلباً على الاستقرار الاقتصادي ما يدل على أنه ليس دال إحصائياً، في حين تبين من خلال اختبار فيشر أن النموذج يأخذ الشكل الدالي الخطي، بمعنى أن النموذج ككل معنوي ومقبول إحصائياً.

4. قيمة معامل التحديد تبين نسبة ضعيفة (0.38 %)، مما يدل على أن المتغيرات المستقلة تساهم في تفسير تباينات المتغير التابع (الاستقرار) بنسبة ضعيفة، وباقي النسبة راجعة إلى وجود متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج.

5. أما بالنسبة للتحليل الديناميكي لبيانات البانل تم التوصل إلى أن متغير الاستثمار الأجنبي المباشر هو المتغير الوحيد الذي استقر في المستوى في حين استقرت المتغيرات الأخرى بعد تطبيق الفرق الأول، مع وجود علاقة تكامل حسب منهج الحدود وهو ما يؤول إلى تقدير نموذج Ardl Panel كنموذج ملائم، كما وضح أن طريقة مقدرات وسط المجموعة التجميعي (PMG)

الفصل الثالث: النمذجة القياسية المقارنة لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول

- هي الملائمة، حيث تبين من خلالها أن المتغيرات الاقتصادية الكلية محل الدراسة لها تأثير في الأجل القصير على تدفق الاستقرار الاقتصادي في الدول محل الدراسة، وحد تصحيح الخطأ بلغ 75% وهي سرعة العودة أو التعديل إلى حالة التوازن.
6. ومن اختبار السببية وجد أن هناك علاقة سببية بين المتغيرات في بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية فيما انعدمت في البعض الآخر.
7. بخصوص معامل حد تصحيح الخطأ أظهر معنوية عند مستوى معنوية 1%، وكانت إشارته سالبة كما هو متوقع، مما يدل على أن النموذج يتضمن آلية التعديل أو تصحيح الخطأ نحو التوازن، حيث بلغت نسبة تصحيح إختلال توازن قيمة الاستقرار الاقتصادي في الدول محل الدراسة من فترة لأخرى 76%.

خلاصة الفصل الثالث

لقد تم في هذا الفصل البحث في أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول، كل أربع من دول تمثل مجموعة من المجموعات التي تم التصنيف انطلاقاً منها في الفصل السابق، وذلك بعد الاعتكاف على مجموعة من المساهمات النظرية والتطبيقية التجريبية الاقتصادية التي لها علاقة أو جزء منها بموضوع البحث، وقد تم الاستعانة بسلسلة زمنية سنوية تمتد من 1990 إلى غاية 2021.

بداية تم عرض مجموعة من الدراسات التجريبية السابقة ومناقشتها ومقارنتها بالدراسة الحالية مع التطرق للفجوة العلمية، وذلك بهدف التمكن من توصيف النموذج وتحديد المتغيرات التي تؤثر بشكل جيد على مؤشر الاستقرار الاقتصادي، أين تم اقتراح نموذج لتفسير سلوك بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي، وبغية تلخيص النتائج واختصار الوقت تم البحث عن طرق بناء مؤشر الاستقرار الاقتصادي، وجد طريقتين وطبقت الطريقة الأولى كونها تعتمد على جمع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الأربعة المتمثلة في معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم، معدل البطالة ورصيد ميزان المدفوعات، بأخذ مقياس MS لمربع كالدور السحري وحسابه بطريقة رياضية.

بالإضافة إلى استخدام طريقة تحليل المركبات الرئيسية الضرورية بهدف معرفة المتغيرات التي تؤثر بمؤشر الاستقرار الاقتصادي، تبين أن كل المتغيرات لها علاقة طردية ضعيفة مع مؤشر الاستقرار الاقتصادي، فيما توجد علاقة قوية ومتوسط بين المتغيرات التفسيرية، كما أن الدول المتقدمة والسائرة في طريق النمو على غرار الصين، اليابان، ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية تقترب من الحالة المثالية نسبياً حسب مربع كالدور السحري أي محققة نوعاً ما للاستقرار الاقتصادي خلال سنة 2020، مع ابتعاد الدول المتبقية عن حالة الاستقرار.

ولأن بيانات الدراسة بيانات مقطعية في شكل سلاسل زمنية طويلة، فقد تم معالجة هذه السلاسل في محطة ثانية من هذا الفصل، بواسطة اعتماد التحليل الساكن، حيث تبين أن نموذج التأثيرات الفردية الثابتة هو الملائم أي أن هناك إختلاف في الثابت في النموذج المقدر لتأثير بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على مؤشر الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول، في حين أن التحليل الديناميكي من خلال دراسة الاستقرار والتكامل المشترك أدى إلى اتخاذ منهجية Panel ARDL كنموذج مناسب للدراسة، حيث وضح من خلاله أن طريقة مقدرات وسط المجموعة التجميعي (PMG) هي الملائمة.

الخدمات

من خلال هذه الدراسة تم محاولة التعرض للهدف الأساسي من وراء قيام السياسات الاقتصادية ألا وهو الاستقرار الاقتصادي ومختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية المتفاعلة والمؤثرة فيه، مع إسقاط ذلك على مجموعة من الدول للمقارنة بينها، وذلك بالتعرف على أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي في الدول معينة، لذلك فإن هذه الدراسة سعت للإحاطة بجميع جوانب الموضوع لتحديد المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تساهم بشكل كبير في حدوث الاستقرار الاقتصادي، وذلك انطلاقاً من النظريات الاقتصادية التي تفسر الاستقرار الاقتصادي مروراً بالمؤشرات المكونة له، ثم سياساته التي من خلاله يتم تصحيح الانحرافات ومعالجة حالات عدم الاستقرار.

وبالرجوع إلى غاية التوازن الاقتصادي، فإنها الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي بنمو متزايد من سنة لأخرى ومستويات متدنية من معدلات التضخم وبمعدلات بطالة منخفضة وبفائض محقق في ميزان المدفوعات أو حتى توازنه، وأخيراً بسياسة اقتصادية تنموية يتحقق بعدها الاستقرار المسطر ضمن السياسة الاقتصادية الكلية، ولا يتم هذا إلا بمحاولة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، وعليه فأهداف كلا من السياستين النقدية والمالية، حسب ما جاءت به المدارس الاقتصادية والدراسات السابقة، يجب أن تكونا متكاملتين ومتناسقتين لهما هدف موحد، أو على الأقل لا يتعارض مع أهداف السياسة الأخرى.

وبتصفح العديد من الدراسات والأبحاث التي تناولت دراسة الاستقرار الاقتصادي من خلال التعرف على العوامل التي كانت سبب في تدني مستوياته وعدم تحقيقه وذلك بعد التطرق إلى مفهوم مربع كالدور السحري الذي يترجم أهداف السياسة الاقتصادية من الاتجاهات الأربع، ولكي تكون هذه الدراسة تبحث عن بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر وتتأثر بالاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول، فيجب أن تندرج هذه الدراسة في هذا الإطار.

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول حيث تضمن الفصل الأول مبحثين تناولت عامة الاستقرار الاقتصادي المفهوم والموقع في الفكر الاقتصادي، المؤشرات وخصائص كل منها، أي كل ما يتعلق بالإطار النظري لموضوع الدراسة، فتبين أنه بالرغم من الإيجابيات التي يحظى بها الاستقرار الاقتصادي إلا أنه يستحيل تحقيقه بشكل تام، كما أن النظريات المفسرة له تعددت وحاولت أن تقدم عدة تفسيرات ودلائل للوصول إلى حالة المثولية التي افترضها كالدور، ورغم هذا إلا أن هذا الأخير لم يسلم من الانتقادات، وبذلك يكون تحقيق الاستقرار الاقتصادي متقلباً وشديد الحساسية يؤثر ويتأثر بكل المتغيرات.

أما الفصل الثاني الذي تطرق إلى واقع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول، قد قسم إلى مبحثين، أولها أعطى فكرة عامة وخاصة حول معايير تقسيم الدول التي من خلالها يتحدد معيار عام للمقارنة بينها، ثم تحليل تطورات مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في مجموعات الدول التي تم اختيارها وفق تصنيف المنطقة الجغرافية كونها لا تتأثر بالتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية وحتى الفيزيولوجية، وبهذا يرى أنه بالرغم من الموقع الاستراتيجي والموارد الطبيعية والاقتصادية المتاحة لأغلبية الدول، ما تزال

بعيدة كل البعد عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي أو حتى الاقتراب منه، مقارنة مع بقية المناطق في العالم.

الفصل الثالث جاء تحت عنوان النمذجة القياسية المقارنة لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي في مجموعة من الدول، وبذلك تم تقسيمه إلى مبحثين أيضا على غرار الفصلين السابقين، تعرض في أوله إلى جملة من الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت العلاقة بين التغيرات والخروج بفجوة علمية تقارن بينها وبين الدراسة الحالية، ثم وصف عينة الدراسة التي شملت كل عينة من الدول، بسبب نقص بعض البيانات الإحصائية بها، أما فترة الدراسة كانت من سنة 1990-2021 أي خلال 32 سنة، وفيما يخص مصادر البيانات المتعلقة بالمتغيرات المستقلة والمتغير تابع تمثل في مؤشر الاستقرار الاقتصادي المحسوب بطريقة رباعي كالدور تضمن مقياس MS، كانت من مصادر متعددة خلاف إحصائيات موقع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومن خلال استخدام طريقة تحليل المركبات الرئيسية تبين أن كل المتغيرات علاقة مع الاستقرار الاقتصادي، ومن خلال تقنية بيانات البانل الذي عرض في المبحث الثاني منه، تبين أن نموذج التأثيرات الفردية الثابتة هو الملائم أي أن هناك إختلاف الثابت في النموذج المقدر، وأخيرا وضح التحليل الديناميكي أن طريقة مقدرات وسط المجموعة التجميعي (PMG) هي الملائمة.

1. اختبار فرضيات الدراسة

من خلال هذه الدراسة تم اختبار الفرضيات المطروحة كما يلي:

أ. تتمثل خصائص ومميزات الاستقرار الاقتصادي كمفهوم شامل للمؤشرات الأربعة ضمن منظمة السياسة الاقتصادية، يصف مجموعة التغيرات المالية، الاقتصادية، الاجتماعية وحتى السياسة لدولة ما، من خلال تعقب التغيرات في النمو الاقتصادي والتحكم في مستويات معدل تضخم ومعدل البطالة، كما انه يوضح وضعية ميزان المدفوعات، وهي فرضية صحيحة.

ب. أكدت الدراسة على ضرورة السياسة الاقتصادية لتنظيم المعاملات الاقتصادية والمالية لدولة ما، من خلال محاولة الرفع من أهمية السياسة الاقتصادية بشقيها المالية والنقدية وبأدواتها المثبتة والمنتجة في دعم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي ولمعالجة الاختلالات وحالات عدم الاستقرار، فرضية صحيحة.

ت. بتحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وتطوراتها في مختلف المجموعات الدولية خلال الفترة 1990 - 2021، يظهر هناك تذبذب عام على مستوى كل من النمو الاقتصادي فيما تحققة الدول المتقدمة وبعض الدول السائرة في طريق النمو أو الناشئة بمقابل تراجعها في الدول النامية والمتخلفة كجنوب إفريقيا على سبيل المثال، وأيضا تحقق حالات عدم الاستقرار الاقتصادي التي

تحدث في إطار تعرضها للآزمات المالية والاقتصادية، بالإضافة إلى التباين الواضح لكل دولة من سنة لأخرى، فرضية صحيحة.

ث. من خلال الدراسة فإن كل المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة هامة وتؤثر على مؤشر الاستقرار الاقتصادي في مجموعة الدول محل الدراسة في الأجل القصير والطويل، فرضية صحيحة.

يمكن القول أن هناك طبيعة إيجابية ومعنوية للمتغيرات الاقتصادية الكلية محل الدراسة على الاستقرار الاقتصادي في دول العينة في الفترة الممتدة من 1990 إلى 2020 (الفرضية العامة محققة وثابتة).

2. نتائج الدراسة

من خلال هذه الدراسة تم استخلاص مجموعة من النتائج، يمكن عرضها كما يلي:

أ. إن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي تختلف في باختلاف الموقع الاستراتيجي والنظام السائد بالإضافة إلى طبيعة الاقتصاد كونه ريعي أو لا ريعي، حيث أن مساحة مربع كالدور السحري تتشكل سواء بانكماش أو اتساع مساحته بالتطورات الحاصلة في هذا الاقتصاد.

ب. من خلال التحليل الوصفي لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي، فإن المتغير الاستثمار الأجنبي المباشر هو الأهم من بين متغيرات الدراسة، حيث يعد الأكثر تأثراً بالتقلبات والتغيرات التي تحصل في الاقتصاد.

ت. أظهرت الدراسات التجريبية التي تناولت أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستقرار الاقتصادي عدم الاتفاق في المتغيرات التي من شأنها التأثير على هذا الأخير، كما اختلفت في المتغيرات المؤثرة وإيجابية أو سلبية تأثيرها، إذ يمكن إرجاع ذلك إلى طبيعة المنطقة الجغرافية المدروسة والفترة الزمنية والعوامل الأخرى غير المدرجة في الدراسة، كما اختلفت في الأدوات الإحصائية والقياسية المستخدمة، إذ أن المتغيرات التي كان لها تأثير معنوي على الاستقرار الاقتصادي في الدول محل الدراسة هي على التوالي: الاستثمار الأجنبي المباشر ولوغاريتم الإنفاق الحكومي، وكلها كان لها تأثير موجب باستثناء لوغاريتم الصادرات، في حين بلغت القدرة التفسيرية 38% وهي ضعيفة نسبياً، مما يؤكد أن المتغيرات الاقتصادية لوحدها لا تكفي لتحديد الاستقرار الاقتصادي.

ث. ودراسة تقنية البائل، ومن خلال التحليل الساكن تم التوصل إلى أن نموذج التأثيرات الفردية الثابتة هو الملائم، بمعنى أن مصدر الاختلاف فيما بين الدول محل الدراسة من خلال النموذج المقدر يرجع أساساً إلى الحد الثابت الذي يختلف من دولة إلى أخرى، في حين أن التحليل الديناميكي وضح أن طريقة مقدرات وسط المجموعة التجميعي (PMG) هي الملائمة، حيث تبين من خلالها أن المتغيرات الاقتصادية الكلية محل الدراسة لها تأثير في الأجل القصير على تدفق

الاستقرار الاقتصادي في الدول محل الدراسة، وحد تصحيح الخطأ بلغ 75% وهي سرعة العودة أو التعديل إلى حالة التوازن.

ج. من خلال اختبار السببية تبين أن هناك علاقات سببية بين المتغيرات محل الدراسة، مثل الجزائر، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين واليابان وغيرها، بينما انعدمت في بعض الدول الأخرى وذلك راجع لسياسة الدول محل العينة في التصرف في الإنفاق الحكومي وسياسة التصدير والتحكم في معدلات التضخم والبطالة وطرق الرفع من النمو الاقتصادي وغيرها وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة.

3. اقتراحات الدراسة

من خلال ما سبق يمكن طرق عدة توصيات، منها:

أ. التنوع في مصادر الدخل والرفع من القدرة الإنتاجية وبالتالي المساهمة في تحسين الاقتصاد الوطني خاصة في الدول النامية.

ب. ضرورة تطبيق عمليات التحول الهيكلي عن طريق تنويع أكبر يجعل الاقتصاد أقل عرضة للصدمات الخارجية، ومن الأزمات الوبائية من خلال اقتراح والبدء في إعداد مشاريع متطورة ومبتكرة في إطار آفاق سنة 2025 - 2026.

ت. التحكم في الإصدار النقدي وخلق مناصب العمل وبالتالي البحث عن مصادر بديلة للدخل.

ث. محاولة إدخال طرق مبتكرة ومتطورة للزيادة في فائض ميزان المدفوعات وتشجيع الاستثمارات في القطاعات الزراعية والصناعية غير النفطية.

ج. إدخال التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي على القطاعات الزراعية والقطاعات الأخرى غير ريعية.

4. آفاق الدراسة

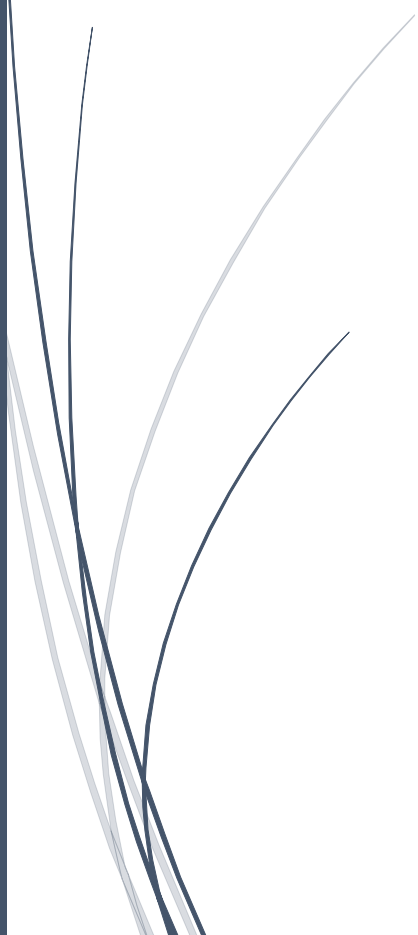
هناك بعض المواضيع الأخرى التي هي على صلة بموضوع الدراسة لم يتم تناولها سابقا والتي

يجدر البحث في المستقبل، مثل:

أ. بناء مؤشر الاستقرار الاقتصادي بين النظرية والتطبيق.

ب. مدى تأثير التقلبات النفطية على الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية.

قائمة المصادر والمراجع



أولاً: المراجع باللغة العربية

1- الكتب

1. إبراهيم العيساوي، الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2007.
2. إبراهيم متولي حسن المغربي، دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011.
3. إبراهيم مراد الدعمة، التنمية البشرية، النمو الاقتصادي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2002.
4. أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، دار النهضة العربية، الجزء الثاني، القاهرة، 1973.
5. أحمد حسن عطشان النبهاني، الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي، دار آمنة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2014.
6. أسامة ربيع أمين، التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام برنامج spss، القاهرة، 2008.
7. أحمد بوزيان تيغزة، التحليل العملي الاستكشافي والتوكيدي، دار المسيرة، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.
8. أنس البكري ووليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل، عمان، 2009.
9. بربيش سعيد، الاقتصاد الكلي: دروس وتمارين محلولة، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2007.
10. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006.
11. بيلا بالاسا، نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة رشيد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1994.
12. حبيب محمود، مبادئ علم الاقتصاد، أعضاء منظمة الإدارة العربية، 2018.
13. حسام علي داوود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسير للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، 2013.
14. حسون سمير، الاقتصاد السياسي في النقد والبنك، المؤسسة الجامعية للنشر والطباعة والتوزيع، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2004.
15. حيدر بخيت نعمة، سياسات الاستقرار الاقتصادي في مصر والصين والولايات المتحدة الأمريكية المتحدة، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
16. خالد محمد السواعي، التجارة الدولية، النظرية وتطبيقاتها، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.
17. خليفي عيسى، التغيرات في قيمة النقود: الآثار والعلاج في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.

قائمة المراجع

18. دومينيك سالفاتور، يوجين يوليو، مبادئ الاقتصاد، ترجمة: فؤاد صالح، أكاديمية أنترناشيونال للنشر، بيروت، 2001.
19. روبر بارو، محددات النمو الاقتصادي: دراسة تجريبية عبر البلدان، ترجمة: نادر إدريس التل، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998.
20. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي - العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية - الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال اتفاقيات التجارة الدولية، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، الإسكندرية، 2005.
21. سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، الطبعة الأولى، مصر، 2000.
22. سليمان سلوى علي، السياسة الاقتصادية - دراسات في الاقتصاد التطبيقي -، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الكويت، 1989.
23. سمير كامل عاشور، سامية أبو الفتوح سالم، العرض والتحليل الإحصائي باستخدام spss، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، 2009.
24. سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009.
25. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005.
26. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996.
27. عبد الله الصعيدي، الادخار والنمو الاقتصادي: دراسة لمكونات ومحددات الادخار المحلي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989.
28. عبد الله مها رياض، صندوق النقد الدولي: تقدير اقتصادي إسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 2012.
29. عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية وتقييمية -، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005.
30. عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2013.
31. علي خليل، سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
32. علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2012.

قائمة المراجع

33. علي منصور سعيد عطية، دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى، برلين، ألمانيا، مارس 2021.
34. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
35. فرحات غول، مدخل إلى الاقتصاد، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.
36. فريدة يعدل بخراز، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2008.
37. فؤاد مصطفى محمود، التصدير والاستيراد علميا وعمليا، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، القاهرة، مصر، 1993.
38. كمال حشيش، أصول المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1984.
39. لطرش الطاهر، الاقتصاد النقدي والبنكي، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2013.
40. مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002.
41. مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.
42. محفوظ جودة، التحليل الإحصائي المتقدم باستخدام SPSS، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008.
43. محمد دويدار، محاضرات في الاقتصاد الكلي، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 2003.
44. محمد طاقة، حسين عجلان حسن، اقتصاديات العمل، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.
45. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية، مصر، 2007.
46. محمد عزت غزلان، الاقتصاد الكلي، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2002.
47. محمود الوادي، إبراهيم خريس، نضال الحواري، ضرار العتيبي، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، الأردن، 2007.
48. مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1981.
49. مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001.

قائمة المراجع

50. ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
51. هاشم مصطفى عبد الرؤوف عبد الحميد، السياسة النقدية في النظرية والواقع العملي للدول النامية مع الإشارة خاصة للتجربة المصرية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
52. هيثم الزغبى، حسن أبو الزيت، الاقتصاد الكلي، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2000.
53. وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد - الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010.
54. وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية السياسية الحكومية - دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية-، مكتبة حسن المصري، الطبعة الأولى، مصر، 2010.
- 2- الرسائل و الأطروحات
1. أ عمر عبد الحميد، دور السياسات الاقتصادية الظرفية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية 1980 - 2019، أطروحة دكتوراة في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص مالية، بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2020 - 2021.
2. بوروشة كريم، دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي - دراسة حالة الجزائر (1990 - 2016)، أطروحة دكتوراة علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2018 - 2019.
3. تيسير عبد القادر شرفي، أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على الناتج الصناعي في السودان (2004 - 2018)، أطروحة دكتوراة في الاقتصاد، تخصص اقتصاد كلي، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم، السودان، 2020.
4. جلييلة بن عزة، تغير سعر الفائدة الحقيقي وأثره على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية للجزائر للفترة 1990 - 2013 -، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، 2019 - 2020.
5. حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات - حالة الجزائر 1990 - 2014 -، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015 - 2016.

قائمة المراجع

6. حسنى ششوى، دراسة اقتصادية قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي بالجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط للفترة بين 1980 - 2018، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند، البويرة، 2020 - 2021.
7. حسيبة مداني، أثر السياسة النقدية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية للفترة 1994 - 2004 (حالة الجزائر)-، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والنقود والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2006 - 2007.
8. خضير عباس حسين الوائلي، أثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة 1980 - 2011، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2012.
9. راقي بديع حبيب، دور سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سورية، مذكرة ماجستير في قسم الاقتصاد المالي والنقدي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2014 - 2015.
10. زراقة محمد، آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات - دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990 - 2014 -، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد قياسي - بنكي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015 - 2016.
11. زياد محمد أبو ليلي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي - دراسة تطبيقية على الأردن للفترة 1976 - 2003 -، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، 2005.
12. زين الدين حماشي، انعكاسات إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية على اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة رابطة دول آسيا (الآسيان) -، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011 - 2012.
13. سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة - دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر-، رسالة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009 - 2010.
14. طلحة محمد، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر بالفترة الممتدة 1970-2017، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية،

قائمة المراجع

- تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018 - 2019.
15. طه بن لحبيب، أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الدول العربية خلال الفترة 1995 - 2014 -، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016 - 2017.
16. عقبي لخضر، أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات - دراسة حالة الجزائر 1990 - 2013 -، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 02، 2016 - 2017.
17. العقون عبد الجبار، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول الخليج العربي خلال الفترة 1990 - 2016 -، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2019 - 2020.
18. علاء حامد فيصل النائلي، السيولة العامة وأثرها على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2000 - 2015)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 2017.
19. فتح الرحمن ناصر أحمد عبد المولى، دور أدوات الاقتصاد الإسلامي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي: بالتطبيق على الاقتصاد السوداني، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2012.
20. كبوط عبد الرزاق، تأثير سعر الفائدة على الاستقرار الاقتصادي، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2014 - 2015.
21. محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل - دراسة حالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009 - 2010.
22. مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر 1990 - 2004، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2006.

قائمة المراجع

23. مصطفى بن ساحة، تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، 2010 - 2011.
24. ميهوب مسعود، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر على ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين 1990 - 2015، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016 - 2017.
25. ميهوب مسعود، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر على ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين 1990 - 2015، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016 - 2017.
26. ناريمان حسام قديح، محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني - دراسة قياسية (1995 - 2013) -، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2015.
27. ناصر الدين قريبي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر -، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المدرسة الدكتورالية في الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة وهران، 2013 - 2014.
28. نمارق قاسم حسين، قياس العلاقة بين سعر الفائدة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية - دراسة لتجربتي مصر واليابان مع إشارة خاصة للعراق للمدة 1990 - 2015 -، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2019.
29. وردة شيبان، العلاقة السببية بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر - دراسة قياسية (1990 - 2011) -، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، 2015 - 2016.
30. وفاء رمضان، استجابة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي للتغيرات في العرض النقدي - دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر للفترة 1990 - 2018 -، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2020/2021.
31. وليد عابي، حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة - دراسة حالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2018 - 2019.

قائمة المراجع

32. الوليد قسوم ميساوي، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، أطروحة دكتوراة علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018.
- 3- التقارير والملتقيات والأوراق البحثية
1. Roger Morrison، ميزان المدفوعات: الخصائص، الهيكل، الأمثلة، موسوعة على الموقع: [https:// ar.warbletoncouncil.org](https://ar.warbletoncouncil.org).
2. أحمد فاروق عباس، التجربة التنموية في الصين ... الواقع والتحديات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2019.
3. أحمد محمد حسين، العلاقة بين النمو الاقتصادي والتشغيل في مصر: في إطار نموذج ARDL، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 24، العدد 01، 2023.
4. أروى العبداني، منال الغامدي، أثر الدين العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي، سبتمبر 2020.
5. آلاء جرار، ترتيب الدول اقتصاديا، اقرأ المزيد على موضوع.كوم <https://www.mawdoo3.com/>
6. إيمان أحمد عوض عوض، حنان خضار مهدى، الدور التفاعلي لسعر الفائدة على العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي عند توسيط حجم الصادرات - دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري -، مجلة البحوث المالية، المجلد 22، العدد 01، يناير 2021.
7. بن سعدة بلول، دراسة السببية بين الادخار وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980 - 2016، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، JBAFES، المجلد 06، العدد 01، 2020.
8. بوتيارة عنتر، رابح بلعباس، محددات التضخم في الجزائر - دراسة قياسية باستخدام منهجية التكامل المشترك -، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 15، 2016.
9. بوهريرة عباس، بوعبدلي أحلام، محددات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر 1990 - 2016، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 06، العدد 10، ديسمبر 2018.
10. تحليل التضخم في أوروبا وآسيا الوسطى في 1990، مقالة متواجدة على الرابط: <https://docstore.ohchr.org/SelfServices/>
11. تقارير البنك الدولي، اقتصاد أفريقيا الجنوبية، 1999، على الرابط: <https://www.albankaldawli.org/ar/about/annual-report->
12. تقارير البنك الدولي، اقتصاد أفريقيا الجنوبية، 2015، على الرابط: <https://www.albankaldawli.org/ar/about/annual-report-2015>
13. تقارير البنك الدولي، اقتصاد أفريقيا الجنوبية، 2023، على الرابط: <https://www.albankaldawli.org/ar/about/annual-report>

قائمة المراجع

14. تقارير البنك الدولي، اقتصاد الاتحاد الأوروبي، 1989 - 2008، على الرابط:
<https://www.albankaldawli.org/ar/about/annual-report->
15. تقارير البنك الدولي، اقتصاد منطقة اليورو، 2011، على الرابط:
<https://www.albankaldawli.org/ar/about/annual-report-2011>
16. جيهان عبد السلام عباس، الديون الخارجية وتأثيرها على النمو الاقتصادي في إفريقيا جنوب الصحراء: دراسة قياسية منذ عام 2006، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 16، أكتوبر 2022.
17. حسن حجوج بن رقدان بن حسن الهجهوج، محددات التضخم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: أسلوب التكامل المشترك، مجلة جامعة الخرطوم للعلوم الإدارية، المجلد 03، العدد 01، 2010.
18. دعاء عقل أحمد، أميرة حامد إسكندر، تأثير نظم الصرف الأجنبي على أداء بعض المؤشرات الكلية في مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المجلة العلمية للبحوث والدراسات المالية والتجارية، المجلد 03، العدد 01، الجزء 03، جانفي 2022.
19. دويس عبد القادر، بابا عبد القادر، مكانة منطقة كتل التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA في التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2008 - 2017 دراسة وصفية تحليلية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 03، 2019.
20. رضوان العمار، زينة إسماعيل، دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية باستخدام نموذج ARDL، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 40، العدد 01، 2018.
21. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة - تحليل أخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، رقم 226، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1997.
22. رمزي زكي، الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي في مصر خلال سنة 1970 - 1979، قضايا التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي، رقم 16، مصر.
23. زكرياء مسعودي، خليفة عزي، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذجي FMOLS و ECM - دراسة قياسية للفترة (1980 - 2017) -، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 04، العدد 07، ديسمبر 2019.
24. سعاد عبد السلام عريقيب، محددات البطالة في ليبيا - دراسة قياسية -، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، إصدار خاص بالمؤتمر الدولي لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي، رهانات الحاضر وآفاق المستقبل، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا، 29 يناير 2022.

قائمة المراجع

25. سعيد عبد الحكيم، نماذج تصحيح الخطأ والمحافظة على خصائص الأجل الطويل تطبيق على العلاقة بين الإيرادات العامة وكل من التضخم والنفقات العامة في الجزائر للفترة 1975 - 2017، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد 22، 2019.
26. سمير مصطفى أبو مدللة، محددات البطالة في فلسطين، مجلة جامعة الأزهر، غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 20، العدد 01، 2018.
27. شلوفي عمير، العلاقة بين التضخم والبطالة ومدى تحقق منحنى فيليبس في الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد الجزائري - دراسة قياسية للفترة الممتدة 1980 - 2015 -، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 02، العدد 02، جوان 2017.
28. صلاح الدين كروش، محمد راتول، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، بيروت، 2014.
29. صندوق التنمية الصناعية السعودي، التقرير السنوي (1990 - 2018)، على الموقع: <http://www.sidf.gov.sa/ar/AboutSIDF/Pages/AnnualReport.aspx> (تاريخ التصفح: 2023/09/05).
30. صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط آسيا الوسطى - حماية الاستقرار الاقتصادي الكلي وسط أجواء عدم اليقين المستمر-، دراسة استقصائية للأوضاع المالية العالمية، الطبعة العربية، 2023.
31. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنة 2014.
32. عبد الرزاق محمد التلاوي، دراسة قياسية لبعض محددات ميزان المدفوعات الليبي خلال الفترة 1966 - 2020، المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، المجلد 02، العدد 04، أكتوبر 2021.
33. عجز ميزان المدفوعات لمنطقة البحر الكاريبي، مقالة متوفرة على الرابط: <https://docstore.ohchr.org/> (تاريخ التصفح: 2023/09/10، 14:33).
34. عازن حفيظة، التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية من اقتصاد زراعي متخلف إلى اقتصاد صناعي متقدم، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 5، العدد 4، 2016.
35. علي توبين، حكيم خلفاوي، محمد إبراهيم مادي، أثر الاستقرار الاقتصادي على التنمية البشرية في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1995 - 2017)، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 22، العدد 02، 2019.

قائمة المراجع

36. عماد الدين إبراهيم علي علي، استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (panel Data) في تحديد أهم عوامل النمو الاقتصادي في الدول العربية، المجلة العربية للإدارة، المجلد 43، العدد 02، (تحت النشر) 2023.
37. عماد الدين أحمد المصباح، محددات التضخم في سورية خلال الفترة 1970 - 2004، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، المجلد 04، العدد 34، 2006.
38. ماجدة إبراهيم عامر، البطالة وسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي في إفريقيا، مجلة المجمع العلمي المصري، المجلد 91.
39. المتغيرات الاقتصادية الكلية، ماهية وأنواع، مقال منشور في الرابط: <https://www.economyinarabic.com> تاريخ التصفح (2022/10/23، 10.45).
40. محمد ساحل، عبد الحق بن تقات، رشيد مناصرية، دراسة لبعض محددات البطالة في الدول العربية - باستخدام طريقة التحليل بالمكونات الرئيسية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 05، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018.
41. محمد صالي، فضيل عبد الكريم، النمو الديمغرافي وخصائص سوق العمل في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 17، ديسمبر 2014.
42. محمد صقر، مضر شيحا، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في سورية خلال الفترة 2000 - 2010، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 40، العدد 03، 2018.
43. محمد عدنان وديع، العولمة والبطالة: تحديات التنمية البشرية، سلسلة اجتماعات الخبراء بالمعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23، أبريل 2007.
44. محمد غازي نصيف، عبد الكريم عبد الله محمد، أثر الإنفاق العام في متغيرات مربع كالدور في العراق للمدة (2005 - 2016)، مجلة دراسات محاسبية ومالية JAFS، المؤتمر الوطني الرابع لطلبة الدراسات العليا، 2019.
45. محمود، أحمد إبراهيم، التحولات الإستراتيجية وإشكاليات الصراع والأمن في جنوب شرق آسيا، مجلة السياسية الدولية، العدد 118، تشرين، ص: 216-220.
46. مريم بوثلجة، السعيد بريكة، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على عوائد أسهم بورصة عمان خلال الفترة 2000 - 2016، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد أ، العدد 50، ديسمبر 2018.
47. مريم عبد الواحد كشك، تخفيض سعر الصرف وأثره على الميزان التجاري المصري، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، العدد 17، 2017.

قائمة المراجع

48. مشير الوردى، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للإتحاد الأوروبي على اقتصاديات بلدان اتحاد المغرب العربي (الجزائر والمغرب) للفترة 1970-2012، مجلة الدراسات الاقتصادية والعالمية، العدد 10، الجزء 01، 2017.
49. المؤشرات الاقتصادية للبرازيل، مقالة متوفرة على الرابط: <https://docstore.ohchr.org/>، (تاريخ التصفح: 2023/09/10، 17:22).
50. هبة عبد المنعم، أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين: ملامح وسياسات الاستقرار، صندوق النقد العربي، 2012.
51. وسيلة بوفنش، تحليل وقياس العلاقة بين نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980 - 2018، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 13، العدد 02، 2021.
52. يعقوب إبراهيم، دراسة قياسية لمدى تأثير النفقات العامة وعائدات الضرائب على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الزمنية 2000 - 2015، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 10، 2016.
53. التطورات الاقتصادية الدولية، صندوق النقد الدولي، 2019، ص: 09، متوفر على الرابط: <https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2021-12/chapter-1-global-economic-performance.pdf>

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية

1. Abbas, Ons, **L'impact de la spécialisation sur la stabilité économique: le cas des pays émergents / The impact of the specialization on the economic stability: the case of emerging countries**, Electronic Thesis or Dissertation, Text, Paris Est, Université de Tunis El Manar, Boudier-Bensebaa, Fabienne, Ati, Abdessatar, French, 12 April 2017.
2. Achim. Z, **Econometric Computing with HG and HAC Covariance Matrix Estimators**, Journal of Statistical Software, Vol 11, N0 10, 2004.
3. Adam Habib et Vishnu Padayache, **Afrique du sud : Pouvoir, politique et stratégie économique dans la transition démocratique**, Revue Tiers Monde, XL, n°. 159, Juillet- Septembre 1999, .p p: 105 – 107.
4. Aguir Abdelkader, **Stabilité, croissance économique et ciblage d'inflation / Stability, economic growth and inflation targeting**, Doctoral Thesis, Grenoble Alpes, Université du Centre (Sousse, Tunisie), French, 14 January 2016.
5. Alain Burlaud, **Comptabilité et inflation** , Éditions Cujas, paris, 2010.
6. Alan J. Auerbach, **The Effectiveness of Fiscal Policy as Stabilization Policy**, University of California, Berkeley, the Bank of Korea International Conference, The Effectiveness of Stabilization Policies, Seoul, July 2005.
7. Alexandra Popescu, **Risk and Macroeconomic Policy Challenges: Recent Evidence from the Eurozone**, Thèse de doctorat en Sciences Économiques, Ecole doctorale Sciences de l'homme et de la société (Orléans), France, 01/12/2014.
8. Amjad, Rashid, **The Economic History of Pakistan since the Mughals, 1520-2020: An Outline**, 2019.

9. Aykut Kibritcioglu, Selahattin Dibooglu, Long-run, Economic growth: An Interdisciplinary Approach, Published, 2001.
10. Badi Baltagi , **Testing for heteroskedasticity and serial correlation in a random effects panel**, journal of Econometrics, Vol 154, N^o 02, 2010.
11. Badi Baltagi, **Econometric Analysis of Panel Data**, John Wiley & Sons Ltd, The Atrium, Southern Gate, Chichester, **West Sussex PO19 8SQ**, England third edition 2005.
12. Baltagia, B. H, Georges, B & Pirotte, A, **Fixed effects, random effects or Hausman–Taylor?** Economics Letters (79), 2003.
13. Beirne, J. and E. **Sugandi**, **Risk-off Shocks and Spillovers in Safe Havens**, ADBI Working Paper, N0. 1345, 2022, Tokyo: Asian Development Bank Institute, p: 05. Available: <https://doi.org/10.56506/GUUX7790>
14. Belton Alain, Christophe Rodrige, **Economie monétaire (théories et politique)**, **Armand Colin**, malakoff, 2017.
15. Ben Chandler, **COVID-19 & AFRICAN DEBT: FURTHER DISTRESS OR THE BEGINNING OF A NEW PARADIGM?**, Mo Ebrahim Foundation, 2020, Available at: <https://mo.ibrahim.foundation/sites/default/files/2020-06/debt-distress-covid19.pdf>.
16. Bhekuzulu Khumalo, **Defining Economics in the Twenty first Century**, modern Economy, N^o 03, 2012.
17. Charles O. Manasseh et.al, **External debt and economic growth in Sub Saharan Africa: Does governance matter?**, RESEARCH ARTICLE, March 4, 2022.
18. Charles. I, Jones, **Introduction to economic growth**, Norton & Company, New York, 1998.
19. Christian Jiménez, Daniel Martina, Jacques Pavoine, **Economie Générale**, Nathan, Paris,1992, tome 2.
20. Christian Ottavj, **Monnaie & Financements De L'économie**, Hachette supérieur, 2^{eme} édition, France, 1999.
21. Christophe Cordella, **L'analyse en composantes principales**, l'actualité chimique, N^o. 345, 2010.
22. Christophe HURLIN. (n.d.), **L'econométrie des données de panel modeles Linéaires simples**, Ecol doctorale edocif: seminaire methodologique.
23. Cohen Elie, **Dictionnaire de Gestion**, Casbah Editions, Alger, 1998.
24. **commission on Growth and Development, The Growth Report: strategies for Substained growth and Inclusive development**, The world Bank, Washington, 2008.
25. Couto Firme, V & Teixeira. J, **Index of Macroeconomic Performance for a Subset of Countries: A Kaldorian Analysis from the Magic Square Approach Focusing on Brazilian Economy in the Period 1997-2012**, *PANOECONOMICUS*, 2014.
26. D. Morawetz, **Twenty-five Years of Economic Development 1950 to 1975**, Johns Hopkins Univ. Press, Baltimore, Md, 1977.
27. Dani Rodrik, John F, **Understanding South Africa's economic puzzles**, Economics of Transition Vol. 16 N^o. 4, 2008.
28. Daniel francois Mayer, **A Causality Analysis of The Relationships Between Gross fixed capital formation, economic growth and Employment in South Africa**, stadia universitatis Babis-Bolyai OECONOMICA, vol. 64, issue 01, 2019.
29. Darin Youssef, **Environnement institutionnel, stabilité bancaire et croissance économique dans les pays du Moyen-Orient et de l'Afrique du Nord**, Doctoral Thesis, École doctorale Érasme (Villetaneuse, Seine-Saint-Denis), Université Sorbonne Paris Cité, France, 25/06/2015.

30. Dielman, **Pooled Cross-Sectional and tim series data analysis**, Texas Christian University, USA, 1989.
31. Directorate General for Economic and Financial Affairs, **Germany's growth performance in the 1990's**, EUROPEAN COMMISSION, N° 170, May 2002, p: 10.
32. Edmond Alphanféry et Georges Delsupeme, **les politiques de stabilisation**, PUF, paris, 1974.
33. Edward. F & Mark W. Frank, **Estimation of nonstationary heterogeneous panels**, The Stata Journal, 2007.
34. Federico LupoPasini, **Economic Stability and Economic Governance in the Euro Area: What the European Crisis can Teach on the Limits of Economic Integration**, *Journal of International Economic Law*, Volume 16, Issue 1, March 2013.
35. Feldsten Martin, **The Budget and trade Deficit Aren't Really Twins**, National Bureau of Economic Resaerch Working paper, N° 3966, 1992.
36. Ferrari Massimo, **FINANCIAL STABILITY AND UNCONVENTIONAL POLICIES**, Doctoral Thesis, Università Cattolica del SacroCuore, DELLI GATTI, DOMENICO, 22/09/2017.
37. Flemming Larsen, Saving, **Investment, financial Integration, and the balance of payments**, **International Monetary FUND**, IMF working paper, December 14, 1989.
38. Folawewo Abiodun Oluwole, Osinubi, Tokunbo Simbowale, **Monetary Policy and Macroeconomic Instability in Nigeria: A Rational Expectation Approach**, *JOURNAL OF SOCIAL SCIENCES*, vol. 12, Issue 02, 2006.
39. G. Sheehan and M. Hopkins, **Basic needs performance: an analysis of some international data**. World Employment Programme Research Working Paper WEP 2-23/WP9, International Labor Office, 1978.
40. Gandener Ackley ,**macroeconomic theories**, 1961.
41. Gary. K & Margaret. R, **How Robust Standard Expose Methodological problems They do not Fix, and What to Do About It**, *Journal of political Analysis*, Vol 23, N° 02, 2015.
42. Ghassem A, Homaifar, **managing global financial and foreign exchange Rate Risk**, The Wiley financereies, New Jersey, 2004.
43. Giovanni P. Olivei, **The Role of Savings and Investment in Balancing the Current Account: Some Empirical Evidence from the United States**, *New England Economic Review*, July/August 2000.
44. Hadhem, pesaran and Ronald Patrick Smith, **Estimating long-run relationships from dynamic heterogeneous panel**, *Journal of Econometrics*, Elsevier, Vol 68, N° 01, july 1995.
45. Hall, E.T, *Beyond Culture*, **Anchor Books Doubleday**, New York, NY, 1976.
46. HAMDINI Abdallah, GAIDI Khemissi, **Macroeconomic Composite Index for Economic Stability: A Kaldorian Analysis for the Algerian Economy**, *Dirassat Journal Economic*, vol. 12, N° 01, 2021
47. Haradhan Kumar Mohajan, **Economic development of Bangladesh**, *Journal of Business Management and Administration* Vol. 1, N° 04, 2013.
48. hebdomadaire, **Problèmes économiques la croissance économique pourquoi la croissance ? la croissance pourquoi ?**, la documentation française, 1977.
49. Hofstede, G, **Cultures and Organizations: Software of the Mind**, McGraw-Hill, London, 1991.

50. Holger Wolf, **Volatility: Definitions and Consequences**, in Joshua Aizenman and Brian Pinto, *Managing Economic Volatility And Crises*, Cambridge university press, 2005.
51. Housing Resources, **Economic Stability and SDOH, SOCIAL DETERMINANTS OF HEALTH**, <https://www.cwla.org/wp-content/uploads/2021/06/SDOH-One-Page-EconomicStability.pdf>, (Page consultée le 30/09/2022).
52. Hunt, S.D, **Foundations of Marketing Theory: Toward a General Theory of Marketing**, M.E. Sharpe, Inc., New York, NY, 2002.
53. Iordachioaia Adelina- Geanina, Titu Maiorescu, **Monetary policy and Economic Policy, journal of knowledge management**, economics and information technology, vol. 01, Issue N^o. 02, university of Romania, February 2011.
54. isabelle cadoret et all, **Econométrie Appliquée**, 1^{ère} édition, de boeck université, paris, 2004.
55. Jackie Nicholas, **Introduction to Descriptive Statistics**, Mathematics Learning Centre University of Sydney NSW, 2006.
56. Jean Arroux , **les théories de la croissance** , paris : édition du seuil, 1999.
57. Jean-Marc Kabatte, **Biostatistique Rappels de cours et travaux dirigés Analyse de données M2**. france: university angers, 2011 – 2012.
58. Johanna Vanderstraeten, Paul Matthyssens, **Country classification and the cultural dimension: a review and evaluation**, International Marketing Review Vol. 25 No. 2, 2008.
59. John wiley, sons, **The economist, Guide to Economic Indicators: Making Sense of economics**, London, 2005.
60. Joint economie cominutee, **congress Of the united states stff report on employment, growth and price level**, wachinton, 1960.
61. Joint economies comminute, **congress Of the united states stff report on employment, growth and price level Washington**, 1960.
62. José Antonio Ocampo, **A Broad View of Macroeconomic Stability**, Economic & Social Affairs, DESA Working Paper N^o 1, 2005.
63. joset peyard, **Gestion financière internationale**, 4^{ème} edition, paris, 1999.
64. Jovanovic. B, **Growth Theories**, working papers, NBER Working Paper series, N^o. 7468, January 2000.
65. K. PENIWATI, T. HSIAO, **RANKING COUNTRIES ACCORDING TO ECONOMIC, SOCIAL AND POLITICAL INDICATORSt**, M\$d Model, Prmtd in Great Britain. All rights reserved, Vol. 9, No. 3-5, 1987.
66. Kaldor N, **Speculation and Economic Stability**, The Economics of Futures Trading, Palgrave Macmillan, London, 1976. https://doi.org/10.1007/978-1-349-02693-7_6.
67. Kelechi Johnmary Ani, Chigozie Onu, **EFFECT OF MONETARY POLICY ON ECONOMIC GROWTH IN NIGERIA IN THE POST STRUCTURAL ADJUSTMENT PROGRAMME, INDEPENDENT JOURNAL OF MANAGEMENT & PRODUCTION (IJM&P)**, v. 12, N^o. 8, November-December 2021.
68. Kučera, L, **Economic Performance Evaluation -Kaldor's Magic Square, The Department of Economics and Management**, Vysoká škola technická a ekonomická v Českých Budějovicích, České Budějovice: Odborný Seminar Katedry Ekonomiky a Managementu, 2012.
69. Kufre J. Basse, **MONEY SUPPLY GROWTH AND UNEMPLOYMENT RATE IN NIGERIA: INVESTIGATING A LONG-RUNRELATIONSHIP USING**

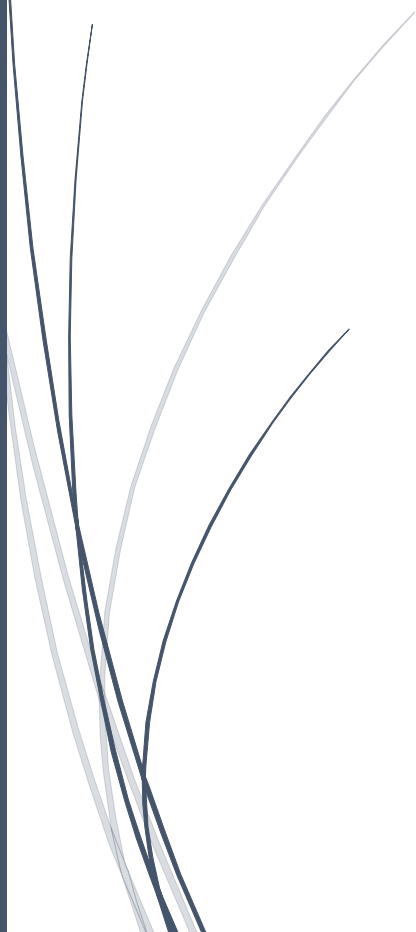
- ASYMMETRIC ARDL APPROACH**, West African Journal of Monetary and Economic Integration, No 1, Vol17, June 2017.
70. Kunio Senga, Juan Miranda, **South Asia Economic Report, Asian Development Bank**, Printed in the Philippines, Publication Stock N°. 100706, 2006.
71. Lars E. O. Svensson, **MONETARY POLICY AND REAL STABILIZATION, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, NBER WORKING PAPER SERIES**, Cambridge, February 2003.
72. Lassana Yougbare, **Effets Macroéconomiques Des Régimes DeChange: Essais Sur La Volatilités, La Croissance Economique Et Les Déséquilibres Du Taux De Change Réel**, Thèse de doctorat en Sciences Économiques, Ecole Doctorale Sciences Economiques et de Gestion, université ouvrent klirmon, France, avril 2009.
73. Lawrence E, Raffalovich, **Models for pooled Time-series cross-section data**, international journal of conflict and violence, vol 08, university Albany, state university of New York, 2014.
74. Levin, A., Lin, C.-F., & Chia-Shang, J. C, **Unit root tests in panel. Journal of Econometrics (108)**, 2002.
75. Lim, Joseph, **The New Structuralist Critique of the Monetarist Theory of Inflation: The Case of the Philippines**, Journal of Development Economics, vol 25, Issue 1, 1987.
76. Luciano lopez , Sylvain weber, **Testing for granger causality in panel data**. University of Neuchatel, institute of economics research, 2017.
77. Luisa Bisaglia, Margherita Gerolimetto, **Testing for (non)linearity in economic time series: a Monte Carlo comparison**, Department of Statistical Sciences, Working Paper Series, N. 3, 2014.
78. Mahmoud A. Jaradat, Saleh A. Al hosban, **Relationship and Causality Between interest Rate and inflation rate of Jordan**, interdisciplinary journal of contemporary research in business, vol. 06, N°. 04, 2014.
79. Marc Labonte, **Recent Slower Economic Growth in the United States: Policy Implications**, Congressional Research Service, January 28, 2020.
80. Marc Nerlove, **essays in panel data econometrics**, Cambridge university press, 2004.
81. Medrano-B. R, & Teixeira. J, **A KALDORIAN MACROECONOMIC INDEX OF ECONOMIC WELFARE**. Revista de História Econômica & Economia Regional Aplicada, 8(14), 2013.
82. Mirzobobo Yormirzoev, **Economic Growth and Productivity Performance in Central Asia**, Comparative Economic Studies, NO. 64, 2022.
83. Montiel, Peter, and Luis Servén, **Macroeconomic Stability in Developing Countries: How Much is Enough?**, The World Bank Research *Observer*, Vol.21, N°. 2, 2006.
84. Muhammad Zahir Faridi, Muhammad Ramzan Sheikh & Maria Sajjad Khan, **Economic Growth in Pakistan – A Historic Perspective**, Journal of Historical Studies, Vol. VII. No. 01, 2021.
85. Muller. J et autres, **Manuel et applications : Économie**, Dunod, Paris, 4 eme édition, 2004.
86. Nafziger, E.Wayne, **Economic development**, 4th edition, New York: Cambridge university press, 2006.
87. NATALIA I. DORÉ, AURORA A.C. TEIXEIRA, **Brazil's economic growth and real (div)convergence from a very long-term perspective (1822-2019): An historical appraisal**, Brazilian Journal of Political Economy, vol. 42, n° 4, October-December 2022, p p: 947 – 948.

88. Nestor Odjoumani, **Essais sur les impacts macroéconomiques de l'incertitude mondiale**, Thèse de doctorat en Sciences Economiques, École doctorale Économie, organisations, société (Nanterre), Membre de l'université Paris Lumières, France, 09/07/2020.
89. Norman Loayza, Pablo Fajnzylber, César Calderón, **ECONOMIC GROWTH IN LATIN AMERICA AND THE CARIBBEAN: STYLIZED FACTS, EXPLANATIONS, AND FORECASTS**, Banco Central de Chile Documentos de Trabajo, Central Bank of Chile Working Papers, N° 265, 2004, p p: 04 – 06.
90. Océane Piétri, **Les effets distributifs des politiques macroéconomiques**, Thèse de doctorat en Sciences économiques, Ecole Doctorale Sciences Economiques et de Gestion d'Aix-Marseille (Aix-en-Provence), Aix-Marseille School of Economics, Marseillia, 14/12/2020.
91. P. S. O. Uddin, Osemengbe O, **Causes, Effects and Solutions to Youth Unemployment Problems in Nigeria**, Journal of Emerging Trends in Economics and Management Sciences, 2013.
92. Parampreet Kaur, Jill Stoltzfus, Vikas Yellapu, **Descriptive statistics**, International Journal of Academic Medicine, Vol. 04, Issue: 1, April 2018.
93. Patrick sevestre, **économétrie des données de panel**, dinod, paris, 2002.
94. paul A Samuelson, William D Nourdhaus, **Economics, McGraw-Hill International**, 13th, New York, 1989.
95. Pedroni. P, **panel cointegration, Asymptotic and finite sample properties of pooled time series tests with an application to the PP hypothesis**, Econometric theory , 3 (20), 2004.
96. perpetual growth, **valuation Dictionary**, Available at the link: <https://www.valupaedia.com/index.php/business-dictionary/382-perpetual-growth> , (Page consultée le 02/10/2022).
97. Pesaran .H, Y. Shin & R. Smith, **Pooled Mean Group Estimation of Dynamic Heterogeneous Panels**, Journal of the American Statistical Association, 1999.
98. Pesaran. H, Shin. Y & Smith. R. J, **Bound testing Approches to the analysis of level relationships**. journal of applied econometrics, 16, 2001.
99. Peter Howitt, David N, Weil, **The New Palgrave Dictionary of Economics**, Second edition, Eds, Steven N, Durlauf and Lawrence E, Blume, Macmillan, 2008.
100. Peter pedroni, **Critical Values for cointegration Tests in Heterogeneous panels with Multiple Regressors**, Department of Economics Working papers, 200-02, 1999.
101. Picek, O, **The magic square of Economic policy measured by a macroeconomic performance index**, New school for social research department of economic, 2017.
102. Picek. O, **The magic square, of Economic policy measured by a macroeconomic performance index**, New school for social research department of economic, 2017.
103. Prepared by Anh Dinh Minh Nguyen, Hajime Takizawa, and Iglia Vassileva, **Inflation Dynamics in Bulgaria: The Role of Policies International Monetary Fund**, IMF Working Paper European Department, N0. 212, 2023.
104. R. Sumithra, **Monetary Policy Goals for Economic Stability in India**, *Shanlax*, International Journal of Economics, vol. 8, n^o. 2, 2020.
105. régis bénichi, marc nousch, **la croissance aux XIXeme et XV eme scieles**, 2eme édition, paris, édition marketing , 1990.

106. Robert E. Gallman, John Joseph Wallis, **Introduction to "American Economic Growth and Standards of Living before the Civil War"**, National Bureau of Economic Research, University of Chicago Press, 1992.
107. Robert, Engle and C.W.J.Granger, **Co-Integration and Error correction: Representation, Estimation and Testing**, *Econometrica*, Vol.55, N^o.02, Mar 1987.
108. Ruth A. Judson, Ann L. Owen, **Estimating Dynamic Panel Data Models, A practical Guid for Macroeconomist**, Federal Reserve Board of Governors, January 1996.
109. Saadia Irshad, **Triptych of liberalization, globalization and financialization: implications for economic growth, development and stability in developing and emerging economies**, Electronic Thesis or Dissertation, Écoledoctorale sciences économiques (Grenoble), Université de Grenoble, 11/04/2013.
110. Sahadudhhen. I, **A Cointegration and Error Correction Approach to the Determinants of inflation in India**, *Int. J. Eco. Res.*, vol. 03, N^o. 01, 2012.
111. Sargent. T and wallace N, **some Umpleasant monetarist Arithmetic**, Federal RESERVE Bank of Minneapolis qurtery Review, vol. 5 N^o.3, 1981.
112. Sebak Kumar Jana, **Journey of Seventy-Five Years of Indian Economy: An Overview**, MPRA Paper N^o. 117838, Department of Economics, Vidyasagar University, Midnapore, West Bengal, India, 2023.
113. Statista, Total external debt stock in Sub-Saharan Africa as of 2020, by country, available at : <https://www.statista.com/statistics/1224137/external-debt-stock-in-sub-saharan-africa-by-country> (Page consultée le 22/09/2023).
114. T. H. Lee, H. White and C. J. W. Granger, **Testing for Neglected Nonlinearity in Time Series Models: A Comparison of Neural Network Methods and Alternative Tests**, *Journal of Econometrics* Vol. 56, 1993.
115. Tamar Hamid, **Les explications théoriques de l'inflation**, OPU, Alger, 1984.
116. the General Secretariat of the Council, **The European Union and Central Asia: The New Partnership in action**, Rue de la Loi / Wetstraat 175, June 2009.
117. The McGraw-Hill, **dictionary of modern economics**, New York, 1965.
118. The World Bank, **International Debt Statistics 2022**, Washington, D.C: The World Bank, 2022.
119. Thomas Mayer, James. S, **Duesenberry, Robert. Z. Aliber, Money Banking And Economy**, ed: 6th, The United States of America, Ch. 15, 1996.
120. Tiery de Monthrial, Philippe Moreau Defarges, Rames99, **Paris : Institut français des relations internationales DUNOD**, 1999.
121. Umar Tijjani Babuga, Niaz Ahmad Mohd Naseem, **Asymmetric Effect of Oil Price Change on Inflation: Evidence from Sub Saharan Africa Countries**, *International Journal of Energy Economics and Policy*, vol. 01, N^o. 11, 2021.
122. Urganalsuvd Nanjid, Dulamzaya Batjargal and Enkhbayar Jambaldorj, **INFLATION PERSISTENCE IN MONGOLIA**, Chapter 5, Price-setting Behaviour and Inflation Dynamics in SEACEN Member Economies and their Implications for Inflation, The SEACEN Centre.
123. Valery Mak simovich Tumin, Alexey Georgie vich Koryakov and Nikiforova Evgeniya Petrovna, **the Main Factors of Socio-Ecological-Economic Stability and Development of Industrial Enterprises**, *World Applied Sciences Journal* 25 (6), 2013.
124. Wesly. E, Peterson. F, **The Role of population in Economic growth**, SAGE Open, December 2017.

125. William Green, **Econometric Analysis**, 6th ed , New Jersey , Prentice Hall, Apper Saddle River, 2007.
126. William Green, **Econometric Analysis**, 7th ed *published by Pearson Education, publishing as Prentice Hall*, 2012.
127. Wim Naudé, Paula Nagler, **The Ossified Economy: The Case of Germany, 1870-2020**, IZA – Institute of Labor Economics, N0. 15706, September 2022.
128. Xavier Debrun and Radhicka Kapoor, **Fiscal Policy and Macroeconomic Stability: Automatic Stabilizers Work, Always and Everywhere**, IMF Working Paper, International Monetary Fund, European Department, 2010.
129. Yair Mundlak, **Empirical production Finction Free of management Bias**, Journal of Farm Economics, vol 43, 1961.
130. Yeves Ammann et Werner Aeber hardt, **La stabilité macro-économique: une condition préalable à la croissance?** Sur le site : <http://www.seco.admin.ch/dokumentation/publikation/>(janvier2015) (Page consultée le 06/10/2022).

الملاحق



الملحق رقم (2 - 1): دول العينة محل الدراسة

country	Group
china	ASSIAN
Japan	
Australia	
Korea	
Germany	EAU
Britain	
Italy	
France	
usa	NAFTA
Canada	
Mexico	
Guatemala	
brazil	CELAC
Chilean	
Uruguay	
Dominican	
Saudi Arabia	MENA
Iran	
Egypt	
Algeria	
India	SAS
Pakistan	
Bangladesh	
Nepal	
south Africa	SSF
Tanzania	
Mauritania	
signal	

المصدر: من إعداد الطالبة

الملحق رقم (2 - 2): نتائج التحليل العنقودي

	gdp	inf	uenm	bp	Analysis of variance Table																														
china	1.46e+13	0.9810151	5.000	249000000000	Response: gdp <table border="1"> <thead> <tr> <th></th> <th>Df</th> <th>Sum Sq</th> <th>Mean Sq</th> <th>F value</th> <th>Pr(>F)</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>inf</td> <td>1</td> <td>2.4045e+25</td> <td>2.4045e+25</td> <td>1.5412</td> <td>0.22644</td> </tr> <tr> <td>uenm</td> <td>1</td> <td>1.4201e+25</td> <td>1.4201e+25</td> <td>0.9102</td> <td>0.34957</td> </tr> <tr> <td>bp</td> <td>1</td> <td>1.0318e+26</td> <td>1.0318e+26</td> <td>6.6132</td> <td>0.01674</td> </tr> <tr> <td>Residuals</td> <td>24</td> <td>3.7444e+26</td> <td>1.5602e+25</td> <td></td> <td></td> </tr> </tbody> </table>		Df	Sum Sq	Mean Sq	F value	Pr(>F)	inf	1	2.4045e+25	2.4045e+25	1.5412	0.22644	uenm	1	1.4201e+25	1.4201e+25	0.9102	0.34957	bp	1	1.0318e+26	1.0318e+26	6.6132	0.01674	Residuals	24	3.7444e+26	1.5602e+25		
	Df	Sum Sq	Mean Sq	F value		Pr(>F)																													
inf	1	2.4045e+25	2.4045e+25	1.5412		0.22644																													
uenm	1	1.4201e+25	1.4201e+25	0.9102		0.34957																													
bp	1	1.0318e+26	1.0318e+26	6.6132		0.01674																													
Residuals	24	3.7444e+26	1.5602e+25																																
jaban	4.37e+12	-0.2333528	2.800	150000000000																															
aust	1.49e+12	0.8469055	6.460	32517191288																															
koria	1.63e+12	2.4983333	3.064	75902200000																															
almania	3.46e+12	3.0666667	3.860	276000000000																															
britannia	2.82e+12	2.5183711	4.472	-87814101834																															

Analysis of Variance Table						Analysis of Variance Table					
Response: inf						Response: bp					
	Df	Sum Sq	Mean Sq	F value	Pr(>F)		Df	Sum Sq	Mean Sq	F value	Pr(>F)
gdp	1	53.82	53.820	1.2262	0.2791	gdp	1	8.2775e+22	8.2775e+22	4.8374	0.03772
uenm	1	7.67	7.672	0.1748	0.6796	inf	1	1.9517e+22	1.9517e+22	1.1406	0.29615
bp	1	39.79	39.795	0.9067	0.3505	uenm	1	3.0832e+22	3.0832e+22	1.8018	0.19205
Residuals	24	1053.37	43.891			Residuals	24	4.1068e+23	1.7112e+22		

```
> round(as.matrix(dist.eucl)[1:28,1:28],1)
```

	china	jaban	aust	koria	almania	britannia	France	italy	usa	canada	mexico
china	0.0	2.5	3.4	3.2	2.6	3.6	3.5	3.3	6.1	3.7	3.5
jaban	2.5	0.0	1.4	0.9	1.1	1.8	1.9	1.7	6.4	2.2	1.5
aust	3.4	1.4	0.0	0.9	1.9	1.0	0.7	0.7	6.1	0.9	0.9
koria	3.2	0.9	0.9	0.0	1.5	1.2	1.4	1.4	6.4	1.7	0.7
almania	2.6	1.1	1.9	1.5	0.0	2.6	2.4	1.9	7.2	2.6	1.9
britannia	3.6	1.8	1.0	1.2	2.6	0.0	0.9	1.6	5.3	1.2	1.0
France	3.5	1.9	0.7	1.4	2.4	0.9	0.0	0.9	5.5	0.4	1.0
italy	3.3	1.7	0.7	1.4	1.9	1.6	0.9	0.0	6.2	0.8	1.3
usa	6.1	6.4	6.1	6.4	7.2	5.3	5.5	6.2	0.0	5.7	6.1
canada	3.7	2.2	0.9	1.7	2.6	1.2	0.4	0.8	5.7	0.0	1.3
mexico	3.5	1.5	0.9	0.7	1.9	1.0	1.0	1.3	6.1	1.3	0.0
goitimola	3.8	1.6	1.0	0.7	2.1	1.0	1.2	1.5	6.2	1.5	0.4
barazil	4.2	3.2	2.1	2.7	3.3	2.4	1.6	1.6	5.9	1.3	2.2
chili	4.0	2.5	1.3	2.0	2.7	1.8	0.9	0.9	6.1	0.6	1.6
ourogway	3.9	2.0	1.1	1.2	2.3	1.2	1.0	1.3	6.1	1.1	0.6
dominic	4.1	2.6	1.5	2.0	2.7	1.8	1.1	1.2	6.1	0.9	1.4
saudia	3.8	1.9	0.6	1.2	2.3	1.0	0.4	0.9	5.9	0.5	0.8
iran	5.9	5.2	4.6	4.6	4.9	4.5	4.3	4.4	7.2	4.2	4.0
egybt	3.8	2.0	0.8	1.4	2.4	1.2	0.6	0.9	6.0	0.5	0.9
alger	4.1	2.7	1.4	2.2	2.9	1.9	1.1	1.0	6.1	0.7	1.9
india	3.5	2.2	1.2	1.8	2.3	1.7	0.9	0.8	5.9	0.7	1.3
bakistan	4.0	2.2	1.4	1.5	2.4	1.5	1.2	1.5	6.1	1.2	0.8
bangladich	3.8	1.8	0.9	0.9	2.1	1.0	0.9	1.2	6.1	1.1	0.3
nibal	4.2	2.8	1.7	2.4	3.0	2.2	1.3	1.2	6.2	0.9	2.0
sud de africa	5.7	5.1	4.1	4.8	5.0	4.6	3.7	3.5	7.1	3.4	4.5
nigeria	4.2	2.6	1.9	1.9	2.7	1.8	1.7	2.0	6.1	1.7	1.2
angola	5.1	4.1	3.4	3.5	3.9	3.4	3.0	3.2	6.7	2.9	2.9
moritania	4.0	2.4	1.2	1.9	2.7	1.8	0.9	0.8	6.2	0.6	1.6

	goitimola	barazil	chili	ourogway	dominic	saudia	iran	egybt	alger	india
china	3.8	4.2	4.0	3.9	4.1	3.8	5.9	3.8	4.1	3.5
jaban	1.6	3.2	2.5	2.0	2.6	1.9	5.2	2.0	2.7	2.2
aust	1.0	2.1	1.3	1.1	1.5	0.6	4.6	0.8	1.4	1.2
koria	0.7	2.7	2.0	1.2	2.0	1.2	4.6	1.4	2.2	1.8
almania	2.1	3.3	2.7	2.3	2.7	2.3	4.9	2.4	2.9	2.3
britannia	1.0	2.4	1.8	1.2	1.8	1.0	4.5	1.2	1.9	1.7
France	1.2	1.6	0.9	1.0	1.1	0.4	4.3	0.6	1.1	0.9
italy	1.5	1.6	0.9	1.3	1.2	0.9	4.4	0.9	1.0	0.8
usa	6.2	5.9	6.1	6.1	6.1	5.9	7.2	6.0	6.1	5.9
canada	1.5	1.3	0.6	1.1	0.9	0.5	4.2	0.5	0.7	0.7
mexico	0.4	2.2	1.6	0.6	1.4	0.8	4.0	0.9	1.9	1.3
goitimola	0.0	2.5	1.8	0.8	1.7	1.0	4.3	1.1	2.0	1.7
barazil	2.5	0.0	0.9	1.8	0.9	1.7	3.6	1.5	1.0	1.0
chili	1.8	0.9	0.0	1.2	0.6	0.9	4.0	0.7	0.4	0.7
ourogway	0.8	1.8	1.2	0.0	1.0	0.8	3.6	0.6	1.6	1.1
dominic	1.7	0.9	0.6	1.0	0.0	1.0	3.4	0.7	1.0	0.7
saudia	1.0	1.7	0.9	0.8	1.0	0.0	4.2	0.3	1.1	1.0
iran	4.3	3.6	4.0	3.6	3.4	4.2	0.0	3.9	4.3	3.7
egybt	1.1	1.5	0.7	0.6	0.7	0.3	3.9	0.0	1.1	0.8
alger	2.0	1.0	0.4	1.6	1.0	1.1	4.3	1.1	0.0	1.0
india	1.7	1.0	0.7	1.1	0.7	1.0	3.7	0.8	1.0	0.0
bakistan	1.1	1.7	1.3	0.3	0.9	1.0	3.3	0.8	1.7	1.1
bangladich	0.5	2.1	1.4	0.4	1.2	0.6	3.9	0.6	1.7	1.3
nibal	2.2	0.7	0.4	1.6	0.8	1.3	4.0	1.2	0.5	0.9
sud de africa	4.7	2.5	3.0	4.2	3.2	3.8	5.3	3.7	2.7	3.3
nigeria	1.5	2.0	1.8	0.9	1.3	1.5	2.8	1.3	2.2	1.5
angola	3.2	2.3	2.7	2.4	2.1	3.0	1.3	2.7	3.1	2.5
moritania	1.8	1.2	0.3	1.4	0.9	0.9	4.3	0.8	0.3	0.9

المصدر: مخرجات Rstudio

	bakistan	bangladich	nibal	sud de africa	nigeria	angola	moritania
china	4.0	3.8	4.2	5.7	4.2	5.1	4.0
jaban	2.2	1.8	2.8	5.1	2.6	4.1	2.4
aust	1.4	0.9	1.7	4.1	1.9	3.4	1.2
koria	1.5	0.9	2.4	4.8	1.9	3.5	1.9
almania	2.4	2.1	3.0	5.0	2.7	3.9	2.7
britannia	1.5	1.0	2.2	4.6	1.8	3.4	1.8
France	1.2	0.9	1.3	3.7	1.7	3.0	0.9
italy	1.5	1.2	1.2	3.5	2.0	3.2	0.8
usa	6.1	6.1	6.2	7.1	6.1	6.7	6.2
canada	1.2	1.1	0.9	3.4	1.7	2.9	0.6
mexico	0.8	0.3	2.0	4.5	1.2	2.9	1.6
goitimola	1.1	0.5	2.2	4.7	1.5	3.2	1.8
barazil	1.7	2.1	0.7	2.5	2.0	2.3	1.2
chili	1.3	1.4	0.4	3.0	1.8	2.7	0.3
ourogway	0.3	0.4	1.6	4.2	0.9	2.4	1.4
dominic	0.9	1.2	0.8	3.2	1.3	2.1	0.9
saudia	1.0	0.6	1.3	3.8	1.5	3.0	0.9
iran	3.3	3.9	4.0	5.3	2.8	1.3	4.3
egybt	0.8	0.6	1.2	3.7	1.3	2.7	0.8
alger	1.7	1.7	0.5	2.7	2.2	3.1	0.3
india	1.1	1.3	0.9	3.3	1.5	2.5	0.9
bakistan	0.0	0.7	1.6	4.1	0.6	2.1	1.5
bangladich	0.7	0.0	1.8	4.3	1.2	2.8	1.4
nibal	1.6	1.8	0.0	2.5	2.0	2.7	0.6
sud de africa	4.1	4.3	2.5	0.0	4.4	4.3	3.0
nigeria	0.6	1.2	2.0	4.4	0.0	1.7	2.0
angola	2.1	2.8	2.7	4.3	1.7	0.0	3.0
moritania	1.5	1.4	0.6	3.0	2.0	3.0	0.0

	saudia	iran	egybt	alger	india	bakistan	bangladich
china	3.7765221	5.936149	3.8479522	4.1467572	3.4755881	3.9604299	3.7844835
jaban	1.9037519	5.158516	2.0417602	2.6614246	2.1844209	2.2437539	1.7606042
aust	0.6282771	4.619880	0.8330313	1.4140222	1.2467116	1.4057087	0.8695991
koria	1.2415471	4.592159	1.3619380	2.2111483	1.7742404	1.4939885	0.9215931
almania	2.3461047	4.875410	2.3697666	2.9141827	2.3115483	2.3936453	2.1302103
britannia	0.9622169	4.527131	1.1574546	1.9283708	1.6745944	1.4648865	0.9988957
France	0.4398027	4.259559	0.5807722	1.1060627	0.9026587	1.2091140	0.9459833
italy	0.8592934	4.436125	0.8924614	1.0270311	0.8373061	1.4780670	1.2350982
usa	5.8964484	7.225920	5.9779675	6.0844903	5.9083250	6.1173081	6.1126720
canada	0.5109049	4.174731	0.5290693	0.7387100	0.7389558	1.2344149	1.1015308
mexico	0.8335859	3.996363	0.8554764	1.8738114	1.3499784	0.8206918	0.3054932
goitimola	0.9649680	4.276119	1.0562244	2.0415346	1.7005221	1.1090143	0.4756416
barazil	1.6653723	3.559493	1.4827706	1.0456561	0.9993349	1.7307556	2.0567499
chili	0.8678190	4.000347	0.7341581	0.4197613	0.7017649	1.3117573	1.3574715
ourogway	0.7534057	3.586770	0.5959970	1.6143673	1.1199046	0.3248142	0.3807878
dominic	1.0031108	3.421965	0.7396436	0.9989270	0.6581953	0.8889084	1.2259702
saudia	0.0000000	4.185432	0.2819653	1.1060873	0.9778379	0.9996358	0.6431835
iran	4.1854317	0.000000	3.9280337	4.3499432	3.7060172	3.2676208	3.9416146
egybt	0.2819653	3.928034	0.0000000	1.0585206	0.8150524	0.7901143	0.6371479
alger	1.1060873	4.349943	1.0585206	0.0000000	1.0254734	1.7148634	1.6787363
india	0.9778379	3.706017	0.8150524	1.0254734	0.0000000	1.1051380	1.2713056
bakistan	0.9996358	3.267621	0.7901143	1.7148634	1.1051380	0.0000000	0.6900275
bangladich	0.6431835	3.941615	0.6371479	1.6787363	1.2713056	0.6900275	0.0000000
nibal	1.3129410	3.980847	1.1701197	0.4635130	0.8981414	1.6448437	1.7871763
sud de africa	3.8119161	5.330225	3.7079872	2.7258428	3.2692237	4.1321604	4.3303201
nigeria	1.5356680	2.783586	1.3292219	2.1811204	1.5048326	0.5625129	1.1765437
angola	2.9608890	1.284357	2.6935680	3.0697418	2.4681916	2.1018843	2.7909639
moritania	0.8795008	4.327192	0.8421068	0.2832807	0.9239833	1.5335816	1.4374792

المصدر: مخرجات Rstudio

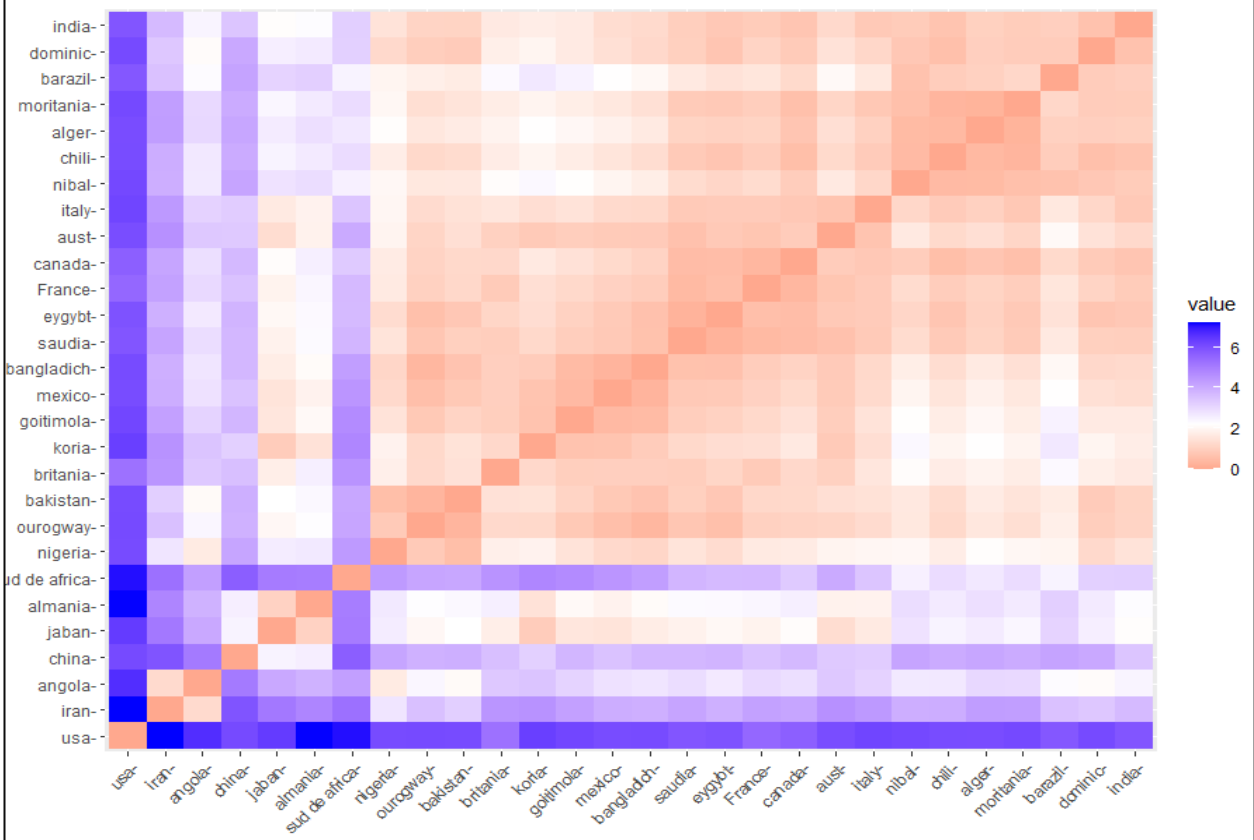
	nibal	sud de africa	nigeria	angola	moritania
china	4.1923976	5.718022	4.1786194	5.115209	4.0275604
jaban	2.8434746	5.075962	2.6318673	4.103979	2.4200728
aust	1.6724180	4.058608	1.9426705	3.415494	1.1617797
koria	2.3861031	4.834883	1.9052938	3.504000	1.9442609
almania	2.9631162	5.044836	2.7110565	3.891963	2.6750783
britannia	2.1638449	4.566525	1.8299775	3.418290	1.7540902
France	1.3183739	3.724226	1.6893541	3.046186	0.9479099
italy	1.1903801	3.471839	2.0065664	3.196467	0.8037164
usa	6.1768831	7.115489	6.1140829	6.691842	6.1612122
canada	0.9453127	3.375251	1.7228668	2.925864	0.6025163
mexico	1.9759269	4.506822	1.2469980	2.881614	1.6278622
goitimola	2.2079759	4.736159	1.5084873	3.177891	1.7873441
barazil	0.6634370	2.495700	1.9740610	2.326492	1.1909078
chili	0.4481775	2.976473	1.7740494	2.720298	0.3330301
ourogway	1.6293624	4.163646	0.8544339	2.418339	1.4006226
dominic	0.7926151	3.245764	1.2528646	2.145262	0.9143662
saudia	1.3129410	3.811916	1.5356680	2.960889	0.8795008
iran	3.9808467	5.330225	2.7835860	1.284357	4.3271917
egybt	1.1701197	3.707987	1.3292219	2.693568	0.8421068
alger	0.4635130	2.725843	2.1811204	3.069742	0.2832807
india	0.8981414	3.269224	1.5048326	2.468192	0.9239833
bakistan	1.6448437	4.132160	0.5625129	2.101884	1.5335816
bangladich	1.7871763	4.330320	1.1765437	2.790964	1.4374792
nibal	0.0000000	2.545124	2.0401865	2.705152	0.6029713
sud de africa	2.5451239	0.0000000	4.4130146	4.290560	2.9732232
nigeria	2.0401865	4.413015	0.0000000	1.703468	2.0347267
angola	2.7051521	4.290560	1.7034679	0.0000000	3.0461743
moritania	0.6029713	2.973223	2.0347267	3.046174	0.0000000

```

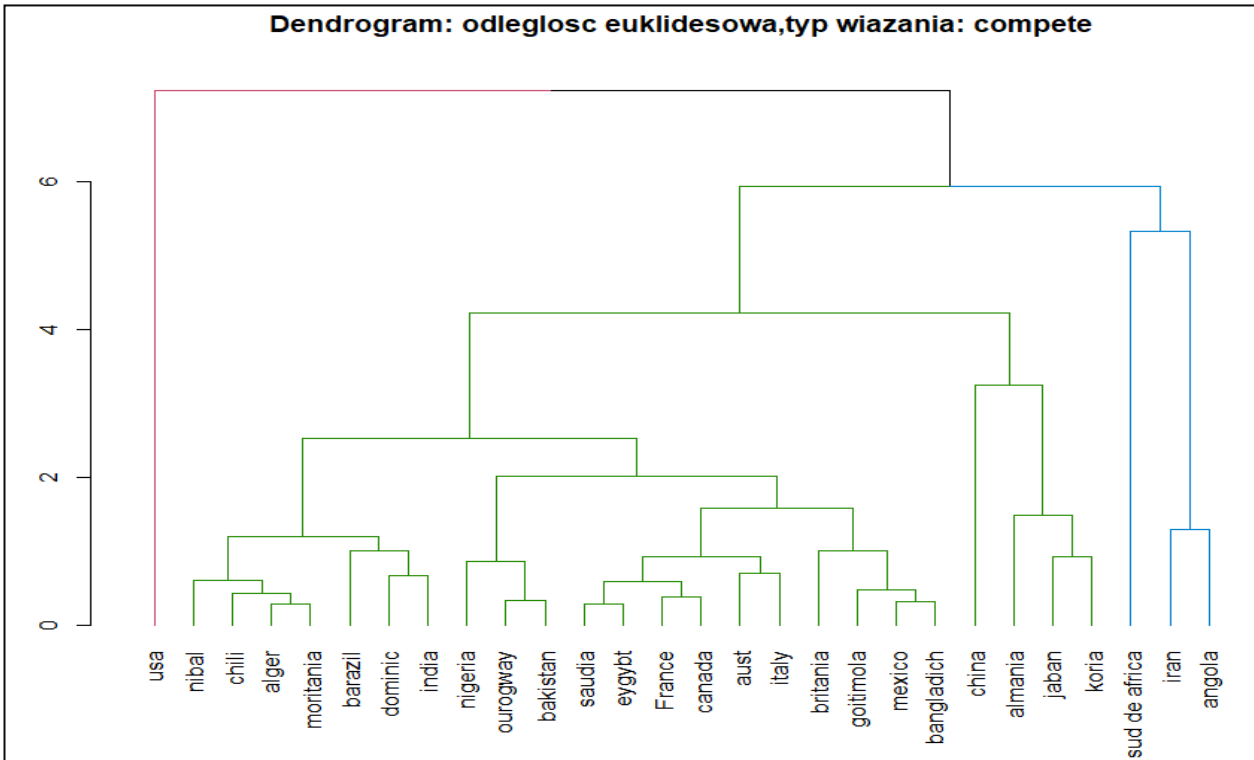
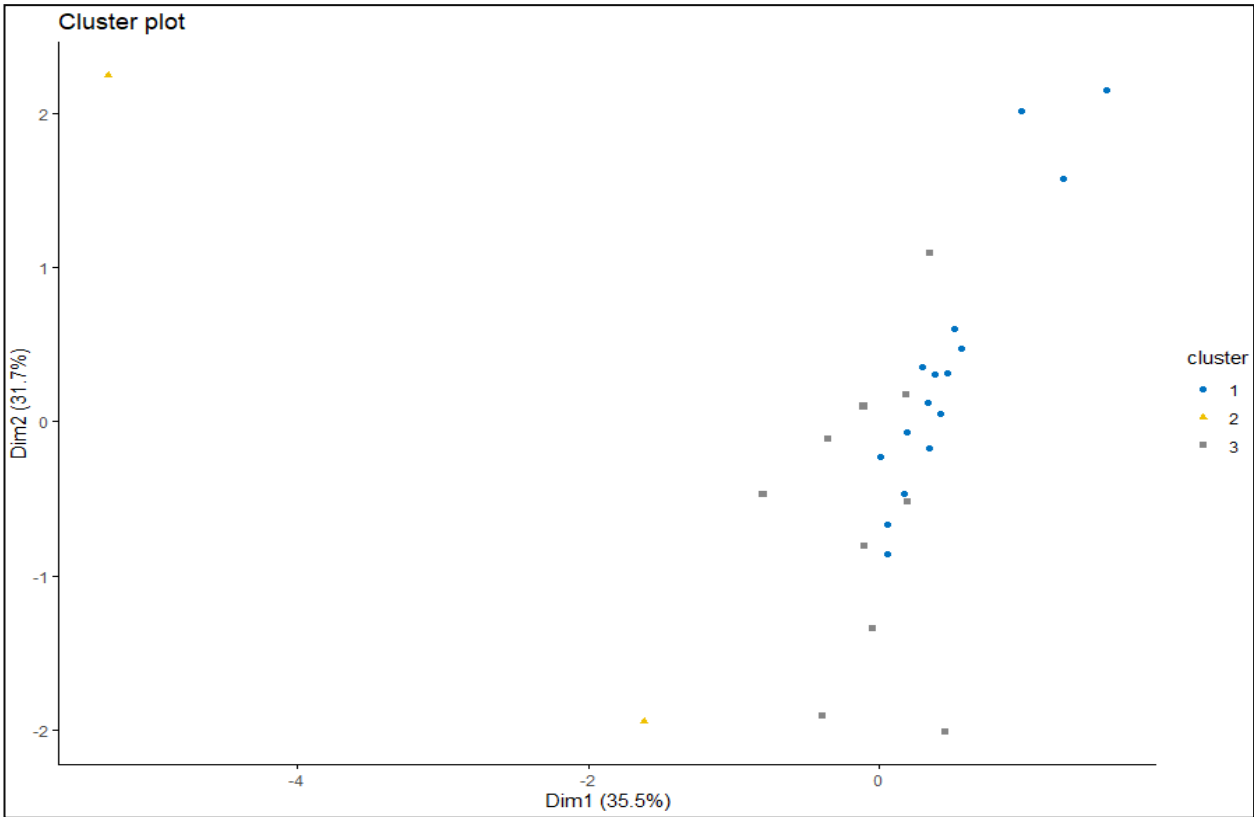
K-means clustering with 3 clusters of sizes 16, 2, 10
Cluster means:
      gdp      inf      uenm      bp
1 3.181225e+11 8.347635 9.330563 -2848491722
2 1.700000e+13 2.839437 6.525000 -174000000000
3 2.383000e+12 3.195766 7.141100  44887562024

Clustering vector:
      china      jaban      aust      koria      almania      britania
      2          3          3          3          3          3
France      italy      usa      canada      mexico      goitimola
      3          3          2          3          1          1
barazil      chili      ourogway      dominic      saudia      iran
      3          1          1          1          1          1
egybt      alger      india      bakistan      bangladich      nibal
      1          1          3          1          1          1
sud de africa      nigeria      angola      moritania
      1          1          1          1
  
```

within cluster sum of squares by cluster:
 [1] 1.255892e+24 1.187786e+25 8.175648e+24
 (between_ss / total_ss = 95.9 %)

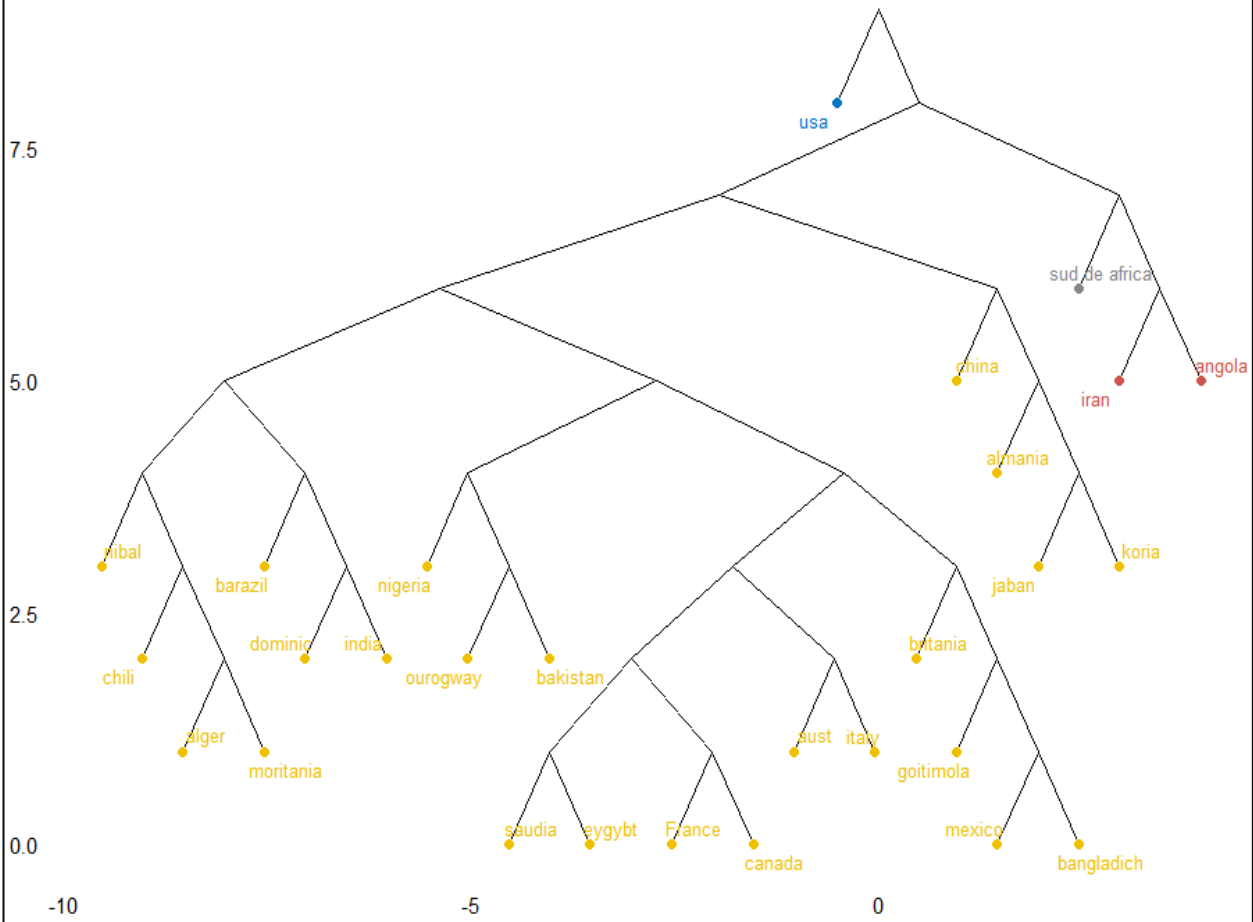
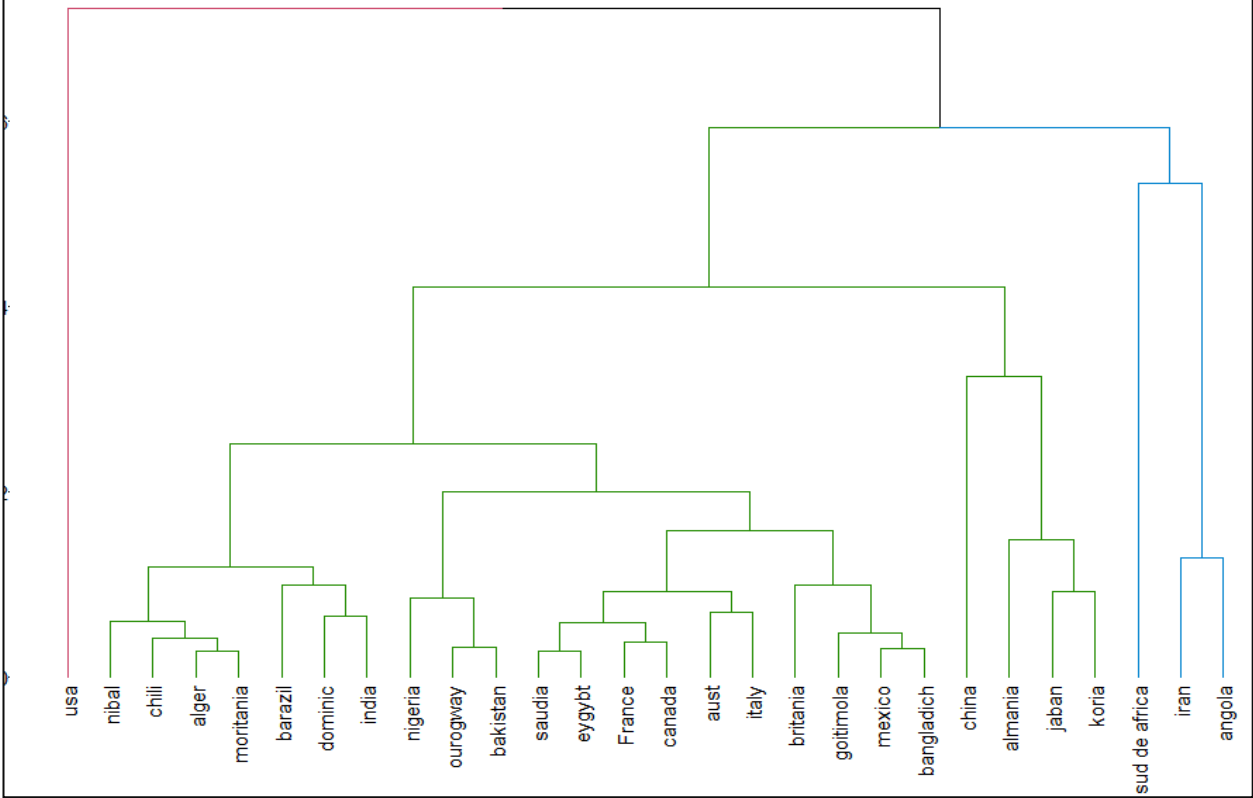


المصدر: مخرجات Rstudio



المصدر: مخرجات Rstudio

Cluster Dendrogram



الملحق (3 - 1): نتائج تحليل المركبات الرئيسية

group	country	i	date	period
Length:897	Length:897	Min. : 1.00	Min. :1990	Min. : 1.0
Class :character	Class :character	1st Qu.: 7.75	1st Qu.:1998	1st Qu.:224.8
Mode :character	Mode :character	Median :14.50	Median :2006	Median :448.5
		Mean :14.50	Mean :2006	Mean :448.5
		3rd Qu.:21.25	3rd Qu.:2013	3rd Qu.:672.2
		Max. :28.00	Max. :2021	Max. :896.0
		NA's :1	NA's :1	NA's :1

ESI	G	DFI	X
Min. :-1.9029	Min. :4.600e+01	Min. :-2.509e+10	Min. :3.819e+08
1st Qu.: 0.3664	1st Qu.:6.829e+09	1st Qu.: 5.452e+08	1st Qu.:1.105e+10
Median : 0.4995	Median :5.969e+10	Median : 3.501e+09	Median :6.945e+10
Mean : 0.4569	Mean :2.401e+11	Mean : 2.696e+10	Mean :2.936e+11
3rd Qu.: 0.5933	3rd Qu.:2.986e+11	3rd Qu.: 2.531e+10	3rd Qu.:4.041e+11
Max. : 1.0750	Max. :2.881e+12	Max. : 5.114e+11	Max. :3.554e+12
NA's :1	NA's :1	NA's :1	NA's :1

lg	lx
Min. : 1.664	Min. :0.2211
1st Qu.: 9.834	1st Qu.:0.9927
Median :10.776	Median :1.0325
Mean :10.569	Mean :1.0208
3rd Qu.:11.475	3rd Qu.:1.0598
Max. :12.460	Max. :1.0955
NA's :1	NA's :1

esi	lg	lx	dfi
Min. :-1.9029	Min. : 1.664	Min. :0.2211	Min. :-2.509e+10
1st Qu.: 0.3664	1st Qu.: 9.834	1st Qu.:0.9927	1st Qu.: 5.452e+08
Median : 0.4995	Median :10.776	Median :1.0325	Median : 3.501e+09
Mean : 0.4569	Mean :10.569	Mean :1.0208	Mean : 2.696e+10
3rd Qu.: 0.5933	3rd Qu.:11.475	3rd Qu.:1.0598	3rd Qu.: 2.531e+10
Max. : 1.0750	Max. :12.460	Max. :1.0955	Max. : 5.114e+11
NA's :1	NA's :1	NA's :1	NA's :1

```
> cor(dataset1)
      ESI      DFI      lg      lx
ESI 1.00000000 0.2082756 0.09045508 0.08744023
DFI 0.20827557 1.00000000 0.44584943 0.41866263
lg 0.09045508 0.4458494 1.00000000 0.99596586
lx 0.08744023 0.4186626 0.99596586 1.00000000
> cov(dataset1)
      ESI      DFI      lg      lx
ESI 4.027153e-02 2.614597e+09 2.029695e-02 8.617833e-04
DFI 2.614597e+09 3.913225e+21 3.118562e+10 1.286232e+09
lg 2.029695e-02 3.118562e+10 1.250252e+00 5.469289e-02
lx 8.617833e-04 1.286232e+09 5.469289e-02 2.411990e-03
> bartlett.test(dataset1)

Bartlett test of homogeneity of variances

data: dataset1
Bartlett's K-squared = 4058.3, df = 3, p-value < 2.2e-16
```

Kaiser-Meyer-Olkin factor adequacy
Call: KMO(r = dataset)
Overall MSA = 0.69

ESI	DFI	lg	lx
0.61	0.62	0.52	0.52

```
Call:
PCA(X = dataset1, graph = TRUE)

Eigenvalues
          Dim.1  Dim.2  Dim.3  Dim.4
Variance    2.318  1.025  0.654  0.004
% of var.   57.950 25.613 16.347  0.089
Cumulative % of var. 57.950 83.563 99.911 100.000

Individuals (the 10 first)
  Dist Dim.1  ctr  cos2  Dim.2  ctr  cos2  Dim.3  ctr  cos2
china  | 3.806 | 2.228 7.648 0.343 | 1.987 13.763 0.273 | -2.360 30.413 0.384
japan  | 1.708 | 1.628 4.083 0.908 | 0.319 0.354 0.035 | 0.402 0.884 0.055
Australia | 2.846 | 1.095 1.846 0.148 | 2.020 14.226 0.504 | 1.679 15.405 0.348
koria  | 1.628 | 0.793 0.969 0.237 | 0.809 2.279 0.247 | 1.170 7.471 0.516
germany | 2.615 | 2.249 7.795 0.740 | 0.938 3.066 0.129 | -0.949 4.918 0.132
britain | 2.132 | 1.669 4.293 0.613 | -0.567 1.122 0.071 | -1.199 7.852 0.316
italy  | 1.408 | 0.413 0.263 0.086 | -0.921 2.956 0.428 | 0.981 5.255 0.485
usa    | 2.669 | 2.589 10.329 0.941 | 0.042 0.006 0.000 | -0.641 2.242 0.058
canada | 1.006 | 0.832 1.068 0.684 | -0.438 0.668 0.189 | 0.357 0.695 0.126
mexico | 0.875 | 0.349 0.187 0.159 | -0.802 2.243 0.840 | -0.034 0.006 0.002

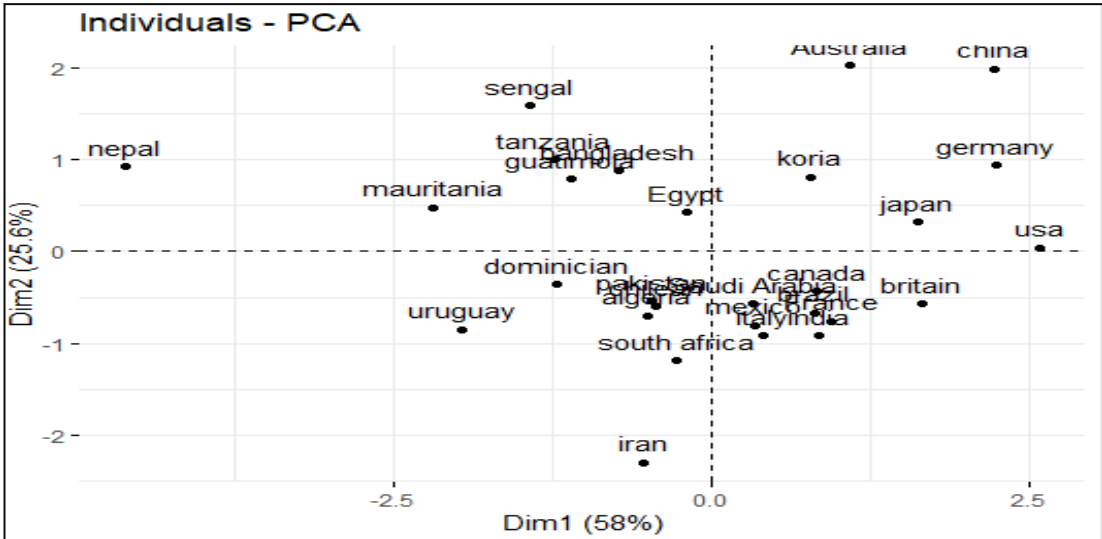
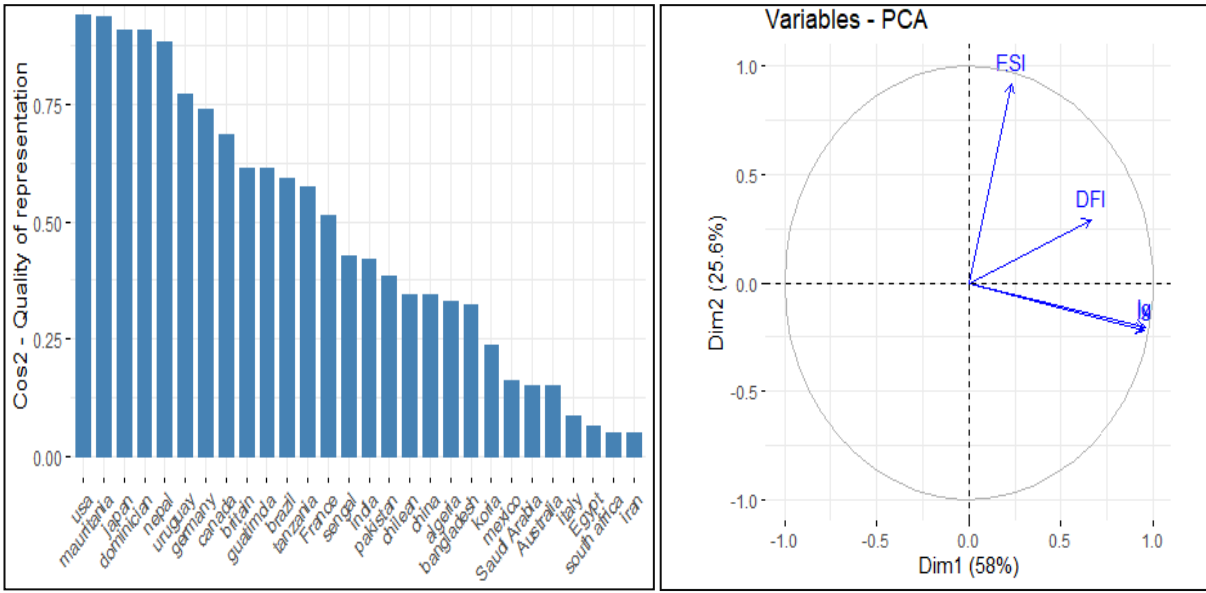
Variables
  Dim.1  ctr  cos2  Dim.2  ctr  cos2  Dim.3  ctr  cos2
ESI    | 0.234 2.356 0.055 | 0.921 82.806 0.848 | 0.311 14.838 0.097 |
DFI    | 0.663 18.981 0.440 | 0.291 8.265 0.085 | -0.689 72.696 0.475 |
lg     | 0.959 39.665 0.919 | -0.209 4.246 0.044 | 0.188 5.389 0.035 |
lx     | 0.951 38.998 0.904 | -0.219 4.683 0.048 | 0.215 7.077 0.046 |
```

المصدر: مخرجات Rstudio

```
eigenvalue variance.percent cumulative.variance.percent
Dim.1 2.318017307 57.95043267 57.95043
Dim.2 1.024520166 25.61300414 83.56344
Dim.3 0.653889067 16.34722668 99.91066
Dim.4 0.003573461 0.08933651 100.00000
```

```
> head(var$coord)
  Dim.1  Dim.2  Dim.3  Dim.4
ESI 0.2337008 0.9210658 0.3114830 -0.0001192125
DFI 0.6633035 0.2909847 -0.6894594 0.0014452770
lg 0.9588778 -0.2085752 0.1877179 -0.0425644036
lx 0.9507802 -0.2190484 0.2151165 0.0419479327
> head(var$cos2)
  Dim.1  Dim.2  Dim.3  Dim.4
ESI 0.05461607 0.84836223 0.09702169 1.421161e-08
DFI 0.43997150 0.08467212 0.47535429 2.088826e-06
lg 0.91944667 0.04350360 0.03523800 1.811728e-03
lx 0.90398306 0.04798222 0.04627510 1.759629e-03
> head(var$contrib)
  Dim.1  Dim.2  Dim.3  Dim.4
ESI 2.356155 82.805810 14.837637 3.976989e-04
DFI 18.980510 8.264564 72.696473 5.845386e-02
lg 39.665220 4.246242 5.388987 5.069955e+01
lx 38.998115 4.683384 7.076903 4.924160e+01
```

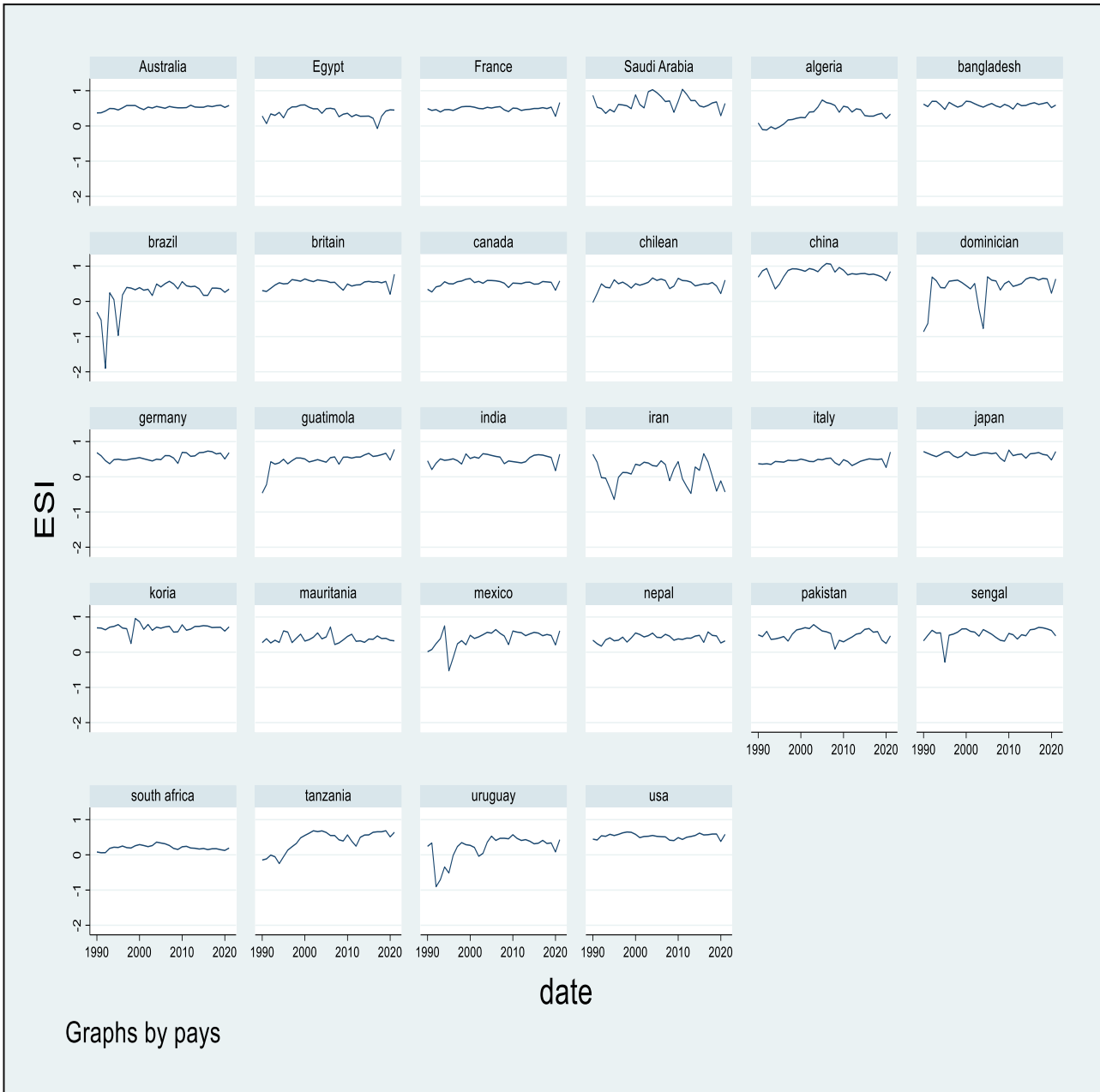
```
> head(ind$coord)
  Dim.1  Dim.2  Dim.3  Dim.4
china 2.2279533 1.9869791 -2.3597367 0.089773498
japan 1.6279088 0.3185105 0.4023025 -0.064733333
Australia 1.0945070 2.0201696 1.6794051 -0.039225220
koria 0.7930785 0.8086067 1.1695208 -0.030639719
germany 2.2493399 0.9379043 -0.9489536 -0.015184911
britain 1.6691906 -0.5672961 -1.1990310 -0.008814786
> head(ind$cos2)
  Dim.1  Dim.2  Dim.3  Dim.4
china 0.3426063 0.27250207 0.38433533 5.562621e-04
japan 0.9083188 0.03477169 0.05547324 1.436263e-03
Australia 0.1478768 0.50377730 0.34815597 1.899301e-04
koria 0.2372110 0.24659096 0.51584396 3.540561e-04
germany 0.7397041 0.12860709 0.13165514 3.371106e-03
britain 0.6129202 0.07079647 0.31626627 1.709289e-03
> head(ind$contrib)
  Dim.1  Dim.2  Dim.3  Dim.4
china 7.6478168 13.7628401 30.4134019 8.05469814
japan 4.0830569 0.3536463 0.8839817 4.18802156
Australia 1.8457054 14.2264689 15.4045427 1.53774300
koria 0.9690757 2.2792720 7.4705708 0.93825857
germany 7.7953470 3.0664687 4.9184455 0.23045042
britain 4.2927657 1.1218661 7.8523335 0.07765628
```



المصدر: مخرجات Rstudio

الملحق رقم (3 - 2): نتائج التحليل الساكن للسكان للبلدان

Variable		Mean	Std. dev.	Min	Max	Observations
esi	overall	.4568848	.2554226	-1.902893	1.075049	N = 896
	between		.1578177	-.1121031	.8100177	n = 28
	within		.2029704	-1.639575	.9998631	T = 32
. xtline esi						



Source	SS	df	MS	Number of obs	=	896
Model	2.83676109	3	.94558703	F(3, 892)	=	15.18
Residual	55.55367	892	.062279899	Prob > F	=	0.0000
				R-squared	=	0.0486
				Adj R-squared	=	0.0454
Total	58.3904311	895	.065240705	Root MSE	=	.24956

esi	Coefficient	Std. err.	t	P> t	[95% conf. interval]	
dfi	6.49e-13	1.52e-13	4.27	0.000	3.51e-13	9.47e-13
lg	.0706598	.0305472	2.31	0.021	.0107071	.1306125
lx	-1.125954	.6126031	-1.84	0.066	-2.328265	.0763578
_cons	.8419849	.3245062	2.59	0.010	.2051002	1.47887

```
. testparm i.pays i.pays#c.dfi lg lx
( 1)  lg = 0
( 2)  lx = 0

F( 2, 892) = 3.89
Prob > F = 0.0209
```

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	896
Model	27.8760045	57	.48905271	F(57, 838)	=	13.43
Residual	30.5144267	838	.036413397	Prob > F	=	0.0000
				R-squared	=	0.4774
				Adj R-squared	=	0.4419
Total	58.3904311	895	.065240705	Root MSE	=	.19082

esi	Coefficient	Std. err.	t	P> t	[95% conf. interval]	
dfi	2.78e-13	1.53e-12	0.18	0.856	-2.72e-12	3.28e-12
lg	.3564906	.1185165	3.01	0.003	.1238667	.5891146
lx	-4.335118	1.471817	-2.95	0.003	-7.223998	-1.446238
pays						
Egypt	.0585804	.0896638	0.65	0.514	-.1174116	.2345725
France	-.1587238	.0903096	-1.76	0.079	-.3359834	.0185358
Saudi Arabia	.1809749	.0675882	2.68	0.008	.0483128	.313637
algeria	-.2210857	.0922099	-2.40	0.017	-.4020751	-.0400963
bangladesh	.393784	.11866	3.32	0.001	.1608784	.6266897
brazil	-.6157803	.0758013	-8.12	0.000	-.764563	-.4669976
britain	-.0860511	.0765375	-1.12	0.261	-.2362788	.0641766
canada	-.0606533	.0768462	-0.79	0.430	-.211487	.0901803
chilean	.1085813	.0944165	1.15	0.250	-.0767394	.2939019
china	.5267686	.102924	5.12	0.000	.3247496	.7287877

Egypt	-1.14e-11	9.72e-12	-1.18	0.240	-3.05e-11	7.65e-12
France	1.14e-12	2.11e-12	0.54	0.590	-3.00e-12	5.27e-12
Saudi Arabia	5.40e-13	3.42e-12	0.16	0.875	-6.17e-12	7.25e-12
algeria	1.76e-10	3.97e-11	4.44	0.000	9.83e-11	2.54e-10
bangladesh	-3.94e-11	3.85e-11	-1.02	0.307	-1.15e-10	3.62e-11
brazil	6.51e-12	1.87e-12	3.49	0.001	2.85e-12	1.02e-11
britain	-1.77e-13	1.58e-12	-0.11	0.911	-3.28e-12	2.92e-12
canada	6.64e-13	1.98e-12	0.34	0.737	-3.22e-12	4.55e-12
chilean	2.47e-12	4.50e-12	0.55	0.583	-6.36e-12	1.13e-11
china	-1.01e-12	1.55e-12	-0.65	0.514	-4.04e-12	2.03e-12
dominican	1.13e-10	3.30e-11	3.42	0.001	4.81e-11	1.78e-10
germany	9.23e-14	1.64e-12	0.06	0.955	-3.13e-12	3.31e-12
guatimola	1.01e-10	4.08e-11	2.49	0.013	2.14e-11	1.82e-10
india	-2.66e-12	2.36e-12	-1.13	0.260	-7.30e-12	1.98e-12
iran	2.87e-11	2.16e-11	1.33	0.183	-1.36e-11	7.10e-11
italy	2.07e-12	2.44e-12	0.85	0.397	-2.72e-12	6.86e-12
japan	-2.04e-12	2.76e-12	-0.74	0.459	-7.45e-12	3.37e-12
koria	-3.02e-12	7.06e-12	-0.43	0.669	-1.69e-11	1.08e-11
mauritania	-4.53e-11	7.65e-11	-0.59	0.554	-1.95e-10	1.05e-10
mexico	1.03e-11	3.27e-12	3.14	0.002	3.84e-12	1.67e-11
nepal	-5.03e-11	5.62e-10	-0.09	0.929	-1.15e-09	1.05e-09
pakistan	-4.29e-11	2.50e-11	-1.72	0.086	-9.19e-11	6.09e-12
sengal	1.26e-11	6.34e-11	0.20	0.842	-1.12e-10	1.37e-10
south africa	-1.46e-12	4.99e-12	-0.29	0.769	-1.13e-11	8.33e-12
tanzania	2.19e-10	5.85e-11	3.75	0.000	1.05e-10	3.34e-10
uruguay	8.43e-11	2.37e-11	3.56	0.000	3.78e-11	1.31e-10
usa	-1.89e-13	1.55e-12	-0.12	0.903	-3.22e-12	2.85e-12
lg	0	(omitted)				
lx	0	(omitted)				
_cons	1.050813	.3132839	3.35	0.001	.4358997	1.665726

F(31, 838) = 15.44
Prob > F = 0.0000

Source	SS	df	MS	Number of obs = 896		
Model	22.9280328	30	.764267761	F(30, 865)	=	18.64
Residual	35.4623983	865	.040996992	Prob > F	=	0.0000
Total	58.3904311	895	.065240705	R-squared	=	0.3927
				Adj R-squared	=	0.3716
				Root MSE	=	.20248

esi	Coefficient	Std. err.	t	P> t	[95% conf. interval]	
dfi	3.82e-14	1.88e-13	0.20	0.839	-3.31e-13	4.07e-13
lg	.4778677	.090043	5.31	0.000	.3011394	.6545961
lx	-5.795172	1.156815	-5.01	0.000	-8.065664	-3.524679
pays						
Egypt	.0649834	.0638784	1.02	0.309	-.0603914	-.1903582
France	-.1355983	.0538449	-2.52	0.012	-.2412803	-.0299163
Saudi Arabia	.1967508	.0517238	3.80	0.000	.095232	.2982696
algeria	.0084747	.0648263	0.13	0.896	-.1187605	-.1357098
bangladesh	-.4442922	.083131	-5.34	0.000	-.2811302	-.6074542
brazil	-.3699907	.0511142	-7.24	0.000	-.4703131	-.2696683
britain	-.1116905	.0535218	-2.09	0.037	-.2167383	-.0066428
canada	-.0450623	.051032	-0.88	0.377	-.1452233	.0550986
chilean	.1882694	.0655932	2.87	0.004	.0595289	.3170098
china	.4672377	.0677559	6.90	0.000	.3342525	.6002229
dominican	-.2673754	.0879088	-3.04	0.002	-.0948358	-.4399149
germany	-.0756436	.0545368	-1.39	0.166	-.1826836	.0313964
guatimola	.3397747	.0880029	3.86	0.000	.1670505	.512499
india	.0287091	.0514293	0.56	0.577	-.0722318	.1296499
iran	-.2693782	.0563055	-4.78	0.000	-.3798895	-.1588668
italy	-.1369184	.0520424	-2.63	0.009	-.2390625	-.0347743
japan	-.0406079	.0586568	-0.69	0.489	-.1557342	.0745185
koria	.2114928	.0510773	4.14	0.000	.1112429	.3117428
mauritania	.4189156	.1129291	3.71	0.000	.1972685	.6405627
mexico	-.0768323	.0516652	-1.49	0.137	-.178236	.0245715
nepal	.7223042	.1642259	4.40	0.000	.3999764	1.044632
pakistan	.216032	.0664811	3.25	0.001	.0855489	.3465152
sengal	.4667631	.1006445	4.64	0.000	.269227	.6642991
south africa	-.1661638	.0572181	-2.90	0.004	-.2784663	-.0538613
tanzania	.3153113	.0936589	3.37	0.001	.131486	.4991366
uruguay	.1076103	.0918496	1.17	0.242	-.0726638	.2878844
usa	-.2839191	.0730465	-3.89	0.000	-.4272882	-.1405501
_cons	1.222709	.3054778	4.00	0.000	.6231442	1.822273

F(27, 865) = 18.15
Prob > F = 0.0000

```

Call:
lm(formula = ESI ~ DFI + lg + lx, data = pdata)

Residuals:
    Min       1Q   Median       3Q      Max
-2.36072 -0.08415  0.03274  0.14446  0.58342

Coefficients:
            Estimate Std. Error t value Pr(>|t|)
(Intercept)  8.420e-01  3.245e-01   2.595  0.00962 **
DFI          6.483e-13  1.517e-13   4.273  2.14e-05 ***
lg           7.067e-02  3.055e-02   2.313  0.02093 *
lx          -1.126e+00  6.126e-01  -1.838  0.06638 .
---
Signif. codes:  0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1

Residual standard error: 0.2496 on 892 degrees of freedom
Multiple R-squared:  0.04857,    Adjusted R-squared:  0.04537
F-statistic: 15.18 on 3 and 892 DF,  p-value: 1.217e-09
    
```

```

. xtreg esi dfi lg lx,fe
Fixed-effects (within) regression           Number of obs   =       896
Group variable: pays                       Number of groups =        28

R-squared:                                 Obs per group:
    Within = 0.0382                          min =          32
    Between = 0.0565                         avg =         32.0
    Overall = 0.0278                          max =          32

corr(u_i, Xb) = -0.8073                    F(3,865)        =       11.46
                                           Prob > F         =       0.0000
    
```

esi	Coefficient	Std. err.	t	P> t	[95% conf. interval]
dfi	3.82e-14	1.88e-13	0.20	0.839	-3.31e-13 4.07e-13
lg	.4778677	.090043	5.31	0.000	.3011394 .6545961
lx	-5.795172	1.156815	-5.01	0.000	-8.065664 -3.524679
_cons	1.321012	.3158012	4.18	0.000	.7011857 1.940838

```

sigma_u      .26606962
sigma_e      .20247714
rho          .63326792 (fraction of variance due to u_i)

F test that all u_i=0: F(27, 865) = 18.15          Prob > F = 0.0000
    
```

```
. xtreg esi dfi lg lx, re
```

Random-effects GLS regression	Number of obs	=	896
Group variable: pays	Number of groups	=	28
R-squared:	Obs per group:		
Within = 0.0315	min =		32
Between = 0.0687	avg =		32.0
Overall = 0.0339	max =		32
corr(u_i, X) = 0 (assumed)	Wald chi2(2)	=	.
	Prob > chi2	=	.

esi	Coefficient	Std. err.	z	P> z	[95% conf. interval]	
dfi	2.52e-13	1.79e-13	1.41	0.160	-9.93e-14	6.03e-13
lg	.185768	.0534144	3.48	0.001	.0810778	.2904583
lx	-2.322086	.768774	-3.02	0.003	-3.828855	-.8153164
_cons	.8571141	.2952378	2.90	0.004	.2784586	1.43577
sigma_u	.15197714					
sigma_e	.20247714					
rho	.36036191	(fraction of variance due to u_i)				

المصدر: مخرجات Stata 17

F test for individual effects

data: ESI ~ DFI + lg + lx
 F = 18.151, df1 = 27, df2 = 865, p-value < 2.2e-16
 alternative hypothesis: significant effects

Breusch-Pagan test

data: ESI ~ DFI + lg + lx
 BP = 27.994, df = 3, p-value = 3.642e-06

Breusch-Pagan LM test for cross-sectional dependence in panels

data: ESI ~ DFI + lg + lx
 chisq = 1327, df = 378, p-value < 2.2e-16
 alternative hypothesis: cross-sectional dependence

Breusch-Godfrey/wooldridge test for serial correlation in panel models

data: ESI ~ DFI + lg + lx
 chisq = 248.42, df = 32, p-value < 2.2e-16
 alternative hypothesis: serial correlation in idiosyncratic errors

المصدر: مخرجات Rstudio

. hausman fixe

Note: the rank of the differenced variance matrix (2) does not equal the number of coefficients being tested (3); be sure this is what you expect, or there may be problems computing the test. Examine the output of your estimators for anything unexpected and possibly consider scaling your variables so that the coefficients are on a similar scale.

	— Coefficients —			
	(b) fixe	(B) .	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) Std. err.
dfi	3.82e-14	2.52e-13	-2.14e-13	5.72e-14
lg	.4778677	.185768	.2920997	.0724889
lx	-5.795172	-2.322086	-3.473086	.8644114

b = Consistent under H0 and Ha; obtained from xtreg.
B = Inconsistent under Ha, efficient under H0; obtained from xtreg.

Test of H0: Difference in coefficients not systematic

$$\text{chi2}(2) = (b-B)'[(V_b-V_B)^{-1}](b-B) = 15.94$$

Prob > chi2 = 0.0003

(V_b-V_B is not positive definite)

Skewness and kurtosis tests for normality

Variable	Obs	Pr(skewness)	Pr(kurtosis)	— Joint test —	
				Adj chi2(2)	Prob>chi2
residu	896	0.0011	0.5765	10.30	0.0058

المصدر: مخرجات Stata 17

الملحق رقم (3 - 2): نتائج التحليل الديناميكي للبنان

```
. xtunitroot llc esi
```

Levin-Lin-Chu unit-root test for esi

H0: Panels contain unit roots Number of panels = 28
 Ha: Panels are stationary Number of periods = 32

AR parameter: Common Asymptotics: N/T -> 0
 Panel means: Included
 Time trend: Not included

ADF regressions: 1 lag
 LR variance: Bartlett kernel, 10.00 lags average (chosen by LLC)

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-16.3359	
Adjusted t*	-8.9917	0.0000

Levin-Lin-Chu unit-root test for dfi

H0: Panels contain unit roots Number of panels = 28
 Ha: Panels are stationary Number of periods = 32

AR parameter: Common Asymptotics: N/T -> 0
 Panel means: Included
 Time trend: Not included

ADF regressions: 1 lag
 LR variance: Bartlett kernel, 10.00 lags average (chosen by LLC)

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-6.9787	
Adjusted t*	-0.5708	0.2841

Levin-Lin-Chu unit-root test for lg

H0: Panels contain unit roots Number of panels = 28
 Ha: Panels are stationary Number of periods = 32

AR parameter: Common Asymptotics: N/T -> 0
 Panel means: Included
 Time trend: Not included

ADF regressions: 1 lag
 LR variance: Bartlett kernel, 10.00 lags average (chosen by LLC)

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-1.7168	
Adjusted t*	23.7526	1.0000

```
. xtunitroot llc lx
```

Levin-Lin-Chu unit-root test for lx

H0: Panels contain unit roots Number of panels = 28
 Ha: Panels are stationary Number of periods = 32

AR parameter: Common Asymptotics: N/T -> 0
 Panel means: Included
 Time trend: Not included

ADF regressions: 1 lag
 LR variance: Bartlett kernel, 10.00 lags average (chosen by LLC)

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-2.1433	
Adjusted t*	54.1139	1.0000

Levin-Lin-Chu unit-root test for D.dfi

H0: Panels contain unit roots Number of panels = 28
 Ha: Panels are stationary Number of periods = 31

AR parameter: Common Asymptotics: N/T -> 0
 Panel means: Included
 Time trend: Not included

ADF regressions: 1 lag
 LR variance: Bartlett kernel, 10.00 lags average (chosen by LLC)

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-23.1056	
Adjusted t*	-10.7181	0.0000

Im-Pesaran-Shin unit-root test for esi

H0: All panels contain unit roots Number of panels = 28
 Ha: Some panels are stationary Number of periods = 32

AR parameter: Panel-specific Asymptotics: T,N -> Infinity
 Panel means: Included sequentially
 Time trend: Not included

ADF regressions: No lags included

	Statistic	p-value	Fixed-N exact critical values		
			1%	5%	10%
t-bar	-3.8898		-1.810	-1.730	-1.680
t-tilde-bar	-3.0913				
Z-t-tilde-bar	-11.0163	0.0000			

Im-Pesaran-Shin unit-root test for dfi

H0: All panels contain unit roots Number of panels = 28
 Ha: Some panels are stationary Number of periods = 32

AR parameter: Panel-specific Asymptotics: T,N -> Infinity
 Panel means: Included sequentially
 Time trend: Not included

ADF regressions: No lags included

	Statistic	p-value	Fixed-N exact critical values		
			1%	5%	10%
t-bar	-1.8134		-1.810	-1.730	-1.680
t-tilde-bar	-1.7320				
Z-t-tilde-bar	-1.9272	0.0270			

Im-Pesaran-Shin unit-root test for D.lg

H0: All panels contain unit roots Number of panels = 28
 Ha: Some panels are stationary Number of periods = 31

AR parameter: Panel-specific Asymptotics: T,N -> Infinity
 Panel means: Included sequentially
 Time trend: Included

ADF regressions: No lags included

	Statistic	p-value	Fixed-N exact critical values		
			1%	5%	10%
t-bar	-82.3036		-2.440	-2.360	-2.320
t-tilde-bar	-3.5911				
Z-t-tilde-bar	-14.3929	0.0000			

Fisher-type unit-root test for esi
 Based on augmented Dickey-Fuller tests

H0: All panels contain unit roots Number of panels = 28
 Ha: At least one panel is stationary Number of periods = 32

AR parameter: Panel-specific Asymptotics: T -> Infinity
 Panel means: Included
 Time trend: Included
 Drift term: Not included ADF regressions: 0 lags

	Statistic	p-value
Inverse chi-squared(56) P	317.7160	0.0000
Inverse normal Z	-12.3359	0.0000
Inverse logit t(144) L*	-16.0532	0.0000
Modified inv. chi-squared Pm	24.7298	0.0000

P statistic requires number of panels to be finite.
 Other statistics are suitable for finite or infinite number of panels.

Fisher-type unit-root test for dfi
 Based on augmented Dickey-Fuller tests

H0: All panels contain unit roots Number of panels = 28
 Ha: At least one panel is stationary Number of periods = 32

AR parameter: Panel-specific Asymptotics: T -> Infinity
 Panel means: Included
 Time trend: Not included
 Drift term: Not included ADF regressions: 0 lags

	Statistic	p-value
Inverse chi-squared(56) P	111.4443	0.0000
Inverse normal Z	-3.8951	0.0000
Inverse logit t(139) L*	-4.3400	0.0000
Modified inv. chi-squared Pm	5.2390	0.0000

P statistic requires number of panels to be finite.
 Other statistics are suitable for finite or infinite number of panels.

Fisher-type unit-root test for lx
 Based on augmented Dickey-Fuller tests

H0: All panels contain unit roots Number of panels = 28
 Ha: At least one panel is stationary Number of periods = 32

AR parameter: Panel-specific Asymptotics: T -> Infinity
 Panel means: Included
 Time trend: Not included
 Drift term: Not included ADF regressions: 0 lags

	Statistic	p-value
Inverse chi-squared(56) P	133.5144	0.0000
Inverse normal Z	2.4929	0.9937
Inverse logit t(144) L*	-0.5647	0.2866
Modified inv. chi-squared Pm	7.3244	0.0000

P statistic requires number of panels to be finite.
 Other statistics are suitable for finite or infinite number of panels.

Fisher-type unit-root test for D.lg
 Based on augmented Dickey-Fuller tests

H0: All panels contain unit roots Number of panels = 28
 Ha: At least one panel is stationary Number of periods = 31

AR parameter: Panel-specific Asymptotics: T -> Infinity
 Panel means: Included
 Time trend: Not included
 Drift term: Not included ADF regressions: 0 lags

	Statistic	p-value
Inverse chi-squared(56) P	664.6767	0.0000
Inverse normal Z	-20.8398	0.0000
Inverse logit t(144) L*	-34.6837	0.0000
Modified inv. chi-squared Pm	57.5145	0.0000

P statistic requires number of panels to be finite.
 Other statistics are suitable for finite or infinite number of panels.

Fisher-type unit-root test for D.lx
Based on augmented Dickey-Fuller tests

H0: All panels contain unit roots
Ha: At least one panel is stationary

Number of panels = 28
Number of periods = 31

AR parameter: Panel-specific
Panel means: Included
Time trend: Not included
Drift term: Not included

Asymptotics: T -> Infinity
ADF regressions: 0 lags

		Statistic	p-value
Inverse chi-squared(56)	P	664.1172	0.0000
Inverse normal	Z	-20.8483	0.0000
Inverse logit t(144)	L*	-34.6561	0.0000
Modified inv. chi-squared	Pm	57.4617	0.0000

P statistic requires number of panels to be finite.
Other statistics are suitable for finite or infinite number of panels.

المصدر: مخرجات Stata 17

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	-34.87045	1.0000	-1.872516	0.9694
Panel rho-Statistic	-5.240732	0.0000	-3.319282	0.0005
Panel PP-Statistic	-10.81585	0.0000	-10.16907	0.0000
Panel ADF-Statistic	-8.057218	0.0000	-9.249284	0.0000

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	-3.167518	0.0008
Group PP-Statistic	-13.45755	0.0000
Group ADF-Statistic	-8.332647	0.0000

المصدر: مخرجات Eviews 12

Mean Groups model

Call:
pmg(formula = ESI ~ DFI + lg + lx, data = pdata.classeur, model = "mg")

Balanced Panel: n = 28, T = 32, N = 896

Residuals:

Min.	1st Qu.	Median	3rd Qu.	Max.
-1.532741393	-0.054212152	0.007192854	0.072572852	0.701663676

Coefficients:

	Estimate	Std. Error	z-value	Pr(> z)
(Intercept)	-1.2253e+03	1.0215e+03	-1.1995	0.23033
DFI	2.0533e-11	1.0713e-11	1.9166	0.05529
lg	-7.5853e+01	6.3030e+01	-1.2035	0.22880
lx	1.9768e+03	1.6458e+03	1.2011	0.22970

Signif. codes: 0 '***' 0.001 '**' 0.01 '*' 0.05 '.' 0.1 ' ' 1
Total Sum of Squares: 58.39
Residual sum of squares: 24.683
Multiple R-squared: 0.57728

المصدر: مخرجات Rstudio

Code in Rstudio

1. Cluster analysis

```
R> dataset<-read.csv("c:/users/HP/Desktop/Classeur9.csv",row.names = "country")
R> head(dataset)
R> names(dataset)
R> str(dataset)
R> df<-dataset
R> df<-na.omit(df)
```



```

R> df<-scale(df)
R> head(df)
R> d<-dist(dataset,method = "Euclidean)"
R> library(dendextend)
R> library(factoextra)
R> library(tidyverse)
R> library(cluster)
R> d4<-lm(esi~fdi+lx+lg,data = dataset)
R> summary(d4)
R> anova(d4)
R> hc1<-hclust(d,method = "complete)"
R> plot(hc1,cex=0.6,hang = -1)
R> hc2<-agnes(df,method = "complete) »
R> hc2$ac
R> df.scaled<-scale(df)
R> dist.eucl<-dist(df.scaled,method = "Euclidean)
R> round(as.matrix(dist.eucl)[1:28,1:28],1)
R> as.matrix(dist.eucl)
R> fviz_dist(dist.eucl)
R> cset.seed(12)
R>datacluster<-kmeans(dataset[,c("esi","fdi","lx","lg")],centers = 3,nstart = 20)
R> datacluster
R> table(datacluster$cluster,dataset$country)
R> fviz_dend(dendro_ucznowie_color.p,cex = 0.8,rect = TRUE,k_colors = "jco",rect_border = "jco")
R>fviz_dend(dendro_ucznowie_color.p,cex = 0.8,rect = TRUE,k_colors = "jco",rect_border = "jco",rect_fill = TRUE,ggtheme = theme_void())
R> fviz_dend(dendro_ucznowie_color.p,cex = 0.8,lwd = 0.8,k=4,rect = TRUE,k_colors = "jco",rect_border = "jco",rect_fill = TRUE,type = "phyloganic",repel = TRUE,phylo_layout = "layout_as_tree )
plot(dendro_ucznowie_color.p,border=2:5)
R> plot(hc1,n=0.6,hang = -1)
R> plot(hc1,cex=0.6,hang = -1,borders=2:5)

```

2. ACP

```

R>res.pca<-PCA(dataset1,graph = TRUE)
R>print(res.pca)
R>eig.val<-get_eigenvalue(res.pca)
R>eig.val
R>fviz_eig(res.pca,addlabels = TRUE,ylim=c(0,50))
R>var<-get_pca_var(res.pca)
R>var
R>head(var$coord)
R>head(var$cos2)
R>head(var$contrib)
R>fviz_pca_var(res.pca,col.var = "blue)
R>library(corrplot)
R>corrplot::corrplot(var$cos2,is.corr = FALSE)
R>fviz_cos2(res.pca,choice = "var",axes = 1:2)

```

```
R>fviz_pca_var(res.pca,col.var
"cos2",gradient.cols=c("#00AFBB","#E7B800","#FC4E07"),repel = TRUE)
R>fviz_pca_var(res.pca,alpha.var = "cos2")
R>corrplot::corrplot(var$contrib,is.corr = FALSE)
```

3. Panel data

```
R> library(readxl)
R> Classeur1 <- read_excel("classeur1.xlsx")
R> View(classeur1)
R> library(plm)
R> library(knitr)
R> library(broom)
R> library(tidyverse)
R> library(stargazer)
R> library(gplots)
R> library(wooldridge)
R> pdata=pdata.frame(classeur1,index = c("country","year"))
R> keeps<-c("ESI","FDI","lx","lg")
R> pdata_view<-pdata[keeps]
R> head(pdata_view)
R> summary(pdata_view)
R> pooled<-plm(esi~fdi+lx+lg,data = pdata,model = "pooling",index = c("country","year"))
R> summary(pooled)
R> res<-residuals(ols)
R> yhat<-fitted(ols)
R> plot(res,xlab="%students",ylab="Residuals",col="red")
R> femethod<-plm(esi~fdi+lx+lg,data = pdata,model = "within")
R> summary(femethod)
R> pFtest(femethod,pooled)
R> remethod=plm(esi~fdi+lx+lg,data = pdata,model = "random")
R> summary(remethod)
R> pFtest(remethod,femethod)
R> phtest(remethod,femethod)
R> plmtest(pooled,type = ("bp"))
R> pcdtest(remethod,test = c("lm"))
R> pcdtest(remethod,test = c("cd"))
R> library(zoo)
R> library(lmtest)
R> pbgtest(remethod)
R> bptest(esi~fdi+lx+lg +factor(country),data = pdata,studentize = FALSE)
R> library(plm)
R> coeftest(remethod,vcov.=vcovHC(remethod,method="arellano",type="HC0"))
R> library(haven)
R> pdim(pdata.classeur)
R> model<-pmg(esi~fdi+lx+lg,data = pdata,model = "mg")
R> summary(model)
R> model1<-pmg(esi~fdi+lx+lg,data = pdata,model = "dmg")
R> summary(model1)
R> model2<-pmg(esi~fdi+lx+lg,data = pdata,model = "cmg")
R> summary(model2)
```

الملاءمة

```
R> mod<-pgmm(esi~fdi+lx+lg, data = pdata,model = "twosteps",effect = "twoways")!
```